

شرح  
مجموع البحار  
ف  
مُلْتَقَى النيران

تأليف  
الإمام مظفر الدين أبي القاسم محمد بن علي بن تقي البغدادي  
المعروف بـ ابن الساعاتي  
(٦٥١ - ٦٩٤ هـ)

تحقيق  
د. صالح بن عبد الله بن صالح البعيران  
د. خالد بن عبد الله بن محمد البعيران  
د. عبد الله بن صالح بن محمد البعيران

ثلاث رسائل بالمعهد العالي للقضاء  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المجلد العاشر

دار الفلاح  
للبحث العلمي وتحقيق التراث

حار الفهم  
الرياض

شَيْخ  
مَجْمَعُ الْبَحْثِ  
فِي  
مُلَاحَظَةِ التَّيَمُّنِ

# بسم الله الرحمن الرحيم

جميع الحقوق محفوظة

جميع الحقوق محفوظة لهذا العمل  
ولا يجوز نشر هذا الكتاب بأي وسيلة  
أو تصويره PDF إلا بإذن مطبعي من  
صاحب الفكر الأستاذ / محمد الزكاري

الطبعة الأولى  
١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م

رقم الإيداع بدار الكتب  
2015/25661

دار الفکر

للطباعة والنشر والتوزيع  
١٨ شارع نهضة - حي النهضة - الرياض  
ت ٠١٠٠٠٠٥٩٢٠٠

Kh\_rbat@hotmail.com

والس 002 01123519722

شبكة  
جميع الحقوق محفوظة  
للطباعة والنشر والتوزيع

أستاذ / محمد الزكاري  
خبر الزكاري

تطلب منشوراتنا من:

- 0 دار العلم - باريس - الفرقة - مصر
- 0 دار الافهام - الرياض
- 0 دار كنوز اشبيليا - الرياض
- 0 مكتبة ومطبعات ابن القيم بدمشق
- 0 دار ابن حزم - بيروت
- 0 دار المحسن - الجزائر
- 0 دار الارشاد - استانبول
- 0 دار الفکر - الرياض



شرح  
مجمع البحار  
ف  
ملائق النيران

تأليف  
الإمام مظفر الدين أبي القاسم أحمد بن علي بن تغلب البغدادي  
المعروف بابن الساعاتي،  
(٦٥١ - ٦٩٤ هـ)

مختار

صلاح بن عبد الله بن صلاح البغدادي  
خالد بن عبد الله بن محمد البغدادي  
عبد الله بن صلاح بن محمد البغدادي

ثلاث رسائل بالمعهد العالي للقضاء  
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

المجلد العاشر

دار الفلاح  
للبحث العلمي وتحقيق التراث

ت ٥٩٢٠٠ ٠١٠٠٠ ٠٢٠٠



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٥٠  
كِتَابُ الْوَصَايَا

## كتاب الوصايا<sup>(١)</sup>(٢)

قال: (تستحبُّ الوصيةُ).

القياسُ مما يأبى جوازها؛ لأنها تضمنُ تمليكًا مضافًا إلى زمانٍ زوالٍ الملك، وإضافةُ التملكِ إلى زمانٍ هو فيه مالكٌ باطلٌ، كما إذا قال: مَلَّكَتْكَ هَذَا الشَّيْءَ غَدًا ففيما نحنُ فيه أولى، والاستحسانُ يقتضي الجوازَ للحاجةِ العامة، فإنَّ الإنسانَ مبتلى بطولِ الأملِ (ينقضي)<sup>(٣)</sup> فيما يؤلفه من العملِ فحاجتهُ ماسةٌ إلى تداركِ بعضِ ما فرطَ منه من الزلِ، فيتصرَّفُ في ماله تصرُّفًا إنَّ عاجلتهُ المنيةُ تحققَ مقصدهُ في المالِ، أو واصله في العافية صرفَ في حوائجه في الحال، وفي شرع الوصية تحصيلُ هذا الغرضِ، ودفعُ هذه الحاجةِ فيشرعُ، وملكُهُ محكومٌ ببقائه<sup>(٤)</sup> ومن بعدِ الموتِ لحاجتهِ كما في قدرِ التجهيزِ والدينِ، وهي مستحبةٌ مندوبٌ إليها<sup>(٥)</sup>؛ لقوله ﷺ: «لا يحلُّ لرجلٍ يؤمنُ بالله واليومِ الآخرِ له مالٌ يريدُ أن يوصي فيه أن يبيتَ ليلتين إلَّا ووصيتهُ عندَ رأسِهِ»<sup>(٦)</sup> تقاعدَ

(١) إنما آخر هذا الكتاب عن الكتب المتقدمة، لأن آخر أمر الإنسان الموت فكذاك الوصية تكون آخر الأمر.

(٢) الوصايا: هي جمع وصية، وهي من أوصى يوصي إيضاء ووصيه، يقال أوصى إلي فلان بكذا، أي: يجعله وصيًا وذلك موصى له من ماله، وذلك من وصى له. «الصحيح» / ١١٤٤، مادة وصى، و«معجم لغة الفقهاء» / ٤٧٥ مادة وصى.

(٣) في (ج): (مقصر). (٤) في (ج): (بتفاوته).

(٥) «المبسوط» ١٤٢/٢٧-١٤٣، و«الهداية» ٥٨٢/٤، و«الاختيار» ٥٢١/٥، و«اللباب» ١٦٨/٤.

(٦) رواه مسلم (١٦٢٧) ومالك في «موطئه» ٧٦١/٢ رواية يحيى بن يحيى.



عن الوجوبِ فاقتضى الاستحباب، ومن الناس من قال بوجوبها؛ لما رويناه، وليس بصحيح؛ لأنه يثبت حقاً في ماله بعقد فلم تكن واجبة كالهبة والعارية، ولذلك فإن ما لا يلزمه حال حياته لا يلزمه بعد موته كالإجارة والبيع، ومنهم من قال بوجوبها للوالدين والأقربين بآية البقرة، وليس استدلالاً صحيحاً؛ لأنها منسوخة بآية النساء. ألا ترى أنه جعل المال للوارث بعد وصية منكرة، ولو كانت الوصية للوالدين واجبة وكانت وصيته معروفة فلما نكرها دلّ على نسخها، ومن أصحابنا من قال: هي منسوخة؛ لقوله ﷺ: «لا وصية لوارث»<sup>(١)</sup>، وهو خبر مشهور متلقى بالقبول، فيجوز نسخ الكتاب به على أصولنا<sup>(٢)</sup>.

قال: (وتقدّر بالثلث، ويفضل أن ينقص منه)<sup>(٣)</sup>، وأن يتركها إن

كان ورثته فقراء لا يستغنون بأنصابتهم).

أما تقديرها بالثلث؛ فلقلوله ﷺ لسعد حين قال له أوصي بجميع مالي؛ قال «لا». أوصي بثلث مالي؟ قال: «الثلث والثلث كثير، إنك لأن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس»<sup>(٤)</sup>؛ ولقلوله ﷺ: «إن الله تعالى جعل لكم ثلث أموالكم في آخر أعماركم، زيادة في أعمالكم»<sup>(٥)</sup>، وهو دليل اختصاصها بالثلث، وأمّا جعل أن الأفضل

(١) رواه أبو داود (٢٨٧٠)، والنسائي ٢٤٧/٦، وابن ماجه (٢٧١٣) وصححه الألباني في «صحيح أبي داود».

(٢) «المبسوط» ١٤٢/٢٧-١٤٣، و«الهداية» ٥٨٢/٤، و«الاختيار» ٥٢١/٥، و«اللباب» ١٦٨/٤.

(٣) من (ج). (٤) رواه البخاري (١٢٩٥)، ومسلم (١٦٢٨).

(٥) رواه ابن ماجه (٢٧٠٩) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣٨٠/٤ واللفظ له. وله شواهد أنظرها في «نصب الراية» ٣٩٩/٤-٤٠٠.

هو أن ينقص من الثلث؛ لقوله ﷺ: «والثلث كثير» وهذا مطلق، فاستحبابُ النقصانِ ليس مقيدًا بإغناء الورثة ولا فقرهم وهذا لأنَّ في التنقيصِ صلةً القريبِ بتركِ ماله عليه، بخلافِ ما إذا أُستكملَ الثلثُ؛ لأنه مستوفٍ تمامَ حقه فلا صلةً، ثم الوصيةُ بما دونَ الثلثِ أولى من التركِ، قالوا: إنَّ كان ورثتهُ الفقراءُ لا يستغنون بما يرثون فالتركُ أولى؛ لاشتماله على الصدقةِ على القريبِ، وقد قال ﷺ: «أفضلُ الصدقةِ على ذي الرحمِ الكاشحِ»<sup>(١)</sup>؛ ولأنَّ فيه رعايةً حق الفقراءِ والقرباةِ معًا فهو أولى، وإنَّ كانوا أغنياءُ أو يستغنون بما يرثون فالأولى أن<sup>(٢)</sup> يوصيَ بدونِ الثلثِ؛ لأنَّه يكونُ متصدقًا على الأجنبي، وفي تركه واهبًا من القريبِ، والصدقةُ أولى، وقيل: يتخيرُ هاهنا؛ لاشتمالِ أحدهما على الصدقةِ والآخر على الصلةِ، واستحبابُ التركِ للفقير من الزوائد<sup>(٤)</sup>.

قال: (وتصحُّ للأجنبي مسلمًا كان أو كافرًا بغيرِ إجازتهم).

أما جوازُ إيصاءِ المسلم للكافر؛ فلقوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَيِّلُواكُمْ فِي الدِّينِ﴾ الآية [المتحة: ٨] وأمَّا جوازُ إيصاءِ الكافر للمسلم فلا أنَّ من جازت<sup>(٥)</sup> وصيتهُ للمسلم كالمسلم، ويريدُ بالكافر الذمي؛ لأنَّه يعتقُدُ الذمةَ

(١) الكاشح: العدد الذي عدا دته ويطوى عليها كشحه: أي باطنه.

«النهاية في غريب الحديث والأثر» ٤/ ١٧٥.

(٢) رواه أحمد ٣/ ٤٠٢، ٥/ ٤١٦، والطبراني ٣/ ٢٠٢ (٣١٢٦)، ٤/ ١٣٨ (٣٩٢٣) وقال الهيثمي ٣/ ٢٩٦: رواه أحمد والطبراني في «الكبير» وإسناده حسن.

(٣) من (ج).

(٤) «المبسوط» ٢٧/ ١٣٤-١٤٤، و«فتاوى قاضيه خان» ٦/ ٤٣٣، و«فتح القدير» ١٠/ ٤١٤-٤١٥، و«البحر الرائق» ٨/ ٤٦٠.

(٥) في (ج): (جانب).

(ساووا المسلمين في الأحكام)<sup>(١)</sup> ولهذا جاز<sup>(٢)</sup> التبرع من الجانبين حال الحياة فكذا جاز لهما التبرع بعد الوفاة، وفي «الجامع الصغير»<sup>(٣)</sup> الوصية لأهل الجزية باطلة؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا بَنَيْكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَتَلُواكُمْ فِي الَّذِينَ﴾ [المنحنة: ٩] وقد فهم المسلمون - أعني جواز وصية المسلم للكافر، والكافر للمسلم - لقوله: (مسلمًا كان أو كافرًا) يعني الوصي الأجنبي. فقوله: (مسلمًا كان) أي: والموصي كافرًا.

وقوله: (أو كافرًا) يعني: والموصي مسلم، وإذا فهم منه أن الموصي المسلم يجوز إيصاءه للأجنبي مسلمًا كان ذلك الأجنبي أو كافرًا فقد سقطت مسألة<sup>(٤)</sup> وليس مرادنا هذا، فإن صحة إيصاء المسلم للمسلم من أوليات الشرع، فحمل الكلام على المحمل الأول لفهم المسلمين هو المراد (وأن لا)<sup>(٥)</sup> يتوقف على إجازة الورثة؛ لأنه تصرف فيما هو محض حقه - وهو الثلث - فلم يتوقف على إجازة غيره<sup>(٦)</sup>.

قال: (ولا تجوز للوارث، ولا بما زاد على الثلث إلا بها).

هاتان مسألتان:

أما الأول: فلا تجوز الوصية للوارث إلا بإجازة الورثة؛ لقوله ﷺ: «إن الله تعالى أعطى كل ذي حق حقه، ألا لا وصية لوارث»<sup>(٧)</sup> ولأن

(١) في (ج): (صاروا كالمسلمين في المعاملات).

(٢) في (أ): (جواز).

(٣) «الجامع الصغير» / ٥٣٢.

(٤) في (أ): (مثله). (٥) في (ج): (وإنما لا).

(٦) «الهداية» ٥٨٤/٤، و«الاختيار» ٥٢٢/٥، و«درر الحكام» ٤٢٧/٢، و«اللباب» ١٦٩/٤.

(٧) سبق تخريجه قريبًا.



في جواز ذلك قطيعةً الرحم؛ لأن إيثارة<sup>(١)</sup> البعض بالوصية على البعض مستلزمٌ للأذى موجبٌ<sup>(٢)</sup> للعدواة والبغضاء، واعتبار كونه وارثاً أو غير وارث، لا وقت الإيصاء؛ لأن الوصية تملك مضافاً إلى ما بعد الموت فتثبت بعد الموت فتعتبر<sup>(٣)</sup> الحال وقت الملك والهبة من المريض للوارث (فنزير)<sup>(٤)</sup> الوصية؛ لأن الهبة وصية حكمًا، ألا ترى أنها تنفذ من الثلث، وإقرار المريض للوارث بعكس ذلك؛ لأن الإقرار تصرف في الحال فيعتبر في ذلك وقت التصرف، وأمّا استثناء إجازة الورثة فمروي فيما رويناه، ولأن المنع منه كان حقهم، فإذا أجازوا بعد زوال سبب المنع جاز، ولو أجاز بعضهم (ورد الباكون)<sup>(٥)</sup> جاز على المجيز بقدر حصته لولايته على مقدار نصيبه، وبطل في حق من لم يجر<sup>(٦)</sup>.

المسألة الثانية: لا يجوز الإيصاء بما زاد على الثلث إلا بإجازة الورثة؛ لما روينا من حديث سعد، ودلالته على اختصاص الوصية بالثلث ولأنه حق الورثة باعتبار انعقاد سبب زواله عن المورث إليهم، وهو استغناؤه<sup>(٧)</sup> عنه فتعلق حقهم به، إلا أن الشرع لم يظهر ذلك في حق الأجانب في الثلث لما مر، وأظهره في حق الورثة فقد قال ﷺ: «الحيث في الوصية من أكبر الكبائر»<sup>(٨)</sup>.

(١) من (ج).

(٢) في (ج): (فتعين).

(٣) «مختصر الطحاوي» ص ١٥٦، و«فتاوى قاضيخان» ٤٣٣/٦، و«الهداية» ٥٨٣/٤ - ٥٨٤، و«الاختيار» ٥٢٢/٥.

(٤) في (ج): (استناؤه).

(٥) رواه الطبري في «تفسيره» ٦٣٠-٦٣١/٣ (٨٧٨٧) عن ابن عباس موقوفًا. ينظر «نصب الراية» ٤٠١/٤.

وفسرنا الزيادة على الثلث والوصية للوارث، والمراد باستثناء إجازة الورثة أن يكونوا كباراً، وأن تكون الإجازة بعد الموت؛ لأن أمتناع الوصية كان بحقهم، فإذا أجازوه فقد أسقطوا حقهم، ولا اعتبار بالإجازة حال الحياة؛ لأنها قبل وقت ثبوت الحق، لأن ثبوت الحق بعد الموت، ولو أجازوه قبل الموت كان لهم الرد بعده، بخلاف ما لو أجازوه بعد الموت لم يكن لهم الرجوع، وكذلك إذا أجاز باقي الورثة في الإيصاء<sup>(١)</sup> للوارث فحكمه ما ذكرناه، وفي كل ما أجاز بإجازة الورثة يملك عندنا من قبل الموصي لا من قبل المجيز اعتباراً للتنفيذ<sup>(٢)</sup> ظاهراً صدر من الموصي، والإجازة لرفع المانع<sup>(٣)</sup>.

قال: ( وإذا لم يكن وارث نجيزها بالكل ).

قال الشافعي<sup>(٤)</sup> رحمه الله: إذا أوصى الأجنبي بكل ماله، ولا وارث له صحب الوصية في الثلث. ويوضع الثلثان في بيت المال؛ لأن الثلث في<sup>(٥)</sup> محل ١٨٢/ الوصية لقوله ﷺ: « إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم في آخر أعماركم زيادة في أعمالكم فضعوه حيث شئتم »<sup>(٦)</sup>.

(١) في (ج): (الأنصاء).

(٢) في (ج): (للسبب).

(٣) «مختصر الطحاوي» ص ١٥٧، و«فتح القدير» ٤١٧/١٠-٤١٩، و«البحر الرائق» ٢٦١/٨، و«اللباب» ١٦٨/٤.

(٤) «المهذب» ٤٥٧/١، و«غاية البيان» ص ٢٤٤، و«حلية العلماء» ٦٩/٦، و«تكملة تكملة المجموع» ٣١٣/١٦.

(٥) في (ج): (هو).

(٦) قال الحافظ في «الدراية» ٢٨٩/٢: لم أجد في شيء من طرقهن قوله: « فضعوها ... » إلى آخره. اهـ. وقد تقدم تخريجه دون هذه الزيادة.

والتقييد بثلث المالِ نفِي لمحلية الزائد عليه للوصية.  
وقال أصحابنا<sup>(١)</sup> رحمهم الله: صحت الوصية في الكل فسلم الجميع إلى الموصى له؛ لأنه لولا الوصية له بما زاد على الثلث لكان موضع الثلثين في بيت المال حقاً لعامة المسلمين، والموصى له من عامة المسلمين فيترجح عليهم بالإيصاء له.

قال: (ولا نجيزها للقاتل إلا بالإجازة، ولا نعتبرها).  
أطلق القاتل ليدخل فيه العامد والخاطيء بعد أن يكون مباشراً. والمباشر هو القاتل حقيقة، والإيصاء له لا يجوز عندنا<sup>(٢)</sup>.  
وقال الشافعي<sup>(٣)</sup> رحمهم الله: يجوز؛ لأنه وإن كان جانياً إلا أن جنايته لا تخرجه عن أهلية إن شرع عليه غيره.  
ولنا<sup>(٢)</sup>: قوله رحمهم الله: «لا وصية لقاتل»<sup>(٤)</sup>؛ ولأنها أخت الميراث؛ لأن الإرث وصية الله للوارث ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، والقاتل لا يستحق وصية الله حيث حرم الميراث فبالأحرى أن لا يستحق وصية العباد، فإن أجاز الورثة الوصية جازت عند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> ومحمد<sup>(٢)</sup> رحمهما الله.

وقال أبو يوسف<sup>(٢)</sup> رحمهم الله: لا تعتبر إجازتهم؛ لأن أمتناع الوصية لأجل الجناية وهي قائمة.

(١) «بدائع الصنائع» ٢٧٩/٨، و«فتاوى قاضيهان» ٤٣٣/٦، و«درر الحكام» ٤٢٨/٢.  
(٢) «مختصر الطحاوي» ص ١٥٦، و«فتاوى قاضيهان» ٤٣٣/٦، و«درر الحكام» ٤٢٧/٢، و«اللباب» ١٦٨/٤.

(٣) «المهذب» ٤٥٧/١، و«حلية العلماء» ٦٩/٦.

(٤) رواه الدارقطني ٢٣٦-٢٣٧ وفيه مبشر بن عبيد، قال الدارقطني: متروك الحديث، يضع الحديث.



ولهما<sup>(١)</sup>: أَنَّ الْأَمْتَنَاعَ بِحَقِّ الْوَرِثَةِ لِعَدَمِ رِضَاهُم بِالْوَصِيَّةِ لِلْقَاتِلِ كَعَدَمِ رِضَاهُم بِهَا لِلْوَارِثِ، وَإِذَا أَجَازُوا فِي الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ تَصَحَّحَ. فَكَذَا هُنَا؛ لِأَنَّ نَفْعَ (الْإِبْطَالِ)<sup>(٢)</sup> فِي الصَّوْرَتَيْنِ عَائِدٌ إِلَيْهِمْ، وَكَمَا لَا يَخْرُجُ بِإِجَازَتِهِمْ عَنْ أَنْ يَكُونَ قَاتِلًا، كَذَلِكَ لَا يَخْرُجُ الْوَارِثُ بِالْإِجَازَةِ عَنْ أَنْ يَكُونَ وَارِثًا.

قال: (ولا نَجِيزُهَا مِنْ صَبِيٍّ مَمِيْزٍ).

إِصْأَاءُ الصَّبِيِّ فِي الْقَرَبِ لَا يَصَحُّ عِنْدَنَا<sup>(٣)</sup>، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ<sup>(٤)</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَصَحُّ لِأَنَّهُ نَفْعٌ مُحَضَّرٌ؛ لِأَنَّ الْمَالَ يَزُولُ عَنْ مَلِكِهِ بِالْمَوْتِ، فَإِذَا أُعْتَبِرَ إِصْأَاؤُهُ حَصَلَ لَهُ الثَّوَابُ بِالْوَصِيَّةِ، وَإِذَا لَمْ يُعْتَبَرْ زَالَ<sup>(٥)</sup> مَلِكُهُ بِالْمَوْتِ مِنْ غَيْرِ ثَوَابِ الْوَصِيَّةِ فَكَانَ أَعْتَابُهُ نَظَرًا لَهُ. وَلَنَا أَنَّ الْإِصْأَاءَ تَبَرُّعٌ وَهُوَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ، وَلِأَنَّ قَوْلَ الصَّبِيِّ غَيْرُ مُلْزِمٍ وَفِي تَصْحِيحِ إِصْأَائِهِ الْقَوْلُ بِالْإِلتِزَامِ، وَالثَّوَابُ حَاصِلٌ لَهُ بِالتَّرِكِ عَلَى الْوَرِثَةِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «لَأَنْ تَدَعَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ لَكَ» الْحَدِيثُ<sup>(٦)</sup>. وَلَوْ أَوْصَى وَهُوَ صَبِيٌّ ثُمَّ أَدْرَكَ ثُمَّ مَاتَ لَا تُعْتَبَرُ؛ لِعَدَمِ الْأَهْلِيَّةِ وَقَتَ مَبَاشَرَةِ الْوَصِيَّةِ، وَلَوْ عَلَّقَ الْوَصِيَّةَ بِالْإِدْرَاكِ فَقَالَ: إِذَا أَدْرَكْتُ فَثَلْتُ مَالِي لِفُلَانٍ وَصِيَّةً. لَمْ يَصَحْ لِقُصُورِ الْأَهْلِيَّةِ، فَلَا يَمْلِكُ الْإِصْأَاءُ تَنْجِيزًا وَلَا تَعْلِيقًا كَمَا فِي الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقِ،

(١) «مختصر الطحاوي» ص ١٥٦، و«فتاوى قاضيخان» ٤٣٣/٦، و«درر الحكام» ٤٢٧/٢، و«اللباب» ١٦٨/٤.

(٢) في (ب): (الإيصاء).

(٣) «الهداية» ٥٨٥/٤، و«الاختيار» ٥٢٣/٥، و«البحر الرائق» ٤٦٠/٨، و«اللباب» ١٧٨/٤.

(٤) «المهذب» ٤٥٨/١، و«غاية البيان» ص ٢٤٤، و«حلية العلماء» ٧٢-٧٤.

(٥) في (ج): (زول).

(٦) سبق تخريجه.

بخلاف العبد والمكاتب إذا علقا بالعق لكمال أهليتهما في أنفسهما إلا أن المانع هو حق المولى فصحت الإضافة إلى حال سقوطه.

قال: (ولا من معتقل اللسان بالإشارة).

إذا أعتقل لسان المريض فقرأ عليه كتاب وصيته، وقيل له: نشهد عليك بما تضمنته. فقال برأسه مشيراً إليهم أي نعم. لم يعتبر، ولا تصح الشهادة عليه بذلك.

وقال الشافعي<sup>(١)</sup> رحمه الله: الإشارة كافية، ولهم الشهادة عليه بذلك عند الحاجة؛ لأنه عاجز في الحال فتنزل منزلة الأخرس، والحاجة ماسة إلى اعتبار إشارته عند عجزه فاستوى الحال بين الأصلي والعارضي، نظيره الذكاة الأضطرارية في الوحشي والأهلي إذا ند وتوحش.

ولنا<sup>(٢)</sup>: أن الإشارة لم تتعين مدفعاً لحاجته لإمكان زوال ما بلسانه من الآفة بخلاف الأخرس؛ لوقوع اليأس عن العبارة، وههنا زوال المانع مرجو، والتقصير حاصل من قبله بتأخير الوصية إلى هذه الحالة، فلم يلزم من إقامة الإشارة في الأخرس مقام العبارة مع تعيينها وعدم تقصيره مدفعاً لحاجته إقامتها مقامها ههنا مع عدم تعيينها لذلك مع تقصيره.

قال: (ولا يجوز من مكاتب مع وفاء).

لأن مال المكاتب غير قابل للتبرع فلا يصح، كما لا يصح عتقه وهبته، وقيل على قول أبي حنيفة<sup>(٣)</sup> رحمه الله: لا يصح. وعندهما<sup>(٣)</sup>: يصح اعتباراً بالمسألة المعروفة وهي المكاتب، يقول:

(١) «روضة الطالبين» ٩/٣، و«غاية البيان» ص ١٨٢، و«مغني المحتاج» ٧/٢.

(٢) «فتاوى قاضيهان» ٤٥٣/٦، و«درر الحكام» ٤٣٠/٢.

(٣) «الهداية» ٥٨٥-٥٨٦/٤، و«البحر الرائق» ٤٦٠/٨، و«درر الحكام» ٤٣٠/٢.

كلُّ مملوكٍ أملكه فيما أَسْتَقْبِلُ حرٌّ فعتق فملك. وقد مرَّ الكلامُ فيها في موضعه.

قال: (ويصحُّ للحملِ وبه إذا وضعَ لأقلَّ من ستَّةِ أشهرٍ من يومِ الوصيةِ وبأُمره دونه).

أما الوصيةُ للحملِ فلأنها أَسْتَخْلَافٌ من وجهٍ، والجنينُ يصلحُ خليفةً في الإرثِ فصلحَ خليفةً في الوصيةِ؛ لأنها أختُ الإرثِ، وأما الوصيةُ به فلأنه بفرضية<sup>(١)</sup> الوجود: إذ الكلامُ فيما علم وجوده، بأن وضعَ لأقلَّ مدةِ الحملِ من يومِ الوصيةِ وبابِ الوصيةِ أوسعُ، ألا ترى أنها تصحُّ بالمعدومِ كالثمرَةِ فلأن تصحَّ في الموجود<sup>(٢)</sup> أولى، والجهالةُ في نفسها غيرُ مانعةٍ من الإيصاءِ بدليلِ جوازها بثلثِ المالِ، وإنما تتعلَّقُ بثلثِ المالِ الموجودِ عندَ الموتِ وهو مجهولٌ. وتصحُّ<sup>(٣)</sup> الوصيةُ لولدِ فلانٍ وهم مجهولون، فإذا كانتِ الوصيةُ لا تقدحُ فيها الجهالةُ صحتْ للحملِ وبه، وأما شرطُ وضعِهِ لأقلَّ من ستَّةِ أشهرٍ ليتيقنَ وجوده عندَ الإيصاءِ به وله ١٨٢/ب/ وأما الإيصاءُ بالأمِ دونَهُ فإذا أوصى بجاريةٍ إلَّا حملَهَا صحتِ الوصيةُ وصحَّ الاستثناءُ؛ لأنَّ أَسْمَ الجاريةِ لا يتناولُ الحملَ من حيثِ اللَّفْظِ لكنه إذا أطلقَ أَسْتَحَقَّ الحملَ؛ لكونِهِ جزءَ الموصى به، فإذا أفرَدَ الأمَّ بالوصيةِ صحَّ الإفرادُ، ولأنه صحَّ إفرادُ الحملِ بالوصيةِ فجازَ استثناءه: لأنَّ الأصلَ أنَّ ما صحَّ إفرادهُ بالعقدِ صحَّ استثناءه منه<sup>(٤)</sup>.

(١) في (أ): (بعضية).

(٢) في (أ): (الوجود). (٣) في (ب) و(ج): (وتجوز).

(٤) «مختصر الطحاوي» ص ١٥٩، و«فتاوى قاضيخان» ٤٣٦/٦، و«الهداية» ٥٨٦/٤، و«الاختيار» ٥٢٤/٥، و«اللباب» ١٨٢/٤.



قال: (ويعتبر قبولها وردّها بعد الموت، وتملك بالقبول إلا أن يموت الموصي له بعد الموصي قبل القبول فيملكها ورثته).

الوصية يفتقر ملكها إلى قبول الموصي له عندنا خلافاً لزفر<sup>(١)</sup> رحمته، وأحد قولي الشافعي<sup>(١)</sup> رحمته، ولم يذكر الخلاف في المتن، وإذا افتقرت إلى القبول فاعتباره بعد للموت حتى لو قبل الموصي له في حال حياة الموصي أو رده، فردّه وقبوله باطلان، أما زفر<sup>(٢)</sup> رحمته فإنه يقول: الملك فيه ينتقل بالموت فلم يتوقف على القبول كالإرث.

ولنا<sup>(٢)</sup>: أنه تملك بعقد فيتوقف على القبول كالتملك بالهبة والبيع، ولأنه لو ثبت الملك بغير قبول كان الموصي قد ألزمه الملك بغير اختياره، وذلك غير مملوك لأحد إلا أن يكون والياً على من يلزمه به، ولا ولاية للموصي (على الموصي)<sup>(٣)</sup> له فلم يملك إلزامه بالملك لا عن اختياره، ثم إذا ثبت ذلك قلنا: لا يصحّ القبول إلا بعد الموت؛ لأن الوصية تملك مضاف إلى ما بعد الموت، بدليل أنه إذا أوصى بثلاث ماله أستحقّ الموصي له ثلاث ما يوجد في ملكه عند الموت لا وقت الوصية. وإذا كان عقد الوصية ينعقد عند الموت كان القبول بعد ذلك فما وجد منه قبل ذلك لا يعتبر؛ لأنه قبول قبل الإيجاب، ولا اعتبار بالإرث؛

(١) «الهداية» ٥٨٤-٥٨٥/٤، و«الاختيار» ٥٢٥/٥، و«درر الحكام» ٤٣٠/٢، و«اللباب» ١٦٩/٤-١٧٠.

(٢) «الأم» ٩٧/٤، و«المهذب» ٤٥٩-٤٦٠، و«حلية العلماء» ٧٥-٧٦، و«تكملة تكملة المجموع» ٣٣٥/١٦.

(٣) من (ب) و(ج).

لأن الإيصاء إثبات الملك للموصى له فيتوقف قبوله، والوراثة خلافه فتثبت جبراً من الشرع من غير قبول.

واستثنى في الكتاب مسألة وهي ما إذا مات الموصي ثم مات الموصى له قبل أن يقبل الوصية فإن الموصى به يدخل في ملك الورثة استحساناً، والقياس بطلان الوصية؛ لتوقف الملك على القبول ولم يوجد، فصار كموت المشتري قبل القبول بعد إيجاب البائع. وجه الاستحسان أن الوصية من جهة الموصي قد تمت تماماً لا يتعقبه فسخ من جهته بموته، وإنما توقفت على حق الموصى له، فإذا مات دخلت في ملكه كالبيع الذي شرط فيه الخيار للمشتري إذا مات قبل أن يجيز، وإذا دخل في ملكه انتقل إلى ورثته بموته<sup>(١)</sup>.

قال: (ويجوز له الرجوع صريحاً ودلالة).

لأن الإيصاء تبرع لم يتم فجاز الرجوع فيه كالهبة، ولأن القبول موقوف على الموت فكان إيجاباً مجرداً عن القبول فصح إبطاله، ولا فرق بين أن يصرح بالرجوع فيقول: قد رجعت عما أوصيت به، وبين أن يفعل (فعلاً)<sup>(٢)</sup> يدل على الإبطال قام مقام التصريح به. أصله البيع المشروط فيه الخيار إذا فعل المشتري ما يدل على إبطال خياره، والقاعدة في ذلك أن كل فعل لو فعله الإنسان في ملك غيره سقط حق المالك عن العين، فإن الموصي إذا فعله كان رجوعاً؛ لأن تعلق حق المالك بملكه يمنع من تعلق حق الموصى له بالوصية، فإذا كان ذلك الفعل يسقط حق المالك

(١) «الهداية» ٥٨٤/٤ - ٥٨٥، و«الاختيار» ٥٢٥/٥، و«درر الحكام» ٤٣٠/٢،

و«اللباب» ١٦٩/٤ - ١٧٠.

(٢) في (ب): (ما).

فلأن يكونَ مبطلاً للوصية أولى، وأمّا ما لا يُسقط حقّ المالك عن العين فهو على ضروب، فكلُّ موضعٍ أتصلت العينُ بزيادةٍ يمتنع تسليمُ العين بدونها، فقد تعذّر تسليمُ العينِ الموصى بها ففعلَ الموصي فبطلت الوصية، وكلُّ تصرفٍ يوجبُ زوالَ ملكِ الموصي فهو رجوعٌ، كمن أوصى بعينٍ ثم باعها ثم اشتراها؛ لأنَّ البيع (أوجب) <sup>(١)</sup> زوال الملك، ويستحيلُ أن تبقى الوصية مع ذلك، وإذا أوصى بشاةٍ ثم ذبحها بطلت الوصية؛ لأنه تصرفٌ في العينِ الموصى بها فيستدلُّ به على الرجوع؛ لأنَّ الملكَ في الوصية يقعُ بالموتِ، والشاةُ المذكاةُ لا تبقى إلى ذلك الوقتِ فدلَّ على الرجوع <sup>(٢)</sup>.

قال: (ويُجعلُ جحوده رجوعاً. وخالفه ويختار للفتوى).

قال أبو يوسف <sup>(٣)</sup> رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إذا جحدَ الوصيةَ كان رجوعاً؛ لأنَّ الجحدَ نفى لها مطلقاً في الماضي والحال، والرجوعُ نفى لها في الحال، فإذا كان النفيُّ في الحالِ رجوعاً فبالأولى أن يكونَ النفيُّ في الحالين رجوعاً، وعلى هذا قالوا: إنَّ المرتدَّ إذا جحدَ الردةَ كان جحوده <sup>(٤)</sup> توبةً.

(١) من (ب).

(٢) «فتاوى قاضيخان» ٤٣٦-٤٣٧، و«الهداية» ٥٨٦/٤-٥٨٧، و«الاختيار» ٥٢٥/٥، و«اللباب» ١٧٨-١٧٩.

(٣) «اللباب» ١٧٩/٤، و«الهداية» ٥٨٧/٤، و«الاختيار» ٥٢٥/٥-٥٢٦، و«البحر الرائق» ٤٦٥/٨.

(٤) في (ب): (رجوعه).

وقال محمد<sup>(١)</sup> رحمه الله، وهو المختار للفتوى: لا يكون رجوعاً؛ لأنَّ الرجوع إثباتٌ للوصية في الماضي وإبطالٌ لها في الحال (والجحد)<sup>(٢)</sup> نفى لأصل العقد فلا يجامعُ الرجوعُ، إذ الرجوعُ يستلزمُ الإثباتَ، وعلى هذا قالوا: إنَّ جحدَ النكاح لا يكون طلاقاً. والتنبيهُ على الفتوى من الزوائد<sup>(٣)</sup>.

قال: (وإذا أوصى الآخرُ فقبلَ في وجهه وردَّ في غير وجهه فليس يرد، وإن ردَّها في وجهه صحَّ).

اعلم أنَّ (الموصي)<sup>(٤)</sup> متبرِّعٌ بالتصرف والتبرُّع لا يلزمُ المتبرِّعُ إلا برضاه فإذا قبلَ أو فعلَ ما يدلُّ على القبولِ كان ذلك التزاماً منه لكن له الرجوعُ /١٨٣/ بالردِّ في وجهه على ما يقرره.

ومعنى قولنا: فعلَ ما يدلُّ على القبول. أنه إذا ماتَ الموصي قبل قبول الوصي ثم تصرفَ الوصي فتصرفه قائم مقام قبوله؛ لأنها قد تمت من جهة الموصي ووقعت على حق الوصي فكان تصرفه كقبوله، كالبيع المشروط فيه الخيار، ثم ههنا القبولُ يصحُّ حال حياة الموصي بخلاف قبول الموصي له فيما مرَّ، والفرقُ أنَّ تصرف الوصي واقعٌ لمنفعة الموصي، فلو توقف القبولُ والردُّ على الموت لم يؤمن أن يموت الموصي غير مستند<sup>(٥)</sup> وصيته إلى أحدٍ

(١) «الهداية» ٥٨٧/٤، و«الاختيار» ٥٢٥-٥٢٦/٥، و«البحر الرائق» ٤٦٥/٨، و«اللباب» ١٧٩/٤.

(٢) في (ج): (والرجوع).

(٣) «اللباب» ١٧٩/٤، و«الهداية» ٥٨٧/٤، و«الاختيار» ٥٢٥-٥٢٦/٥، و«البحر الرائق» ٤٦٥/٨.

(٤) في (أ): (الموصي).

(٥) في (أ): (مستند).

وفي ذلك إضرارٌ به، وأمّا الموصي له فإلاستحقاقُ هناك إنّما هو لحق الموصي له لا لمنفعة الموصي فلم يفتقر إلى تقديم القبول على الموت. إذا ثبتَ هذا قلنا: إذا قبلَ حالة الحياة ثم ردّ في غير حضرته لم يصح الرد؛ لأنّ بقبوله سكنَ الموصي إليه، فلو جازَ له أن يخرجَ بغير حضرته كان ذلك تغريراً به؛ لأنّه حينئذ يموت ولا وصيَّ له فلم يجز كما لا يجوز للوكيل أن يعزلَ نفسه بغير حضرة الموكل، بخلاف ما إذا وكلّه بشراء عبدٍ بغير عينه أو ببيع ماله حيث يصحّ ردّه في غير وجهه؛ لعدم الضرر هناك؛ لأنّ الموكل حيّ قادرٌ على التصرف بنفسه. وأمّا إذا ردّ في وجهه صحّ الرد وبطلت الوصية؛ لأنه متبرّع بقبولها، والمتبرّع إن شاء أقام على التبرع وإن شاء رجع، وليس للموصي ولاية إلزامه بالتصرف فلا غرور فيه؛ لإمكان أن تستند وصيته إلى غيره حينئذ، ولأنّ الإنسان قد يقبل الوصية بناءً على ظنه أنّه يقدر على القيام بها ثم يعلم أنه يعجز عن ذلك، فلو لم يجز له الرجوع لتضرر هو والورثة، وأنه لا يجوز.

قال: (وإن سكتَ حتّى مات خيّر الوصي).

المسألة من الزوائد وهي أنّ الوصي إذا لم يقبل في وجه الموصي ولم يرد حتّى إذا<sup>(١)</sup> مات الموصي فهو بالخيار إن شاء قبل وإن شاء ردّ؛ لأنّ الموصي ليس له ولاية إلزامه بالتصرف فكان باقياً على خياره، فلو باع شيئاً من تركته فقد لزمته الوصية؛ لأنّ تصرفه دلالة التزامه وقبوله، وإنه معتبرٌ بعد الموت، وينفذ البيع لصدوره من الوصي، وسواء علم بالوصاية أو لم يعلم بها، بخلاف الوكيل إذا لم يعلم بالتوكيل فباع حيث

لا ينفذ. والفرق أنَّ الوصاية خلافه<sup>(١)</sup> لأنها مخصوصة بحال انقطاع ولاية الموصي بموته فتنتقل الولاية إليه، وإذا كانت خلافه لم تتوقف على العلم كالوراثية، وأمَّا التوكيل فأنابه لثبوتها حال قيام ولاية<sup>(٢)</sup> الموكل فلم يصح من غير علم كإثبات الملك بالبيع والشراء<sup>(٣)</sup>.

قال: (فإن ردَّ ثم قبلَ اعتبرنا قبوله إن لم يخرجهُ القاضي لا ردّه مطلقاً).

إذا ردَّ الوصية في غيبته أو بعد موته ثم قال: أقبل، قال أصحابنا<sup>(٤)</sup>: يُعتبر قبوله ما لم يخرجهُ القاضي عن الوصية بالرد.

وقال زفر<sup>(٤)</sup> رحمه الله: المعتبر ردّه مطلقاً سواء أخرجهُ القاضي أو لم يخرجهُ؛ ولأنَّ ردّه أبطل الإيصاء فصارَ كما لو ردَّ في وجهه.

ولنا<sup>(٤)</sup>: أنَّ الإيصاء لا يبطل ردّه إلَّا في وجه الموصي؛ دفعاً للضرر عنه كما مرَّ، فإذا لم يبطل صحَّ قبوله من بعد إلَّا إذا حكم القاضي بطلان الوصية ردّه؛ لأنه قضاء في مجتهد فيه وللقاضي ولاية دفع الضرر فربما يعجز عن ذلك فيتضرر ببقاء الوصاية، فيدفع القاضي الضرر عنه وينصب حافظاً لمال الميت متصرفاً فيه، فيندفع الضرر من الجانبين، فإذا قبلَ بعد إخراج القاضي ونفاذ حكمه بالإخراج لم يصح؛ لأنه قبولٌ بعد بطلان الوصية بإبطال الشرع فلم يسمع.

(١) في (ج): (خلافية).

(٢) من (ب).

(٣) «الهداية» ٤/٦١٠-٦١١، و«الاختيار» ٥/٥٢٦، و«البحر الرائق» ٨/٥٢٢-٥٢٣، و«اللباب» ٤/١٧٠.

(٤) «مختصر الطحاوي» ص ١٦٢، و«الهداية» ٤/٦١٠، و«درر الحكام» ٢/٤٤٧، و«البحر الرائق» ٨/٥٢٣، و«اللباب» ٤/١٧١-١٧٢.

قال: (أو بالثلث، فقال: لا أقبله ثم قبل بعد موته أجزأه).

رجلٌ أوصى لآخر بثلث ماله فقال في حياته: لا أقبل. ثم قبل بعد موته<sup>(١)</sup> صحَّ قبوله عندنا<sup>(٢)</sup>.

وقال زفر<sup>(٣)</sup> رحمه الله: لا يصحُّ (قبوله)<sup>(٤)</sup> بعد رده؛ لأنَّ الوصية بطلت بالرد، كما لو أقرَّ بمالٍ لآخر فكذبهُ المقرُّ له ثم صدَّقه لم يصح تصديقه؛ لبطلان الإقرار بتكذيب من ثبت له الحقُّ بهذا الإقرار، فكذا تبطل الوصية برد من ثبت له الحقُّ بهذه الوصية، وإذا بطلت التحقت بالعدم فلم يجزِ القبول من بعد.

ولنا<sup>(٥)</sup>: أنَّ الوصية تملك مضافاً إلى ما بعد الموت واستخلاف فيعتبر القبول<sup>(٥)</sup> والردُّ حينئذٍ، فأما قبل الموت يجري وجود القبول والرد مجرى عدمهما فلم يعتبر الردُّ السابق على القبول الصادر في وقته.

قال: (ويضمُّ القاضي إلى العاجز من يعينه).

رعاية لحق الموصي وحق الورثة؛ لأنه إذا ضمَّ آخر إليه فقد تحمَّل النظر به لصيانته وبعض كفايته فيتم<sup>(٦)</sup> بانضمام الآخر إليه<sup>(٣)</sup>.

(١) في (ب): (الموت).

(٢) «الهداية» ٥٨٤/٤، و«الاختيار» ٥٢٣/٥، و«البحر الرائق» ٤٥/٨، و«اللباب» ١٦٩/٤.

(٣) «مختصر الطحاوي» ص ١٦٠-١٦١، و«المبسوط» ٢٨/٢٤، و«فتاوى قاضيخان» ٥١٠/٦، و«فتح القدير» ١٠/٥١٠.

(٤) في (أ): (قبول).

(٥) ساقطة من (ب).

(٦) في (أ): (فيهم).

قال: (فإن شكى إليه ذلك لا يجيبه حتى يتحققه فإن ظهر عجزه أصلاً استبدل به، وإن شكى منه الورثة لا يعزله حتى تظهر له خيائته).

هذه الجملة زوائد:

فالمسألة الأولى: إذا شكى الوصي إلى القاضي عجزه عن القيام بالوصية لا يجيبه إلى الشكاية ولا يضم إليه آخر / ١٨٣ ب/ حتى يتحقق عجزه فقد يكذب الشاكي ليخفف على نفسه<sup>(١)</sup>.

والثانية: إذا ظهر للقاضي عجز الوصي عن القيام بالوصية أصلاً استبدل به غيره رعاية للنظر من الجانبين. ومعنى قوله (أصلاً) أنه إذا كان قادراً على التصرف أميناً فيه ليس للقاضي أن يخرجَه؛ لأنه لو أختار غيره فهو دونه كيف ما كان؛ لأنَّ هذا هو مختار الميت ومرضيه فإبقاؤه أولى، ولأنَّه تقدَّم على الميت مع وفور شفقتِه فأولى أن يقدم على الأجنبي<sup>(١)</sup>.

الثالثة: إذا شكى منه الورثة أو بعضهم لم يعزله حتى يبدو له<sup>(٢)</sup> منه خيائته، لأنه استفاد هذه الولاية من الميت، فإن ظهر خيائته فالميت لم يستخلفه إلا لأمانته فإذا فأتت ولا قدرة لمن استخلفه على إخراجِه ينوب القاضي منابته في الإيصاء إلى أمينٍ كأنه لم يكن له وصي<sup>(٣)</sup>.

(١) «مختصر الطحاوي» ص ٢٦١، و«المبسوط» ٢٨ / ٢٤، و«فتاوى قاضيهان» ٦ / ٤٤١، و«اللباب» ٤ / ١٧١-١٧٢.

(٢) من (ب).

(٣) «مختصر الطحاوي» ص ٢٦١، و«المبسوط» ٢٨ / ٢٤، و«فتاوى قاضيهان» ٦ / ٤٤١، و«الهداية» ٤ / ٦١٢.



قال: ( وإن أوصى إلى عبدٍ أو كافرٍ أو فاسقٍ أخرجه ونصّب غيره ).

هذا اللفظ يشير إلى صحة الوصية إلى هؤلاء لأن الإخراج إنما يكون بعد صحة الوصية، وفي «الأصل» أن الوصية باطلة، ف قيل معناه: سيطل في جميع هذه الصور، وقيل في العبد معناه باطلة حقيقة أيضًا<sup>(١)</sup> لعدم ولايته واستبداده، وفي الكافر والفاسق معناه: سيطل، وقيل: في الكافر باطلة حقيقة؛ لعدم ولاية الكافر على المسلم، ووجه صحة الوصية والإخراج أن أصل النظر ثابت باعتبار قدرة العبد، وولاية الفاسق على أصلنا وولاية الكافر في الجملة، إلا أن النظر من هؤلاء لا يتم، أما العبد فلتوقف ولايته على إجازة المولى، ويمكن المولى من الحجر عليه، وأما الكافر فالمعاداة الدينية تمنع من النظر في حق المسلم، وأما الفاسق فلموضع التهمة بسبب فسقه. فالقاضي يخرجهم إتمامًا للنظر، وشرط في الأصل أن يكون الفاسق ممن يخاف منه على المال، وهذا عذر ظاهر في إخراجه والاستبدال به<sup>(٢)</sup>.

قال: ( أو إلى عبدٍ نفسه، وفي الورثة كبار لم تصح وإن كانوا صغارًا فهي صحيحة ).

هاتان مسألتان:

الأولى: إذا أوصى إلى عبدٍ نفسه وفي الورثة كبار لم تصح الوصية، لأن لكل كبير منعه عن التصرف وله بيع نصيبه فيمنعه المشتري

(١) من (ب).

(٢) «المبسوط» ٢٨/٢٤-٢٥، و«الاختيار» ٥٢٦/٥-٥٢٧، و«الهداية» ٦١١/٤، و«درر الحكام» ٢/٤٤٨، و«البحر الرائق» ٨/٥٢٤، و«اللباب» ٤/١٧٠.

(عن التصرف<sup>(١)</sup>) فيعجز عن الوفاء بحق الوصية فتخلو الوصية عن فائدتها<sup>(٢)</sup>.

الثانية: إذا كان الورثة صغاراً كلهم قال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup> رحمهما الله: الوصية (عن الموصي)<sup>(١)</sup> إليه صحيحة.

وقالا: لا تصح، وقيل: محمد<sup>(٢)</sup> مع أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> رحمهما الله في رواية، ومع أبي يوسف<sup>(٢)</sup> رحمهما الله في أخرى<sup>(٣)</sup> لهما وهو القياس أن ولاية معدومة؛ لمنافاة الرق إياه، ولأن في القول بصحة الوصية إثبات ولاية العبد على المولى، وفيه قلب المشروع، ولأن ولاية الأب غير متجزئة وهذه متجزئة، ألا ترى أنه لا يملك بيع رقبة نفسه وهذا نقض الموضوع، وله أنه أهل للوصية باعتبار استبداده بالتصرف، وأنه مخاطب ولا ولاية عليه؛ (لأن الصغار وإن كانوا هم الملاك إلا أنه ليس لهم ولاية المنع من التصرف فلا منافاة، وإيصاء المولى إليه مع وفور الشفقة<sup>(٤)</sup>) دليل النظر لهم لمعرفة بموضع أمانته وحسن نظره، فكان كالمكاتب، والوصاء قد تنجزاً - روي ذلك عن أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> رحمهما الله - أو لأن في اعتبار عدم التجزؤ إبطال أصل الوصية لتصحيح الوصف وفي القول بالتجزؤ تصحيح لأصل الوصية بتغير وصفها، وتغيير الوصف لتصحيح الأصل أولى من العكس.

(١) من (ب).

(٢) «مختصر الطحاوي» ص ١٦١، و«المبسوط» ٢٨/٢٥، و«فتح القدير» ١٠/٥٠٠ - ٥٠١، و«درر الحكام» ٢/٤٤٧-٤٤٨، و«اللباب» ٤/١٧١.

(٣) في (ب): (رواية).

(٤) ساقطة من (ب).

قال: (أو إلى اثنين يجيزُ أنفرادَ أحدهما بالتصرفِ مطلقاً، ومنعاه إلا من شراءِ كفنٍ وتجهيزِ وطعامِ الصغيرِ وكسوتهِ وردِ ودِعةٍ بعينها وقضاءِ دينٍ وخصومةٍ وقبولِ هبةٍ وتنفيذِ وصيةٍ بعينها).

قال أبو حنيفة<sup>(١)</sup> ومحمد<sup>(٢)(١)</sup> رحمهما الله: إذا أوصى إلى اثنين لم يكن لأحدهما الأنفرادُ بالتصرفِ دونَ صاحبه إلا في الأشياءِ المستثناة في الكتابِ.

وقال أبو يوسف<sup>(١)</sup> رحمته الله: يجوز لكل منهما التصرفُ في جميعِ الأشياءِ؛ لأنَّ تصرفَ الموصي صادرٌ عن ولايةٍ غيرِ متجزئةٍ فثبت لكل واحدٍ منهما تحملاً كولاية الإنكاحِ للأخوين، وهذا لأنَّ الوصايةَ خلافةً، والخليفةُ يتصرفُ على الوجهِ الثابتِ لمن استخلفه وهو ثابتٌ للموصي على الكمالِ فثبت لخليفته كذلك.

ولهما: أنها ولايةٌ ثابتةٌ بالتفويضِ فيراعى وصفُ التفويضِ وهو وصفُ الاجتماعِ؛ لأنَّ ذلك شرطٌ مفيدٌ فإن رضي<sup>(٣)</sup> الموصي تعلقَ بها، وليس رأي أحدهما كاجتماعِ رأيهما بخلافِ الأخوين في الإنكاحِ؛ لأن سببَ الولاية هو القرابةُ، والقرابةُ قائمةٌ لكل منهما على الكمالِ بخلافِ الأشياءِ المعدودة، لأنها من بابِ الضرورة لا من بابِ الولاية، والضروراتُ مستثناة. أما شراءُ الكفنِ والتجهيزِ فلأنَّ في تأخيرِ ذلك فسادَ حالِ الميتِ؛ ولهذا يملكه الجيران عند ذلك.

(١) «مختصر الطحاوي» ص ١٦١، و«فتاوى قاضيخان» ٤٤٦/٦، و«الهداية» ٦١٢/٤ -

٦١٣، و«اللباب» ١٧٢/٤.

(٣) في (ب): (وصى).

(٢) من (ب، ج).

وأما طعامُ الصغارِ وكسوتُهم فلفسادُ حالهم بالتأخيرِ جوًّا وعريًّا. وأما ردُّ ودیعةٍ بعینِها ومغصوبٍ ومشتري شراءً فاسدًا وحفظُ الأموالِ وقضاءِ الديونِ فلأنَّها ليست من بابِ الولايةِ فإنه يملكه المالكُ وصاحبُ الدينِ إذا ظفرَ بجنسِ حقِّه، وحفظُ المالِ<sup>(١)</sup> يملكه متى يقعُ في يده فكان ذلك من بابِ الإعانةِ، ولأنَّه لا يحتاجُ في ذلك إلى الرأيِ، وأمَّا الخصومةُ في حقوقِ الميتِ فلأنَّ الاجتماعَ في الخصومةِ متعذرٌ، ولهذا إذا وُكِّلَ اثنين / ١١٨٤ / بالخصومةِ عنه ينفردُ بها أحدهما، وأما قبولُ الهبةِ فلأنَّ في التأخيرِ آفةَ الفواتِ ولأنَّ الأمَّ تملكُ قبوله، وكذلك الذي هو في حجره فلم يتوقف على الولايةِ، وكذلك قبولُ ما يخشى عليه التلفُ، وكذلك قبولُ الأموالِ الضائعةِ، وأما تفيذُ وصيةٍ بعينِها لعدم توقُّف ذلك على الرأيِ<sup>(٢)</sup>.

قال: (أو إلى كلٍّ منهما (على أنفرادِهِ ينفردُ)<sup>(٣)</sup> كالوكيلين، وقيل: على الخلاف).

إذا أوصى إلى كل واحدٍ من الوصيين على الأنفرادِ، قيل: ينفردُ كلٌّ منهما بالتصرُّفِ بمنزلةِ الوكيلين، يعني: إذا وُكِّلَ كلٌّ<sup>(٤)</sup> واحدٌ على أنفرادِهِ؛ وهذا لأنَّه لما<sup>(٥)</sup> أفردَ كلاهما بالوصيةِ فقد رضي برأيه وحده.

(١) في (ب): (المالك).

(٢) «مختصر الطحاوي» ص ١٦١، و«فتاوى قاضيخان» ٤٤٦/٦، و«الهداية» ٦١٢/٤-٦١٣، و«اللباب» ١٧٢/٤.

(٣) في (ج): (على الأنفراد لا ينفرد).

(٤) من (ب).

(٥) في (ب): (إذا).

وقيل: الخلاف في هذه المسألة وفي التي قبلها واحد؛ لأنَّ وجوب الوصية عند الموت، فيصيران وصيين عند الموت دفعةً واحدة بخلاف الوكيلين؛ لأنَّ الوكالة تعقب إحداها الأخرى، والمسألة من الزوائد<sup>(١)</sup>.

قال: (وإذا أوصى الوصيُّ إلى آخر نجعله وصياً في التركتين).

رجلٌ أوصى إلى آخر ثم مات الوصي وأوصى إلى آخر فهو وصيه في تركته وتركه الميت الأول.

وقال الشافعي<sup>(٢)</sup> رحمه الله: لا يكون وصياً في تركه الميت الأول اعتباراً للوصية بالوكالة في حالة الحياة بجامع أنه إنما رضي برأي الوصي لا برأي غيره.

ولنا<sup>(٣)</sup>: أن تصرف الولي بالولاية المنتقلة إليه من الموصي<sup>(٤)</sup> فيملك الإيصاء إلى غيره كالجد يملك الإيصاء إلى غيره في النفس، فإنَّ الولاية الثابتة للموصي تنتقل إلى الموصي في المال كما تنتقل إلى الجد في النفس، ثم الجد يقوم مقام الأب فيما أنتقل إليه فكذلك الوصي؛ لأنَّ الوصاية إقامة للوصي<sup>(٥)</sup> مقام نفسه فيما له الولاية عليه، وعند الموت كانت له ولاية على التركتين جميعاً، فيتنزل الثاني منزلته فيهما، ولأن

(١) «المبسوط» ٦١٣/٤-٦١٤، و«فتاوى قاضيخان» ٤٤٦/٦، و«الهداية» ٦١٢/٤-٦١٣.

(٢) «الأم» ١٢٤/٤، و«المهذب» ٤٧١/١، و«غاية البيان» ص ٢٤٦، و«تكملة تكملة المجموع» ٤٣٣/١٦.

(٣) «الهداية» ٦١٤/٤، و«الاختيار» ٥٢٨/٥، و«البحر الرائق» ٥٢٩-٥٣٠، و«درر الحكام» ٤٤٩/٢.

(٤) في (ب): (الوصي).

(٥) في (ب): (للموصي).

الموصي لما علم أنَّ المنية<sup>(١)</sup> قد تدركه قبل إتمام ما في نفسه من المقاصد فاستعان عليها بغيره، فقد رضي بإيصال الوصي إلى غيره دلالة بخلاف الوكيل؛ لأنَّ الموكل حيٌّ يمكنه تحصيل مقصوده بنفسه فقد لا يرضى بتوكيل غيره والإيصال إليه.

قال: (أو في تركة نفسه فهو وصيٌّ فيهما وخصّاه به).

الوصي إذا أوصى إلى آخر في تركة نفسه.

قال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup> رحمته الله: صار وصيًا في التركتين جميعًا.

وقال<sup>(٢)</sup>: هو وصيٌّ في تركة الوصي دون الموصي الأول؛ لأنَّ نصَّ على ذلك فيعتبر تخصيصه.

وله أن الوصيَّ في نوع وصيٍّ في الأنواع، (والولاية)<sup>(٣)</sup> على التركة الأولى نوعٌ مما يتولاه الوصيُّ فيتولاه وصيُّه، ولأنَّه أثبت له الولاية في تركة نفسه وتركة الموصي تركته أيضًا، وقد أقامه مقام نفسه في جميع ما ترك، وهذه ممَّا ترك.

قال: (ولو أوصى إلى زيد في الأعيان، وبكر في الديون خصَّ

كلا بما خصَّه، وقال: هما وصيَّان فيهما).

له<sup>(٤)</sup>: أنَّ الموصي خصَّ كلا منهما بنوع من الولاية فيجب تنفيذهما على ما نصَّ عليه.

(١) في (ب): (الموت).

(٢) «الهداية» ٤/٦١٤، و«الاختيار» ٥/٥٢٨، و«البحر الرائق» ٨/٥٢٩-٥٣٠، و«درر الحكام» ٢/٤٤٩.

(٣) في (ب): (وله ولاية).

(٤) «مختصر الطحاوي» ص ١٦٢، و«المبسوط» ٢٨/٢٦-٢٧، و«البحر الرائق» ٨/٥٢٥.

ولهما<sup>(١)</sup>: أَنَّ الدِّينَ يَصِيرُ عَيْنًا بِوَاسِطَةِ الْقَبْضِ، وَالْعَيْنُ دِينًا بِوَاسِطَةِ الْأَسْتِهْلَاكِ فَكَانَا وَصِيَّيْنِ فِي كُلِّ الْأَمْوَالِ بِالضَّرُورَةِ.

وروي قولُ أبي يوسف<sup>(١)</sup> رحمته الله كقولِ محمد<sup>(١)</sup>، والأصحُّ أنه مع أبي حنيفة<sup>(١)</sup> رحمته الله، ولهذا أوردَ المسألةَ في «المنظومة» في بابِ محمد<sup>(٢)</sup> على خلافهما.

قال: (ويجوزُ أَنْ يَحْتَالَ بِمَالِ الْيَتِيمِ إِنْ كَانَ خَيْرًا لَهُ).

إِذَا أَحْتَالَ الْوَصِيُّ بِمَالِ الْيَتِيمِ يَجُوزُ إِنْ كَانَ ذَلِكَ خَيْرًا لَهُ بِأَنْ يَكُونَ الْمَحَالُّ عَلَيْهِ أَمْلَى مِمَّنْ عَلَيْهِ الْمَالُ؛ لِأَنَّ الْوَلَايَةَ نَظْرِيَّةٌ وَهَذَا مِنْ بَابِ النَّظَرِ فَيَجُوزُ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ خَيْرًا لَهُ لَمْ يَجْزْ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَضْيِيعَ مَالِهِ عَلَى وَجْهِ، وَالْمَسْأَلَةُ مِنَ الزَّوَائِدِ<sup>(٣)</sup>.

قال: (وَبَيْعُهُ مِنْهُ أَوْ شِرَاؤُهُ لِنَفْسِهِ وَفِيهِ نَفْعٌ لِلصَّبِيِّ جَائِزٌ).

قال أبو حنيفة<sup>(٤)</sup> رحمته الله: إِذَا اشْتَرَى الْوَصِيُّ عَيْنًا مِنْ مَالِ الصَّبِيِّ لِنَفْسِهِ أَوْ بَاعَهُ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ وَفِي ذَلِكَ نَفْعٌ ظَاهِرٌ لِلصَّبِيِّ، وَهُوَ أَنْ يَشْتَرِيَ عَقَارَهُ بضعفِ قِيمَتِهِ وَعَرُوضِهِ بِقِيمَتِهَا وَبَنَصْفِ قِيمَتِهَا.

وقال أبو يوسف<sup>(٤)</sup>: أَوَّلًا وَهُوَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُمَا اللَّهُ<sup>(٤)</sup>: لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ، وَرَوَى عَنْ أَبِي يُوسُفَ: رَجُوعُهُ إِلَى قَوْلِ أَبِي حَنِيفَةَ<sup>(٤)</sup> رحمته الله لهما

(١) «مختصر الطحاوي» ص ١٦٢، و«المبسوط» ٢٨/٢٦-٢٧، و«البحر الرائق» ٨/٥٢٥.

(٢) المنظومة لوحة (٧١).

(٣) «مختصر الطحاوي» ص ١٦٢، و«فتاوى قاضيخان» ٦/٤٤٥، و«الهداية» ٤/٦١٦، و«الاختيار» ٥/٥٢٨.

(٤) «الجامع الكبير» ص ٣٠٣، و«فتاوى قاضيخان» ٦/٤٤٨، و«المبسوط» ٢٨/٣٣، و«الهداية» ٤/٦١٦-٦١٧، و«البحر الرائق» ٨/٥٣٣.

أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ لَا يَتَوَلَّى الْوَاحِدُ طَرَفِي الْعَقْدِ وَخَصَّ الْأَبَ عَنْ ذَلِكَ لاختصاصه بكمالِ الرأي ووفورِ الشفقة واعتبارًا بوكيلِ الأبِ فإنَّ الوصيَّ مأمورٌ كالوكيلِ (ولأبي حنيفة<sup>(١)</sup>)<sup>(٢)</sup> أَنَّ الْوَصِيَّ قَائِمٌ مَقَامَ الْأَبِ؛ لَأَنَّهُ خَلِيفَةٌ عَلَى وَلَدِهِ إِلَّا أَنَّ الْأَبَ لَمَّا اخْتَصَّ بِكَامَالِ الشَّفَقَةِ الَّتِي تَمْنَعُهُ مِنْ إِثَارِ نَفْسِهِ عَلَى وَلَدِهِ أَطْلَقَ لَهُ التَّصَرُّفَ (فِي مَالِهِ إِذَا لَمْ يَتَضَمَّنْ تَصَرُّفُهُ الْإِضْرَارَ بِهِ، وَأَمَّا الْوَصِيُّ فَإِنَّهُ مَعَ قِيَامِهِ بِفَارَقِهِ فِي كَمَالِ الشَّفَقَةِ، فَأُطْلِقَ لَهُ التَّصَرُّفَ)<sup>(٣)</sup> بِشَرَطِ ظَهْوَرِ النِّفَعِ لِلصَّبِيِّ كَمَا بَيَّنَّاهُ.

قال: (وأجزنا للأب شراء مالٍ ولديه من نفسه بمثل القيمة).

إذا اشترى الأبُ مالَ ولده الصغيرِ لنفسه من نفسه بمثلِ القيمةِ أو بغبنٍ يسيرٍ على الأبِ يجوزُ عندنا<sup>(٤)</sup>.

وقال زفر<sup>(٤)</sup> رَحِمَهُ اللهُ: لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ لَا يَتَوَلَّى الْوَاحِدُ طَرَفِي الْعَقْدِ فِيمَا تَرْجِعُ الْحَقُوقُ فِيهِ إِلَى الْعَاقِدِ لِمَوْضِعِ التَّضَادِّ وَالتَّمَانِعِ، إِلَّا أَنَا جَوِّزُنَا ذَلِكَ فِيمَا اشْتَرَاهُ الْأَبُ مِنْ مَالِهِ لِنَفْسِهِ بِغَبْنٍ فَاحِشٍ عَلَى الْأَبِ؛ لِظَهْوَرِ النِّفَعِ فِي ذَلِكَ التَّصَرُّفِ لِلصَّبِيِّ نَظَرًا لَهُ، فَجَرَيْنَا فِيمَا عَدَا ذَلِكَ عَلَى قَضِيَةِ الدَّلِيلِ.

ولنا<sup>(٤)</sup>: أَنَّ الْأَبَ لِكَامَالِ رَأْيِهِ وَوُفُورِ شَفَقَتِهِ أَلْحَقَ بِشَخْصَيْنِ / ١٨٤ب/ نَظَرًا لِلْوَلَدِ فَكَانَ الْمَوْجُودُ مِنْهُ كَالْمَوْجُودِ مِنْ أَثْنَيْنِ فَيَمْلِكُ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ فِي مَلَكِهِ<sup>(٣)</sup> مَالَهُ مَا يَمْلِكُهُ لَوْ عَقَدَ مَعَ غَيْرِهِ.

(١) «الجامع الكبير» ص ٣٠٣، و«فتاوى قاضيخان» ٦/ ٤٤٨، و«المبسوط» ٢٨/ ٣٣، و«الهداية» ٤/ ٦١٦-٦١٧، و«البحر الرائق» ٨/ ٥٣٣.

(٢) فِي (ب): (وَلَهُ). (٣) مِنْ (ج).

(٤) «المبسوط» ٢٨/ ٣٣، و«فتاوى قاضيخان» ٦/ ٤٥١، و«البحر الرائق» ٨/ ٥٢٧.



قال: (ولا يقترضُ الوصيُّ مالهَ ويجوزُ للأبِ وليسَ لهما إقراضُهُ، ويجوزُ للقاضي).

هذه زوائد، فلا يجوزُ للوصي أن يقترضَ مالَ اليتيم، ويجوزُ ذلك للأب؛ لأنَّ للأب (ملكاً)<sup>(١)</sup> شراءَ مالِ الولدِ من نفسه بمثلِ القيمة، وليسَ للوصي ذلك، وكذلك يجوزُ للأب أن يأخذَ من مالِ ولده عند حاجته بقدر حاجته، ولا يجوزُ ذلك للوصي وليسَ للوصي ولا للأب إقراضُهُ، ويجوزُ ذلك للقاضي؛ لأنَّ القرضَ تبرعٌ ابتداءً ومعاوضةً إنتهاءً، فجعلَ معاوضةً في حق القاضي؛ لقدرته على الاستيفاء بالحبس وغيره، وجعلَ في حق غيرِ القاضي تبرعاً لعجزه ظاهراً نظراً<sup>(٢)</sup> واحتياطاً لمال الصغير<sup>(٣)</sup>.

قال: (ولا يجوزُ بيعُهُ وشراؤه له بغبنٍ فاحشٍ).

لا يجوزُ بيعُ الوصي ولا شراؤه إلا بما يتغابنُ الناسُ؛ لأنَّ ولايته نظرية ولا نظرَ في الغبنِ الفاحشِ بخلافِ الغبنِ اليسيرِ؛ لعدم إمكانِ التحرز عنه فلو أعتبرَ ذلك أدى إلى سد بابِ التصرفِ، والمسألة من الزوائد<sup>(٣)</sup>.

قال: (ويضاربُ في ماله، ويدفعُهُ مضاربةً، ويأكلُ منه عند الحاجة).

وهذه الجملة من الزوائد، أما المضاربة بنفسه ودفعُهُ مالهَ مضاربةً فلائه قائم مقام الأب، ولمن قامَ مقامه (بهذه التصرفات فكذا بخليفته، فإن كان

(١) من (ب، ج).

(٢) «فتاوى قاضيان» ٤٤٤/٦، و«الاختيار» ٥٢٨/٥، و«درر الحكام» ٤٥٠/٢.

(٣) «الهداية» ٦١٦/٤، و«درر الحكام» ٤٥٠/٢، و«البحر الرائق» ٥٣٣/٨.

هو العاقدُ أشهدَ على ذلك؛ لأنَّ له أن يتجرَّ في مالِ الصغير<sup>(١)</sup>؛ لقوله ﷺ: «ابتغوا في أموال<sup>(٢)</sup> اليتامى خيراً»<sup>(٣)</sup>، فإذا أراد أن يستحقَّ طائفةً من المالِ لنفسِهِ بواسطة المضاربة احتاجَ إلى الإشهاد لنفي التهمة عنه، وعن محمد<sup>(٤)</sup> ﷺ أنه إذا لم يشهد فجملةُ المالِ له؛ لأنَّ الظاهرَ كونُ المالِ له فلا يتركُ ذلك إلاً بدليلٍ وهو الإشهادُ، وأمَّا الأكلُ عند الحاجة من مالِهِ وركوبُ دابَّتِهِ إذا ذهبَ فيما يتعلقُ لحاجتِهِ، فلقوله تعالى: ﴿وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٦] وروي عن أبي يوسف<sup>(٥)</sup> ﷺ: إذا طمعَ السُّلطانُ في مالِ اليتيمِ فصالحه الوصيُّ من المالِ على أقلِّ مما طمعَ فيه فلا ضمانَ؛ لأنَّ ذلكَ حفظٌ للمالِ معنى.

قال: (وإذا كان في الورثة صغارٌ وكبارٌ غيبٌ وحضور فللوصي بيعُ عقارِهِم وعروضِهِم، وقالوا: إن كانوا حضوراً لم يبع نصيبَ الكبارِ أو غيباً باع عروضَهُم لا غير).

رجلٌ مات وترك أولاداً صغاراً وكباراً حضوراً وغيباً يملكُ وصيُّ أبيهم<sup>(٦)</sup>.

(١) ساقطة من (ب).

(٢) في (ب): (مال).

(٣) رواه الدارقطني ١١١/٢ عن عمر موقوفاً بلفظ: «ابتغوا في أموال اليتامى لا تستهلكها الصدقة. وانظر «نصب الراية» ٣٣٣/٢.

(٤) «المبسوط» ٢٨/٢٨، و«فتاوى قاضيه خان» ٦/٤٤٥-٤٤٦، و«الهداية» ٦/٤-٧، و«البحر الرائق» ٨/٥٣٤.

(٥) «المبسوط» ٢٨/٢٨، و«فتاوى قاضيه خان» ٦/٤٤٥-٤٤٦، ٤٤٨، و«الهداية» ٦/٤-٧، و«الاختيار» ٥/٥٣، و«البحر الرائق» ٨/٥٣٤.

(٦) في (ب): (و).

عند أبي حنيفة<sup>(١)</sup> رحمته الله بيع ما شاء من التركة عقارًا كان أو عروضًا. وقال<sup>(٢)(١)</sup>: لا يملك بيع حصة الكبار الحضور مطلقًا، ومن كان منهم غائبًا ملك بيع عروضه فقط دون عقاره؛ لأن الكبار مستغنون عن الوصي؛ لقدريتهم على التصرفات فتختص ولاية الوصي بحصة الصغار لموضع حاجتهم، والأب لم يكن له بيع أموال الكبار الحضور من عقار أو عروض ولا بيع عقار الغائبين منهم، وإنما كان له بيع عروضهم إذا كانوا غيبًا للحاجة إلى الحفظ ويكون حفظ الثمن أيسر، والوصي خليفة فلا يتعدى تصرفه تصرفه. وله أن الوصي يملك بيع حصة الصغار وفي بيع حصتهم شائعًا ضرر بهم، لأن الظاهر أن بعض العقار شائعًا لا يشتري بما يشتري به العقار كله، ولا ضرر على الكبار في بيع حصتهم؛ لأن الثمن حينئذ يكون أكثر مما لو بيعت حصة الصغار وحدها فيثبت له بيع الكل نظرًا لهم ودفعًا للضرر عن الصغار عنهم<sup>(١)</sup>.

قال: (وله بيع كل التركة لدين أو وصية بنقد ولا نقد فيها والتركة<sup>(٣)</sup> والورثة كبار حضور، وقالوا بقدرهما).

قال أبو حنيفة<sup>(١)</sup> رحمته الله: إذا كان على الميت دين أو كان قد أوصى بوصية هي دراهم أو دنانير وليس في التركة دراهم ولا دنانير، والورثة كبار حضور - وهذان القيدان زائدان - كان للوصي أن يبيع جميع التركة لهذه الحاجة.

(١) «المبسوط» ٣٤-٣٥، و«فتاوى قاضيان» ٤٤٥/٦، و«الهداية» ٦١٧/٤،

و«درر الحكام» ٤٥٠/٢، و«البحر الرائق» ٥٣٠/٨.

(٢) في (ب، ج): (وقال أبو يوسف ومحمد).

(٣) من (ج).

وقالاً<sup>(١)</sup>: لا يملك أن يبيع منها إلا بمقدار الدين والوصية؛ لأن ولاية البيع لأجل ذلك الدين وتلك الوصية فتتقدّر الولاية بقدرهما. وله: أن كل جزء من أجزاء التركة مشغول بالدين أو بحق الموصى له، ألا ترى أنه إذا هلك شيء من التركة يجب قضاء الدين وتنفيذ الوصية مما بقي، وفي بيع الكل نظر في حق الميت والورثة على ما قرنا في المسألة السابقة، فكان له بيع الجميع.

قال: (وشهادة الوصيين لوارث كبير في مال الميت مردودة وفي غيره مقبولة، وأجازاها مطلقاً).

إذا شهد الوصيان لوارث كبير في مال الميت لم تجز شهادتهما، وإن كانت الشهادة له في غير مال الميت جازت، وهذا عند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> كأنه.

وقالاً<sup>(٢)</sup>: إذا شهدا لوارث كبير جازت شهادتهما مطلقاً، أي: في الوجهين؛ لأنهما لا يثبتان لأنفسهما بهذه الشهادة ولاية التصرف في التركة؛ لأن الورثة كبار فكانت شهادتهما عارية / ١١٨٥/ عن التهمة فتقبل بخلاف ما لو شهدا لوارث صغير بشيء من مال الميت حيث تبطل شهادتهما لتضمنها<sup>(٣)</sup> إثبات ولاية التصرف لهما في المشهود به.

وله أنه ثبت لهما ولاية الحفظ؛ ولأنه بيع المنقول عند غيبة الوارث

(١) «المبسوط» ٣٤-٣٥/٢٨، و«فتاوى قاضيان» ٤٤٥/٦، و«الهداية» ٦١٧/٤، و«درر الحكام» ٤٥٠/٢، و«البحر الرائق» ٥٣٠/٨.

(٢) «المبسوط» ٨٢/٢٨، و«الهداية» ٦١٨/٤، و«الاختيار» ٥٢٩/٥، و«درر الحكام» ٤٥٠/٢.

(٣) في (ب): (لتضمنهما).

الكبير فتحققَت التهمةُ بخلافِ شهادتِهِمَا في غيرِ التركة؛ لانقطاع ولاية وصي الأب عنه؛ لأنَّه خليفة الميت في تركته لا في تركه غيره.

قال: (ولو شهدَ اثنانِ لاثنينِ بألفٍ هي دينٌ على ميتٍ، وشهدَ هذان<sup>(١)</sup> لهما بمثلِ ذلك يردُّهُمَا كما في الوصية).

إذا شهدَ شاهدانِ لرجلينِ على ميتٍ بدينِ ألفِ درهمٍ، وشهدَ الآخرانِ للأولينِ بمثلِ ذلك جازتِ شهادتُهُمَا وإن كانت شهادتُهُمَا لهما وبالعكسِ بوصيةِ ألفِ درهمٍ لم يجز، وهذا عند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> ومحمد<sup>(٢)</sup> رحمهما الله. وقال أبو يوسف<sup>(٢)</sup>: لا تقبل شهادتُهُمَا في الدينِ كما لا تقبل في الوصية، والاعتبارُ بالوصية من الزوائد، وروى الخصاف<sup>(٣)</sup> أن قولَ أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> كقولِ أبي يوسف<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي يوسف<sup>(٢)</sup> رحمته الله مثلُ قولِ محمد<sup>(٢)</sup> رحمته الله، وجهُ (قولها)<sup>(٤)</sup> أن الدينَ يجبُ في الذمة، والذمة تقبل حقوقاً شتى فلم تقع للشركة، ولهذا لو تبرَّعَ متبرِّعٌ بقضاءِ دينِ أحدهما لم يكن للآخرِ مشاركته، ووجهُ ردها أنَّ الدينَ بالموتِ تعلق بالتركة؛ لأنَّ الذمة قد خربت بالموتِ، ولهذا لو أَسْتَوْفَى أحدهما حقَّه من التركة شاركه الآخرُ فكانتِ الشهادةُ مثبتةً في<sup>(٥)</sup> حق الشركة فتحققَت التهمةُ بخلافِ حالِ حياةِ المديونِ لبقاءِ ذمته وعدمِ تعلقِ الدينِ بالمالِ فلا شركة ولا تهمة<sup>(٢)</sup>.

(١) في (ب، ج): (شاهدان).

(٢) «المسبوط» ٨٢/٢٨، و«الهداية» ٦١٨/٤، و«درر الحكام» ٤٥٠/٢-٤٥١.

(٣) «الهداية» ٦١٨/٤.

(٤) في (ب): (قولهما).

(٥) من (ب).

قال: (ويصدق في قوله: أدت خراجَه، وجعل عبده الآبقَ بغير بينة، وأوجبها).

قال أبو يوسف<sup>(١)</sup>: إذا قال الوصي<sup>(٢)</sup>: أدت خراج الأرض للصبي، أو أدت جعلَ عبده الآبق فإنه يصدق من غير إقامة البينة؛ لأنه أمينٌ، وصار كما لو قال: أنفقتُ عليه أو على عبده.

وقال محمد<sup>(١)</sup> رحمته الله: لا يصدقُ إلاَّ ببينة؛ لأن هذا ليس من الحوائج الأصلية فلا يصدق فيه إلاَّ ببينة، كما لو قال<sup>(٣)</sup>: فرض القاضي عليه نفقةَ ذي رحمٍ محرمٍ منه فأديتها بخلافِ النفقةِ عليه وعلى عبيده؛ لأنها من الحوائج الأصلية فيصدق فيها.

قال: (وإذا قضى مريضٌ دينَ بعضِ غرمائه ثم مات نشارك الباقيين معه).

إذا قضى المريضُ دينَ بعضِ غرمائه دون بعضٍ ثم مات لا يكون القابضُ أحقَّ بما قبضه من سائرِ الغرماءِ بل يشاركونه فيه على قدر حصصهم.

وقال الشافعي رحمته الله: هو أحقُّ بما قبض؛ لأنه قضى ديناً عليه بماله؛ فصَحَّ قضاؤه فملكه القابضُ فانقطع حقُّ غيره عنه كما لو قضاه في الصحة.

(١) «الجامع الكبير» ص ٢٩٧-٢٩٨، و«فتاوى قاضيخان» ٤٤٩/٦، و«البحر الرائق» ٥٣٣-٥٣٤.

(٢) في (ب): (القاضي).

(٣) في (ج): (قضى).

ولنا<sup>(١)</sup>: أن حقوقَ الغرماءِ تعلّقُ بماله من أولِ مرضِهِ حتّى لم يَجْزُ أن يتبرع بشيء من ماله، فإذا خَصَّ أحدهم بشيء منه وقد تعلقت به حقوقهم كان لهم أن يشاركوه كأحدِ الشركاءِ إذا قبض نصيبه<sup>(٢)</sup> من الدين يشاركه الباقيون.

قال: (وأجازوا للورثة إبطالَ ما أجازوه من تصرفاته).

إذا أجازتِ الورثة في حياة مورثهم ما أوصى به مما توقف نفاذه على إجازتهم ثم مات فلهم أن يرجعوا عن ذلك بعد موته وأن يبطلوه. وقال مالك<sup>(٣)(٤)</sup> رحمه الله: ليس لهم ذلك؛ لأنها كانت متوقفةً على إجازتهم وقد حصلت الإجازة منهم فنفذت فلم يملكو إبطالها بعد نفاذها.

ولنا<sup>(٥)</sup>: أن الوصية استخلافٌ وتمليكٌ مضافٌ إلى ما بعد الموت فاعتُبرت الإجازة وعدمها بعد الموت، فلا اعتبار لما وجد منهم سابقاً على الموت فالتحق بعده.

(١) «فتاوى قاضيخان» ٤/٥٢٢، و«الهداية» ٤/٥٩٦، و«درر الحكام» ٢/٤٤٠، و«المستجمع شرح المجمع» ص ٨٦٧.

(٢) من (ج).

(٣) «حاشية الدسوقي» ٤/٤٣٧، و«المعونة» ٣/١٦٢٢، و«الكافي» ص ٥٤٤، و«التفريع» ٢/٣٢٣-٣٢٤.

(٤) في (ب): (محمد).

(٥) «الهداية» ٤/٥٨٣، و«الاختيار» ٥/٥٢٢-٥٢٣، و«درر الحكام» ٢/٤٢٧، و«اللباب» ٤/١٦٨.

قال: (وجعلوا حُكْمَ الحاملِ عند الطلق كمرضِ الموتِ لا من بعدِ ستّةِ أشهرٍ).

حُكْمُ الحاملِ في غيرِ حالةِ الطلقِ حُكْمُ الأصحاء، وحُكْمُها حالةِ الطلقِ حُكْمُ المريضِ مرضَ الموتِ.

وقال مالكٌ <sup>(١)</sup> ﷺ: حُكْمُ الحاملِ بعدَ مضي ستّةِ أشهرٍ من زمانِ (العلق) <sup>(٢)</sup> حُكْمُ المريضِ، لأنّها بعدَ مضي ستّةِ أشهرٍ تُتوقّع ولادَتُها ساعةَ فساعةً، وقد تموتُ المرأةُ بسببِ الولادةِ لا سيّما حالةِ الطلقِ <sup>(٣)</sup> فكانت موطنةً نفسُها على الهلاكِ، فيتبادرُ إلى ما يتبادرُ إليه المرضي <sup>(٤)</sup> فكانَ حُكْمُها حُكْمَهم.

ولنا <sup>(٥)</sup>: أنّها في غيرِ حالةِ الطلقِ صحيحةٌ حقيقةً وحُكْمًا بخلافِ حالةِ الطلقِ: (لخوفِ الهلاكِ) <sup>(٦)</sup> حينئذٍ <sup>(٧)</sup> فتلحق بالمرضى فيه.



(١) «التفريع» ٣٣١/٢، و«المعونة» ١٦٤١/٣، و«الكافي» ص ٥٤٥، و«التلقين» ٥٥٦/٢.

(٢) في (ج): (العلق).

(٣) في (ب): (الطلاق).

(٤) في (ب): (المريض).

(٥) «مختصر الطحاوي» ص ١٥٩، و«المبسوط» ١٥٣/٢٧.

(٦) في (ب): (لعلة خوف الهلاك).

(٧) من (ب، ج).



## فصل في الإيصاء بالثلث وغيره

قال: (أوصى لزيد بسيف قيمته مائة، ولبكر سدس ماله، وله خمسمائة يأخذ بكر سدسها وزيد خمسة أسداس السيف (و) سدس السيف)<sup>(١)</sup> بينهما وقالوا: لبكر سبع السيف ولزيد الباقي).

رجل له خمسمائة درهم وله سيف قيمته مائة درهم، فأوصى لزيد بسيف ولبكر سدس ماله وسلم إليهما السيف كله وسدس الخمسمائة درهم.

قال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup> رحمه الله: يُقَسَّم السيف بينه وبين زيد على اثني عشر سهمًا<sup>(٣)</sup> بطريق المنازعة أحد عشر سهمًا لزيد درهمًا وثلث درهم، وسهم واحد لبكر؛ لأن بكرًا لا يُنازَع زيدًا في خمسة ١٨٥/ب/ أسداس السيف، فسلم له وإنما ينازعه في سدسه لا غير، وسدس النقد سالم له بالاتفاق، ثم إن زيدًا يدعي السيف كله فاستوت منازعتهما في سدسه فانقسم بينهما نصفين، ولما لم يستقم سدس السيف الذي هو بينهم على اثنين ضربنا ستة في اثنين كان اثني عشر.

وقالوا<sup>(٢)(٤)</sup>: يقسَّم السيف بينهما على سبعة أسهم بطريق العول والمضاربة، فيضرب زيد في السيف بستة أسهم وبكر بسهم فيكون سبعة لبكر وستة أسباعه لزيد<sup>(٢)</sup>.

(١) في (أ): (السدس).

(٢) «المبسوط» ٢٧/١٦٤-١٦٥، و«البحر الرائق» ٨/٤٦٦.

(٣) في (ج): (درهمًا).

(٤) في (ب، ج): (وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله).

قال: (وإن أوصى لخالِدٍ معهما بثلثٍ ماله، ولا إجازةً فالسيفُ مقسومٌ بثلاثةٍ وستين سهمًا لزيدٍ تسعةً وعشرون، ولبكرٍ سهمان، وخالِدٍ خمسةً، وللورثةِ سبعةً وعشرون، والنقدُ بثلاثمائة وخمسة عشر، لبكرٍ ثلاثون، وخالِدٍ ستون، وللورثةِ مائتان وخمسةً وعشرون. وقالوا: يقسمُ السيفُ باثني عشرٍ لزيدٍ ستةً، ولبكرٍ سهمٌ، وخالِدٍ سهمان وللورثةِ ثلاثة، والنقدُ بستين لبكرٍ خمسةً، وخالِدٍ عشرةً، وللورثةِ خمسةً وأربعون).

رجلٌ له خمسمائة درهمٍ وسيفٌ قيمتهُ مائةٌ فأوصى لزيدٍ بالسيفِ ولبكرٍ سدس ماله، وخالِدٍ بثلثٍ ماله، فالطريقُ في تخريجِ هذه المسألةِ وأمثالها أن يخرجَ على تقديرِ إجازةِ الورثةِ أولاً ليظهرَ سهام الوصايا ثم تجعلُ سهام الوصايا ثلث المال فيسهلُ التخريجُ فنقول: إذا أجازوا دفعوا إلى الموصي<sup>(١)</sup> لهم السيفُ كلُّهُ وثلثَ النقدِ سدسَهُ ثم يقسمُ الموصي لهم السيفُ عند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> رحمهُ الله بطريقِ المنازعةِ.

ووجه ذلك أن زيداً يدَّعي كلَّ السيفِ وبكرًا سدسه وخالداً ثلثه، فجعل السيف ستة أسهم لمكان السدس، فبكر وخالِد سلَّما لزيدٍ أربعة أسداس السيف، وبكر سلم سدسًا يدعيه خالِدٌ وزيدٌ لادعاء خالِدٍ الثلثَ وزيدٌ

(١) في (ب): (القاضي).

(٢) «المبسوط» ٢٧/١٦٤-١٦٥، و«البحر الرائق» ٨/٤٦٦-٤٦٧، و«المستجمع» ص ٨٧٠-٨٧١،

الكلَّ فانقسمَ بينهما وانكسرَ بالنصف، فضرَبنا بستمٍ في اثنين (كان) <sup>(١)</sup> اثني عشر سلم لزيد ثمانية وهي أربعة أسداسه، ووقعَ النزاعُ بينه وبين خالدٍ في سهمين فحصلَ لزيد سهمٌ فحصلَ له تسعةٌ، وحصلَ لخالدٍ سهمٌ واستوتَ منازعةُ الثلاثة في السهمين الباقيين ولا يستقيمان عليهما، فضرَبنا ثلاثةً في اثني عشر كان ستمٌ وثلاثين، سلما لزيد ثلثيهما أربعةً وعشرين، وسلم له من السدسِ الذي نازعه فيه خالدٌ ثلثه، ومن السدسِ الذي نازعه فيه بكرٌ وخالدٌ سهمان، فحصلَ له تسعةٌ وعشرون وسلم لخالد من السدسِ الذي نازعه فيه زيدٌ لا غير -وهو ستمٌ- ثلاثةً من السدسِ الذي نازعه فيه زيدٌ وبكرٌ سهمان فحصلَ له خمسةٌ، وحصلَ لبكرٍ من السدسِ الذي يدعيه هو وينازعه فيه زيدٌ وخالدٌ سهمان، وإذا صار السيفُ وهو سدسُ المالِ ستمٌ وثلاثين كان كلُّ سدسٍ كذلك، فصارَ النقدُ وهو خمسةُ أسداسِ المالِ مائةً وثمانين لبكرٍ ثلاثون ولخالدٍ ستون وللورثة تسعون، فصارَ سهامُ الوصايا مائةً وستةً وعشرين؛ لأنَّ السيفَ ستمٌ وثلاثون، والسالمُ من النقدِ لبكرٍ وخالدٍ تسعون، هذا إذا أجازتِ الورثة، وأما إذا لم تجزِ الورثة <sup>(٢)</sup> يجعل ثلث المالِ على قدرِ سهامِ الوصايا وهي مائةً وستةً وعشرون، والسيفُ نصفُ الثلثِ؛ لأنه سدسُ المالِ فيكون ثلاثةً وستين <sup>(٣)</sup>.

وهذه هي القسمةُ المذكورةُ في المتن؛ لأنها مبنيةٌ على عدمِ الإجازة، والتنصيصُ عليه من الزوائد.

(٢) من (ب).

(١) في (ب): (صار).

(٣) «المبسوط» ٢٧/١٦٤-١٦٥، و«البحر الرائق» ٨/٤٦٦، و«المستجمع» ص ٨٧٠-

فلزيد تسعة وعشرون، ولبكر سهمان، ولخالد خمسة، وللورثة سبعة وعشرون. وإذا صار السيف ثلاثة وستين وهو السدس صار كل السدس كذلك، فصار النقد - وهو خمسة أسداس المال - ثلاثمائة وخمسة عشر، لبكر ثلاثون ولخالد ستون وبقي للورثة (من النقد)<sup>(١)</sup> مائتان وخمسة وعشرون وحصل من السيف سبعة وعشرون، فالمجموع مائتان وخمسون وسهمان، وبكر وخالد أخذوا من سهام النقد تسعين، وهما وزيد أخذوا من السيف ستة وثلاثين والمجموع مائة وستة وعشرون فما حصل للورثة ضعف ما حصل لهم فاستقام الثلث والثلاثان، هذا قول أبي حنيفة رحمهما الله.

وقال<sup>(٢)</sup>(٣): يقسم السيف على تسعة أسهم عولاً ومضاربةً بتقدير الإجازة، السدس سهم والثلث سهمان والكل ستة، فالمجموع تسعة، وإذا جعلنا السيف ستة؛ لأن زيدا وهو يدعي كله ونضرب فيه ستة صار كل سدس ستة فصار النقد ثلاثين سهماً لبكر منها خمسة، ولخالد عشرة، وللورثة خمسة عشر.

فإذا لم يجزوا جعلنا سهام الوصايا وهي أربعة وعشرون ثلث المال؛ لأن السيف، وإن كان ستة إلا أنه بالعول صار تسعة، وإذا ضم تسعة إلى خمسة عشر كان الحاصل أربعة وعشرين، وإذا صار الثلث أربعة وعشرين صار السيف - الذي هو نصف الثلث - اثني عشر، لزيد ستة، ولبكر سهم، ولخالد سهمان، وبقي للورثة من السيف ثلاثة أسهم.

(١) من (ب).

(٢) «المبسوط» ٢٧/١٦٤-١٦٥، و«البحر الرائق» ٨/٤٦٦، و«المستجمع» ص ٨٧٠-٨٧١.

(٣) في (ب، ج): (وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله).

وإذا صارَ السيفُ - وهو السدسُ - اثني عشر فصارَ النقدُ - وهو خمسةُ أسداسِ المالِ - ستينَ سهمًا، لزيدٍ من السيفِ ستَّةُ، ولبكرٍ من السيفِ سهمٌ، ومن النقدِ خمسةُ أسهمٍ، ولخالدٍ من السيفِ سهمان، ومن النقدِ عشرةُ، وكلُّ ذلك أربعةٌ وعشرون. وللورثةِ من السيفِ (ثلاثةُ أسهمٍ)<sup>(١)</sup> من النقدِ خمسةُ وأربعون / ١١٨٦ / ومجموعُها ثمانيةُ وأربعون ضعفَ ما صرفَ إلى الموصي لهم فاستقامَ الثلثُ والثلثان.

وهذه الطريقةُ أسهلُّ وأسرعُّ في خاطرِ المحصلين وقوعًا؛ فلذلك اخترناها، وطريقةُ المتقدمين مذكورةٌ في الشروح<sup>(٢)</sup>.

قال: (أو لزيد بكلِّ ماله، وأن يباعَ عبْدُه من بكرٍ بألفٍ وقيمتُه ألفٌ ولا مالَ غيرهُ فهو مقسومٌ باثني عشر: لزيدٍ سهمٌ، والباقي يباعُ من بكرٍ بأحدَ عشرَ سهمًا من ألفٍ، ثلاثةُ أسهمٍ منها لزيدٍ ويأمرُ ببيعِ كلِّه من بكرٍ ويدفعُ ثلثَ الثمنِ إلى زيدٍ، وأمر لزيدٍ بسدسِهِ، وبيعِ خمسةِ الأسداسِ من بكرٍ بخمسةِ أسداسِ الألفِ لزيدٍ منها سهمٌ ويأخذُ الورثةُ الباقي على الأقوال).

وصورتها: رجلٌ أوصى بكلِّ ماله لزيدٍ وأن يباعَ عبْدُه بألفٍ درهمٍ من بكرٍ، وقيمتُه ألفٌ ولا مالَ له غيرَ العبدِ ولم يجزِ الورثة.

(١) في (ج): (سهم).

(٢) «المبسوط» ٢٧/١٦٤-١٦٥، و«البحر الرائق» ٨/٤٦٦، و«المستجمع» ص ٨٧٠-

قال أبو حنيفة<sup>(١)</sup> رحمه الله: يُدفعُ إلى الموصي له بالمال من عين العبد سهمٌ من اثني عشر، ويباع الباقي من الموصي له بالبيع عليه بأحد عشر سهمًا من اثني عشر من ألف، ويُدفع من الثمن ثلاثة أسهم إلى الموصي له بالمال وثمانية أسهم إلى الورثة.

وقال أبو يوسف<sup>(٢)</sup> رحمه الله: يباع كلُّ العبد من الموصي له بالبيع بألفٍ ويُدفع ثلثُ ذلك الألف إلى الموصي له بالمال وثلثاه إلى الورثة.

وقال محمد رحمه الله<sup>(٣)</sup>: يُدفع سدسُ العبد إلى الموصي له بالمال ويباع خمسة أسداسه بخمسة أسداس الألف من الموصي له بالبيع، ويدفع من ذلك الثمن سدسُ الألف إلى الموصي له بالمال وأربعة أسداس الألف إلى الورثة.

والوجه في التخرج أن وصية الموصي له بالمال عادت إلى الوصية بالثلث عند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> رحمه الله؛ لأنَّ الشارع ردَّ الزائد إلى الثلث بتقدير عدم إجازة الورثة، فيضرب الموصي له بالمال في الثلث بالثلث، والموصي له بالبيع بجميع المال في الثلث فانقسم الثلث بينهما على أربعة، وإذا صار الثلث على أربعة أسهم كان الكلُّ اثني عشر سهمًا يباع الموصي له بالبيع نصيبُ الورثة - وهو ثمانية أسهم - وهي الثلثان بثلثي الألف؛ لأنَّه لاحقٌ للورثة في صورة المال، ويُسلم للورثة ثلثا الألف، ويسلم للموصي له بالمال ربعُ الألف من الثمن، وقد سلم له نصفُ السدس من عين العبد فكان السالم له ثلث المال وللورثة الثلثين.

(١) «مختصر الطحاوي» ص ١٥٨، و«المبسوط» ٢٧/١٦٤-١٦٥، و«البحر الرائق» ٤٦٦/٨، و«المستجمع» ص ٨٧٠-٨٧١.

(٢) «مختصر الطحاوي» ص ١٥٨، و«المبسوط» ٢٧/١٦٧-١٦٨، و«المستجمع» ص ٨٧٠-٨٧١.

ومحمد<sup>(١)</sup> ﷺ يقول: يضربُ الموصيُ له بالمالِ بجميعِ رقبَةِ العبدِ في الثلثِ، والموصيُ له بالبيعِ أيضًا يضربُ بالكلِ في الثلثِ فانقسمَ الثلثُ بينهما نصفينِ، وإذا صارَ الثلثُ سهمينِ صارَ المالُ ستَّةَ فللموصيُ له بالمالِ سدسُ العينِ<sup>(٢)</sup> ويباعُ خمسةُ أسداسِهِ بخمسةِ أسداسِ الألفِ ويدفعُ واحدٌ من الثمنِ إلى الموصيُ له بالمالِ؛ ليتمَّ له الثلثُ ويبقى للورثةِ أربعةُ أسهمٍ.

وأبو يوسف ﷺ يقول: الموصيُ (استخلفه الموصيُ له في المالِ كما أنَّ الشرعَ استخلفَ الورثةَ صار هو خليفة الميتِ في الثلثِ باستخلافِهِ)<sup>(٣)</sup>، والورثةُ في الثلثينِ باستخلافِ الشرعِ، فلمَّا لم يمنعَ تعلقُ حقِ الورثةِ بتنفيذِ الوصيةِ بالبيعِ في حصَّتِهِم من المالِ -وهو الثلثان- لم يمنعَ تعلقُ حقِ الموصيُ له في الثلثِ منه أيضًا<sup>(١)</sup>.

قال: (أو بثلثٍ وثلثٍ ولا إجازةً أقتسماه نصفين).

إذا أوصى لرجلٍ بثلثِ مالهِ ولآخرَ بثلثِ مالهِ أيضًا. ولم يجزِ الورثةُ فالثلثُ بينهما نصفان؛ لأنَّ الوصيةَ عادتْ إلى الثلثِ؛ لأنَّ الزيادةَ بطلت؛ لعدم الإجازة، والثلثُ يضيِّقُ عن الحَقَّينِ جميعًا وهما متساويان في سببِ الاستحقاقِ، فيتساويان في الاستحقاقِ، والكلُّ قابلٌ للشركةِ فكان بينهما<sup>(٤)</sup>.

(١) «مختصر الطحاوي» ص ١٥٨، و«المبسوط» ٢٧/١٦٧-١٦٨، و«المستجمع» ص ٨٧٠-٨٧١.

(٢) في (ب، ج): (العبد). (٣) ساقط من (ب).

(٤) «الهداية» ٤/٥٨٧-٥٨٨، و«الاختيار» ٥/٥٣٣، و«البحر الرائق» ٨/٤٦٦، و«اللباب» ٤/١٧٣.

قال: (أو بثلثٍ وسدسٍ فأثلاثًا).

إذا أوصى لأحدهما بالثلث وللآخر بالسدس، ولا إجازة قسم الثلث بينهما أثلاثًا؛ لأنَّ كلاً منهما يدلي بسببٍ صحيح، والثلث يضيقُ منهما فيقتسمانه على قدرِ حَقِّيهما كما في أصحابِ الديون، فيأخذُ صاحبُ الأقلِ سهمًا وصاحبُ الأكثرِ سهمين<sup>(١)</sup>.

قال: (أو بكلِّ وثلثٍ، فالكلُّ مقسومٌ أسداسًا مع الإجازة، والثلثُ مع عديمِها نصفين، وقالوا: أرباعًا فيهما أو بنصفٍ وثلثٍ ولا إجازةً فالثلثُ نصفان، وقالوا: أخماس. والإمامُ لا يضربُ للموصي له بما زادَ على الثلثِ إلَّا في المحاباة والسعاية والدراهم المرسلّة).

هاتان مسألتان:

الأولى: إذا أوصى لرجلٍ بكلِّ ماله، ولآخر بثلثه<sup>(٢)</sup>.

والثانية: إذا أوصى لرجلٍ بنصفِ ماله، ولآخر بثلثه، فعند أبي حنيفة<sup>(٣)</sup> كَتَبَهُ يقسَّمُ الثلثُ بينهما عند عدم الإجازة نصفين في المسألتين وعند الإجازة يقسم المألُ في المسألة الأولى أسداسًا للموصي له بثلث السدس<sup>(٤)</sup>، وخمسة الأسداس للموصي له بكلِّ المال.

(١) «المبسوط» ١٤٨/٢٧، و«الهداية» ٥٨٨/٤، و«الاختيار» ٥٣٣/٥، و«اللباب» ١٧٣/٤.

(٢) في (ب): (بثلث ماله).

(٣) «المبسوط» ١٤٧/٢٧-١٤٨، و«فتح القدير» ١٠/٤٤٠-٤٤١، و«درر الحكام» ٤٣٢-٤٣٣، و«اللباب» ١٧٤-١٧٦٣/٤.

(٤) في (ب): (الثلث).



وقالاً<sup>(١)</sup>: (يقسَّم الثلثُ في المسألة الأولى عندَ عدمِ الإجازة: أرباعاً)<sup>(٢)</sup> وفي المسألة الثانية أخماساً.

وأبو حنيفة رحمته الله لا يضرب للموصي له بما زاد على الثلث إلا في ثلاثة أشياء في المحاباة والسعاية والدراهم المرسلّة.

وقالاً<sup>(١)</sup>: يضرب كلُّ واحدٍ بقدر ما أوصى له كما / ١٨٦ب / إذا أجازتِ الورثة، فإنّه يقسَّم الكلُّ على هذا وما أوصى كذلك هاهنا، فيقسَّم الثلثُ عندهما في المسألة الأولى على أربعة أسهم، ثلاثة للموصي له بكل المال، وسهمٌ لصاحبِ الثلث؛ لأنَّ الموصي قصدَ تفضيلَ البعض في الوصية فوجبَ اعتباره ما قصدهُ بقدرِ الإمكانِ وقد أمكنَ بطريقِ الضربِ كما ذكرنا. ولا ضررَ على الورثة في ذلك فيصار إليه.

وله أنَّ الوصيةَ بما زادَ على الثلثِ باطلةٌ في حقِّ الاستحقاقِ؛ لعدمِ الإجازة لكونها وصيةً بما لا يستحقُّه فيبطلُ حقُّ الضربِ بالزائدِ في الثلثِ ضرورةً عدمِ استحقاقِ ما زادَ على الثلثِ، وقصدُ التفضيلِ من الموصي بناءً على الاستحقاقِ والإجازةً بدليلِ إضافةِ الوصيةِ إلى جميعِ المالِ، وقد بطلَ الاستحقاقُ والإجازةُ فبطلَ التفضيلُ كالمحاباةِ الثابتةِ في ضمنِ البيعِ، إذا بطلَ البيعُ بطلتِ المحاباةُ؛ لبطلانِ الضمنِ ببطلانِ المتضمنِ فلم يكنَ اعتبارُ التفضيلِ بعدَ بطلانه.

(١) «المبسوط» ٢٧/١٤٧-١٤٨، و«فتح القدير» ١٠/٤٤٠-٤٤١، و«درر الحكام» ٢/٤٣٢-٤٣٣، و«اللباب» ٤/١٧٦٣-١٧٤.

(٢) في (ج): (نصفين في المسألتين، وعند الإجازة يقسم الثلث في المسألة الأولى، عند عدم الإجازة وأرباعاً).

أَمَّا الْأَشْيَاءُ الثَّلَاثَةُ الْمُسْتَثْنَاءُ بِالْوَصِيَّةِ بِالْأَلْفِ الْمُرْسَلَةِ وَبِالْمَحَابَةِ لَمْ يَقَعْ عَلَى حَقِّ الْوَرِثَةِ قَطْعًا لِإِمْكَانِ تَنْفِيزِهَا بِأَنْ يَظْهَرَ لَهُ مَالٌ فَيُخْرِجُ مَا أَوْصَى بِهِ مِنْ ثَلَاثَةٍ بِدُونِ الْإِجَازَةِ، وَالْوَصِيَّةُ بِالْعَتَقِ<sup>(١)</sup> وَصِيَّةٌ بِالسَّعَايَةِ وَهِيَ كَالدَّارِهِمِ الْمُرْسَلَةِ بِخِلَافِ مَا زَادَ عَلَى الثَّلْثِ؛ لِأَنَّ الزَّائِدَ عَلَيْهِ حَقُّ الْوَرِثَةِ وَإِنْ كَثُرَتْ التَّرَكَّةُ<sup>(٢)</sup>.

قال: (أَوْ بِسَهْمٍ مِنْ مَالِهِ فَلَهُ أَحْسُ<sup>(٣)</sup> السَّهَامِ وَلَا يَزَادُ عَلَى السِّدْسِ. وَقَالَا: مِثْلُ أَحَدِ سَهَامِهِمْ وَلَا يَزَادُ عَلَى الثَّلْثِ).

إِذَا أَوْصَى بِسَهْمٍ مِنْ مَالِهِ فَلَهُ السِّدْسُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ<sup>(٤)</sup> رَوَاهُ «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ»<sup>(٥)</sup> فَإِنَّهُ قَالَ فِيهِ: لَهُ أَحْسُ سَهَامِ الْوَرِثَةِ إِلَّا أَنْ يَنْقُصَ مِنَ السِّدْسِ فَيَتِمَّ السِّدْسُ، وَلَا يَزَادُ عَلَيْهِ. وَعَلَى رَوَايَةِ كِتَابِ الْوَصَايَا: لَهُ أَحْسُ سَهَامِ الْوَرِثَةِ مَالِمْ يَزْدُ عَلَى السِّدْسِ. وَقَالَا<sup>(٦)</sup>: لَهُ أَحْسُ سَهَامِ الْوَصَايَا<sup>(٦)</sup> إِلَّا أَنْ يَزِيدَ عَلَى الثَّلْثِ فَيَكُونُ لَهُ الثَّلْثُ.

(١) فِي (ج): (بِالْعَيْنِ).

(٢) «الْمَبْسُوط» ٢٧/١٤٧-١٤٨، و«فَتْحُ الْقَدِيرِ» ١٠/٤٤٠-٤٤١، و«دُرَرُ الْحُكَامِ» ٢/٤٣٢-٤٣٣، و«الْبَابُ» ٤/١٧٣-١٧٤.

(٣) فِي (ج): (خَيْرِ).

(٤) «مَخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ» ص ١٥٧، و«الْهِدَايَةُ» ٤/٥٨٨-٥٨٩، و«الْبَحْرُ الرَّائِقُ» ٨/٤٧٢، و«الْبَابُ» ٤/١٧٦.

(٥) «الْجَامِعُ الصَّغِيرُ» ص ٥٢١.

(٦) فِي (ب): (الْوَرِثَةِ).

لهما<sup>(١)</sup>: أَنَّ (السهمَ أَسْم)<sup>(٢)</sup> لما يستحقُّه الورثةُ عرفًا وشرعًا، وأقلُّ السهامِ متيقنٌ، والزائدُ عليه مشكوكٌ فيه، ولا يزادُ على الثلثِ؛ لأنَّ الثلثَ موضعُ الوصيةِ عندَ عدمِ الإجازةِ، وله ما روى ابن مسعودٍ رضي الله عنه أَنَّ رجلاً أوصىُ بسهمٍ من ماله فقضى رسولُ الله ﷺ في ذلك بالسدسِ<sup>(٣)</sup>، ولأنَّ السهمَ يطلقُ ويرادُّ به السدسُ لغةً.

قال إياس<sup>(٤)(٥)</sup>: السهمُ في اللغةِ السدسُ، ويذكرُ ويرادُّ به سهمٌ من سهامِ الورثةِ فيعطى الأقلُ منهما احتياطًا، فلو مات وتركَ امرأةً وابناً فللموصى له الثمنُ على روايةِ كتاب الوصايا، فيزادُ على ثمانية فيكونُ له التسعُ وعلى روايةِ «الجامع الصغير»<sup>(٦)</sup> له السدسُ، ولو تركَ امرأةً وأخًا لأبوين فعنده السدسُ وعندهما الربعُ ويصيرُ خمسًا، ولو تركَ اثنين عندهُ له السدسُ وعندهما الثلثُ.

(١) «مختصر الطحاوي» ص ١٥٧، و«الهداية» ٥٨٨/٤-٥٨٩، و«البحر الرائق» ٤٧٢/٨، و«اللباب» ٤/١٧٦.

(٢) في (ب، ج): (أَسْم).

(٣) رواه الطبراني في «الأوسط» ٨/١٨٢ بنحوه، وقال: لم يروى متصلًا عن رسول الله ﷺ - إلا بهذا الإسناد، وقال الهيثمي في «المجمع» ٤/٢١٣: فيه محمد بن عبيد الله العزيمي، وهو ضعيف.

(٤) «الاختيار» ٥/٥٣٥، و«المبسوط» ٢٧/١٤٥.

(٥) في «نصب الراية»: وروى الإمام قاسم بن ثابت السرقسطي في كتاب «غريب الحديث» قال: حدثنا موسى بن هارون حدثنا العباس حدثنا حماد بن سلمة عن إياس بن معاوية قال: السهم في كلام العرب السدسي.

ينظر «نصب الراية» ٤/٤٠٨.

(٦) «الجامع الصغير» ص ٥٢١.

قال: (أو بجزءٍ أعطاه الورثة ما شاؤوا).

لأنَّ الجزءَ أَسْمُ لشيءٍ مجهولٍ، والوارث قائمٌ مقامَ الموصي فيرجعُ في البيان إليه<sup>(١)</sup>.

قال: (أو بثلثِ دراهمِهِ أو غنمِهِ فهلكَ ثلثاها وثلثُ يخرج من ثلثِ مالِهِ أعطيناها كلَّ الباقي لا ثلثُهُ. أو بثلثِ ثيابه المختلفةِ الجنسِ فهلكَ ثلثاها، والباقي يخرجُ من الثلثِ أخذ ثلاثة، أو بثلثِ ثلاثة أعبدِ فمات أثنان فله ثلثُ الثالث، وقالوا: كله).

رجلٌ أوصى (لزيد)<sup>(٢)</sup> بثلثِ دراهمِهِ أو غنمِهِ فهلكَ ثلثاها وبقي ثلثها، والثلثُ يخرجُ من ثلثِ مالِهِ فله جميعُهُ، وكذلك المكيَلُ والموزونُ والثيابُ من جنسٍ واحدٍ وإن كانت مختلفةً فله ثلث الباقي، وكذلك العبيد والدور.

وقال زفر<sup>(٣)</sup> رحمه الله: له ثلثُ المالِ في الجميع، وقيدَ اختلافِ الجنسِ في الثيابِ من الزوائد؛ لأنَّ الكلَّ مشتركٌ بينهما، فما هلك فهو هالك منهما، وما بقي فهو باقي (منهما، وما بقي)<sup>(٤)</sup> عليهما كسائرِ الأموالِ المشتركةِ واعتباراً بالأجناسِ المختلفةِ.

(١) «مختصر الطحاوي» ص ١٥٧، و«الهداية» ٤/٤٨٩، و«الاختيار» ٥/٥٣٥، و«اللباب» ٤/١٧٧.

(٢) من (ب، ج).

(٣) «فتاوى قاضيخان» ٦/٤٣٦، و«الهداية» ٤/٥٨٩-٥٩٠، و«الاختيار» ٥/٥٣٦-٥٣٧، و«اللباب» ٤/١٨١.

(٤) من (ج).

ولنا<sup>(١)</sup>: أنَّ الوصية تعلقَت بالباقي؛ لأنَّه يجوز<sup>(٢)</sup> أن يستحقَّه الموصي له بالقسمة لو قاسمَ الورثة قبلَ الهلاك؛ لأنَّ ذلك مما يجري فيه القسمة جبرًا، والقسمة إفرازٌ فيه وكلما<sup>(٣)</sup> تعلقَت به الوصية وهو يخرجُ من ثلث المالِ أَسْتَحَقَّهُ الموصي له ولا التفات (في الهالك)<sup>(٤)</sup>، ألا ترى أنه لو أوصى له بثلث شيءٍ معينٍ كدارٍ أو دابةٍ أو عبدٍ فاستحقَّ ثلثاه كان له الثلث الباقي، ولا كذلك الأجناس المختلفة؛ لعدمِ استحقاقِ الموصي له الباقي بالقسمة، فلم تكنِ الوصية متعلقةً به؛ لعدمِ جريانِ القسمة فيها جبرًا، ولو وقعت القسمة فيها لوقعت مبادلةً، فلا يكونُ له إلا ثلث ما يبقى ضرورةً المبادلة، وهذا في الأجناس المختلفة ظاهرٌ لعدمِ جريانِ قسمةِ الجبر فيها.

وأما الدورُ المختلفةُ والرقيقُ فكذلك عند أبي حنيفة<sup>(١)</sup> رحمته الله؛ لأنها لا تقسَّمُ عنده.

وأما على قولهما قالوا: ينبغي أن يكونَ كالثيابِ والغنم؛ لأنها تقسَّمُ عندهما، وقيل: لا. أما الدورُ فإنَّها تقسَّمُ عندهما إذا رأى القاضي ذلك مصلحةً / ١١٨٧/ فكان في معنى القسمة أضعف مما يقسم بكل حال، وأما الرقيقُ فإنه وإن كان يقسَّمُ إلا أنَّ التفاوتَ فيه فاحشٌ فالتحقَّ بالجنسين.

(١) «فتاوى قاضيخان» ٤٣٦/٦، و«الهداية» ٥٨٩/٤-٥٩٠، و«الاختيار» ٥٣٦/٥-

٥٣٧، و«اللباب» ١٨١/٤.

(٢) في (ب): (لا يجوز).

(٣) في (ب): (وكلها)، وفي (ج): (ومما).

(٤) في (ب): (إلى الهالك).

قال : ( أو بأمة فولدت بعد موته ، ثم قِيلَ الوصية فإن خرجا من الثلث وإلا فهو مأخوذ من الأم والتمام من الولد . وقالوا :  
منهما جميعاً ) .

رجلٌ أوصى لزيد بجارية فولدت ولداً بعد موتِ الموصي (ثم قِيلَ)<sup>(١)</sup> الموصي له تلك<sup>(٢)</sup> الوصية ، فإن خرجا من الثلث يأخذهما ، وإن لم يخرججا من الثلث تأخذ الأم من الثلث ، وإن بقي شيء أخذ من الولد ، وهذا عند أبي حنيفة<sup>(٣)</sup> رحمته الله .

وقالوا<sup>(٣)</sup> : يضربُ بها في الثلث ويأخذُ الحصةَ منهما جميعاً ، وعين في «الجامع الصغير»<sup>(٤)</sup> صورة ، فقال : رجلٌ له ستمائة درهم وأُمُّه تساوي ثلاثمائة درهم فأوصى بالجارية لرجلٍ ثم مات فولدت ولداً يساوي ثلاثمائة درهم قبل القسمة ، فللموصي له الأم وثلث الولد عنده<sup>(٥)</sup> .

وعندهما<sup>(٥)</sup> : له ثلثا كل واحدٍ منهما ؛ لأن حكمَ الوصية ثابتٌ في الولد حال كونه متصلاً ، فيكونُ الولدُ موصى به أيضاً كالأم ؛ لأنه لم يخرج بالانفصال عن الوصية فاستويا ، واعتباراً بالبيع والعقِ فينفذُ فيهما على السواء من غير تقديم الأم .

(١) في (ب) : (لم يقبل) .

(٢) من (ب) .

(٣) «الهداية» ٤/ ٥٩٥ ، و«درر الحكام» ٢/ ٤٣٨ ، و«البحر الرائق» ٨/ ٤٨٦ ، و«اللباب» ١٨٣/ ٤ .

(٤) «الجامع الصغير» ٥٢٤ .

(٥) «الهداية» ٤/ ٥٩٥ ، و«البحر الرائق» ٨/ ٤٨٦ ، و«درر الحكام» ٢/ ٤٣٨ ، و«اللباب» ١٨٣/ ٤ .

وله: أن الأم أصل في الوصية؛ لأن الإيصاء وقع بها، والولد إن كان قد سرى حكم الوصية إليه بسبب الاتصال بالأم<sup>(١)</sup> لكنه تبع لأمه، والتبع لا يزاحم الأصل فلو نفذنا الوصية فيهما جميعاً تنتقض الوصية في بعض الأصل، وأنه غير جائز بخلاف (التبع؛ لأن تنفيذ التبع في التابع)<sup>(٢)</sup> لا ينقضه في الأصل بل هو باقٍ فيه على التمام والصحة، إلا أنه لا يقابله بعض الثمن ضرورة مقابليته بالولد إذا اتصل القبض، ولكن الثمن في البيع تابع حتى ينقصد البيع بدون ذكره، وإن كان فاسداً هذا إذا ولدت قبل القسمة، وإن ولدت بعد القسمة فهو للموصى له؛ لأن الولد نماء ملكه لثبوت ملكه وتقرير بالقسمة<sup>(٣)</sup>.

قال: (أو بألفٍ وله عينٌ ودينٌ فإن خرجت من ثلث العين دفعت إليه وإلا أخذ ثلث العين وثلث ما يخرج من دين حتى يستوفى).

رجلٌ أوصى لرجلٍ بألفٍ درهمٍ وله مالٌ: عينٌ ودينٌ، فإن خرجت هذه الألف الموصى بها من ثلث العين دفع إلى الموصى له؛ لأنه أمكن إيفاء الورثة حقوقهم وإيفاء الموصى له حقه من غير بخسٍ لواحدٍ من الفريقين فتتعين، وأما إذا لم تخرج الألف من العين سلم إليه ثلث العين، وكلما خرج شيء من الدين أخذ ثلثه إلى أن يستوفي الموصى به؛ لأن الموصى له شريك الورثة في تخصيص الموصى له بالعين بخسٍ في حق الورثة من حيث إن العين أفضل من الدين؛ ولأنه ليس بمالٍ مطلقاً فإن

(١) من (ب). (٢) في (ج): (البيع لأن تنفيذ البيع في التابع).

(٣) «الهداية» ٥٩٥/٤، و«درر الحكام» ٤٣٨/٢، و«البحر الرائق» ٤٨٦/٨، و«اللباب» ١٨٣/٤.

الدينَ وصفٌ في الذمة، وإنما ينقلبُ مالاً عند القبض فكان النظرُ من الجانبين في ذلك<sup>(١)</sup>.

قال: (أو بالثلث لزيد وبكرٍ فإذا بكرٌ ميتٌ أخذَ زيدُ كله أو قال: هو بينهما، فنصفه).

هاتان مسألتان:

الأولى: رجلٌ أوصى لزيد وبكرٍ بثلثٍ ماله فإذا بكرٌ ميتٌ فالثلثُ كله لزيد، لأنَّ الميتَ ليس بأهلٍ للوصية ولا يزاحمُ الحيَّ الذي هو أهلٌ كما إذا أوصى لزيد (وخالد)<sup>(٢)</sup>. وعن أبي يوسف<sup>(٣)</sup> رحمته الله أنه إذا لم يعلم بموتهِ فله نصفُ الثلث؛ لأنَّه يعتقُدُ صحَّةَ الوصية لبكرٍ فهو موصٍ لزيد (بنصف)<sup>(٤)</sup> الثلث، أما إذا علمَ بموتهِ فإنَّ الوصية لبكرٍ -وهو يعلمُ بموتهِ- لغوٌ، فكان راضياً بكلِ الثلثِ لزيد.

الثانية: إذا قال: ثلث مالي بين زيد وبكرٍ، وبكرٌ ميتٌ كان لزيد نصف الثلث قضية للفظ، فإنَّ قوله (بينهما) يقتضي قسمةَ الثلثِ عليهما<sup>(٥)</sup> نصفين بخلافِ المسألة الأولى، فإنَّ من قال: ثلثُ مالي لفلانٍ أَسْتَحَقَّه، ولو قال: ثلثُ مالي بين فلانٍ وسكت لم يستحقِ الثلثَ<sup>(٦)</sup>.

(١) «الهداية» ٤/ ٥٩٥، و«درر الحكام» ٢/ ٤٣٨، و«البحر الرائق» ٨/ ٤٨٦، و«اللباب» ١٨٣/ ٤.

(٢) غير واضحة بالأصل والمثبت من (ب) و(ج).

(٣) «مختصر الطحاوي» ص ١٦٢، و«فتاوى قاضيه خان» ٦/ ٤٣٥، و«المبسوط» ٢٧/ ١٧٦، و«فتح القدير» ١٠/ ٤٤٨-٤٤٩، و«اللباب» ٤/ ١٨٥.

(٤) في (ج): (صرف). (٥) في (ج): (بينهما).

(٦) «مختصر الطحاوي» ص ١٦٣، و«الهداية» ٤/ ٥٩٠، و«الاختيار» ٥/ ٥٣٦، و«درر الحكام» ٢/ ٤٣٥.



قال: (أو بالثلث ولا مال له فاكسب استحق ثلث ما يملكه عند موته).

لأن الوصية استخلاف مضاف إلى ما بعد الموت، وثبت حكمه بعده فيشترط وجود المال عند الموت لا قبله، وكذا إذا كان له مال فهلك ثم أكتسب مالاً فله ثلث ما أكتسبه لما قلنا<sup>(١)</sup>.

قال: (أو به لزيد أو بكر فهي باطلة ويأمرهما باقتسامه صلحاً وخير الورثة في التعيين).

قال أبو حنيفة رحمته الله: إذا أوصى بثلث ماله لبكر أو لزيد ومات قبل التعيين على أحدهما بطلت الوصية؛ لجهالة الموصى له والقضاء للمجهول باطل. وقال أبو يوسف رحمته الله: يصطلحان فيأخذانه؛ لأن المستحق لا يعدوهما. وقال محمد رحمته الله: يتخير الورثة في تعيين أحدهما؛ لأنهم قائمون مقام مورثهم في سائر الأمور، فيقومون مقامه في تعيين من له الاستحقاق منهما.

قال: (أو به لزيد وللمساكين قسمة بينه وبين اثنين أثلاثاً، وقالوا: بينه وبين مسكين<sup>(٢)</sup> نصفين).

قال أبو حنيفة<sup>(٣)</sup> ١٨٧/ب وأبو يوسف<sup>(٣)</sup> رحمهما الله: إذا أوصى بثلث ماله لفلان وللمساكين فنصفه لفلان ونصفه للمساكين.

(١) «المبسوط» ٢٧/١٦٠، و«الهداية» ٤/٥٩٠، و«اللباب» ٤/١٨٥.

(٢) في (ب): (مساكين).

(٣) «المبسوط» ٢٧/١٥٩-١٦٠، و«الهداية» ٤/٥٩١، و«الاختيار» ٥/٥٣٦-٥٣٧،

و«درر الحكام» ٢/٤٣٦.

وقال محمد<sup>(١)</sup> ﷺ: (ثلث الثلث لفلان وثلثاه للمساكين؛ لأنَّ المساكينَ جميعٌ والاثنان في الوصية جمعٌ)<sup>(٢)</sup> كالميراث؛ لأنَّها أختُ الميراث.

ولهما<sup>(١)</sup>: أنَّ الجمعَ المحلِّي بلام التعريف مفيدٌ للاستغراق، فإذا تعذَّر صرفُهُ إلى جميع أفرادِهِ يصرفُ إلى الواحدِ حتى يكونَ مصروفًا إلى كله على سبيل البدل، كما إذا قال: والله لا أتزوج النساءِ حنث<sup>(٣)</sup> بتزوج الواحدة، أو لا أكلم الرجالَ اليومَ يحنث إذا كلَّم اليومَ رجلًا واحدًا، وفي مسألتنا تعذَّر الصرفُ إلى كلِّ الأفرادِ للجهالةِ الفاحشةِ، فيصرفُ إلى فردٍ منهم فكأنه أوصى لزيدٍ وفردٍ من المساكين فيكون لزيد نصفُ الثلث.

قال: (أو بنصيبِ ابنه لم يصح أو بمثله صحَّ فإن كان له ابنان (أخذ الثلث)).

أمَّا الأول فلأنَّ ذلك إيصاءٌ بمالٍ الغير؛ لأنَّ نصيبَ ابنه هو ما يصيبُ ابنه بعد موتِ الأب من تركته والإيصاءُ به لا يصحُّ. وأمَّا الثاني فيصحُّ؛ لأنَّ مثلَ الشيءِ غيرُهُ، فإذا كان له ابنان<sup>(٤)</sup> فنصيبُهُ مثلُ أحدهما فيكون له الثلث<sup>(٥)</sup>.

(١) «المبسوط» ٢٧/١٥٩-١٦٠، و«الهداية» ٤/٥٩١، و«الاختيار» ٥/٥٣٦-٥٣٧،

و«درر الحكام» ٢/٤٣٦.

(٢) ساقط من (ب).

(٣) في (ب). (ج): (حيث يحنث).

(٤) ساقط من (ب).

(٥) «مختصر الطحاوي» ص ١٥٧، و«المبسوط» ٢٧/١٤٧، و«الهداية» ٤/٥٨٨،

و«الاختيار» ٥/٥٣٥، و«البحر الرائق» ٨/٤٧٠-٤٧١، و«اللباب» ٤/١٧٥.

قال: (أو بأحد نصيبِ بنيه -وهم ثلاثة- ولآخرَ بالثلث ولا إجازةً يأمرُ لهذا بثلي الثلث وللأولِ بثليهِ، وأمرُ له بثلاثةِ أخماسِهِ وللأولِ بخمسيه).

قوله: (أو بأحد نصيبِ بنيه) يريدُ بمثلِ أحدِ نصيبِ بنيه، وإنما اعتمدَ في فهمِ ذلكَ على تقدمِ المسألةِ الموضحة؛ لأنَّ الإيصاءَ بنصيبِ ابنه لا يصحُّ، وإنَّه بالمثلِ صحيحٌ فقامَ ذكرُ ذلكَ قرينةً دالةً على المرادِ ههنا في حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مقامه.

قال أبو يوسف رحمته الله: إذا أوصى رجلٌ لآخرَ بمثلِ نصيبِ أحدِ بنيه ولآخرَ بثلثِ ماله وله ثلاثةٌ من الولدِ، ولم يجزِ الورثة<sup>(١)</sup> يعطى الموصى له بالثلثِ (ثلي الثلثِ وللآخرِ ثلثُ الثلثِ؛ لأنَّ الورثةَ لو أجازوا يكون للموصى له بالثلثِ)<sup>(٢)</sup> ضعفٌ ما يكون للموصى له مثلِ نصيبِ أحدِ بنيه؛ لأنَّه يُدفعُ الثلثُ أولاً إليه ثم يُجعلُ كأنه خلَّفَ أربعةَ بنين، فيكون الثلثانِ بينهم على السويةِ فيحصلُ له السدسُ وهو نصفُ ما حصل للموصى له بالثلثِ، فإذا لم يجيزوا يقسَّمُ الثلثُ بينهما كذلك؛ فيعطى الموصى له بالثلثِ سهمانِ وللآخرِ سهمٌ فتصحُّ المسألةُ من تسعةٍ؛ لأنَّ الثلثَ ثلاثةَ أسهمٍ والثلثينِ ستةَ أسهمٍ ولكلِ ابنِ سهمانِ.

وقال محمدٌ رحمته الله: يعطى الموصى لهما الثلثُ عند عدمِ الإجازةِ فيقسمانِهِ أخماساً ثلاثةَ الأخماسِ للموصى له بالثلثِ والخمسانِ للآخرِ؛ لأنَّ الثلثَ لَمَّا كان متعيناً لتنفيذِ الوصيتينِ بقي للورثةِ الثلثانِ وهما سهمانِ من ثلاثةِ أسهمٍ، وذلك لا يستقيمُ على ثلاثةٍ، فضرَبنا ثلاثةً في

(١) في (ب): (الولد).

(٢) ساقط من (ب).

ثلاثة فحصل تسعة، ثلثها - وهو ثلاثة - للوصيتين على ما يقتضيه استحقاق الموصى لهما، وثلثاها - وهما ستة - للبنين الثلاثة لكل ابن سهمان، فإذا ظهر أن نصيب أحدهم سهمان ضرب الموصى له بالثلث في الثلث بثلاثة أسهم، وضرب الموصى له بمثل نصيب الابن في الثلث بسهمين فصار الثلث بينهما على خمسة، فتصح المسألة من خمسة وأربعين.

قال: (ولو خلف ثلاثة وثلاثة آلاف فادعى زيد أن أباهم أوصى له بألف فصدقه أحدهم، أمرناه بدفع ثلث نصيبه لا بثلاثة أخماسه أو ابنين فصدقه أحدهما أمرنا له بثلث قسمه لا بنصفه).

هاتان مسألتان:

الأولى: إذا ترك ثلاثة آلاف درهم وثلاثة منهم فأخذ كل ابن ألفاً، ثم ادعى رجل أن أباهم قد أوصى له بألف فصدقه أحدهم وكذبه الآخرون. قال أصحابنا<sup>(١)</sup> رحمهم الله: يعطيه من ألفه ثلثها.

وقال زفر<sup>(١)</sup> رحمه الله: يعطيه ثلاثة أخماسها؛ لأن من زعمه أن ثلث كل التركة له والثلثان بين البنين أثلاثاً فاحتج إلى حساب، له ثلث وثلثيه ثلث وأقل ذلك تسعة ثلثه للموصى له - وهو ثلاثة -، ولكل ابن سهمان فصار أخماساً.

ولنا<sup>(١)</sup>: أنه أقر له بالثلث في كل التركة التي مع ثلاثة آلاف شائعاً، وفي يده من التركة الثلث فيأخذ ثلث ما في يده.

الثانية: إذا كان له ابنان والمسألة بحالها فعند زفر<sup>(١)</sup> رحمه الله للموصى له

(١) «المبسوط» ٣٧-٣٨، و«الهداية» ٤/٥٩٤-٥٩٥، و«درر الحكام» ٢/٤٣٨.

نصف ما في يد المقر؛ لأنه يقول: المال بيننا أثلاثاً فحقي وحقك سواء. وعندنا له ثلث ما في يده لما مر من المعنى.

قال: (ولو أعتق أو حابى أو وهب أعتبر من الثلث).

إذا أعتق المريض في مرض موته أو باع شيئاً وحابى فيه أو وهب هبةً فذلك كله جائز معتبر من الثلث ويضرب به مع أصحاب الوصايا؛ لأنها تبرعات في المرض ثم تعلق به حق الورثة فيعتبر من الثلث<sup>(١)</sup>.

قال: (فإن حابى ثم أعتق وضاق الثلث فالمحابة أولى،

أو عكس فهما سواء، أو حابى بين عتقين فنصف

الثلث للمحابة ونصفه العتقين، أو أعتق بين محابتين

فنصفه /١١٨٨/ للأولى ونصفه بين الثانية والعتق. وقالوا:

العتق أولى مطلقاً).

صورة المحابة أن يبيع المريض ما يساوي مائة بخمسين، أو يشتري ما يساوي خمسين بمائة، فالزائد على قيمة المثل في الشراء، والناقص في البيع محابة حكمها حكم الوصية، وهذه أربع مسائل:

الأولى: أن يحابي ثم يعتق.

والثانية عكسها أن يعتق ثم يحابي.

والثالثة أن يعتق ثم يحابي ثم يعتق، فتقع المحابة بين عتقين.

والرابعة: عكس هذا أن يحابي ثم يعتق ثم يحابي فيقع العتق بين

محابتين، فإن خرج الكل من الثلث نفذت ولا خلاف فيها وإن ضاق الثلث عنها.

(١) «المبسوط» ٣٧-٣٨، و«الهداية» ٤/٥٩٤-٥٩٥، و«درر الحكام» ٢/٤٣٨.

قال أبو حنيفة<sup>(١)</sup> رحمته الله في المسألة الأولى: تنفذ المحاباة فإن فضل من الثلث شيء فللعق.

وقالا<sup>(١)</sup>: العتق أولى، فإن فضل شيء فالمحابة.

وقال<sup>(١)</sup> في الثانية: يشتركان.

وقالا<sup>(١)</sup>: ينفذ العتق فإن فضل شيء فللمحابة.

وقال في الثالثة: يصرف نصف الثلث للمحابة؛ لأنها تشارك العتق الأول عنده، ثم ما أصاب العتق الأول يقسم بينه وبين العتق الآخر نصفين. وقال في الرابعة: الثلث بين المحابطين لاستوائيهما ثم ما أصاب الثانية قسم (بينها)<sup>(٢)</sup> وبين العتق؛ لتقدمه عليها فيشاركها، وقالوا: العتق أولى في الصور كلها.

لهما: أن العتق تصرف لا يلحقه فسخ بخلاف المحابة؛ لكونها في ضمن عقد البيع وهو قابل للفسخ والنقض فكذا هي، فكان العتق أولى، والتقديم في الذكر غير موجب للتقديم في الثبوت، فلم يعتبر تقديم الموصي وتأخير عله أن فيه أثر ابن عمر رضي الله عنهما إذا كان في الوصايا عتق بدئ به. وله أن المحابة أقوى؛ لأنها ثابتة في ضمن البيع الذي هو عقد معاوضة، فكان تبرعاً معنى لا صورة. والإعتاق تبرع صورة ومعنى والمعاوضات أقوى من التبرعات؛ (لأن المريض ممنوع عن التبرعات)<sup>(٣)</sup> وليس ممنوعاً عن المعاوضات فكانت المحابة في

(١) «المبسوط» ٢٨/١٣٣-١٣٥، و«الهداية» ٤/٥٩٧-٥٩٨، و«البحر الرائق» ٨/٤٩٢-

٤٩٣، و«اللباب» ٤/١٧٥-١٧٦.

(٢) في (ب)، و(ج): (بينهما).

(٣) من (ب)، و(ج).

(ذاتها)<sup>(١)</sup> أقوى من العتق، فإذا وجدت المحاباة أولاً وهي الأقوى لم يزاحمهما الأضعف بعدها لقوة في نفسه وسبقه عليه، إلا أن العتق إذا تقدّم عليها وهو غير قابل للفسخ (والنقض)<sup>(٢)</sup> تعارضا من حيث إن للعتق قوة السبق وللمحاباة قوة المعاوضة فاستويا فاشتركا<sup>(٣)</sup>.

قال: (وما قدّمنا ما قدّم مطلقاً).

قال زفر<sup>(٤)</sup> رحمه الله: إذا قدّم الموصي المحاباة على العتق أو العتق على المحاباة اعتبر ما قدّم إذا لم يف الثلث بهما جميعاً؛ لأنّ تقديمه دليل<sup>(٥)</sup> كونه أهمّ عنده.

ولنا<sup>(٤)</sup>: أن حكمهما ثابت عند الموت ثبوتاً واحداً فلا ترجيح بالتقديم والتأخير الواقع قبله.

قال: (ولو اشترى ابنه في مرضه بألف قيمته خمسمائة وأعتق عبداً قيمته خمسمائة وهما المال فالمحاباة نافذة وعليهما السعاية في قيمتهما والابن لا يرث، وقالوا: العتق أولى، ويسعى الابن وحده ويرث، أو بألف وهي قيمته وله ألفان عتق وورث، والسعاية لا تجب).

هاتان مسألتان:

(١) في (ب): (نفسها).

(٢) في (ب): (والنقل).

(٣) «المبسوط» ٢٨/١٣٣-١٣٥، و«الهداية» ٤/٥٩٧-٥٩٨، و«البحر الرائق» ٨/٤٩٢-٤٩٣، و«اللباب» ٤/١٧٥-١٧٦.

(٤) «المبسوط» ٩/٢٨، و«الهداية» ٤/٥٩٧، و«الاختيار» ٥/٥٣٢.

(٥) في (ج): (ذلك).

الأولى: قال أبو حنيفة<sup>(١)</sup> رحمته الله: إذا اشترى المريض ابنه بألف وقيمته خمسمائة وأعتق عبداً قيمته خمسمائة - ولا مال له غيرهما - ثم مات تنفذ المحاباة (الحاصلة لبائع الابن ويسعى الابن في كل قيمته وكذا العبد أيضاً).

وقال<sup>(١)</sup>: يعتق العبد ولا سعاية عليه وتنقض المحاباة<sup>(٢)</sup>؛ وهذا لتقدم العتق على المحاباة عندهما، ويسعى الابن في جميع قيمته فيكون الحاصل للورثة ألفاً وهي ثلثا مال المريض، (ويحصل<sup>(٣)</sup>) للوصية خمسمائة، فاستقام الثلث والثلثان ويرث الابن فيأخذ حصته من الخمسمائة التي دفعها بائع الابن ويسقط (ثلث مال)<sup>(٤)</sup> حصته مما يسعى، وإنما وجبت السعاية على الابن؛ لأن الوصية للابن غير صحيحة؛ لأنه وارث عندهما<sup>(٥)</sup>.

الثانية: إذا اشترى المريض ابنه بألف وقيمته ألف وله ألفان سواء عتق كله؛ لأن شراء القريب إعتاق، ويرث منه اتفاقاً؛ لأنه يخرج من الثلث وعتق كله ولا سعاية عليه، ولو كان له ألف وأخذه غيره عتق ثلثاه وسعى في ثلث قيمته ولم يرث منه؛ لأن المستسعى بمنزلة المكاتب عنده<sup>(٦)</sup>.

(١) «المبسوط» ٢٨/١٠-١١، و«فتح القدير» ١٠/٤٦٤، و«درر الحكام» ٢/٤٣٩، و«البحر الرائق» ٨/٤٨٩-٤٩٠، و«اللباب» ٤/١٧٦.

(٢) ساقطة من (ب). (٣) في (ج): (وجعل).

(٤) من (ب).

(٥) «المبسوط» ٢٨/١٠-١١، و«فتح القدير» ١٠/٤٦٤، و«درر الحكام» ٢/٤٣٩، و«البحر الرائق» ٨/٤٨٩.

(٦) «المبسوط» ٢٨/١٠-١١.



وقالاً<sup>(١)</sup>: يسعى في جميع قيمته في الفضلين ويرثه لأن المستسعى حرٌّ مديونٌ، وإنما تلزمه السعاية؛ لأن العتق في المرض وصيةٌ، ولأنه وارثٌ ولا وصيةٌ للوارث، لكن نقض العتق بعد وقوعه حقيقةٌ غيرُ ممكن، فيجب نقضه معنى بإيجاب السعاية لسائر الورثة عليه وأنه ممكن بما قلنا.

وله: أنه لا يمكن إيجاب السعاية عليه إذا خرج من الثلث؛ لأن في إيجابها إبطالها؛ لأنها لو وجبت لكان كالمكاتب فلا يرث فتصح الوصية له، فلا تجب السعاية عليه.

قال: (ولو أوصى أن يشتري بكل ماله عبدٌ فيعتق فلم يجزوا فهي باطلة. وقالوا: يشتري بالثلث أو بهذه المائة ويعتق فهلك بعضها، فالباقى / ١٨٨ ب/ لا يعتق به، أو بأن يحج بها فهلك بعضها<sup>(٢)</sup> حجّ بالباقي من حيث يبلغ).

(هاتان مسألتان:

الأولى: رجلٌ أوصى بأن يشتري بكل ماله عبدٌ فيعتق بطلت الوصية<sup>(٣)</sup>. وقالوا<sup>(٣)</sup>: يشتري بثلث ماله<sup>(٤)</sup> فيعتق، أو بأن يحج بها فهلك بعضها حجّ بالباقي من حيث يبلغ<sup>(٥)</sup>، هذا الخلاف بناءً على أن العتق عند أبي حنيفة<sup>(٣)</sup> كأنه حق العبد؛ ولهذا لا تقبل الشهادة عليه من دون دعوى فاختلف المستحق.

(١) «المبسوط» ٢٨/١٠-١١، و«فتح القدير» ١٠/٤٦٤، و«درر الحكام» ٢/٤٣٩، و«البحر الرائق» ٨/٤٨٩.

(٢) بياض بالأصل والمثبت من (ب)، و(ج).

(٣) «المبسوط» ٢٨/١٦، و«الهداية» ٤/٥٩٨، و«البحر الرائق» ٨/٤٩٥.

(٤) بياض بالأصل والمثبت من (ج). (٥) ساقط من (ج).

وعندهما<sup>(١)</sup>: هو حقُّ الله تعالى حتى تُقبلَ الشهادةُ عليه من دونِ دعوى، فلم يتبدلِ المستحقُّ، وهذا هو الأشبهُ، وقد عللَ لهما في العتقِ بما بقي بعدِ هلاكِ البعضِ أنَّه وصيةٌ بنوعِ قرْبَةٍ فيجبُ تنفيذُها ما أمكنَ اعتبارًا بالوصيةِ بالحج. وله أنَّه وصيةٌ بالعتقِ بعبدٍ يشتري (بمائة)<sup>(٢)</sup> وتنفيذُها في عبدٍ يشتري بأقلَّ من المائةِ تنفيذٌ للوصيةِ في غيرِ الموصي له، وذلك لا يجوزُ، وكذا إذا لم يجرِ الورثَةُ في الوصيةِ بأنَّ يشتري بكلِّ ماله، فإنَّ العبدَ المشتري بالثلثِ غيرُ المشتري بالكلِّ بخلافِ الوصيةِ بالحج؛ لأنَّها قرْبَةٌ محضةٌ هي حقُّ الله تعالى، والمستحقُّ (وهو الثلث)<sup>(٣)</sup> لا يقبلُ التبدلَ، وصارَ كما إذا أوصى لرجلٍ بمائةِ درهمٍ<sup>(٣)</sup> فهلكَ بعضها يدفعُ الباقي إليه<sup>(٤)</sup>.

قال: (وتقدم الفرائضُ كالحج والزكاة والكفارة ومن غيرها ما قدَّمه)<sup>(٥)</sup>.

إذا أوصى المريضُ بوصايا من حقوقِ الله تعالى قدمتِ الفرائضُ منها، سواء قدَّمها الموصي أو أخرها كالحج والزكاة والكفارات؛ لأنَّ تقديمَ الأهمِّ أولى، والفرائضُ أولى من النوافلِ وأحقُّ بالتقديم. وإن تساوت في القوةِ بدئاً بما بدأ به الموصي، يعني: إذا ضاقَ عنها الثلثُ؛ لأنَّ تقديمه دليلُ الاهتمامِ عنده.

(١) «المبسوط» ١٦/٢٨، و«الهداية» ٥٩٨/٤، و«البحر الرائق» ٤٩٥/٨.

(٢) في (ج): (بأمة). (٣) من (ب).

(٤) «الجامع الكبير» ص ٣٠٢، و«المبسوط» ١٦/٢٨، و«الهداية» ٥٩٨/٤، و«البحر الرائق» ٤٩٥/٨.

(٥) في (ب): (تقدم).

وذكر الطحاوي<sup>(١)</sup> رحمه الله أنه تقدّم الزكاة على الحج وهو رواية عن أبي يوسف<sup>(٢)</sup>، والأخرى - وهي قول محمد<sup>(٣)</sup> رحمه الله - تقدّم الحج. وجه تقديم الزكاة تعلق (حق)<sup>(٢)</sup> العبد بها، ووجه تقديم الحج أنها عبادة مركبة من النفس والمال، والزكاة مالية محضة ويقدمان على الكفارات؛ لأنهما أقوى منها لورود الوعيد فيهما ما لم يأت في الكفارات، وتقدّم كفارة القتل والظهار واليمين على صدقة الفطر؛ لثبوت وجوب تلك<sup>(٣)</sup> بالكتاب وهذه بالخبر، وتقدّم صدقة الفطر على الأضحية للإجماع على وجوب<sup>(٤)</sup> هذه والاختلاف في الأضحية، وعلى هذا الاعتبار تقدّم بعض الواجبات على البعض.

قال: (أو لعبد له بالثلث فثلثه حرّ بعد موته وعليه السعاية في ثلثيه وله ثلث باقي تركته، وقالوا: يعتق كله ويتم له الثلث من الباقي).

قال أبو حنيفة<sup>(٥)</sup> رحمه الله: إذا أوصى لعبد بثلث ماله صحّت الوصية وعتق ثلث العبد بعد موت المولى، ويسعى في ثلثي قيمته للورثة، ويكون له ثلث سائر أموال مولاه إن كان له مال آخر.

وقال<sup>(٥)</sup>: يعتق كله إن خرج من الثلث ويأخذ من سائر أموال المولى ما يتم معه ثلث المال كله، فإن لم يكن له مال غيره يسعى في ثلثي قيمته

(١) «مختصر الطحاوي» ص ١٦٠، و«فتاوى قاضيخان» ٤٣٧/٦، و«الهداية» ٥٥٩/٤ - ٦٠٠، و«الاختيار» ٥٣٣/٥.

(٢) في (ج): (عتق).

(٣) في (ب): (الكفارات).

(٤) في (ب): (إثبات).

(٥) «المبسوط» ٧/٢٨، و«فتاوى قاضيخان» ٤٣٦/٦.

وهو حرٌّ مديونٌ، وهو يقول: إنَّه في جملةِ أموالِ الميتِ، فملك ثلث نفسه يعتق ثلثه وصارَ بمنزلةِ المكاتبِ، والمكاتبُ تجوزُ الوصيةُ له. والمسألةُ من فروع تجزؤ الإعتاق.

قال: (ولو قالَ لغيرِ المدخولِ بها: أنتِ طالقٌ. أو عبدي هذا حرٌّ. وماتَ مجهلاً فنصفُهُ حرٌّ وعليه السعايةُ في نصفِهِ، ولهما ميراثُها ومهرُها. وقالَا: نصفُ الميراثِ وثلاثةُ أرباعِ المهرِ، ويأمرُها باستيفاءِ ذلكَ من السعايةِ وغيرها، وأمرُها بنصفِ المهرِ منها والباقي من غيرها).

قال أبو حنيفة<sup>(١)</sup> رحمته الله: إذا قالَ لامرأتهِ قبلَ الدخولِ بها: أنتِ طالقٌ. أو: عبدي هذا حرٌّ. رجَعَ في البيانِ إليه، فإذا اختارَ أحدهما بطلَ الآخرُ، وإن ماتَ من غيرِ بيانٍ ولا وطءٍ عتقَ (نصفُ العبدِ)<sup>(٢)</sup> وسعى في نصفِ قيمتهِ، ولها مهرُها كاملاً وميراثُ النساءِ؛ لأنَّ الطلاقَ لا يقعُ بعدَ الموتِ والعتاق<sup>(٣)</sup> يقعُ، وكان نزولُ أحدهما في محله متوقفاً على بيانهِ، فلمَّا ماتَ مجهلاً نزلَ نصفُ العتقِ بعدَ الموتِ ويسعى في النصفِ وبطلَ الطلاقُ.

وقال<sup>(١)</sup>: لها نصفُ ميراثِ<sup>(٤)</sup> النساءِ (وثلاثةُ أرباعِ المهرِ)<sup>(٥)</sup>، ويسقطُ نصفُ الميراثِ وربُّعُ المهرِ؛ لأنَّ الواقعَ إن كان طلاقاً فلها نصفُ المهرِ من

(١) «زيادة الزيادات» ٤٥/، و«مختلف الرواية» ١٩٤٩/٤-١٩٥٠.

(٢) في (ب): (نصفه).

(٣) في (ب): (والعتق).

(٤) في (ب)، و(ج): (مهر).

(٥) ساقط من (ب).

غير ميراث، وإن كان الواقعُ العتقُ فلها المهرُ والميراثُ كاملين، فنصفُ ميراثِ النساءِ ونصفُ نصفِ المهرِ المتردد، فكان لها ثلاثة أرباعِ المهرِ ونصفُ ميراثِ النساءِ، ثم قال أبو يوسف <sup>(١)</sup> رحمته الله: يستوفى ذلك مما يسعى العبدُ وممَّا عداه من التركة لأنَّ الكلَّ تركةٌ.

وقال محمد <sup>(١)</sup> رحمته الله: يستوفى نصفُ المهرِ كذلك -أي: من السعاية وغيرها- وأمَّا ربعُ المهرِ ونصفُ الميراثِ فمن سائرِ التركة دونَ السعاية؛ لأنها تدعي زيادةَ المهرِ والميراثِ بسببِ أنَّ العتقَ هو الواقعُ في الصحةِ دونَ الطلاقِ، والعتقُ في الصحةِ لا يوجبُ السعاية، فقد أقرَّت أنه لا حقَّ لها في السعاية، فأما قدرُ نصفِ المهرِ فواجبٌ بكلِّ حالٍ وقعَ الطلاقُ أم لا، فكان في كلِّ التركة.

قال: (ولو أعتق المريضُ أمتهُ ثم تزوجها وقيمتها أكثرُ من الثلثِ فنكاحُها فاسدٌ).

إذا أعتقَ أمتهُ ثم تزوجها وهو مريضٌ ثم دخلَ بها وقيمتها ألفٌ ومهرٌ مثلها مائةٌ -وهذا القيدُ ١٨٩/ من الزوائد- فإن كانت قيمتها ومهرٌ مثلها يخرجانِ من الثلثِ فلها المهرُ والميراثُ، والنكاحُ صحيحٌ؛ لأنها عتقتُ من غيرِ سعاية، فإن لم يخرجها من الثلثِ فلزَمها السعايةُ صارَتْ كالمكاتبةِ عنده فلم يجزَ نكاحُها لمولاها، ولها المهرُ بالدخولِ بالعقدِ الفاسدِ، ويدفعُ لها مهرٌ مثلها، ثم يدفعُ الثلثُ مما بقي بعد المهرِ، وسعتُ فيما بقي من قيمتها؛ لأنَّه وصيةٌ وهي من الثلثِ ولا ميراثُ لفسادِ النكاحِ <sup>(٢)</sup>.

(١) «زيادة الزيادات» ٤٥، و«مختلف الرواية» ١٩٤٩/٤-١٩٥٠.

(٢) «مختلف الرواية» ١٩٤٩/٤، و«المبسوط» ١١/٢٨.

وقالا: النكاح صحيح بكلّ حال؛ لأنها حرةٌ ولها مهرُ المثل والزيادةُ عليه باطلّةٌ؛ لأنها وارثةٌ وتسعى في جميع قيمتها؛ لأنّه لا وصيةٌ لوارث، ويدفعُ من قيمتها قدرُ مهرٍ مثلها وميراثها قصاصًا وتسعى في الباقي<sup>(١)</sup>.

قال: (ولو أوصى بخدمة عبده أو سكنى داره سنين معلومةً أو أبدًا، فإن خرج العبدُ من الثلثِ سلّم للخدمة وإن كان هو المألُ خدمه يومًا والورثة يومين).

تجوزُ الوصيةُ بالمنفعة كسكنى الدارِ وخدمة العبدِ أبدًا أو مدةً معلومةً؛ لأنّ المنافع يصحّ تملكُها بعوضٍ وبغيرِ عوضٍ حال الحياة، فتصبح بعد المماتِ للحاجة إليها كالأعيان، ويتملكُها الموصى له على ملكِ الموصي كما قلنا في الوقف، والتأقيت والتأييد جائزٌ كما في الإعارة والإجارة، فإذا خرج ذلك من الثلثِ أستخدم العبدُ وسكنت الدارُ؛ لأنّ الثلثَ حقُّ الموصي فلا تراحمةُ الورثة فيه؛ وهذا لأنّ الإيصاء بالمنفعة تملكُ الرقبة في حقِّ ملكِ المنفعة؛ لعدم إمكان الانتفاع بالعين<sup>(٢)</sup> إلّا بأنّ تصير أخصّ بملكها كالإجارة، فكانت وصية ملك الرقبة في حق الانتفاع بها<sup>(٣)</sup> لا مطلقًا وليس له أن يؤجر الدارَ ولا العبدَ؛ لأنّه ملكٌ منفعتهما بغيرِ عوضٍ فلا يملكُ تملكُها بعوضٍ كالعارية؛ وهذا لأنّ التملك بعوضٍ أقوى والزم، والأضعف لا يتناول الأقوى. وإن لم يكن له مالٌ غير الدارِ والعبدِ خدَم الورثة يومين والموصى له يومًا؛ لأنّه لا يمكنه خدمتهم جميعًا، فالمهاياةُ في الخدمة تقع على الأيام أثلاثًا؛ لأنّ حقّه

(١) «مختلف الرواية» ٤/١٩٤٩، و«المبسوط» ٢٨/١١.

(٢) من (ب).

(٣) من (ب، ج).

في الثلث وحقهم في الثلثين كالوصية بالعين؛ وهذا لأنه لا يمكن منع الجميع عن الورثة كما لا يمكن الوصية بجميع العين، وإذا تعذر بالثلث وجبت المهايأة بالحصص قبل، والأعدل في الدار أن تقسم أثلاثاً، فيسكن هو الثلث والورثة الثلثين؛ لاشتمال ذلك على استوائهم في المنفعة بها زماناً وذاتاً فكان أولى من المهايأة زماناً لا ذاتاً بخلاف العبد؛ لعدم إمكان التجزئ فامتنعت القسمة فتعينت المهايأة<sup>(١)</sup>.

قال: (فإن مات نعيده إليهم).

إذا مات الموصي له بالمنفعة عادت المنفعة إلى الورثة.  
وقال الشافعي<sup>(٢)</sup> رحمه الله: يرثها ورثة الموصي له؛ لأنها مملوكة له وقت الموت فتخلفه الورثة فيها كما في سائر أملاكه.  
ولنا<sup>(٣)</sup>: أن الموصي أوجب الحق للموصي له ليستوفي المنافع على حكم ملكه، فلو انتقل إلى وارث الموصي له أستحقها ابتداءً من ملك الموصي من غير رضاه، وإنه لا يجوز.

قال: (أو في حياة<sup>(٤)</sup> الموصي بطلت).

فلو مات الموصي له في حال حياة الموصي بطلت الوصية؛ لأن إيجابها متعلق بالموت<sup>(٣)</sup>.

(١) «الجامع الكبير» ٢٩٠-٢٩١، و«المبسوط» ٢٧/١٨١-١٨٢، و«الهداية» ٤/٦٠٤-٦٠٥ «اللباب» ٤/١٨٣.

(٢) «المهذب» ١/٤٦٢، و«حلية العلماء» ٦/٩٢-٩٣، و«تكملة المجموع» ١٦/٣٣١-٣٣٢.

(٣) «مختصر الطحاوي» ١٦٣، و«المبسوط» ٢٧/١٨٢-١٨٣، و«فتح القدير» ١٠/٤٨٧، و«البحر الرائق» ٨/٥١٦.

(٤) في (ب): (حقوق).

قال: (ولو سكنَ ثلثها وهي المأل فالوارث لا يملكُ بيع الثلثين ويجيزه).

إذا سكنَ الموصي له بسكنى الدارِ ثلثها فليس للورثة بيعُ الثلثين. وعن أبي يوسف<sup>(١)</sup> رحمته الله جوازُ ذلك؛ لأنَّه خالصُ ملكهم فجازَ تصرفهم فيه بالبيع. وله<sup>(٢)</sup>: أنَّ حقَّ الموصي له ثابتٌ في سكنى جميعها. بأن يظهر للميت مالٌ آخرُ يُخرجُ الدارَ من الثلث، وله أيضًا حقُّ مزاحمتهم فيما في أيديهم لو خربَ الثلث الذي هو ساكنه، والبيعُ يتضمنُ إبطالَ حقه فمنعوا منه.

قال: (أو لذا بخاتمٍ ثم لآخرَ بفصه يعطي الفص للثاني وجعله بينهما، وقيل: كونه بينهما وفاق).

قال أبو يوسف<sup>(٣)</sup> رحمته الله: إذا أوصى لرجلٍ بخاتمٍ ثم أوصى<sup>(٤)</sup> لآخرَ بفص ذلك الخاتمِ فالفص للثاني. وقال محمد<sup>(٣)</sup> رحمته الله: الفص بينهما والحلقة للأول خاصة، وقد ذكر الإمامُ البزدوي رحمته الله وغيره في أصولِ الفقه هذه المسألة، وادعوا فيه إجماعًا وهو المشارُ إليه بقوله: (وقيل كونه بينهما وفاق) وهو من الزوائد.

(١) «المبسوط» ١٨٢/٢٧، و«اللباب» ١٨٤/٤، و«الهداية» ٦٠٥/٤، و«البحر الرائق» ٥١٤/٨.

(٢) «المبسوط» ١٨٢/٢٧، و«الهداية» ٦٠٥/٤، و«الاختيار» ٥٣١/٥، و«درر الحكام» ٤٤٤/٢.

(٣) «مختلف الرواية» ١٩٤٢/٤، و«المبسوط» ١٨٤/٢٧، و«الهداية» ٦٠٧/٤.

(٤) من (ب).



وذكر بعضهم عن أبي يوسف. في رواية شاذة أنَّ الفصَّ للثاني، وفي «الزيادات»: أن الوصية للثاني إن كانت موصولةً بالوصية الأولى، فالفصُّ للثاني إجماعاً؟ لأنَّ آخرَ الكلام مبینٌ لأوله فصار كالاستثناء، ورد خلاف أبي يوسف رحمته الله فيما إذا فصل<sup>(١)</sup> بينهما وقد حقق<sup>(٢)</sup> ذلك في أصول الفقه.

ولمحمد رحمته الله على الخلاف أن تسمية الخاتم تسميةً للفصِّ، وقد جعله للثاني من غير رجوع عن الأول فاجتمعت فيه وصيتان فيشتركان. ولأبي يوسف رحمته الله أنَّ الفصَّ يدخلُ في الوصية الأولى دلالةً، وقد جعلها للثاني نصّاً والدلالة تبطل بالنص.

قال: (والوصية بمركبه في سبيل الله تعالى غيرُ معتبرة وأجاز لها بالوقفية).

قال أبو حنيفة<sup>(٣)</sup> رحمته الله: إذا أوصى بمركبه في سبيل الله تعالى فلا اعتبارَ لوصيته. وقالوا: الوصيةُ صحيحةٌ معتبرةٌ، وهذا مبنيٌّ على أن وقفَ المنقولِ يصحُّ عندهما على ما مرَّ (في الوقف)<sup>(٤)</sup> وعنده /١٨٩ب/ لما لم يصح وقفه بطلَ الإيصاء.

(١) في (ب): (اتصل).

(٢) في (ب): (خص).

(٣) «المبسوط» ١٨٩/٢٧-١٩٠، و«فتاوى قاضيخان» ٤٣٥/٦، و«درر الحكام» ٢/

٤٤٥، و«البحر الرائق» ٥١٥/٨.

(٤) من (ب، ج).

قال: (أو الثلث في سبيل الله يخصُّ الجهادَ وأضاف منقطعي الحاج).

قال أبو يوسف<sup>(١)</sup> رحمته الله: إذا أوصى بثلث ماله في سبيل الله فسبيل الله هو الغزو لسبقِ الفهمِ إليه، كما في قوله تعالى ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ [التوبة: ٦٠].

وقال محمد رحمته الله: يجوزُ أن يعطي منه حاجًا منقطعًا؛ لأنَّ الحجَّ من سبيل الله؛ لما روي أنَّ رجلًا (عقد ناقته)<sup>(٢)</sup> في سبيل الله تعالى، فأرادت امرأته<sup>(٣)</sup> أن تحجَّ عليها، فسأل زوجها رسولَ الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال: «الحجُّ من سبيلِ الله»<sup>(٤)</sup>.



(١) «المبسوط» ٢٧/١٨٩-١٩٠، و«فتاوى قاضيخان» ٦/٤٣٥، و«البحر الرائق» ٨/٥١٥.

(٢) في (ب): (عقل)، وفي (ج): (جعل).

(٣) في (أ): (امرأة).

(٤) رواه أبو داود (١٩٨٩) بلفظ «في» بدل «من» وصححه الألباني من حديث ابن عباس كما في «الإرواء» ٦/٣٢.

رواه الطبراني ٢٥/١٥٤، والبيهقي ٦/٢٧٤ من حديث عيسى بن معقل عن جدته والحاكم ١/٤٨٢ بلفظ «إن الحج والعمرة من سبيل الله» وقال: صحيح على شرط مسلم.

قال الألباني في «الإرواء» (٨٦٩) صحيح بدون ذكر العمرة وأما بها فشاذ وتعقب -الألباني- كلام الحاكم بقوله: فيه إبراهيم بن مهاجر وفي حفظه ضعف وأورده الذهبي في «الضعفاء».

## فصل في الوصية للأقارب وغيرهم

قال: (إذا أوصى لجيرانه فهي للملاصقين. وقالوا لهم ولغيرهم ممن يسكن محلته ويجمعهم مسجدًا).

قال أبو حنيفة<sup>(١)</sup> رحمه الله: إذا أوصى لجيرانه فهم الملاصقون (والموصى به)<sup>(٢)</sup> لهم وهو القياس؛ لأن المجاورة هي الملاصقة. قال رحمه الله: «الجار أحق بصقبه»<sup>(٣)</sup>، والمراد المتلاصق؛ لأن غيره لا يستحق الشفعة.

وقالوا: هم المتلاصقون وغيرهم ممن يصلي في مسجد تلك السكة. وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة<sup>(٤)</sup> رحمه الله وهو الاستحسان، ووجهه أن العرف يطلق عليهم اسم الجيران جار ملاصق وجار غير ملاصق، وقال رحمه الله: «لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد»<sup>(٥)</sup>، وفُسِّرَ بكل من سمع النداء؛ ولأن القصد من هذه الوصية البر وهو فيما ذكرنا أعم إلا أنه لا بد من الاتحاد بينهم، وذلك باتحاد المسجد، والمالك والساكن فيه سواء، وكذلك الذكر والأنثى والصغير والكبير والمسلم والذمي؛ لتناول اسم الجار إياهم.

(١) «الهداية» ٦٠١/٤، و«اللباب» ١٧٩/٤، و«الاختيار» ٥٣٧/٥-٥٣٨، و«البحر الرائق» ٥٠٥/٨.

(٢) في (ب، ج): (والموصى إليه).

(٣) رواه البخاري (٢٢٥٨).

(٤) «الاختيار» ٥٣٨/٥.

(٥) رواه الدارقطني ٤٢٠/١، والحاكم ٢٤٦/١ من حديث أبي هريرة، ورواه الدارقطني أيضًا من حديث جابر بن عبد الله ٤٢٠/١، وذكره ابن الجوزي في «العلل» ٤١٢/١، ٤١٣ وقال: حديث أبي هريرة لا يصح، وحديث جابر في إسناده مجاهيل. وضعفه الألباني في «الضعيفة» (١٨٣).

قال: (أو لأصهاره كانت لكلّ ذي رحمٍ محرمٍ من أمراتِهِ).

الأصهارُ كلّ ذي رحمٍ محرمٍ من زوجته؛ لأنّ النبي ﷺ أعتق كلّ ذي رحمٍ محرمٍ من زوجته صفيّة، وكانوا يسمونَ أصهارَ رسولِ الله ﷺ<sup>(١)</sup>، ويدخلُ فيه كلّ ذي رحمٍ محرمٍ من زوجة أبيه، وزوجة أبيه كلّ ذي رحمٍ محرمٍ منه (لأنّ الكلّ أصهار)<sup>(٢)</sup> فلو مات بعدَ زوالِ النكاحِ بطلتِ الوصيّة؛ لأنّه يشترطُ الصهرية عندَ الموتِ، وبقاؤها بقاءِ النكاحِ<sup>(٣)</sup>.

قال: (أو لأختانِهِ فلزوّج كلّ ذاتِ رحمٍ محرمٍ منه).

الختنُ زوّجُ ذاتِ الرّحمِ المحرمِ منه يدخلُ فيه الأقربُ والأبعدُ والعبدُ والحرُّ لتناولِ اللفظِ، ومن كلامِهِم: نعم الختنُ القبر. وأهلُ اللّغة<sup>(٤)</sup> عندهم اختلافٌ في الأختانِ، والأصهارُ غيرُ ما ذكرنا، والعرفُ على ما ذكرناه والحكمُ على العرفِ<sup>(٥)</sup>.

(١) رواه أبو داود (٣٩٣١) بلفظ: «جويرية» وهو الصحيح لا صفيّة.

(٢) من (ب).

(٣) «الهداية» ٤/٦٠١، و«الاختيار» ٥/٥٣٨، و«درر الحكام» ٢/٤٤١-٤٤٢، و«البحر الرائق» ٨/٥٠٦.

(٤) الختن كل من كان من قبل المرأة مثل الأب والأخ وهم الأختان هكذا عند العرب وأما عند العامة فختن الدجل زوج ابنته. قال الأزهرى: الختن أبو المرأة قيل: والختنة أمها. فالأختان من قبل المرأة والأصهار من الدجل والأصهار يعمهما.

«الصحيح» ٢٨٣/ مادة ختن، و«المصباح المنير» ١٠١/ مادة ختن.

(٥) «الهداية» ٤/٦٠١-٦٠٢، و«اللباب» ٤/١٨٠، و«الاختيار» ٥/٥٣٨، و«البحر الرائق» ٨/٥٠٦.

قال: (أو لأقربائه فهي للأقرب فالأقرب من كل ذي رحم محرم منه اثنين فصاعدًا. وقالوا: لكل من ينسب إلى أقصى أب في الإسلام، ولا يدخل الوالدان والولد).

رجل أوصى لأقرباء فلان أو لأقربائه بثلاث ماله، فالوصية للأقرب فالأقرب من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخل فيه<sup>(١)</sup> الوالدان ولا الولد، ويكون للاثنتين فصاعدًا، وقالوا: الوصية لكل من ينسب إلى أقصى أب لفلان في الإسلام، وهو أول أب أسلم أو أول أب أدرك الإسلام، وإن لم يسلم، على حسب ما اختلف فيه المشايخ.

وفائدة الخلاف تظهر في أولاد أبي طالب، فإنه أدرك الإسلام ولم يسلم، فمن أوصى بثلاث ماله لأقرباء النبي ﷺ لا يدخل فيه أولاد أبي طالب على قول من شرط الإسلام، ويدخلون على قول من شرط إدراك الإسلام، وأما أولاد العباس (فيدخلون فيها بالإجماع).

لهما: أن القريب مأخوذ من القرابة وكذا الأقرب، فيكون أسما لمن قامت به القرابة فيدخل في الوصية كل من قامت به القرابة مع فلان.

وله: أن الوصية أخت الميراث، وفي الميراث يُعتبر الأقرب فالأقرب، والمراد بالجمع في الميراث الاثنان فكذا في الوصية التي هي أخته ولا تدخل قرابة الولاد؛ لأنهم لا يسمون أقرباء ولا أقارب؛ لقوله تعالى ﴿فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ [البقرة: ٢١٥] والعطف يغايّر المعطوف عليه، وقد أنعقد الإجماع على ترك الحقيقة ههنا بالعرف، فإنهم يجعلون القريب من يقرب إليك بوسيلة غيره، والوالدان يقربان إليك بأنفسهما حتى

(١) من (ب، ج).

قالوا: إِنَّ من سمي أباه قريبَهُ كان عاقًّا، والاعتبارُ للعرفِ المجمعِ عليه دونَ ظاهرِ اللفظِ<sup>(١)</sup>.

قال: (وأدخلَ الجدُّ وولدَ الولدِ).

إذا أوصى لأقربائه أو لذوي قرابته أو لأقاربه لم يدخلِ الجدُّ ولا ولدُ الولدِ عند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> وأبي يوسف<sup>(٣)</sup> رحمهما الله.

وقال محمد رحمه<sup>(٢)</sup> الله: يدخلان؛ لأنَّهما أقرباؤه حقيقةً بخلاف الوالدين والولد؛ لأنَّ الوالدين قد عطفَ عليهما الأقربون في الآية فاقترضت المغايرة بينهما، وإذا لم يدخلِ الوالدان لم يدخلِ الولد؛ لاتحادِ الاتصالِ بين الوالدِ والولدِ فبقي الجدُّ وولدُ الولدِ داخلين في الأقرباء (والأقارب)<sup>(٣)</sup> أو ذي القرابة اعتبارًا كما دخلا في أسم الأقرباء حقيقةً.

ولهما: أنَّ القريبَ بقرابةِ الولادِ لا ينطلقُ<sup>(٤)</sup> عليه أسمُ القريبِ عرفًا؛ لاختصاصِ كلِّ من قرابةِ الولادِ باسمٍ إذا سئلَ عنه أجيبَ به كالجدِّ وابنِ الابنِ والأبِ والولدِ دونَ القريبِ، والعرفُ العامُّ<sup>(٥)</sup> قاضٍ على الحقيقي فلا يدخلونَ في الوصية.

(١) «الهداية» ٦٠١/٤ - ٦٠٢، و«اللباب» ١٨٠/٤، و«الاختيار» ٥٣٨/٥، و«البحر الرائق» ٥٠٦/٨.

(٢) «الاختيار» ٥٣٨/٥، و«البحر الرائق» ٥٠٨/٨، و«درر الحكام» ٤٤٠/٢.

(٣) من (ب).

(٤) في (ب، ج): (يطلق).

(٥) في (ج): (النام).

قال: (ولو كان له عمّان وخالان فالكل<sup>(١)</sup> للعمين. وقال:

بينهم أرباعاً). / ١١٩٠ /

هذه المسألة بناءً على أنّ المعتبر هو الأقرب فالأقرب<sup>(٢)</sup>، ولا بدّ من التثنية عند أبي حنيفة<sup>(٣)</sup> رحمه الله، فإن كان له عمّ وخالان فللعمّ النصف وللخالين النصف.

وقال<sup>(٣)</sup>: بينهم أثلاثاً، ولو كان له<sup>(٤)</sup> عمان وخالان فالكلّ للعمين. وقال<sup>(٣)</sup>: بينهم أرباعاً.

لهما<sup>(٣)</sup>: ما تقدّم أنّ اسم القريب يتناول القريب والبعيد. وله أنّ الوصية أخت الميراث، فيعتبر الأقرب فالأقرب<sup>(٥)</sup> فلا يرث الخال مع العمين، وفي المسألة الأولى كان للعمّ النصف لاعتبار التثنية. وعنده<sup>(٣)</sup>: على ما مرّ فبقي الباقي للخالين، ولو كان له عمّ واحد فله نصف الثلث عنده<sup>(٣)</sup>.

وعندهما<sup>(٣)</sup>: جميعه، وإن كان له عمّ وعمّة وخال فالوصية للعمّ والعمّة سواء لاستوائيهما في القرابة وهي أقوى من الخثولة، والعمّة، وإن لم تكن وارثة تستحقّ الوصية<sup>(٦)</sup> بلفظ القرابة كما لو كان القريب عبداً أو كافراً، وإن قال لذي قرابته أو لذي نسبه. فكذاك الخلاف إلا أنّ الواحد يستحقّ الكلّ بالإجماع<sup>(٣)</sup>؛ لأنّ لفظ (ذي) فردّ فيستحقّه الواحد، ففي مسألة العمّ والخالين لا يستحقّ العمّ الجميع، ولو قال لذوي قرابته

(١) في (ب، ج): (وهي). (٢) من (ب).

(٣) «الهداية» ٤/٦٠٢، و«فتاوى قاضيخان» ٦/٤٣٨، و«اللباب» ٤/١٨٠، و«الاختيار» ٥/٥٤٠.

(٤) من (ب، ج). (٥) ساقط من (ب). (٦) في (ج): (الوارثة).

أو لأنسابه الأقرب فالأقرب يستحق الواحد الجميع عند أنفاده؛ (لأنَّ قوله: الأقرب فالأقرب خرج تفسيراً لما تقدّم من كلامه، والأقرب اسم فرد يدخل فيه ذو الرحم المحرم وغيره)<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ قوله: الأقرب فالأقرب يتناول الكل وثبت الاستحقاق للأبعد عند عدم الأقرب، ولا يأخذ معه عملاً بقوله: الأقرب فالأقرب<sup>(٢)</sup>.

قال: (أو لبني فلان وله ذكور وإنات يخصّ ذكورهم وأشرك بينهم بالسوية كما في ولد فلان).

رجل أوصى لبني فلان ولفلان ذكران وإنات، فالوصية للذكرين منهم دون إناثهم (عند أبي يوسف<sup>(٣)</sup> رحمته الله)<sup>(٤)</sup>؛ لأنَّ قوله: (بنو فلان) بمنزلة قوله: الذكور من أولاد فلان؛ لأنَّ الابن اسم للذكر والبنون جمعه.

وقال محمد<sup>(٣)</sup> رحمته الله: الوصية لهم جميعاً بينهم بالسوية؛ لأنَّ البنين جمعُ الابن كما أن الأخوة تتناول جميع الإخوة فيتناول البنين والبنات المختلطة بالبنين، كما يتناول لفظ الأخوة الإخوات المختلطة بالإخوة في قوله تعالى ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾.

وعن أبي حنيفة<sup>(٣)</sup> رحمته الله في ذلك روايتان وقوله: (كما في ولد فلان) من الزوائد، ولا تفضيل فيه لتناول لفظ الولد الكل.

(١) ساقط من (ب).

(٢) «الهداية» ٤/٦٠٢، و«فتاوى قاضيخان» ٦/٤٣٨، و«اللباب» ٤/١٨٠، و«الاختيار» ٥/٥٤٠.

(٣) «الهداية» ٤/٦٠٣، و«الاختيار» ٥/٥٤١، و«درر الحكام» ٢/٤٣٣، و«البحر الرائق» ٨/٥٠٩-٥١١.

(٤) من (ب).



قال: (أو لورثته قسمت للذكر مثل حظ الأنثيين).

اعتباراً بالميراث لدلالة أسم الورثة عليه<sup>(١)</sup>.

قال: (أو لأهله فهي لزوجته وقالوا: لكل من في عياله).

قال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup> رحمته الله: إذا أوصى بثلث ماله لأهل فلان فالوصية

لزوجته.

وقالوا<sup>(٣)</sup>: لكل من في عياله، وذكر في «الزيادات»<sup>(٤)</sup> أن القياس قوله:

لقوله تعالى في قصة موسى عليه السلام: ﴿إِذْ رَأَيْنَا نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا﴾ [طه: ١٠] أي

لزوجته.

وفي الاستحسان: الوصية لكل من هو في مؤنة فلان كما قال خبراً عن

يوسف عليه السلام: ﴿وَأَتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾.

قال: (أو لمواليه وله موالى أبٍ ورث ولأههم يجعلها لهم

ومنعهم).

قال أبو يوسف<sup>(٥)</sup> رحمته الله: إذا أوصى بثلث ماله لموالى فلان وليس لفلان

موالٍ أعتقهم، لكن أباه قد أعتق عبيداً، ثم مات فورث هو ولأههم يدفع

إليهم الثلث؛ لأنه أوصى لموالى فلان وهم موالى فلان؛ لأن الشرع

أعتبرهم موالى له، حيث حكم بثبوت الولاية عليهم إرثاً عن أبيه.

(١) «الهداية» ٦٠٣/٤، و«الاختيار» ٥٤١/٥، و«درر الحكام» ٤٣٣/٢، و«البحر الرائق» ٥١١-٥٠٩/٨.

(٢) «الهداية» ٦٠٣-٦٠٢/٤، و«الاختيار» ٥٣٨/٥، و«درر الحكام» ٤٤٢/٢، و«البحر الرائق» ٥٠٧-٥٠٦/٨.

(٣) «شرح الزيادات» ١٦٠٩/٥.

(٤) «شرح الزيادات» ١٦١٠/٥، و«الهداية» ٦٠٤/٤، و«الاختيار» ٥٤٣/٥.

وقال محمد ﷺ<sup>(١)</sup>: لا يدفع إليهم شيء ؛ لأن موالى الرجل حقيقةً معتقوه، وهم معتقو غيرهم ؛ ولهذا لو كان لفلان واحد<sup>(٢)</sup> معتقون تكون الوصية لهم، والجمع بين معتقيه ومعتقي غيره بلفظ واحد جمع بين الحقيقة والمجاز عن جعل مجازاً في معتقي أبيه، وتعميم للمشارك إن جعل حقيقة لمعتقي أبيه وكلاهما غير ممكن.

قال: (ولو كان له موالٍ منعنا الشركة).

إذا أوصى بثلث ماله لمواليه وله موالٍ أعتقهم وموالٍ أعتقهم أبوه، ومات أبوه، فعند زفر<sup>(٣)</sup> ﷺ يدخل في الوصية كلهم ؛ لأنهم جميعاً موالىه الآن. وعندهما<sup>(٣)</sup> ما سبق في المسألة السابقة.

قال: (وللمسجد من غير ذكر اتفاقٍ يبطلها وأجازها).

قال أبو يوسف<sup>(٤)</sup> ﷺ: إذا قال: أوصيتُ بثلث مالي للمسجد. فالوصية باطلة، إلا أن يقول: يُنفقُ عليه ؛ لأنَّ المسجد ليس بأهلٍ للملك، والوصية تمليكٌ ومتى ذكر النفقة عليه يصيرُ بمنزلة الوقف على مصالحه فيجوزُ. وقال محمد ﷺ: تصحُّ ويجعلُ الموجودُ منه أمراً بصرفِ الثلثِ إلى مصالحِ المسجد تصحيحاً لكلامه. والله أعلم



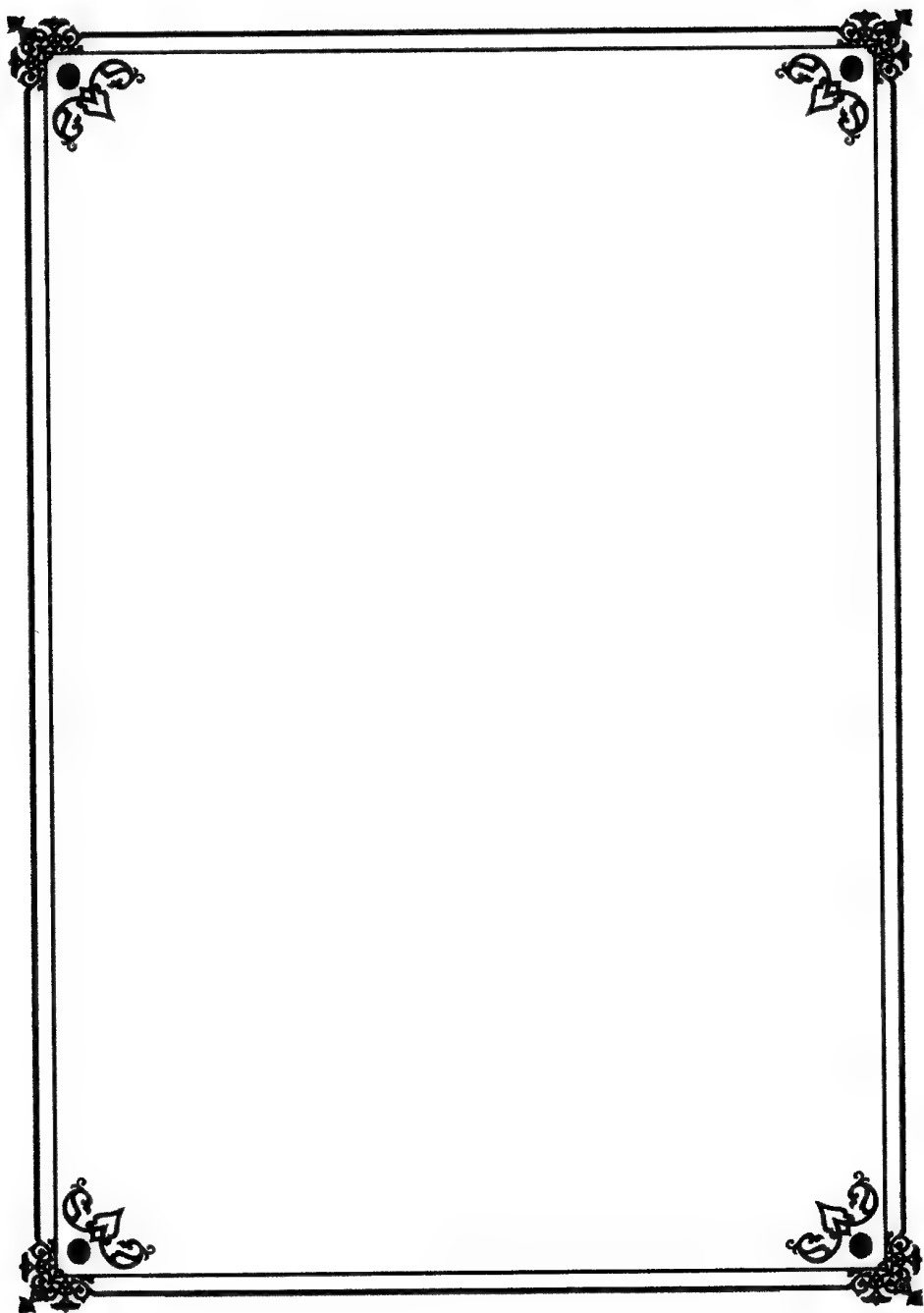
(١) «شرح الزيادات» ١٦١٠/٥، و«الهداية» ٦٠٤/٤ «الاختيار» ٥٤٣/٥.

(٢) من (ب).

(٣) «الهداية» ٦٠٤/٤، و«الاختيار» ٥٤٣/٥، و«درر الحكام» ٤٤٣/٢.

(٤) «الهداية» ٦٠٩/٤، و«فتاوى قاضيخان» ٤٣٦/٦، و«الاختيار» ٥٤٥/٥، و«البحر الرائق» ٥١٩/٨.

٥١  
كِتَابُ الْفَرِضِ



## كتاب الفرائض (١)(٢)

الفرائض: جمع فريضة من الفرض وهو القطع، والتقدير لغة قال تعالى: ﴿فَنَصَفْ مَا فُوضْتُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] أي: قَدَرْتُمْ، وفرض القاضي النفقة: قَدَرَهَا، وسُمِّيَ هذا النوع بالفرائض؛ لأنه سهامٌ مقدرةٌ مقطوعةٌ مبينةٌ ثابتةٌ بالدلائل المقطوع بها<sup>(٣)</sup>.

قال: (يبدأ بقضاء الدين بعد التجهيز والدفن والتكفين<sup>(٤)</sup>)، ثم تنفذ الوصايا، ثم يقسّم الباقي بين الورثة).

يتعلق بتركة الميت حقوق أربعة / ١٩٠ب / مرتبة:

أولها: نبدأ<sup>(٥)</sup> بتجهيزه ودفنه؛ لأنّ اللباس وستر العورة من الحوائج الأصلية الضرورية، والحوائج الأصلية متقدمة على الديون والنفقات وجميع الواجبات حالة الحياة، فكذا بعد الممات اعتباراً لإحدى الحاليتين بالأخرى بجامع الحاجة.

ويستثنى من ذلك حقّ تعلّق بعين كالرهن والعبد الجاني، فإنّ المرتهن ووليّ الجناية أولى به من تجهيزه؛ لأنهما يقدمان على حوائج الأصلية

(١) وجه المناسبة بين الكتابين من حيث أن الوصية أخت الميراث، لأن كلا منهما تملك المال بعد الموت. وإنما أخرجها لأن علم الفرائض يتعلق بأحكام الموتى. ولما فرغ عن بيان أحكام الأحياء شرع في بيان أحكام الموتى، لأن الموت بعد الحياة.

«المستجمع شرح المجمع» / ٩٠٦

(٢) «الصحاح» / ٨٠٥-٨٠٦ مادة فرض.

(٣) «اللباب شرح الكتاب» ١٨٦/٤.

(٤) من (ب).

(٥) من (ب).

كسّر العورة والطعام والشراب حال حياته فكذا بعد وفاته<sup>(١)</sup>، ولكن ما يكفّن به<sup>(٢)</sup> مثل ما كان يلبسه من الثياب الحلال حالة الحياة على قدر التركة من غير تقتير ولا تبذير اعتباراً لإحدى حالتيه بالأخرى، وتقدّم على الوصية؛ لأنّ الوصية من باب التبرعات وهذا لازم ومقدم على الورثة؛ لأنّ انتقال المال إليهم مشروط باستغنائه عنه؛ ولهذا فإننا نحكم ببقاء ملكه في التركة عند قيام حاجته؛ ولهذا فإنّ حالة الحاجة وهي زمن الحياة لا تنتقل إليهم.

قَالَ ﷺ: «ابدأ بنفسك ثم بمن تعول»<sup>(٣)</sup>.

وثانيها: قضاء الديون من جميع ما بقي من ماله؛ لقوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١٢].

ومقتضاه تأخير القسمة عن الدين والوصية، وليس فيه دلالة على تقديم أحد المذكورين على الآخر، فكانت الآية مجملة إلا أنه ﷺ قدّم الدين على الوصية<sup>(٤)</sup> في رواية علي بن أبي طالب رضي الله عنه فكان ذلك بياناً للإجمال، ولأنّ

(١) في (ب): (مماته).

(٢) من (ب، ج).

(٣) رواه البخاري بلفظ «أفضل الصدقة عن ظهر غنى». واليد العليا خير من اليد السفلى. وابدأ بمن تعول» من حديث حكيم بن حزام (١٤٢٧) ومسلم (١٠٣٤) ولفظ المصنف لم أره عند أحد. وصححه الألباني في «الإرواء» (٨٣٦) وذكر أنه مركب من حديثين: الأول: «ابدأ بنفسك» رواه مسلم.

والثاني: «وابدأ بمن تعول» رواه الترمذي (٦٨٠) من حديث أبي هريرة.

(٤) أخرجه الترمذي ح- ٢٠٩٤، ٢٠٩٥، وابن ماجه ح ٢٧١٥، وعبد الرزاق ح ١٩٠٣، واحمد ١/ ١٤٤، عن علي أنه قال: أنكم تقرأون هذه الآية ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ وإن رسول الله ﷺ قضى بالدين قبل الوصية. الحديث صححه الألباني في «الإرواء» ١٠٩/٦.

الدَّيْنِ مُسْتَحَقٌّ عَلَيْهِ (من جهتين)<sup>(١)</sup> والوصيةُ مستحقٌّ من جهته، والمستحقُّ عليه أولى؛ لأنه مطالبٌ به ولأنَّ فراغَ ذمِّه من أعظمِ حوائجِه وأهمِّها.

قال ﷺ: «الدَّيْنُ حائِلٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ» ولأنَّ أداءَ الفرائضِ أولى من التبرعات؛ وإنما قدِّمتِ الوصيةُ في الآية لفظًا للحثِّ على إمضاءها فإنَّ الدَّيْنَ لازمٌ لا تغفلُ الورثةُ والأوصياءُ عن قضائِه لموضعِ مطالبةِ الغرماءِ، والوصيةُ تبرعٌ ثم<sup>(٢)</sup> قد يقعُ التساهلُ في إمضاءها فَقَدِّمَتْ حثًّا للأولياءِ على إيصالِها إلى من أوصى له بها.

وثالثها: تنفيذُ الوصايا من ثلثِ ماله بعدَ قضاءِ الدَّيْنِ، فإنَّ كانتِ الوصيةُ بعينٍ أعتبرتْ من الثلثِ، وإنَّ كانتْ بجزءٍ شائعٍ كالثلثِ والرَّبعِ فالموصى له شريكُ الورثةِ يزدادُ نصيبُه بزيادةِ التركة وتُنقصُ بنقصانِها، يحتسبُ المالَ ويخرجُ نصيبُ الوصيةِ كما يخرجُ نصيبُ الوارثِ، وتقدمُ على قسمةِ التركة لما ذكرنا.

الرابعة: القسمةُ بين الورثةِ على فرائضِ الله تعالى كما نطقَتْ به آياتُ الفرائضِ<sup>(٣)</sup>.

قال: (ويستحقُّ الإرثُ برحمٍ ونكاحٍ وولاءٍ).

الإرثُ: البقاءُ. قال ﷺ: «إنكم على إرثٍ من إرثِ أبيكم إبراهيمَ ﷺ» أي على بقيةٍ من بقايا شريعته، والوارثُ: الباقي، وسمي به الوارثُ لبقائه بعدَ مورثه، وفي الشرعِ: إنتقالُ مالٍ الغيرِ إلى الغيرِ على وجهِ الخلافةِ

(١) من (ج).

(٢) من (ب).

(٣) «المبسوط» ١٣٦/٢٩-١٣٨، و«فتاوى قاضيان» ٤٥٣/٦، و«اللباب» ١٨٦/٤،

و«البحر الرائق» ٥٥٦-٥٥٧/٨.

وجهة<sup>(١)</sup> الاستحقاق ثلاثة أشياء الرحم والنكاح والولاء، أما الأولان فبالكتاب والإجماع، وأما الولاء فلما يذكر من بعد إن شاء الله<sup>(٢)</sup>.

قال: (ونبدأ بذوي الفروض ثم بالعصبات النسبية ثم بالمعتق ثم عصبته، ثم الرد ثم ذوي الأرحام، ثم مولى المولاة، ثم المقر له بنسب لم يثبت، ثم الموصى له بأكثر من الثلث، ثم بيت المال).

قد مرَّ في الإقرار ذكر المقر له بنسب لم يثبت، وفي الوصايا من أوصى له بأكثر من الثلث، وأما بيت المال؛ فلأنه إذا خلا المال عن مستحق فمصرفه بيت المال كاللقة والضال، ونحن نذكر لكل واحد مما ذكر فصلًا نبينه فيه إن شاء الله تعالى.

وهذه الجملة كلها من الزوائد<sup>(٣)</sup>.

قال: (ويمنع من الرق والقتل كما مرَّ)<sup>(٤)</sup>.

قال: (واختلاف الملتين والدرابين حقيقة أو حكمًا).

وسياتيك بيان ذلك وهذه من الزوائد أيضًا<sup>(٤)</sup>.

(١) في (ب): (وجه).

(٢) «المبسوط» ١٣٨/٢٩، و«فتاوى قاضيخان» ٤٥٣/٦، و«الاختيار» ٥٤٨/٥، و«البحر الرائق» ٥٥٨/٨.

(٣) «البحر الرائق» ٥٥٨/٨-٥٥٩، و«فتاوى قاضيخان» ٤٥٣/٦، و«الاختيار» ٥٤٨/٥.

(٤) «مختصر الطحاوي» ١٤٢، و«فتاوى قاضيخان» ٤٦٨-٤٦٩، و«اللباب» ١٨٨/٤، و«الاختيار» ٥٤٨/٥، و«البحر الرائق» ٥٥٦/٥.



قال: ( ويفرضُ للزوجةِ الثمنُ مع ولدٍ أو ولدِ ابنٍ والرُّبعُ لها عند<sup>(١)</sup> عدمهما، وللزوجِ مع أحدهما والنصفُ له عند عدمهما، وللبنتِ ولبنَتِ الأبِ عند عدمها، وللأختِ لأبوين، وللأختِ لأبٍ عند عدمها، وللابِ، والجد السدسُ مع ولدٍ أو ولدِ ابنٍ، وللأمِّ مع أحدهما أو أثنين من الأخوةِ والأخواتِ وللجدَّةِ فصاعداً، ولبنَتِ الأبِ مع البنتِ، وللأختِ لأبٍ مع الأختِ لأبوين، وللواحدِ من ولدِ الأمِّ، والثلثُ لاثنتين فصاعداً من ولدِ الأمِّ، وللأمِّ عند عدمٍ من لها معه السدسُ ولها ثلثُ الباقي بعد فرضِ الزوجين في زوجةٍ وأبوين أو زوجٍ وأبوين والثلثان لكلِّ أثنين فصاعداً ممن فرضَهُ النصفُ إلا الزوج).

هَذَا بَيَانُ أَنْصِبَاءِ ذَوِي السَّهَامِ الْمَقْدَرَةِ وَبَيَانُ أَحْوَالِهِمْ<sup>(٢)</sup>، وَإِنَّمَا بَدَأَ هَؤُلَاءِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ: «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا فَمَا أَبْقَتْ فَلأُولَى عَصَبَةٍ ذَكَرٍ»<sup>(٣)</sup>، وَهَؤُلَاءِ اثْنَا عَشَرَ نَفَرًا: عَشْرَةٌ مِنَ النِّسْبِ وَاثْنَانِ مِنَ السَّبَبِ، أَمَّا الْعَشْرَةُ مِنَ النِّسْبِ فَثَلَاثَةٌ مِنَ الرِّجَالِ وَسَبْعٌ مِنَ النِّسَاءِ وَنَحْنُ نَرْتَبُهُمْ

(١) فِي (أ): (مَعَ).

(٢) «مَخْتَصَرُ الطَّحَاوِيِّ» ١٤٢-١٤٤، وَ«فَتَاوَى قَاضِيخَانَ» ٤٥٣/٦، وَ«الْلَبَابُ» ١٨٧/٤، وَ«الْبَحْرُ الرَّائِقُ» ٥٦٣-٥٦٤.

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٧٣٢) بَلْفَظٍ «فَهُوَ لأُولَى رَجُلٍ ذَكَرٍ»، وَمُسْلِمٌ (١٦١٥) بِمِثْلِهِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي «التَّحْقِيقِ»: لَفْظَةُ «عَصَبَةُ ذَكَرٍ» لَا تَحْفَظُ، وَلَا نَسْلُمُ بِهَا ٧٨/٧ (١٩٦٥).

الآن / ١٩١ / على هذا الترتيب، فإن اختصار النص اقتضى الترتيب المذكور فيه، وجميع المرفوعات في الكلام معطوفة على فاعل الفعل الذي لم يسم فاعله وهو مقدر في جميعها، فلا يشبه ذلك بالجملة الاسمية، فأول الورثة من الرجال الأب، وأحواله ثلثة: الفرض المحض وهو السدس يستحقه مع الابن وابن الابن إن سفل؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ ولما خصت الأم بسهم على أن الباقي للاب، وهذه آية العصوبة. الحالة الثالثة: والفرض والتعصيب وذلك مع البنت وبنت الابن فله السدس فرضاً، والنصف للبنت أو الثلثان لبنتين فصاعداً والباقي له بالتعصيب<sup>(١)</sup>؛ لقوله ﷺ: «فما أبقت فلأولى عصبة ذكر»<sup>(٢)</sup> والثاني من الورثة الرجال الحد الصحيح، والمراد بالصحيح أن لا يدخل في نسبته إلى الميت أنثى، والجد بمنزلة الأب عند عدم الأب<sup>(٣)</sup> على ما يأتيك إن شاء الله تعالى، ولصدق اسم الأب عليه.

قال الله تعالى: ﴿وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي ابْرَهِيمَ وَإِسْحَاقَ﴾ وإسحاق جدّه وإبراهيم ﷺ جد أبيه، والثالث: الأخ لأم وسهمه السدس، وللاثنتين منهم فصاعداً الثلث، وإذا اجتمع الذكور منهم<sup>(٤)</sup> والإناث استووا في الثلث؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي

(١) «مختصر الطحاوي» ١٤٦، و«المبسوط» ١٤٤/٢٩، و«الاختيار» ٥٤٩، و«البحر الرائق» ٥٥٨/٨.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) «المبسوط» ١٤٤/٢٩، و«فتاوى قاضيخان» ٤٥٤/٦، و«الاختيار» ٥٤٩/٥، و«البحر الرائق» ٥٥٩/٨.

(٤) من (ب، ج).

الثُلُثُ ﴿١﴾ وقد قرأ أبيُّ وسعدُ بن أبي وقاص (وله أخٌ أو أختٌ لأمٍّ) وقراءتهما بمنزلة روايتهما فكان ذلك بياناً له، وعلى ذلك إجماعُ الصحابة رضي الله عنهم <sup>(١)</sup>، وأما لورثة النساء فأولاهنَّ البنتُ وسهْمُها النصفُ إذا كانت منفردةً، وللبنتين فصاعداً الثلثان.

قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ والمرادُ عندَ عامة المفسرين: البنتان فصاعداً، والتقدير: فإن كنَّ نساءً اثنتين فما فوقهما كقوله تعالى: ﴿فَأَصْرَبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ أي: الأعناق فما فوقها، وعلى ذلك أطباقُ العلماء، إلا ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: للواحدة النصفُ وللبنتين النصفُ، فإن زدن كان لهنَّ الثلثان عملاً بظاهر اللفظ، إلا أنَّ السَّنة الصريحة وردت بتوريثِ البنتين الثلثين فكان ذلك مرجحاً كما مالَ إليه الأكثرون.

وهو ما روي أنَّ سعدَ بنَ الربيع <sup>(٢)</sup> استشهدَ يومَ أحدٍ وتركَ ابنتين وأخاً وامراًةً، فأخذ أخوه المالَ كُلَّهُ وكان إذ ذاك يرثُ الذكورُ دونَ الإناثِ، فجاءتِ أمراؤه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وقالت: يا رسول الله صلى الله عليه وسلم هاتين ابنتا سعدٍ قتل (يومَ أحدٍ) <sup>(٣)</sup> وأخذَ عَمُّها المالَ ولا تنكحان إلاَّ ولهما مالٌ. فقال صلى الله عليه وسلم: «ارجعي فلعلَّ الله تعالى أن يقضي في ذلك» فنزلت هذه الآية؛

(١) «مختصر الطحاوي» ١٤٥-١٤٦، و«البحر الرائق» ٨/٥٦٦.

(٢) هو: سعد بن الربيع بن عمرو بن أبي زهير الأنصاري الخزرجي، عقي، بدري، كان أحد نقباء الأنصار، وقُتل يوم أحد شهيداً، ودفن هو وخارجة بن زيد بن أبي زهير في قبر واحد.

انظر: «معركة الصحابة» ٣/١٢٤٨ (١٠٩٨)، و«الاستيعاب» ٢/١٥٦ (٩٣٦)،

و«أسد الغابة» ٢/٣٤٨ (١٩٩٣)، و«الإصابة» ٢/٢٦ (٣١٥٣).

(٣) غير واضح بالأصل والمثبت من (ب، ج).

فبعث ﷺ إلى عُمَهما أن أعطها ثلثي المال ولأُمهما ثمنه والباقي لك<sup>(١)</sup>، وكانت أول ميراث قسم<sup>(٢)</sup> في الإسلام.

ولأنَّ البنتَ تستحقُّ الثلثَ مع الابنِ الذي هو أقوىُ منهما حالا فلأنَّ (يستحقُّه مع البنتِ وهي مثلُها في القوة، والاستحقاقُ أولى<sup>(٣)</sup>) ولأنَّ الأختينِ يستحقَّانِ اثنتينِ إجماعًا فلأنَّ<sup>(٤)</sup> تستحقُّها البنتانِ وهما ألزَمُ وأقربُ أولى. الثانيةُ منهن بنت الابنِ ولها حالتان:

الأولى: إذا كانت منفردةً وهي كالصلبية لها النصفُ وللثنتين<sup>(٥)</sup> منهما الثلثانِ عند عدم ولدِ الصلب؛ لأنَّ أَسَمَ الولدِ ينطلقُ عليهن حقيقةً وشرعًا، إلَّا أنَّ أولادَ الابنِ يدلون إلى الميتِ بالابنِ، وبسببه يرثونَ فيحجبون به كالجَدِّ مع الأبِ والجَدَّاتِ مع الأُمِّ، ولا يلزَمُ أولادَ الأُمِّ حيث يرثونَ مع الأُمِّ وهم يدلون بها؛ لأنَّ السببَ مختلفٌ، فإنَّ الأُمَّ تَرثُ بالأُمومةِ وهم يرثون<sup>(٦)</sup> بالأخوة؛ ولأنَّها لا تستغرقُ جميعَ التركة<sup>(٧)(٨)</sup>.

(١) رواه أبو داود (٢٨٩١) بلفظ: ثابت بن قيس بدل سعد بن الربيع من حديث جابر بن عبد الله وقال: أخطأ بشر إنما هما ابنتا سعد بن الربيع، والترمذي (٢٠٩٢) وقال: حسن صحيح لا نعرفه إلَّا من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل، ورواه الواحدي في «أسباب النزول».

(٢) في (أ): (أول).

(٣) «مختصر الطحاوي» ١٤٣، و«المبسوط» ١٣٩/٢٩-١٤٠، و«فتاوى قاضيخان» ٤٥٥/٦، و«الاختيار» ٥٤٩/٥-٥٥٠.

(٤) من (ب، ج).

(٥) في (ب): (وللبنتين).

(٦) من (ب). (٧) بياض في الأصل والمثبت من (ب، ج).

(٨) «مختصر الطحاوي» ١٤٤، و«فتاوى قاضيخان» ٤٥٥/٦، و«اللباب» ١٨٨/٤-١٨٩، و«فتاوى قاضيخان» ٤٥٥/٦.

الحالة الثانية: إذا كانت واحدة مع البنت الصليبة فلها السدسُ تكملةً للثلثين؛ لما روي عن<sup>(١)</sup> عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ قضى في بنتٍ وبنتِ ابنٍ وأختٍ للبنتِ النصفَ، ولبنتِ الأبِ السدسَ تكملةً للثلثين، وللأختِ الباقي<sup>(٢)</sup>، وبنتُ ابنِ الأبِ (كبنتِ الأبِ مع الصليبة، وإذا أَسْتَكْمَلَتِ البناتِ الصليباتِ الثلثين سقط بيانُ الأبِ)<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ حقَّ البناتِ الثلثانِ بنصِّ الكتابِ، وبناتُ الأبِ يدلونَ بالبنتية عند عدم ولدِ الصلبِ، فإذا أَسْتَكْمَلَتِ الصليباتُ الثلثين لم يبقَ لجهةِ البنتية نصيبٌ فسقطَ بناتُ الأبِ إلا أن يكونَ في درجتهم أو أسفلَ منهنَّ ذكرٌ فيجعلهن عصبَةً، فيكون الباقي بينهم للذكرِ مثلُ حظِّ الأنثيين. مثالُ ذلك: بنتانِ وبنتِ ابنٍ، للبتينِ الثلثانِ ولا شيءَ لبنتِ الأبِ، وإن كان مع بنتِ الأبِ أخوها أو ابن عمُّها فللبنتينِ الثلثانِ ولبنتِ الأبِ وأخيها وابنِ عمِّها الباقي للذكرِ مثلُ حظِّ الأنثيين، بنتانِ وبنتُ ابنٍ وبنتُ ابنِ ابنٍ وابنُ ابنِ ابنٍ، للبتينِ الثلثانِ والباقي بين ١٩١ب/ بنتِ الأبِ ومن دونها للذكرِ مثلُ حظِّ الأنثيين، ولو تركَ ثلاثَ بناتِ ابنٍ بعضهنَّ أسفلُ من بعضٍ، وثلاثَ بناتِ ابنِ ابنٍ بعضهنَّ أسفلُ، وثلاثَ بناتِ ابنِ ابنِ ابنٍ بعضهنَّ أسفلُ من بعضٍ؛ وذلك إذا كانَ لابنِ الميتِ ابنٌ وبنتٌ، ولابنِ ابنِهِ ابنٌ وبنتٌ، ولابنِ ابنِ ابنِهِ ابنٌ وبنتٌ، فماتَ البنونَ وبقيَ البناتُ. وكذلك ثلاثُ<sup>(٤)</sup> بناتِ ابنِ ابنٍ وكذلك ثلاثُ بناتِ ابنِ ابنِ ابنٍ على هذه الصورة<sup>(٥)</sup>:

(١) من (ب).

(٢) رواه البخاري (٦٧٣٦).

(٣) ساقط من (ب). (٤) من (ج).

(٥) «مختصر الطحاوي» ١٤٤، و«المبسوط» ١٤١/٢٩-١٤٣، و«البحر الرائق»

٥٦٤/٨، و«فتاوى قاضيخان» ٤٥٥/٦.

ميت

ابن ابن ابن

ابن بنت ابن ابن

ابن بنت ابن بنت ابن

ابن بنت ابن بنت ابن بنت

ابن بنت ابن بنت

ابن بنت

فالعليا<sup>(١)</sup> من الفريق الأول ليس في توازيها أحد، والوسطى من الفريق الأول توازيها العليا من الفريق الثاني، والسفلى من الفريق الأول توازيها الوسطى من الفريق الثاني، والعليا من الفريق الثالث، والسفلى من الفريق الثاني يوازيها الوسطى من الفريق الثالث، والسفلى من الفريق الثالث لا يوازيها أحد. فللعليا من الفريق الأول النصف، وللوسطى من الفريق الأول والعليا من الفريق الثاني السدس تكملةً للثلثين؛ لاستوائهما في الدرجة ولا شيء للباقيات، فإن كان مع العليا من الفريق الأول غلامٌ فالمال بينه وبينها للذكر مثلُ حظِّ الأنثيين، وسقط الباقيات.

فإن كان مع الوسطى من الفريق الأول فالنصفُ للعليا من الفريق الأول والباقي بين الغلام وبين من في توازيه للذكر مثلُ حظِّ الأنثيين، وإن كان مع السفلى من الفريق الأول فالنصفُ للعليا من الفريق الأول والسدسُ للوسطى منه مع من توازيها تكملةً للثلثين، والباقي بين الغلام وبين من يوازيه للذكر مثلُ حظِّ الأنثيين وتسقط الباقيات.

وإن كان مع السفلى من الفريق الثاني فالنصف للعليا من الفريق الأول

(١) في (ج): (فالثلثان).

والسدسُ تكملةُ الثلثين للوسطى منه ولمن يوازيها، والباقي بين الغلام وبين من يوازيه ومن هو أعلى منه ممن لا فرضَ له للذكرِ مثلُ حظِّ الأنثيين وتسقط الباقيات.

وعلى هذا الأصلِ أنْ بنتُ الأبِ تصيرُ عصبَةً بابنِ الأبِ؛ سواء كان في درجتها أو أسفلَ منها إذا لم تكن صاحبةَ فرضٍ<sup>(١)</sup>؛ لأن الجارية التي توازي الغلامَ إنما ترثُ بسببه بعدَ استكمالِ الصليباتِ الثلثين؛ لأنها لولاه لما ورثتُ فلأن ترثُ بسببه جاريةٌ أقربُ منه إلى الميتِ كان أولى، وأما صاحبةُ الفرضِ فقد استقلتُ بفرضها، فلا تصيرُ تابعةً لمن هو دونها في الدرجة في الاستحقاق<sup>(٢)</sup>.

الثالثة من الورثة النساءُ الأُمُّ وأحوالُها ثلاثة: فلها السدسُ إذا كانت مع ولدٍ أو ولدِ ابنٍ أو أثنين من الإخوة والأخوات من أي جهة كانوا.

الحالة الثانية: الثلث إذا كانت منفردةً ليس معها أحدٌ من هؤلاء، قال الله تعالى ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِن لَّمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَتُهُ أَبَوَاهُ فَلِلأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِن كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] وقال ابن عباسٍ رضي الله عنهما: لا يحجبها إلا ثلاثة من الإخوة تمسكًا بظاهر لفظ الجمع، ولكن المراد من الجمع ههنا التثنية كما في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤] لاتفاق الصحابة عليه، وكذلك فإنه روي أن ابن عباسٍ رضي الله عنهما قال لعثمان رضي الله عنه: إن الله تعالى حجب بالإخوة واثنان في اللسان ليسا بإخوة، فقال: قد كان ذلك قبل، فلا أستطيع أن أدراه يشير إلى أنه كان إجماعاً.

(١) من (ب، ج).

(٢) «مختصر الطحاوي» ١٤٣-١٤٤، و«المبسوط» ٢٩/١٤٩-١٥٠، و«فتاوى قاضيخان» ٦/٤٥٥، و«البحر الرائق» ٨/٥٦٥.

الحالة الثالثة: ثلث ما يبقى بعد فرض (الزوج والزوجة)<sup>(١)</sup> في مسألتي زوج وأبوان أو زوجة وأبوان لها في المسألة الأولى السدس والثانية الربع، وتسميان العمريتين؛ لأنه أول من قضى فيها، وخالف ابن عباس فيهما جميع الصحابة فقال: لها الثلث نظرًا إلى قوله تعالى: ﴿فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ جعل لها ثلث ما يرثه الأبوان، وإنما يرثان في هاتين المسألتين الباقي بعد فرض أحد<sup>(٢)</sup> الزوجين فيكون لها ثلثه، فهو ما ذكره ولأننا لو أعطيناها ثلث الكل لفضلت الأنثى على الذكر مع الاستواء في سبب الاستحقاق والقرب<sup>(٣)</sup>، وهو خلاف الأصل، ولو كان مكان الأب جدًّا فلها ثلث الكل كاملاً؛ لأنها (أقرب من الجد)<sup>(٤)</sup> تدلي إلى الميت بغير واسطة والجد يدلي / ١٩٢/ بواسطة الأب، وإذا اختلف القرب جاز التفاضل كزوجة وأخت لأبوين وأخ لأب، للزوجة الربع وللأخت النصف وللأخ ما بقي وهو الربع<sup>(٥)</sup>.

الرابعة: الجدة الصحيحة كأم الأم وإن علت وأم الأب وإن علا، والجدة الفاسدة هي التي يدخل في نسبتها أب بين ابنين، وللجدة الواحدة الصحيحة السدس؛ لما روي أن جدة أم أم جاءت إلى أبي بكر رضي الله عنه وطلبت (ميراثها)<sup>(٤)</sup> فقال: لا أجد لك في كتاب الله تعالى نصًّا ولم أسمع فيك من رسول الله ﷺ شيئًا فارجعي حتى أسأل أصحابي أو أري فيك

(١) في (ب): (أحد الزوجين).

(٢) من (ب).

(٣) في (ج): (الفرق).

(٤) من (ب، ج).

(٥) «مختصر الطحاوي» ١٤٣، و«المبسوط» ١٤٩/٢٩-١٥٠، و«فتاوى قاضيهان»

٤٥٣/٦، و«الاختيار» ٥/٥٥٢-٥٥٣.



برأي<sup>(١)</sup>، فصلّى الظهر ثم خطب، وقال: هل سمع<sup>(١)</sup> مسلم شيئاً في الجدة من رسول الله ﷺ. فقام المغيرة بن شعبه فقال: أشهد أنني أشهد على رسول الله ﷺ أنه قضى للجدة السدس، وفي رواية: أطعم الجدة السدس، فقال: هل معك شاهد آخر؟ فقال محمد بن مسلمة<sup>(٢)</sup>: أنا أشهد على رسول الله ﷺ بمثل ما شهد به المغيرة؟ فقضى لها بالسدس.

وجاءت جدة أخرى أم أب في زمن عمر رضي الله عنه فقضى لها بالسدس<sup>(٣)</sup>، وإذا اجتمعن وتحاذين فلهنّ. جميعاً السدس (أيضاً، فقد روى الطحاوي<sup>(٤)</sup>) أنه ﷺ أطعم ثلاث جدات السدس<sup>(٥)(٦)</sup>. وسيأتيك عامة في فصل الجدات إن شاء الله تعالى.

الخامسة: الأخوات لأب وأمّ للواحدة منهنّ النصف وللثنتين فصاعداً الثلثان. قال تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُهُا هَلَكَ لَيْسَ لَكُمْ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾<sup>(٧)</sup> ثم قال: ﴿فَإِنْ كَانَتَا أَثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلَثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦].

(١) من (ب، ج).

(٢) محمد بن مسلمة بن الوليد، أبو جعفر الواسطي الطيالسي، محدث معمر، قال الدارقطني: لا بأس به، وقال الخطيب: رأيت أبا القاسم اللالكائي والحسن بن محمد الخلال يضعفانه، قال: وله مناكير، توفي سنة ٢٨٢هـ. انظر «تاريخ بغداد» ٣/٣٠٥، و«سير أعلام النبلاء» ١٣/٣٩٥.

(٣) رواه أبو داود (٢٨٩٤) والترمذي (٢١٠١) وقال: حسن صحيح. وابن ماجه (٢٧٢٤) وذكره الألباني في «الإرواء» ٦/١٢٤ وقال: ضعيف.

(٤) «مختصر الطحاوي» ١٤٦. (٥) ساقطة من (ب).

(٦) «اختلاف العلماء» ٤/٤٧١، و«المبسوط» ٢٩/١٤٧-١٤٨، و«فتاوى قاضيخان» ٦/٤٥٥، و«الاختيار» ٥/٥٥٣، و«البحر الرائق» ٨/٥٦٢.

(٧) «مختصر الطحاوي» ١٤٥، و«المبسوط» ٢٩/١٥٥-١٥٦، و«اللباب» ٤/١٨٨-١٨٩، و«الاختيار» ٥/٥٥٣.

السادسة: الأخوات لأب وهنّ كالأخوات لأب وأمّ عند عدمهنّ؛ لأنّ أَسْمَ الأختِ في الآية يتناول الكلَّ إلّا أنّ الإخوة والأخوات لأبوين مقدّمون؛ لقوة قرابتهم فإنّهم يُدُلُّونَ بجهتين وعند عدمهم تجري على قضية النضر، وللواحدة فصاعدًا من الأخوات لأب السدس مع الأخت لأبوين تكملّة للثلثين، وهي مع الأخوات لأبوين كبنات الأب مع الصليبيات فيحجب بالأخ من الأبوين وبالأخ والأخت، ولا يحجب بالأخت الواحدة كما تقدّم، وإذا أُستكمل الأخوات لأبوين الثلثين سقطت الأخوات لأب إلّا أن يكون معهنّ أخ فيعصبهنّ، والوجه كما مرّ في بنات الأب.

السابعة: الأخوات لأُمّ للواحدة السدس وللثنتين فصاعدًا الثلث، وقد مرّ في الأخ لأُمّ<sup>(١)</sup>، وأمّا الاثنان من السبب فالزوج والزوجة، فللزوج النصف عند عدم الولد وولد الأب، والرُّبُع مع الولد أو ولد الأب، وللزوجة الرُّبُع عند عدمهما والثلث مع أحدهما بذلك نطق صريح الكتاب، والزوجات والواحدة يشتركن في الرُّبُع والثلث لقوله تعالى: ﴿فَلَهُنَّ﴾ هو أَسْمُ جمع. وعلى ذلك انعقد الإجماع<sup>(٢)</sup>.



(١) «مختصر الطحاوي» ١٤٥، و«المبسوط» ١٥٤/٢٩، و«فتاوى قاضيخان» ٤٥٣/٦، و«الاختيار» ٥٤٩/٥.

(٢) «مختصر الطحاوي» ١٤٣-١٤٢، و«المبسوط» ١٤٨/٢٩، و«فتاوى قاضيخان» ٤٥٣/٦، و«اللباب» ١٨٩/٤.

## فصل في العصابات

قال: (يحرزُ العصبَةُ بنفسِه - كلُّ ذكِرٍ لم تدخل في نسبته إلى الميتِ أنثى - ما أبقت الفرائض، ويقدمُ الأقربُ الابنُ ثم ابنه وإن سفلَ ثم الأب، ويكون مع البنتِ عصبَةُ وذا سهمٍ، ثم الجدُّ الصحيحُ وإن علا، ثم الأخُ ثم ابنه وإن سفلَ، ثم العمُّ ثم ابنه وإن سفلَ، ثم عمُّ الأبِ ثم ابنه (وأن سفلَ)<sup>(١)</sup>، ثم عمُّ الجدِّ ثم ابنه ويقدمُ من كان لأبوين على من هو الأب).

العصبَةُ هو الذي ليس له (سهم مقدر)<sup>(٢)</sup> فيأخذ ما أبقاء ذوو السهامِ المفروضة، وإذا انفردَ يأخذُ جميعَ المالِ. والعصبَةُ نوعان: عصبَةُ نسيئةٍ وعصبَةُ سبيئةٍ، أما النسيئةُ فأنواعُ ثلاثة: عصبَةُ بنفسِه، وعصبَةُ بغيرِه، وعصبَةُ مع غيره.

أما العصبَةُ بنفسِه فهو كلُّ ذكِرٍ لا يدخلُ في نسبته إلى الميتِ أنثى، وهذا التنبيه من الزوائد، ويقدمُ الأقربُ على الأبعدِ ويقدمُ قويُّ القرابةِ على أضعفها، فأقربُ العصاباتِ جزءُ الميتِ وهو ابنه قال تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّ مِمَّا رَكَ إِن كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ قدمَ الابنُ على الأبِ في التعصيبِ فيتقدمُ على مَنْ بعده بالطريقِ الأولي، ثم ابنُ الابنِ وإن سفلَ لتناولِ أسمِ الولدِ إياهم، وروي عن أبي بكرٍ وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم وابن عباسٍ وزيد بن ثابت رضي الله عنهم أنهم قالوا: أقربُ العصاباتِ

(١) من (ب).

(٢) في (ب): (سهام مقدرة).

الأبْنُ ثم ابن الأَبْنِ، ولا يقال أَنَّ الأبَّ أقربُ إلى الميتِ من ابنِ الابنِ فيجبُ تقدُّمُه؛ لأنَّا نقول: وإن كان أقربَ إلَّا أن الأبَّ<sup>(١)</sup> صاحبُ فرضٍ مع الأبْنِ وبنيه، والاعتبارُ في الترجيحِ الاستحقاقُ بجهةِ التعصيبِ لا بالفرضِ، ألا ترى أن ابنَ الأخِ لأبٍ يرثُ مع الأختِ لأبوين وإن كانت هي أقربَ وأقوى جهةً لاختلافِ جهتي الاستحقاقِ، ثم أصلُ الميتِ وهو الأبُّ، قال تعالى: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١] فتبين أنَّ الباقي للأبِّ، فكان أحقُّ بالتعصيبِ من الجدِّ والإخوة، ولأنَّ من بعد الأبِّ يدلي (إلى الميتِ)<sup>(٢)</sup> بالأبِّ فلا يرثُ مع وجوده / ١٩٢ب/ وقد تقدَّم ذكرُ أحواله في الفصلِ السابق، ثم الجدُّ الصحيحُ. وقد بيناه وفيه خلافتُ يأتيك إن شاء الله تعالى، وقيدُ الصحيحِ من الزوائد ثم جزءُ أبيه وهم الإخوة، قال الله تعالى: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ جعله أولى بجميعِ المالِ في الكلالةِ، والكلالةُ هو الذي لا ولدَ له ولا والدَ، ثم بنو الإخوة، ثم جزءُ الجدِّ وهو العمُّ ثم بنوهم، ثم أعمامُ الأبِّ ثم بنوهم، ثم أعمامُ الجدِّ ثم بنوهم، وهكذا لأنهم في القربِ من الميتِ مرتبون<sup>(٣)</sup> هذا الترتيبَ فيترتبون في الميراثِ كذلك كما في<sup>(٢)</sup> ولايةِ النكاحِ. وإذا اجتمعتِ العصباتُ تقدَّم في الإرثِ أقربهم؛ لقوله ﷺ: «فلأولى عصبية ذكر»<sup>(٤)</sup>؛ ولأنَّ العلةَ في إرثه إنما هي القربُ، والأقربُ أكملُ فتقدم كما في النكاحِ، وقد روي عمرو بن شعيبٍ عن أبيه عن جدِّه أنه ﷺ جعلَ

(١) في (ج): (الثاني).

(٢) من (ب).

(٣) في (ب): (من ثبوت).

(٤) سبق تخريجه.

المالَ للأخِ لأبٍ وأمٍّ، ثم للأخِ لأبٍ، ثم (لابن الأخ لأبٍ وأمٍّ)<sup>(١)</sup> ثم (لابن الابن لأبٍ)<sup>(٢)</sup>، وساقَ ذلك في العمومة مَنْ كان منهم لأبوين فهو أولى ممن كان لأبٍ؛ لقوة قرابته فإنه يدلي بجهتين ولما روينا؛ ولقوله ﷺ: «إن أعيانَ بني الأبِ والأمِّ يتوارثون دونَ بني العلات»<sup>(٣)</sup>.

وإذا اجتمعتِ العصباءُ وهم في درجةٍ واحدةٍ قسمَ المالُ عليهم باعتبارِ أبدانهم دونَ أصولهم. مثاله: ابن أخٍ وعشرةٌ من بني أخٍ آخر، وابن عمٍ وعشرةٌ من بني عمٍّ آخرَ المالَ بينهم على أحدَ عشرَ سهمًا لكلٍ منهم سهمٌ<sup>(٤)</sup>.

قال: (ويصيرُ عصبَةُ بغيره: البناتُ بالابنِ وبناتُ الابنِ بابنِ الابنِ، والأخواتُ لأبوينِ بأخيهما والأخواتُ لأبٍ بأخيهما).

هذا بيانُ النوعِ الثاني من العصباءِ النسبية وهو العصبَةُ بغيره وهن أربعٌ من النساءِ يصرنَ عصبَةً بأخوتهن، فالبناتُ يصرنَ عصبَةً بالابنِ وبناتُ الابنِ بابنِ الابنِ؛ لقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] والأخواتُ لأبٍ وأمٍّ بأخيهما<sup>(٥)</sup>، والأخواتُ لأبٍ بأخيهما؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦]<sup>(٦)</sup>.

(١) من (ب).

(٢) في (ب، ج): (لابن أخٍ لأب).

(٣) سبق تخريجه.

(٤) «المبسوط» ١٧٤/٢٩، و«فتاوى قاضيخان» ٦/٦٥٤، و«الاختيار» ٥/٥٥٥-٥٥٦.

(٥) في (ب): (بأخوتهن).

(٦) «المبسوط» ١٣٨/٢٩، و«الاختيار» ٥/٥٥٦-٥٥٧، و«اللباب» ٤/١٩٣-١٩٤،

و«البحر الرائق» ٤/٥٧٠.

قال: (ومع غيره: الأخوات مع البنات).

(هذا هو النوع الثالث من العصابات النسبية وهو العصبية مع غيره، وهن الأخوات لأبوين، أو لأبٍ يصرن عصبيةً مع البنات)<sup>(١)</sup> وبنات الأب؛ لقوله ﷺ: «اجعلوا الأخوات مع البنات عصبيةً»<sup>(٢)</sup>.

مثال ذلك: بنتٌ وأختٌ لأبوين، وأخٌ أو إخوةٌ لأبٍ، فالنصفُ للبنتِ والنصفُ للأختِ ولا شيءٌ للإخوة؛ لأنها لما صارت عصبيةً<sup>(١)</sup> تنزلت منزلة الأخ لأبوين<sup>(٣)</sup>.

قال: (وتجعل عصبيةً ولد الزنا والملاعة: مولى الأم).

وعصبيةٌ ولد الزنا وولد الملاعة مولى أمهما<sup>(٤)</sup>؛ لأنه<sup>(٥)</sup> لا أب لهما، والنبي ﷺ ألحق ولد الملاعة بأمه فصار كشخصٍ لا قرابة له من جهة الأب<sup>(٦)</sup>، فوجب أن يرثه قرابة أمه ويرثهم، فلو ترك بنتًا وأمًا، والملاعن<sup>(٧)</sup> فللبنتِ النصفُ وللأمِّ السدسُ والباقي يردُّ عليهما كأن لم يكن له أبٌ، وهكذا لو كان معهما زوجٌ أو زوجةٌ فإنه يأخذ فرضه والباقي يقسم بينهما فرضًا وردًا.

(١) ساقط من (ب).

(٢) لم أجده لكن بوب البخاري في «صحيحه» باب ميراث الأخوات مع البنات عصبية. ينظر ما قبل رقم (٦٧٤١).

(٣) «المبسوط» ١٣٨/٢٩، و«الاختيار» ٥٥٧/٥، و«اللباب» ١٩٣/٤-١٩٤، و«البحر الرائق» ٥٧٠/٤.

(٤) في (ب): (الأم).

(٥) في (ج): (لأنهما).

(٦) رواه البخاري برقم (٤٧٤٨) ومسلم برقم (١٤٩٤) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٧) في (ب): (الملاعة).

أو لو ترك أمّه وأخاه لأُمّه، وابن الملاعن<sup>(١)</sup> فلأُمّه الثلث ولأخيه لأُمّه السدس والباقي مردودٌ عليهما ولا شيء لابن الملاعن؛ لأنّه لا أخ له من جهة الأب، وإذا مات ولدُ ابن الملاعنة ورثه قومُ أبيه وهم الإخوة ولا يرث قومُ جدّه أعني: الأعمام وأولادهم.

وبهذا نعرفُ بقيةَ مسائله، وهكذا ولدُ الزنا لكن يفتقران في مسألةٍ واحدةٍ، وهي أنّ ولدَ الزنا يرثُ من توائمه<sup>(٢)</sup> ميراثَ أخٍ لأُمٍّ، وولدُ الملاعنة يرثُ توائمه ميراثَ أخٍ لأبوين<sup>(٣)</sup>.

قال: (وتختُمُ العصباتِ بالمعتقِ ثم عصبته).

هذا بيانُ العصبَةِ من قبلِ النسبِ فالمعتقُ وهو عصبَةٌ بنفسِهِ ثم عصبتهُ على ما ذكرناه من الترتيبِ وهو آخرُ العصباتِ؛ لأنَّ عصبوتَهُم حقيقةٌ وعصبوتُهُ حكميّةٌ، قال ﷺ: «الولاءُ لحمَةٌ كلحمَةِ النسبِ»<sup>(٤)</sup>؛ ولأنّه بالإعتاقِ قد أحياء معنى فأشبهه الولادة<sup>(٥)</sup>.

(١) في (ج): (الملاعنة).

(٢) في (ب): (قومه)، وفي (ج): (قرايته).

(٣) «مختصر الطحاوي» ١٤٩-١٥٠، و«المبسوط» ٢٩/١٩٨-٢٠٠، و«الاختيار» ٥/٥٥٧، و«اللباب» ٤/١٩٨.

(٤) رواه ابن حبان ١١/٣٢٥-٣٢٦ (٤٩٥٠) والحاكم ٤/٣٧٩ وصححه من حديث ابن عمر وذكره الألباني في «الإرواء» ٦/١٠٩-١١٤ وقال: صحيح.

(٥) «فتاوى قاضيخان» ٦/٤٥٦-٤٥٧، و«الاختيار» ٥/٥٥٧، و«اللباب» ٤/١٩٤، و«البحر الرائق» ٨/٥٦٨-٥٦٩.

قال: (وإذا تركَ أبٌ مولاَه وابنٌ مولاَه يعطى الأبُ السدسَ والابنُ الباقي. وقالوا: الكلُّ للابن).

له<sup>(١)</sup>: أنَّ كلاً منهما عصبَةٌ إذا انفردَ فإذا اشتركا في الإرثِ ورثا بالولاءِ أصلهُ الأخوين.

ولهما<sup>(١)</sup>: أنَّ الأبَّ مع الابنِ من ذوي الفروضِ، فلا يرثُ بالولاية كالأمِّ ولا يعتبرُ تعصيبُ الأبِّ بحالٍ، فإن البنتَ تكونُ عصبَةً في حالٍ فلا يرثُ مع الابنِ في الولاءِ.

قال: (أو جدُّه وأخاه فهو للجدِّ. وقالوا: بينهما).

إذا تركَ جدُّ مولاَه وأخا مولاَه فالمالُ للجدِّ عند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> رحمته الله. وقالوا<sup>(٢)(٣)</sup>: هو بينهما.

وهذه المسألة تنبني على اختلافهم في ميراثِ الجدِّ، فعنده أنَّ الجدَّ هو العصبَةُ ويسقطُ معه الأخُ فكذلك يكونُ أحقُّ بالولاءِ، وعندهما أنَّ الجدَّ والأخَ يشتركان في الميراثِ<sup>(٤)</sup> فكذلك يشتركان في ميراثِ الولاءِ /١١٩٣/.



(١) «المبسوط» ١٣٩/٣٠، و«فتاوى قاضيخان» ٤٥٦/٦، و«اللباب» ١٩٤/٤، و«البحر الرائق» ٥٦٩-٥٦٩/٨.

(٢) «اللباب» ٢٠٢/٤، و«فتاوى قاضيخان» ٤٥٦/٦، و«الاختيار» ٥٧٦-٥٧٧/٥.

(٣) في (ب، ج): (وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله).

(٤) في (ب): (الإرث).



## فصل في الحجب والسقوط

قال: ( لا يحرم ستة بحال: الأب والابن والأُم والبنْتُ والزوجان، ويحجب الأقرب<sup>(١)</sup> ممن سواهم الأبعد، ولا يرث من يدلي بشخص معه إلَّا ولدُ الأم).

والحجب على نوعين: حجب نقصان، وحجب حرمان، فأما حجب النقصان: فهو أن يحجب ذو فرض من سهم إلى سهم. وقد مرَّ بيانه. وأما حجب الحرمان: فستة لا يحرمون أبدًا: الأب والابن والأُم والبنْتُ والزوج والزوجة؟ لأنَّ فرض هؤلاء ثابتٌ بدليلٍ مقطوع به وهو صريحُ الكتاب ومن عدا هؤلاء فإنَّ الأقربَ منهم يحجب الأبعد كالابن فإنه يحجب أولاد الأب، وكالأخ لأبوين فإنه يحجب الإخوة لأب، وكذلك من يدلي بشخص لا يرث معه<sup>(٢)</sup> إلَّا أولادُ الأم كما مرَّ. أمثلة ذلك زوجٌ وأختٌ لأبوين وأختٌ لأب، للزوج النصف وللأخت لأبوين النصف، وللأخت من الأب السدسُ تكملةً للثلثين، أصلها من ستة عالت إلى سبعة، فإن كان مع الأخت لأبٍ أخٌ عصبتها فلا ترث شيئًا فهذا أخٌ مشووم. زوجٌ وأبوانِ وبنْتُ وبنْتُ ابن أصلها من اثني عشر عالت إلى خمسة عشر، فللزوجة الربعُ ثلاثة، وللأبوين السدسانِ أربعة، وللبناتِ النصفُ ستة، ولبناتِ الأبوين السدسُ تكملةً للثلثين سهمان، فلو كان مع بنتِ الأبوين ابنٌ عصبتها فسقطتْ وعالت المسألة إلى ثلاثة عشر، وهذا أخٌ مشووم أيضًا، أختانِ لأبوين وأختٌ لأبٍ فالمالُ للأختين

(١) من (ب): (أقربهم).

(٢) في (ج): (منه).

لأبوين فرضاً وردّاً ولا شيء للأختِ لأبٍ، فإن كان معها أخوها عصبتها  
فلهما الباقي وهو الثلث للذكر مثل حظ الأنثيين وهذا هو الأخ المبارك<sup>(١)</sup>.

قال: (ولا يحجب المحروم).

وهذا كالكاfer والقاتل والعبد لا يحجب حرماناً ولا نقصاناً؛ لأنهم غير  
وارثين لعدم أهليتهم، والعلّة (تفقّد لفقد)<sup>(٢)</sup> الأهلية وتنفوت بفوت شرط من  
شرائطها كبيع المجنون، وإذا عدمت العلّة في حق هؤلاء التحقوا بالعدم في  
باب الإرث<sup>(٣)</sup>، وروي (عن ابن مسعود)<sup>(٤)</sup> ﷺ أنه يحجب حجب نقصان،  
وذلك يظهر في مسائل العول.

قال: (ويحجب المحجوب كالإخوة والأخوات يحجبهم

الأب<sup>(٥)</sup>، ويحجبون الأم من الثلث إلى السدس).

وهذا لأنّ علّة الاستحقاق قائمة في حقهم لكن أمتنع بالحاجب  
وهو الأب، فجاز أن يظهر حجبهما في حق من يرث معهما<sup>(٦)</sup>.

قال: (ويسقط بنو الأعيان بالابن وابنه وبالأب وكذا بالجدّ.

(١) «مختصر الطحاوي» ١٤٣، و«المبسوط» ١٣٩/٢٩-١٤٥، و«اللباب» ١٩٥/٤،  
و«المستجمع» ٩٥٨.

(٢) في (ج): (تفقّد لعقد).

(٣) «المبسوط» ١٤٥/٢٩، و«البحر الرائق» ٥٧٠/٨، و«المستجمع» ٩٣٠.

(٤) في (ب): (ابن عباس).

(٥) في (ب): (الأم).

(٦) «مختصر الطحاوي» ١٤٣، و«المبسوط» ١٨٦/٢٩، و«الاختيار» ٥٥٢/٥،  
و«اللباب» ١٩٠-١٩١/٤.

وقالا: يقاسمهم على أصول زيد عليه السلام، وبنو العلات بهم وبهؤلاء، وبنو الأخياف (بالولد وولد الابن والأب والجَد).

بنو الأعيان هم الإخوة لأب وأم، وبنو العلات هم الإخوة لأب، وبنو الأخياف<sup>(١)</sup> هم الإخوة لأم، فأما بنو الأعيان فإنهم يسقطون بالابن وابن الابن وبالأب، ويسقطون بالجد عند أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> رحمته الله.

وقالا<sup>(٢)</sup>: يقاسمهم الجد على أصول زيد عليه السلام لما نقره، وأما بنو العلات فإنهم يسقطون ببني الأعيان وبهؤلاء لما بينا، ولقوله عليه السلام: «إن أعيان بني الأب والأم يتوارثون دون بني العلات»<sup>(٣)</sup>، وأما بنو الأخياف فإنهم يسقطون بالولد وولد الابن والأب والجد بالإجماع<sup>(٤)</sup>؛ لأن شرط كونهم وارثين أن يكون الميت يورث كلاله. قال تعالى: ﴿وإن كانت رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتُ﴾ [النساء: ١٢] والمراد: الإخوة لأم لما تقدم.

والكلالة: من لا ولد له ولا والد، ولا يرثون إلا عند عدم هؤلاء، أما المسألة المختلفة وهو سقوط الإخوة لأبوين بالجد عند أبي حنيفة<sup>(٤)</sup> رحمته الله

(١) ساقط من (ب).

(٢) «مختصر الطحاوي» ١٤٧، و«المبسوط» ١٥٥/٢٩-١٥٦، و«فتاوى قاضيخان» ٤٥٦/٦، و«اللباب» ١٩١/٤، و«البحر الرائق» ٥٦٦-٥٦٧.

(٣) رواه الترمذي برقم (٢٠٩٥) من حديث علي بن أبي طالب، وابن ماجه (٢٧٣٩) والحديث سكت عنه الترمذي. وحسنه الشيخ الألباني أنظر «صحيح ابن ماجه» رقم (٢٢١٤).

(٤) «المبسوط» ١٥٤/٢٩، و«اللباب» ١٩٢/٤/٤، و«البحر الرائق» ٥٦٧/٨.

خلافًا لهما<sup>(١)</sup> فهي مسألة اختلفت فيها الصدر الأول فأبو بكر وابن عباس وأبي وكعب وعائشة رضي الله عنهم: أن الجد كالأب عند عدمه ويرث معه من يرث مع الأب ويسقط به من يسقط بالأب. وبه أخذ أبو حنيفة رحمته الله فجعل الجد أب الأب بمنزلة الأب إلا في مسألتين زوج وأبوين؛ وزوجة وأبوين على ما تقدّم، وروى الحسن بن زياد عنه أنه بمنزلة الأب فيهما أيضًا.

وهاتان الروايتان مرويتان عن أبي بكر رضي الله عنه وقال عليّ وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنهم: الجد لا يسقط بني الأعيان والعلات ويرثون معه، واختلفوا في كيفية توريثهم معه، وبقول زيد أخذ أبو يوسف<sup>(٢)</sup> ومحمد<sup>(٢)</sup> والشافعي<sup>(٣)</sup> رحمهم الله، والمختار قول أبي بكر رضي الله عنه بسلامته عن التردد والتوقف ولم تتعارض عنه الروايات حسب تعارضها من غيره، فقد روي عن عليّ رضي الله عنه: من أحب أن يقتحم جهنم فليقض في الجد والأخوة<sup>(٤)</sup>.

وروى عبيدة السلماني عن عمر رضي الله عنه أنه قضى في الجد بمائة قضية يخالف بعضها بعضًا، وعنه أنه قال عند موته: أشهدوا أنني لم أستخلف

(١) «المبسوط» ١٥٤/٢٩، و«اللباب» ١٩٢/٤/٤، و«البحر الرائق» ٥٦٧/٨.

(٢) «مختصر الطحاوي» ١٤٨، و«المبسوط» ١٨٠/٢٩، و«اللباب» ١٩٩/٤، و«البحر الرائق» ٥٦٧.

(٣) «الأم» ٨١/٤، و«المهذب» ٣٣/٢، و«حلية العلماء» ٣٠٤-٣٠٥/٦، و«تكملة المجموع» ٢٦٠/١٧.

(٤) أخرجه سعيد بن منصور في «سننه» ٦٦/١، والبيهقي والدارمي من طريق سعيد بن جبير عن رجل من مراد سمع عليًا يقول: من سره أن يقتحم جرائم جهنم فليقض بين الجد والأخوة.

وضعفه الألباني في «الإرواء» ١٢٨/٦.

عليكم أحدًا / ١٩٣ب/ ولم أقل في الكلالة والجدة شيئاً<sup>(١)</sup>.  
وعن ابن عباس رضي الله عنه: ألا يتقي الله زيدٌ يجعلُ ابن ابن أبنائه ولا يجعلُ  
أب الأب أباهم؟  
ثم أعلم أنَّ الجدَّ الصحيحَ الوارثَ لا يكونُ إلَّا واحدًا؛ لأنه لا يكونُ  
إلَّا من قبلِ الأب، والأقربُ يُسقطُ الأبعدَ، ومذهبُ زيدٍ رضي الله عنه أنه إذا اجتمعَ  
الجدُّ والإخوةُ كان الجدُّ كأحدِهِم يقاسمُهُم ما لم تنقصهُ المقاسمةُ من  
الثلث، فإن نقصته فرضَ له الثلثُ والباقي بين الإخوة ﴿لِلذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ  
الْأُنثَيَيْنِ﴾.

مثال ذلك: جدٌّ وأخٌ المالُ بينهما نصفان؛ لأنَّ المقاسمةَ خيرٌ له.  
جدٌّ وأخوان المالُ بينهم أثلاثًا؟ لاستواءِ المقاسمةِ والثلث ههنا<sup>(٢)</sup>.  
جدٌّ وثلاثةُ إخوةٍ يفرضُ له الثلثُ والباقي بين الإخوة (لأنَّ المقاسمةَ  
في هذه الصورة تنقصُهُ من الثلث، فإن كان معهم ذو فرضٍ يعطي  
فرضَهُ، ثم ينظرُ في الباقي، للجدِّ ثلاثة أحوالِ المقاسمةِ)<sup>(٣)</sup> أو ثلثُ  
ما بقي، أو سدسُ جميعِ المالِ فيعطى ما هو خيرٌ له منها والباقي بين  
الإخوة<sup>(٢)</sup><sup>(٤)</sup> ﴿لِلذَكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾.

مثال ذلك: زوجٌ وجدٌّ وأخٌ، للزوج النصفُ والباقي بين الجدِّ والأخ؛  
لأنَّ القسمةَ خيرٌ له، وكذلك مع الزوجةِ جدَّةٌ وجدٌّ وأخوان وأختٌ، للجدَّةِ

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات.

وصححه الألباني في «الإرواء» دون ذكر الجد ١٢٩/٦.

(٢) «مختصر الطحاوي» ١٤٨، و«المبسوط» ١٨٨/٢٩-١٨٩، و«فتاوى قاضيخان»  
٤٥٤/٦، و«البحر الرائق» ٥٥٩/٨.

(٣) ما بين القوسين مثبت من (ج) وساقط من الأصل و(ب).

(٤) ما بين القوسين ساقط من الأصل.

السدس وللجدّ ثلث ما تبقي؛ لأنه خير له.

جدة وبنت وجد وأخوان للجدّة السدس وللبنّ النصف<sup>(١)</sup> وللجدّ السدس؟ لأن ذلك خير له.

زوج وأم وجد وأخ للزوج النصف وللأم الثلث والباقي، وهو السدس للجدّ وسقط الأخ ثم بنو العلات مع الجدّ كبنّي الأعيان، فإن اجتمعوا مع الجدّ. قال زيد: يعدون<sup>(٢)</sup> معه على الجدّ؛ ليظهر نصيب الجدّ، فإذا أخذ الجدّ نصيبه ردّ بنو العلات ما وقع لهم إلى بني الأعيان ويخرجون بغير شيء، إلا إذا كان من بني الأعيان أخت واحدة فتأخذ<sup>(٣)</sup> فرضها النصف بعد نصيب الجدّ، فإن بقي شيء أخذه بنو العلات.

مثال ذلك: جدّ وأخ لأبوين وأخ لأب المال بينهم أثلاثا، ثم الأخ لأب يرث ثلثه فيكون للأخ<sup>(٤)</sup> لأبوين الثلثان، ولو كان معهم زوجة فلها الربع والباقي أثلاثا ويرث الأخ لأب ما وقع له إلى الأخ لأبوين، ولو كان مكان الزوجة زوج فلها النصف والباقي أثلاثا كما تقدّم<sup>(٥)</sup>.

جدّ وأخت لأبوين وأخت لأب، للجدّ النصف وللأختين لأبوين<sup>(٦)</sup> النصف وتأخذه الأخت لأبوين، ولو كانت أختين لأب - والمسألة بحالها - فللجدّ الخمسان وللأخت لأبوين الخمس وللأختين لأب الخمسان، ويردانهما على الأخت لأبوين ما يتم به النصف وهو خمس<sup>(٧)</sup>

(١) من (ب، ج). (٢) في (ب): (يقدرّون).

(٣) في (ب): (فتأخذ من)، وفي (ج): (فيأخذون).

(٤) غير واضحة في الأصل والمثبت من (ب، ج).

(٥) «مختصر الطحاوي» ١٤٨، و«المبسوط» ١٨٣/٢٩-١٨٤، و«البحر الرائق»

٥٥٩-٥٦٠/٨.

(٦) من (ب). (٧) في (ب): (نصف).

ونصفُ خمسٍ ويبقى لهما نصفُ خمسٍ. فأصلُ المسألة من خمسة تضرب في اثنين للحاجة إلى النصفِ تصيرُ عشرةً، فللجدِّ أربعةٌ وللأختِ لأبوين الخمسُ سهمان، وللأختين لأبٍ أربعةٌ تردان على الأختِ لأبوين ثلثة تكملةً للنصفِ، يبقى لهما سهمٌ لا يستقيمُ عليهما، فاضربُ اثنين في عشرةً تكن عشرين منها تصحُّ<sup>(١)</sup>.

جدُّ وأخٌ لأبٍ وأختٌ لأبوين المالُ بينهما<sup>(٢)</sup> أخماسٌ ويردُّ الأخُ على الأختِ إلى تتمّةِ النصفِ، يبقى معه نصفُ سهمٍ - وهو العشرُ - ولو كان معه أختٌ فللجدِّ سدسانِ وللأختِ لأبوين السدسُ وللأخِ وأخته ثلثة، فيردّان عليهما تتمّةً للنصفِ يبقى معهما سدسٌ<sup>(٣)</sup>.

جدُّ وأختانِ لأبوين وأختانِ لأبٍ، للجدِّ الثلثُ ولكلِّ فريقٍ الثلثُ، ثم يردُّ أولادُ الأبِ نصيبَهُم على أولادِ الأبوين<sup>(٤)</sup>.

أمٌ وجدُّ وأختٌ لأبوين وأخوانِ وأختٌ لأبٍ، أصلها من ستة، للأمِّ سهمٌ وثلثُ ما يبقى خيرٌ للجدِّ، وليس للباقي ثلثٌ صحيحٌ فاضرب ثلاثةً في ستة تكن ثمانية عشر، للأمِّ ثلاثةٌ وللجدِّ خمسةٌ وللأختِ لأبوين النصفُ تسعةً، يبقى منهم واحدٌ لأولادِ الأبِ تضرب خمسةً في ثمانية عشر تكن تسعين منها تصحُّ المسألة<sup>(٢)</sup> وتسمى تسعينية زيد<sup>(٤)</sup>.

(١) «مختصر الطحاوي» ١٤٨، و«المبسوط» ١٨٣/٢٩-١٨٤، و«البحر الرائق» ٥٦٠-٥٥٩/٨.

(٢) من (ب).

(٣) «المبسوط» ١٨٣/٢٩، و«فتاوى قاضيخان» ٤٥٥/٦.

(٤) «مختصر الطحاوي» ١٤٨، و«المبسوط» ١٨٣/٢٩-١٨٤، و«البحر الرائق» ٥٦٠-٥٥٩/٨، و«فتاوى قاضيخان» ٤٥٤/٦.

أم وجد وأخت لأبوين وأخ وأخت لأب، أصلها من ستة، للأم سهم يبقى خمسة لا يستقيم على ستة فاضرب ستة في ستة تكن ستة وثلاثين، للأم السدس ستة، وللجد ثلث ما يبقى عشرة، وللأخت لأبوين نصف الجميع وهو ثمانية عشر - بقي لأولاد الأب سهمان وهم ثلاثة، فاضرب ثلاثة في ستة وثلاثين تكن مائة وثمانية منها تصح، إلا أن بين السهام موافقة بالإنصاف فيرجع إلى أربعة وخمسين، ووجه ذلك أن المقاسمة وثلث ما يبقى واحد في حق الجد، فاعطي الأم نصيبها من ثمانية عشر ثلاثة، والجد ثلث ما يبقى خمسة، والأخت لأبوين نصف الجميع تسعة يبقى سهم لا يستقيم على أولاد الأب، فاضرب ثلاثة في ثمانية عشر تكن أربعة وخمسين منها تصح: وتسمى بمختصرة زيد، فالحاصل من مذهب زيد أنه يقول بالمقاسمة ما لم تنقصه من الثلث، ومع ذي الفرض ينظر له في أصلح الأحوال الثلاثة ويعد ولد الأب على الجد إضراراً به، ولا يفرض للأخوات المنفردات مع الجد ويجعلهن عصبه، ولا يقول بالمول بناءً على أنهن عصبه.

وخالف هذا الأصل في المسألة الأكردية وهي جد /١١٩٤/ جد وزوج وأم وأخت لأب أو لأبوين، للزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس وللأخت النصف، ثم يضم الجد نصيبه إلى نصيب الأخت فيقسمان للذكر مثل حظ الأنثيين، أصلها من ستة تعول إلى تسعة، للزوج ثلاثة وللأم سهمان وللأخت ثلاثة وللجد سهم، وما في يد الجد والأخت أربعة لا يستقيم على ثلاثة، فاضرب ثلاثة في تسعة تكن سبعة وعشرين منها تصح. ولو كان مكان الأخت أخ فلا عول ولا أكردية؛ لأن للزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس ويسقط الأخ، وكذا لو كان مع الأخ أخت؛ لأنها تصير عصبه بأخيها.



سميت هذه المسألة أكدرية؛ لأنها واقعة امرأة من بني أكر<sup>(١)</sup>، وقيل: سميت بها؛ لأنها كدّرت على زيد مذهبه من ثلاثة أوجه: أعال بالجد، وفرض للأخت، وجمع سهام الفرض وقسمتها على التعصيب، وإنما فرض لها ولم يجعلها عصبه؛ لأنه لم يبق لها شيء ولا وجه إلى القسمة؛ لأنه ينقص نصيب الجد من السدس فصار إلى ما ذكرناه ضرورة<sup>(٢)</sup>.

قال: (والجدات مطلقاً بالأم والأبويات بالأب، وتحجب القربى البعدى وارثه كانت أو محجوبة).

الجدات كلهن يسقطن بالأم الأبويات منهن والأميات؛ لما روي أن النبي ﷺ إنما أعطى الجدّة السدس إذا لم يكن للميت أم؛ ولأنّ الجدّة الأميّة إنما تدلي إلى الميت بواسطة الأم فلا ترث مع وجودها؛ لما تقدّم من أن الأقرب يحجب الأبعد فهي محجوبة بها نصّاً وقياساً، أما الأبوية فهي محجوبة بالنصّ على خلاف القياس؛ لأنّ الأبوية إنما تدلي إلى الميت بالأب ويرث فرضه. فالقياس أن لا تحجبها الأم وتسقط الأبويات بالأب كالجد مع الأب، وكذلك يسقطن بالجد إذا كنّ من قبله، ولا تسقط أم الأب بالجد؛ لأنها ليست من قبله، فلو ترك أباً وأمّ أب وأمّ أم، فأُم الأب محجوبة بالأب، واختلفوا: ماذا لأم الأم؟ قيل: لها السدس؛ لأنّ أم الأب محجوبة فلا تحجب غيرها. وقيل: لها نصف

(١) أكر: يوم أكر من الأيام أيام العرب، وهو موضع من بلاد كلب.

«مجمع ما استعجم» ١/١٨٤، و«مجمع البلدان» ١/٢٣٩.

(٢) «مختصر الطحاوي» ١٤٨، و«المبسوط» ٢٩/١٩١-١٩٢، و«فتاوى قاضيهان»

السدس؛ لأنها من أهل الاستحقاق فتحجب، وإن كانت محجوبة كالإخوة مع الأم والقربى من الجدات تحجب البعدى وارثة كانت أو محجوبة<sup>(١)</sup>. أما إذا كانت وارثة فظاهراً؛ لأنها تأخذ الفريضة ولا يبقى للبعدى شيء، وأما إذا كانت محجوبة، كما إذا ترك أباً وأم أب<sup>(٢)</sup> وأم أم أم، فقد قيل: الكل للأب؛ لأنه قد حجب أمه وهي حجت أم أم الأم لكونها أقرب منها، وقيل: لها السدس؛ لأن أم الأب محجوبة بالأب فلا تحجب على ما مر<sup>(٣)</sup>.

ثم أعلم أن الجدات على مراتب:

الأولى: جدتا الميت أم أمه وأم أبيه، وهاتان وارثتان.

الثانية: أربع جدات جدتا أبيه وجدتا أمه فالأوليان أم أب أبيه وأم أم أبيه، والأخريان أم أم أمه وأم أب أمه والكل وارثات إلا الأخيرة؛ لأنها جدة فاسدة حيث دخل في نسبتها أب بين أمين.

الثالثة: ثمان جدات: جدتا أب أبيه وهما أم أب أب أبيه، وأم أم أب أبيه وهاتان وارثتان، وجدتا أم أبيه وهما أم أم أم أبيه وهي وارثة، وأم أب أم أبيه وهي ساقطة، وجدتا أب أمه وهما أم أم أب أمه، وأم أب أب أمه وهما ساقطتان، وجدتا أم أمه وهما أم أم أم أمه وهي وارثة، وأم أب أم أمه وهي غير وارثة، فإن كان<sup>(٤)</sup> لكل واحدة منهن جدتان يصرن ستة عشر وهي المرتبة الرابعة فإن كان<sup>(٤)</sup> لكل واحدة من الست عشرة جدتان يصرن اثنين

(١) «مختصر الطحاوي» ١٤٦، و«المبسوط» ١٦٩/٢٩، و«اللباب» ١٩١/٤، و«البحر الرائق» ٥٦٢/٨.

(٢) في (ج): (أم).

(٣) «المبسوط» ١٦٩/٢٩، و«البحر الرائق» ٥٦٢/٨، و«المستجمع» ٩٣٥.

(٤) من (ب، ج).

وثلاثين وهكذا (إلى ما لا يتناهى)<sup>(١)</sup>، ثم الجدات الباقيات على ضربين متحازيات متساويات في الدرجة ومتفاوتات في الدرجة، وتعرف المتحازيات الوارثات بأن يلفظ بعدهن أمهات، ثم تبدل الأم الأخيرة أباً في كل مرة إلى أن لا يبقى إلا أم واحدة، ويتصور ذلك في خمس جدات متحازيات أم أم أم أم أم أب، أم أم أم أم أب، أم أم أم أب، أم أم أب، أم أم أب، أم أب أب، أم أب أب أب.

وأما المتفاوتات في الدرجة فالقربى تحجب البعدى كما مر، (في الحجب، ولو سئلت عن عدد الجدات الوارثات لم بإذائهن ساقطات فخذ المسئول عنه بيمينك، ثم أنقص منه فخذهما بيسارك، ثم ضعّف ما في يسارك بعد ما في يمينك، فما بلغ فاطرخ للمسئول منه كما بقي فهي ساقطة. مثاله: لو سئلت عن أربع جدات خذا بيمينك، ثم أنقص منه اثنين فخذهما بيسارك بعد ما في يمينك يكون ثمانية، أطرخ منه عدد المسئول وهو أربعة بقي أربعة وهي ساقطة. ولو سئلت عن ثلاثة خذا بيمينك، ثم أنقص منه اثنين فخذهما بيسارك، ثم ضعّف ما في يسارك بعد ما في يمينك يكون أربعة، أطرخ منهم عدد المسئول هي وثلاثة بقي واحدة ساقطة)<sup>(١)</sup>، واعلم أنه لا يتصور الجدّة الوارثة من قبل الأم إلا واحدة؛ لأنّ الصحيحة منهن هي أن لا يدخل في نسبها أب بين أمين، فكانت الوارثة أم الأم وإن علّت، والقربى تحجب البعدى فلا ترث إلا جدّة واحدة كما مر في الجد، وأما الأبويات فيتصور أن يرث منهن الكثرة؛ لأنّ الأبويات يحجب به، ولا يرث مع الجد إلا جدتان إحداها من قبل الأم، والثانية أم الأب، ولا يرث مع أب

الجدُّ إلَّا ثلاثُ جداتٍ إحداهن من قبلِ الأمِّ، والثانيةُ أمُّ أمِّ الأبِّ، والثالثةُ أمُّ أبِّ الأبِّ، وعلى هذا كلُّما زادَ /١٩٤ب/ في درجةِ الأجدادِ زادَ في درجةِ الجداتِ وارثَةً.

ومسائلُ هذا الفصلِ إلى ههنا من الزوائد<sup>(١)</sup>.

قال: ( وإذا اجتمعنا وهذه أمُّ أمِّ أمٍّ وتلك أيضًا أمُّ أبِّ أبٍّ وهذه أمُّ أمِّ أبٍّ قسَمَ السدسُ بينهما أثلاثًا وهما أنصافًا ).

إذا اجتمعَ في شخصٍ قرابتانِ لو تفرقتا في شخصينِ ورثا ورثَ هو بهما ويجعلُ كالشخصينِ ؛ لأنَّ كلَّ واحدةٍ مستقلةٌ في سببِ الاستحقاقِ، مثلهُ في صورةٍ متفق عليها : ماتت عن زوجٍ هو ابن عمِّها النصفُ له بالزوجةِ والباقي بالعمومة.

ماتَ عن ابني عمٍّ، أحدهما أخٌ لأمٍّ فلأخِ السدسُ بالأخوةِ والباقي بينهما بالعمومة.

ماتت عن أختينِ إحداهما معتقةٌ فالثلاثينِ بينهما بالأخوةِ والباقي للمعتقةِ بالولاءِ.

وأما المختلفةُ فالجداتُ، وصورتُها : امرأةٌ تزوجَ ابنَ ابنتها بنتَ بنتها فأولدها ابنا فهذه أمُّ أمٍّ أمٍّ هذا الأبْنِ، وهي أيضًا أمُّ أبِّ أبيه، وكذا لو تزوجَ ابنَ بنتها بنتَ بنتٍ لها أخرى فأولدها ابنا فهذه<sup>(٢)</sup> كانت أمُّ أمٍّ أمِّه وأمٍّ أمٍّ أبيه، فإن تزوجَ هذا الأبْنُ بنتَ بنتٍ لها أخرى فأولدها ابناً صارت أمُّ أمٍّ أمِّه، وأمٍّ أمٍّ أمٍّ أبيه، وأمٍّ أمٍّ أبِّ أبيه. فيكون لها

(١) «المبسوط» ١٧٢/٢٩-١٧٣، و«البحر الرائق» ٨/٥٦١، و«الاختيار» ٥/٥٦٨-

٥٧٠، و«اللباب» ٤/١٩٩-٢٠٠.

(٢) من (ب).

ثلاث جهات، ولو تزوج هذا الأبُن بنتَ بنتِ بنتٍ لها أخرى فأولدها ابناً كانت جدّة له من أربع جهات، وعلى هذا يمكن تكثير الجهات، فإذا كانت جدّتان إحداهما أمّ أمّ وهي أيضاً أمّ أبِ الأب، والأخرى ذات قرابة واحدة كأمّ أمّ الأب فالسدسُ بينهما نصفان عند أبي يوسف رحمته الله وعند محمد رحمته الله أثلاثاً، فأبو يوسف رحمته الله يعتبر الأبدان، ومحمد يعتبر الجهات<sup>(١)</sup>.

قال: (وإذا استكملت البنات والأخوات لأبوين فرضهن، سقط بنات الأبِن والأخوات لأبٍ إلا بتعصيب ابن ابن أو أخ موازٍ أو نازل).

وقد مرَّ بيانُ هذه الجملة في فصلِ البنات<sup>(٢)</sup>.

قال: (ويأخذ أحدُ ابني عمي هو أخٌ لأمّ السدس، ويقتسمان الباقي).

وقد ذكرنا هذه المسألة أيضاً آنفاً عند ذكرنا اجتماع القرايتين في شخصٍ واحدٍ<sup>(٣)</sup>.

(١) «مختصر الطحاوي» ١٥١-١٥٢، و«المبسوط» ١٥/٣٠، و«فتاوى قاضيخان» ٤٥٧/٦، و«الاختيار» ٥/٥٧٢-٥٧٣.

(٢) «مختصر الطحاوي» ١٤٣-١٤٤، و«المبسوط» ٢٩/١٥٦، و«فتاوى قاضيخان» ٤٥٦/٦، و«الاختيار» ٥/٥٥٣-٥٥٤.

(٣) «المبسوط» ٣٠/١٥، و«البحر الرائق» ٨/٥٧٦، و«فتاوى قاضيخان» ٦/٤٥٩-٤٦٠.

قال: (ولو تركت زوجًا وأمًا وإخوةً لأمٍّ وإخوةً لأبوين أخذ الزوج النصف والأمُّ السدس وولد الأمُّ الثلث ولا نشرك معهم الإخوة لأبوين).

هذه هي المشتركة، وصورتها: أن تترك المرأة زوجًا وأمًا، أو جدةً وإخوةً من أمٍّ وإخوةً لأبوين فللزوجة النصف وللأم السدس ولولد الأم الثلث، ولا شيء للإخوة من الأبوين. وهذا قول عليّ وابن عباس وأبي بن كعب وأبي موسى رضي الله عنه، وبه قال أصحابنا <sup>(١)</sup> رحمهم الله وقال عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت رضي الله عنه: للزوجة النصف وللأم السدس والثلث لولد الأم، فيشركهم فيه ولد الأب والأم <sup>(٢)</sup> فيكون بينهم بالسوية، وبهذا أخذ الشافعي <sup>(٣)</sup> رحمته الله له أن الإخوة تساوا في الانتساب إلى الأب، وكل من ساوى غيره في القرابة وانفرد عنه بفضل مزية. فلما أن يسقطه كالأخ من الأب والأم والأخ من الأب، وأمّا أن يأخذ به زيادة كالأب الذي يساوي الأم في الولاء وينفرد عنها بالتعصيب. ولنا قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ﴾ [النساء: ١٢] فجعل الله تعالى جميع الثلث للأخوة لأمٍّ فلم يجز أن ينقضوا منه، وقد قال رحمته الله: «ما أبقت الفرائض فلاولى عصبة ذكر» <sup>(٤)</sup>، ولم يبق

(١) في (ج): (علماؤنا).

(٢) من (ب، ج).

(٣) «الأم» ٨٨/٤، و«المهذب» ٣١/٢، و«حلية العلماء» ٢٩٨/٦، و«تكملة المجموع» ٢٤٣-٢٤٢/١٧.

(٤) سبق تخريجه.

شيء؛ ولأنه ينسب إلى الأبوين فلا يشارك من ينسب إلى أحدهما كالأخ من الأب والأم والأخت من الأب؛ ولأنها جهة واحدة في القرابة فلا ينتقض حتى يرث بعضها كحال الأفراد، يبين ذلك أن الأخ لأبوين لو كان معه إخوة للأم لم يشاركهم في الثلث ويأخذ الباقي بالتعصيب، كذلك ههنا ولا يلزم ابن العم إذا كان أخاً للأم؛ لأنهما جهتان مختلفتان. أمّا تساويهم في الانتساب إلى الأم فهذا مما لا يمتنع به أن يتساوا (في الانتساب)<sup>(١)</sup> ويسقط ولد الأبوين كما يستحق ولد الأم قدرًا، ولا يساويهم في الاستحقاق ولد الأبوين، كما إذا قال في الفريضة زوج وأم وأخ وأم وعشرة إخوة لأب وأم<sup>(٢)</sup>.



(١) من (ب، ج).

(٢) «مختصر الطحاوي» ١٤٥-١٤٦، و«المبسوط» ٢٩/١٥٤-١٥٥، و«فتاوى قاضيهان» ٤٥٦/٦، و«البحر الرائق» ٨/٥٦٠.

## فصلُ

### في العولِ والرد

قال: (إذا زادتِ السهامُ على الفريضةِ فقد عالت فتعول الستةُ إلى عشرةٍ وترًا وشفعًا، واثنَا عشر إلى سبعةٍ عشر وترًا، وأربعةٍ وعشرونَ إلى سبعةٍ وعشرينَ كامرأةٍ وبنيتين وأبوين).

العولُ: أن تزيدَ السهامُ على الفريضةِ / ١١٩٥/ فتعولُ المسألةُ إلى سهامِ الفريضةِ، ويدخلُ النقصُ عليهم على قدرِ حصصِهِم؛ لعدمِ ترجيحِ البعضِ على البعضِ كالديونِ والوصايا، إذا ضاقتِ التركةُ عن إيفاءِ الكلِّ فإنها تقسمُ عليهم على قدرِ أنصباهِم، فيدخلُ النقصُ على كلِّهم هكذا ههنا، ولأنَّه تعالى لما جمعَ هذهَ السهامَ في مالٍ لا يتسعُ للكلِّ علمَ أنَّ المرادَ إلحاقَ النقصِ بالكلِّ عملاً بإطلاقِ الجمعِ فكان إلحاقُ النقصِ بالكلِّ هذهَ السهامَ بالضرورةِ، والثابتُ بالمقتضى كالثابتِ نصًّا.

وعلى هذا أُنْعِدَ إجماعُ<sup>(١)</sup> الصحابةِ<sup>(٢)</sup> ما عدا ابنَ عباسٍ رضي الله عنهما على ما يأتيك إن شاء الله تعالى.

ثم أعلمُ أنَّ أصولَ المسائلِ سبعةٌ: اثنانِ وثلاثةٌ وأربعةٌ وستةٌ وثمانيةٌ واثنَا عشر وأربعةٍ وعشرونَ، ثلاثةٌ منها تعولُ وأربعةٌ لا تعولُ، فالثلاثةُ العائلةُ الستةُ والاثنَا عشر والأربعةُ والعشرونَ، وأربعةٌ لا تعولُ وهي الأثنانِ والثلاثةُ والأربعةُ والثمانيةُ.

(١) «موسوعة الإجماع» ١١١٣/٢.

(٢) «المبسوط» ١٦١/٢٩، و«الاختيار» ٥٦٠/٥، و«المستجمع» ٩٣٨-٩٤٠.



فأمّا العائلةُ فالستةُ تعولُ إلى عشرةٍ وترًا لا شفعا، والأربعةُ والعشرون إلى سبعةٍ وعشرين عولًا واحدًا ولنضربَ لذلك كله أمثلةً تعرفُ هذه الأصولُ بها.

أما التي لا تعولُ فزوجٌ وأختٌ لأبوينِ يقتسمانِ المالَ نصفينِ، وكذلك زوجٌ وأختٌ لأبٍ، وتسمى هاتانِ المسألتانِ اليتيمتين؛ لأنّه لا يورثُ المالُ بفريضتين متساويتين إلّا فيهما بنت وعصبة ثمن<sup>(١)</sup> نصف، وما بقي، أصلها من اثنتين. أخوانٍ لأمٍّ وأخٌ لأبوينِ ثلثٌ، وما بقي: أختانِ لأبوينِ، وأخٌ لأبٍ ثلثانٍ، وما بقي أصلها من ثلاثة.

أختانِ لأبوينِ وأختانِ لأمٍّ ثلثٌ وثلثانٍ.

زوجٌ وبنتٌ وعصبةٌ ربعٌ ونصفٌ، وما بقي أصلها من أربعة<sup>(٢)</sup>.

زوجةٌ وبنتٌ وعصبةٌ ثمنٌ ونصفٌ، وما بقي أصلها من ثمانية<sup>(٢)</sup>.

زوجةٌ وابنٌ ثمنٌ، وما بقي من ثمانية.

وأما أمثلةُ العائلةِ: فجدةٌ وأختٌ لأمٍّ وأختٌ لأبوينِ وأختٌ لأبٍ أصلها من ستةٍ ومنها تصحُّ. جدةٌ وأختانِ لأمٍّ (وأختٌ لأبوينِ)<sup>(٣)</sup> وأختٌ لأبٍ سدسٌ وثلثٌ ونصفٌ وسدسٌ من ستةٍ، وتعولُ إلى سبعةٍ. زوجٌ وأمٌّ وأختانِ<sup>(٤)</sup> لأمٍّ نصفٌ وسدسٌ وثلثٌ من ستةٍ وهذه تسمى مسألة الإلزام فإنّها إلزامٌ على مذهبِ ابنِ عباسٍ<sup>(٢)</sup>؛ لأنّه إن قال فيها كقولنا فقد حجبَ الأمُّ من الثلثِ إلى السدسِ بالأختينِ (وهو حال في مذهبه)<sup>(٣)</sup>

(١) من (ب).

(٢) «المبسوط» ١٦١/٢٩، و«الاختيار» ٥/٥٦٠، و«المستجمع» ٩٣٨-٩٤٠.

(٣) من (ب).

(٤) في (ب، ج): (وأخوان).

ولا تعولُ به، وإن جعلَ للأمِّ الثلثَ وللأختينِ السدسَ فقد أدخلَ النقصَ على أولادِ الأمِّ وليسَ ذلكَ مذهبهُ وهو خلافُ النصِّ أيضًا، وإن جعلَ لهما الثلثَ فقد وجبَ العولُ زوجٍ وأمٍّ وأختٍ لأبوينِ نصفٌ وثلثٌ ونصفٌ من ستةٍ وتعولُ إلى ثمانيةٍ، وهي أولُ مسألةٍ عالت في الإسلامِ في صدرِ خلافةِ عمرَ رضي الله عنه فاستشارَ الصحابةَ، فأشارَ إلى العباسِ رضي الله عنه بأن يقسمَ عليهم بقدرِ سهامهم، فصارَ إلى ذلكَ، وروي أنَّه قال: أجدُ لكم فرضًا في كتابِ الله ولا أدري من قدَّمه الله فأقدِّمه، ولا من أخره فأؤخره، ولكنني رأيتُ رأيًا، فإن كان صوابًا فمن الله، وإن كان خطأ فمني، أرى أن أدخلَ النقصَ على الكلِّ.

فقسمَ بالعولِ ولم يخالفه أحدٌ إلى أيامِ عثمانَ رضي الله عنه فأظهرَ ابنُ عباسٍ رضي الله عنهما الخلافَ، وقال: لو قدموا من قدَّمه الله وأخروا من أخره الله ما عالتَ فريضةٌ قط. ف قيل له: من قدَّمه الله؛ ومن أخره الله؟ فقال: الزوجانِ والأمُّ والجدَّةُ ممن قدَّم الله، والبناتُ وبناتُ الأبِ والأخواتُ لأبوينِ والأخواتُ لأبٍ ممن أخره الله، فتارةً يفرضُ لهنَّ، وتارةً يَكُنَّ عصبَةً، ويدخلُ النقصُ على هؤلاء الأربعِ ثم قال: من شاء باهلتهُ أنَّ الله -وفي لفظ<sup>(١)</sup>: أنَّ الذي أحصى رملَ عالج- لم يجعلُ في المالِ نصفًا ونصفًا وثلثًا فسميتُ مسألة (المباهلة)<sup>(٢)</sup>، وقد روي أنَّه قيل: هلا ذكرتَ ذلكَ أيامَ عمرَ رضي الله عنه، فقال: كانَ مهيبًا فهبته. (وفي رواية: منعتني الريبةُ. وإذا لم تكن بدليلٍ قطعي)<sup>(٣)</sup> وهذا محمولٌ على أنَّه أجتهدَ في ذلك ولم يكن

(١) في (ب): (رواية).

(٢) في (ب): (الباهلية).

(٣) من (ب).

معه دليل قطعي، ولم يأمن أنه لو ذكر دليله أن<sup>(١)</sup> يصير محجوباً فامتنع إذا<sup>(٢)</sup>، ولو كان له دليل ظاهر لما سكت، وقد كان عمر (أشد أنقياداً إلى الحق وأعظم ليناً على ما عرف من أخلاقه في قوله: أصابت امرأة وأخطأ عمر، رحم الله من أهدى إلى عمر عيوبه. وإنما كانت شدته وغلظته في الحق أن يخالف، وفي المحارم أن تنتهك<sup>(٣)</sup>).

زوج وأخت وأم وأختان لأبوين من ستة وتعول إلى ثمانية. زوج وأم وثلاث أخوات متفرقات من ستة، وتعول إلى تسعة، للزوج ثلاثة وللأم سهم وللأخت لأم سهم وللأخت لأبوين ثلاثة وللأخت لأب السدس تكملة للثلثين<sup>(٤)</sup>.

زوج وأم وأختان لأم وأختان لأبوين نصف وسدس ١٩٥/ب/ وثلثان وثلث<sup>(٢)</sup> من ستة، وتعول إلى عشرة. وتسمى هذه المسألة أم الفروخ؛ لأنها أكثر عولاً فشبهت الأربعة الزوائد بالفروخ وتسمى الشريحية؛ لأن شريحاً عليه السلام أول من قضى فيها<sup>(٥)</sup>.

زوجة وأختان لأبوين وأخ لأب من اثني عشر ومنها تصح. زوجة وجدّة وأختان لأبوين ثلثان وربّع وسدس من اثني عشر، وتعول إلى ثلاثة عشر<sup>(٦)</sup>.

(١) من (ب)، و(ج).

(٢) من (ب).

(٣) «المبسوط» ١٦١/٢٩، و«الاختيار» ٥٦٠-٥٦١/٥، و«اللباب» ٢٠٣-٢٠٤/٤، و«البحر الرائق» ٥٨٦/٨.

(٤) «المبسوط» ١٦٤/٢٩، و«المستجمع» ٩٣٩.

(٥) «المبسوط» ١٦٤/٢٩، و«المستجمع» ٩٤٠/٣.

(٦) «المبسوط» ١٦٤/٢٩، و«الاختيار» ٥٩٢/٥، و«المستجمع» ٩٤٠/٣.

امراة وأختان لأم وأختان لأبوين ربع وثلاث وثلاثان من اثني عشر،  
وتعول إلى خمسة عشر<sup>(١)</sup>.

زوجة وأم وأختان للأم وثمان أخوات لأبوين من اثني عشر، وتعول  
إلى سبعة عشر وتسمى: أم الأرامل؛ لأن المسألة كلها إناث وهي من  
مسائل المعايات<sup>(١)</sup>.

فقال: رجل مات وترك سبعة عشر ديناراً وتسع عشرة امرأة أصاب كل  
أمرأة دينار<sup>(٢)</sup>.

امراة وأبوان (وابن، أصلها من أربعة وعشرين تصح منها امرأة  
وأبوان)<sup>(٣)</sup> وبنتان ثمن وسدسان وثلاثان من أربعة وعشرين، وتعول إلى  
سبعة وعشرين وتسمى المنبرية؛ لأن علياً (سئل عنها وهو على المنبر،  
فقال على الفور: صار ثمنها تسعاً ومراً على خطبته وهي التي مثل بها  
في الكتاب، وهي من الزوائد، واعلم أن الستة إذا عالت إلى عشرة  
أو تسعة أو ثمانية فالميث امرأة قطعاً، وإن عالت على سبع أحتمل أن  
يكون ذكراً أو أنثى، ومتى عالت الأثنى عشر إلى سبعة عشر فالميث  
ذكر (قطعاً)<sup>(٤)</sup> وإلى ثلاثة عشر وخمسة عشر يحتمل الأمران، والأربعة  
والعشرون إذا عالت إلى سبعة وعشرين فالميث ذكر<sup>(٥)</sup>.

(١) «المبسوط» ١٦٤/٢٩، و«الاختيار» ٥٩٢/٥، و«المستجمع» ٩٤٠/٣.

(٢) «الاختيار» ٥٩٥/٥.

(٣) من (ب، ج).

(٤) من (ب).

(٥) «المبسوط» ١٦٤/٢٩، و«فتاوى قاضيهان» ٤٦١/٦، و«اللباب» ٢٠٤/٤، و«البحر

الرائق» ٥٨٦-٥٨٧/٨.

قال: (فإن فضلَ عنها ولا عصبَةً يرده عليهم بقدرِ سهامِهِمْ  
إِلَّا على الزوجين).

هذا مشرّع<sup>(١)</sup> الكلام في الردِّ، والردُّ ضدُّ العول وهو أن تزيد الفريضة على السهام وليس ثمة عصبَةٌ تستحقه، فيردُّ الفاضل على ذوي السهام بقدرِ سهامِهِمْ إِلَّا على الزوجين، وهذا مذهبُ عمر وعليٍّ وابن مسعودٍ وابن عباسٍ رضي الله عنهم وبه أخذ أصحابنا<sup>(٢)</sup>، وعن عثمان رضي الله عنه أنه يردُّ على الزوجين، قالوا: وهذا وهمٌ من الراوي<sup>(٣)</sup> فالصحيح عن عثمان رضي الله عنه أنه إنما ردَّ على الزوج وحده وكان ابن عم فكان أستحقاقه بالعصوبة، ولم ينقل عن أحد الردَّ على الزوجة، وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه: يوضع ما زاد في بيت المال، وبه أخذ مالكٌ والشافعي رحمهما الله ومما يعضد المذهب الأول قولُه عليه السلام: «من ترك مالا أو حقًا فلورثته»<sup>(٤)</sup> الحديث. ولأن المقتضي للاستحقاق موجود، والمانع عنه مفقود، بيان ذلك أن القرابة علة لاستحقاق الكل، لاستغناء الميت عنه، ولولا الانتقال إلى وارثه لبقى المال سائبةً، والقريب أولى الناس به فيستحقه صلةً، لكن المانع عن استحقاق الجميع عارضٌ المقتضي عند الاجتماع للمزاحمة إجماعًا، فإذا انفرد عن المزاحم زال ذلك المانع فعمل المقتضي عمله فوجب أن يستحقَّ صاحبُ السهم سهمه عند الاجتماع والمزاحمة،

(١) في (ب): (شروع).

(٢) «المبسوط» ٢٩/١٩١-١٩٢، و«اللباب» ٤/١٩٧، و«فتاوى قاضيه خان» ٦/٤٦٢-٤٦٣.

(٣) في (ب): (الزوائد).

(٤) رواه البخاري (٢٢٩٨)، ومسلم (١٦١٩) من حديث أبي هريرة.

ويستحقُّ الفاضلَ عن سهمه عند أنفراده، أمَّا الزوجانِ فقرابتهما قاصرة فوجبَ اقتصارُهما على مقدارِ سهمهما إظهارًا لقصورِ مرتبتهما على أنَّ الزوجيةَ تنقطعُ بالموتِ فينتفي السببُ وقضيةُ ذلكَ عدمُ التوارثِ، وإنما خولفَ في حقهما القياسُ بالنصِّ فيقتصرُ على مورده.

قال: (فإن اتَّحدَ جنسُ المردودِ عليهم قسمتِ المسألةُ من عددِ رؤوسهم<sup>(١)</sup> وإن كان جنسينِ فمن عددِ سهامِهم).

من ههنا إلى آخر الفصلِ من الزوائد.

واعلم أنَّ جميعَ من يرثُ عليه سبعة: الأمُّ والجدَّةُ والبنْتُ وبنْتُ الابنِ والأخواتُ من الأبوينِ والأخواتُ لأبٍ وأولادُ الأمِّ، ولا يقعُ الرُّدُّ إلَّا على جنسٍ واحدٍ وعلى جنسينِ وعلى ثلاثةٍ ولا يزيدُ على ذلك. السهامُ المردودُ عليها أربعةُ الأثنانِ والثلاثةُ والأربعةُ والخمسةُ، ثم المسألةُ إما أن يكونَ فيها أحدٌ ممن لا يرثُ عليه أو لا يكونُ فيها أحدٌ منهم، وإذا خلتِ عمن لا يرثُ عليه فإما أن يكونَ المردودُ عليه جنسًا واحدًا أو أكثر، فإن كان جنسًا واحدًا فاجعلْ مسألتهم من عددِ رؤوسهم، وإن كان جنسينِ أو ثلاثةً أجناسٍ فاجعلْ المسألةَ من سهامِهم وأسقطِ الزائد. أمثلةُ ذلك: جدَّةٌ وأختٌ لأمٍّ لكلٍّ منهما السدسُ والباقي يرثُ عليهما بقدرِ سهامِهما فالمسألةُ بين عددِ رؤوسِهما أثنان؛ لاستوائِهما في الفرضِ، فأصلُ المسألةِ من ستةٍ وعادت بالردِّ إلى اثنين.

جدَّةٌ وأختانِ لأمٍّ، للجدَّةِ السدسُ وللأختينِ الثلثُ، أجعلْ المسألةَ من ثلاثةٍ وهو عددُ رؤوسِهم. بنتٌ وأمٌّ أصلُها من ستةٍ للبنَّتِ النصفُ ثلاثةٌ وللأمِّ

(١) في (ب): (رأسهم).

السدسُ سهمٌ، اجعل مسألتهم من عددِ سهامهم وهي أربعة. أربعُ بناتٍ وأمٌّ، للبناتِ الثلثانِ وللأمِّ السدسُ، أجعل المسألةَ من خمسةٍ وهي عددُ سهامهم<sup>(١)</sup>.

قال: ١١٩٦/ (وإن كان مع الأول من لا يردُّ عليه أعطى فرضه من أقلِّ مخارجه وقسم الباقي على من يردُّ عليه كزوج وثلاث بناتٍ وإن لم يستقم، فإن وافق رؤوسهم كزوج وست بناتٍ ضرب وفقها في مخرج فرض<sup>(٢)</sup> من لا يردُّ عليه وإلا ضرب كل رؤوسهم فيه كزوج وخمس بناتٍ).

قد ذكرنا أنَّ المسألةَ على نوعين:

النوع الأول: أن لا يكون في المسألة أحدٌ ممن لا يردُّ عليه، وقسمنا هذا على قسمين: أن يكون المردودُ عليه جنسًا واحدًا وأن يكون جنسين. والنوع الثاني: إذا كان في المسألة من لا يردُّ عليه، وهذا على قسمين أيضًا: أحدهما: أن يكون المردودُ عليه جنسًا واحدًا، والآخر أن يكون المردودُ عليه أكثرَ من جنسٍ واحدٍ.

وقد مرَّ الكلامُ في النوع الأول بقسميه، وهذا هو الكلامُ في القسم الأول من النوع الثاني، وهو أن يكون في المسألة من لا يردُّ عليه والمردودُ عليه جنسٌ واحدٌ، فيقول: إذا كان في المسألة من لا يردُّ عليه وهو الزوج والزوجة والمردودُ عليه جنسٌ واحدٌ فأعط فرض من لا يردُّ عليه من أقلِّ

(١) «المبسوط» ٢٩/ ١٩٥-١٩٧، و«فتاوى قاضيه خان» ٦/ ٤٦٣، و«الاختيار» ٥/ ٥٦٤،

و«البحر الرائق» ٨/ ٥٨٨.

(٢) من (ب).

مخارجِه، ثم أقسم ما تبقى على عدد من يردُّ عليه إن استقام ذلك.

مثال ذلك: زوجٌ وثلاث بناتٍ، للزوج الربع سهمٌ من أربعة والباقي للبنات وهن ثلاث تصحُّ عليهن؛ لما بينا أنَّ من يردُّ عليه إذا كان جنسًا واحدًا يجعلُ المسألة من عدد رؤوسهم وإن لم يستقم الباقي على من يردُّ عليه، فإن كان بين رؤوسهم وبين ما بقي من فرض من لا يردُّ عليه موافقةٌ فاضرب وفق رؤوسهم في مخرج فرض من لا يردُّ عليه، مثاله زوجٌ وست بناتٍ للزوج الربع يبقى ثلثة والبنات ست مسألتهن من عدد رؤوسهن ستة، والباقي لا يستقيم عليهن لكن بينهن وبين الباقي موافقةٌ بالثلث، فاضرب وفق رؤوسهم وهو اثنان في مخرج فرض الزوج وهو أربعة يكن الحاصل ثمانية، للزوج الربع (مضروب في اثنين)<sup>(١)</sup> ستة تصحُّ على البنات، وإن لم يكن بين رؤوسهم وما بقي موافقةٌ كزوج وخمس بناتٍ فاضرب كلَّ رؤوسهم وهو خمسة (وهي مسألة البنات)<sup>(٢)</sup> في مخرج فرض الزوج وهو أربع تكن عشرين، للزوج الربع خمسة والباقي خمسة عشر تصحُّ على خمس لكل واحد ثلاثه، ثم أعلم (أن)<sup>(٣)</sup> أصلاً آخر مطرداً في جميع مسائل الردِّ، وهو أن يضرب سهام من لا يردُّ عليه في مسألة من يردُّ عليه أو في وفقها إن كان بينها موافقةٌ ثم تضرب سهام من يردُّ عليه في الباقي من مخرج فرض من لا يردُّ عليه، أو في وفقها إن كان بينهما موافقةٌ، ففي مسألتنا هذه يخرج فرض من لا يردُّ عليه أربعة، ومسألة من يردُّ عليه خمسة والباقي ثلاثة من فرض من لا يردُّ عليه، وقد صحت المسألة من عشرين فيضرب سهام من

(١) من (ج).

(٢) من (ب، ج).



لا يردُّ عليه -وهو الزوج- في كلِّ مسألة من يردُّ عليه وذلك خمسة؛ لعدم الموافقة بينهما، فتبلغ خمسة وهو نصيبُ الزوج من العشرين، ثم تضربُ مسألة من يردُّ عليهم وذلك خمسة في الباقي من مخرج فرض من لا يردُّ عليه وذلك ثلاثة تبلغ خمسة عشر وهو نصيبُ البنات، لكلِّ بنتٍ ثلاثة<sup>(١)</sup>.

قال: (وإن كان مع الباقي من لا يردُّ عليه قسم الباقي من مخرج فرض من لا يردُّ عليه على مسألة من يردُّ عليه كزوجة وأربع جدات وست أخوات لأُم، وإن لم يستقم ضربت جميع مسألة من يرد عليه في مخرج فرض من لا يردُّ عليه كأربع زوجات وتسع بنات وست جدات، ثم ضربت سهام من لا يردُّ عليه في مسألة من يردُّ عليه وسهام من يردُّ عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا يردُّ عليه).

هذا هو الكلام في القسم الثاني من النوع الثاني وهو أن يكون في المسألة من لا يردُّ عليه، والمردود عليه أكثر من جنس واحد، فنقول: إذا كان في المسألة من لا يردُّ عليه والمردود عليه جنسان أو ثلاثة أجناس فاعط فرض من لا يردُّ عليه كما مر، ثم أقسم الباقي على مسألة من يردُّ عليهم إن استقامت القسمة وإلا فاضرب جميع مسألة من يردُّ عليه في مخرج فرض من لا يردُّ عليه، فما بلغ فمنه تصحَّ المسألة، ثم أضرب سهام من لا يردُّ عليه في مسألة من يردُّ عليه، وسهام من يردُّ

(١) «المبسوط» ١٩٦/٢٩، و«الاختيار» ٥٦٤/٥، و«البحر الرائق» ٥٨٨/٨.

عليه في ما<sup>(١)</sup> بقي عن مخرج فرض من لا يرث عليه (ليبين أنصاءهم)<sup>(٢)</sup>.  
 مثال الأول: زوجة وأربع جدات وست أخوات لأم، للزوجة الربع  
 سهم يبقى ثلاثة، وسهام من ترث عليه ثلاث فقد استقام على سهامهم.

ومثال الثاني: أربع زوجات وتسع بنات وست جدات للزوجات الثمن  
 سهم يبقى سبعة وسهام الرد خمسة؛ لأن أصل مسألتهن من ستة، للبنات  
 الثلثان أربعة وللجدات السدس واحد، فالكل خمسة والباقي من مخرج  
 فرض من لا يرث عليه سبعة لا يستقيم عليها ولا موافقة، فاضرب سهام  
 الرد وهي خمسة في مخرج فرض من لا يرث عليه وهو ثمانية تكن  
 أربعين، وهو مخرج فروض الفريقين، وكان للزوجات من الثمانية سهم  
 تضرب في خمسة وهو مسألة من يرث عليه تكن خمسة، وهو نصيب  
 الزوجات ١٩٦ب/ من الأربعين وللجدات من الخمسة سهم نضربه في  
 الباقي من مخرج فرض من لا يرث عليه، وهو الزوجات، وذلك سبعة  
 تكن سبعة، وهو نصيب الجدات من الأربعين، وللبنات من الخمسة  
 أربعة تضربها في الباقي من مخرج فرض الزوجات وذلك سبعة يبلغ  
 ثمانية وعشرين<sup>(٣)</sup> وهو نصيب البنات من الأربعين، إلا أن الزوجات  
 أربعة ونصيبهن سبعة<sup>(٤)</sup> لا يستقيم عليهن ولا يوافقه، فنأخذ عدد  
 رؤوسهن<sup>(٥)</sup> وهو أربعة والجدات ستة ونصيبهن سبعة لا يستقيم عليهن  
 ولا يوافقه، فيأخذ أيضًا عدد رؤوسهن، وذلك ستة والبنات تسعة

(١) في (أ): (مسألة).

(٢) من (ج). (٣) من (ب)، و(ج).

(٤) في (ب). و(ج): (خمسة).

(٥) في (ج): (رؤوسهم).

ونصيبهنَّ ثمانية وعشرون لا يستقيمُ عليهنَّ ولا يوافقهُ، فيأخذُ أيضًا عددَ رؤوسهنَّ وذلك تسعة، فاجتمعَ عندنا أربعة وستة وتسعة وبين الأربعِ والستّةِ موافقةٌ بالنصف، فتضربُ الأربعةُ في الثلاثةِ يبلغُ اثني عشرَ بين اثني عشرَ وتسعة، وبين الأربعِ والستّةِ موافقةٌ بالثلث، فتضربُ ثلثَ التسعةِ وهو ثلاثة في اثني عشرَ يبلغُ ستة وثلاثين، ثم تضربُ ستّةِ ثلاثين في أربعين يبلغُ ألفًا وأربعمائة وأربعين، للزوجاتِ مائة وثمانون لكلِّ واحدةٍ خمسة وأربعون، وللجداتِ مائتان واثنان وخمسون لكلِّ واحدةٍ اثنيان وأربعون، وللبناتِ ألفٌ وثمانية لكلِّ واحدةٍ مائة واثنا عشر.

هذا وإن شئتَ صحت مسألة من لا يُردُّ عليه على أصحابه، ثم صحت مسألة من يُردُّ عليه على أصحابه، ثم طلبتِ الوفق بين تصحيح من يُردُّ عليه وبين الباقي من مخرج فرضٍ من لا يُردُّ عليه، فإن كان بينهما موافقةٌ بجزءٍ فاضرب جزءَ الوفقِ من تصحيح من يُردُّ عليه في كلِّ تصحيح من لا يُردُّ عليه.

وإن لم يكن بينهما موافقةٌ بجزءٍ فاضرب كلَّ تصحيح من يُردُّ عليه في كلِّ تصحيح من لا يُردُّ عليه فما بلغَ فمنها (تصحيح المسألتين) <sup>(١)</sup> ثم أضرب نصيب كلِّ واحدٍ ممن لا يُردُّ عليه في تصحيح من يُردُّ عليه أو في وفقهِ، ونصيب كلِّ واحدٍ ممن يُردُّ عليه في الباقي من تصحيح من لا يُردُّ عليه أو في وفقهِ، كما إذا تركَ امرأتين وثلاث أخواتٍ لأبٍ وأمٍّ وجدة تصحيح مسألة المرأتين من ثمانية فتصحيح مسألة الأخواتِ والجدّة من خمسة عشر، والباقي من تصحيح المرأتين ستّة، فبين الستّة والخمسة عشر موافقةٌ بالثلث فيضربُ ثلثَ خمسة عشرَ وذلك خمسة في كلِّ ثمانية

(١) في (ج): (تصح المسألة).

يبلغ أربعين للمراتين من الثمانية كان أثنين نضربهما في ثلث خمسة عشر تبلغ عشرة، فهو نصيبُ المرأتين من أربعين، وللجدّة من خمسة عشر ثلاثة تضربها في ثلث الستة الباقية من تصحيحِ المرأتين وذلك اثنان يبلغ ستة، وهو نصيبُ الجدّة من أربعين، وللأخوات من خمسة عشر اثنا عشر نضربها في اثنين وهو ثلث الستة الباقية تبلغ أربعة وعشرين، فهو نصيبُ الأخوات من الأربعين.

هذا إذا كان بينهما موافقةً أمّا إذا كان بينهما مباينةً كما لو ترك ثلاث زوجات وخمس أخوات لأب وأمّ وجدّة فتصحيحُ مسألة الزوجات من اثني عشر والباقي من فروضهن تسعة، وتصحيحُ مسألة الأخوات والجدّة من خمسة وعشرين، ولا موافقةً بين الباقي وبين خمسة وعشرين، فتضرب خمسة وعشرين في كلّ تصحيح الزوجات وذلك اثنا عشر تبلغ ثلاثمائة، للزوجات من اثني عشر ثلاثة نضربها في كلّ تصحيح من يُردّ عليه، وذلك خمسة وعشرون تبلغ خمسة وسبعين، لكلّ واحدة خمسة وعشرون، وللجدّة من خمسة وعشرين خمسة تضربها في الباقي من فرض من لا يُردّ عليه من تصحيحهم، وذلك تسعة تبلغ خمسة وأربعين فهو نصيبُ الجدّة، ولكل أخت أربعة نضربها في تسعة تبلغ ستة وثلاثين، وهو نصيبُ كلّ أخت من ثلاثمئة. وقس على هذا<sup>(١)</sup>.



(١) «المبسوط» ١٩٧/٢٩، و«الاختيار» ٥٦٤-٥٦٥، و«البحر الرائق»

## فصل

## في ذوي الأرحام

قال: (يورث ذوي الأرحام كل قريب ليس بذئ سهم ولا عصية  
فيأخذ المنفرد جميع المال ويحبب أقربهم الأبعد).

مذهبنا<sup>(١)</sup> في توريث ذوي الأرحام مذهب عامة الصحابة رضي الله عنهم.  
وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه: لا ميراث (لهم)<sup>(٢)</sup> ويوضع في بيت المال.  
وبه قال مالك<sup>(٣)</sup> والشافعي<sup>(٤)</sup> رحمهما الله.

ومما يعضد الأول قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٦] أي: بميراث بعض بالنفل، وقوله رضي الله عنه: «الخال وارث من لا وارث له»<sup>(٥)</sup>.

(١) «مختصر الطحاوي» ١٥١، و«المبسوط» ٣٠/٣١٢، و«فتاوى قاضيخان» ٦/٤٥٧،  
و«اللباب» ٤/٢٠٠.

(٢) في (ب): (لذوي الأرحام).

(٣) «التلقين» ٢/٥٦، و«عقد الجواهر الثمين» ٣/٤٣٧.

(٤) قال في «روضة الطالبين» ٥/٤٥ وأما توريث ذوي الأرحام، فالذاهبون إليه منا  
أختلفوا في كيفية، فأخذ بعضهم بمذهب أهل التنزيل وبه قطع ابن كج وصاحب  
المذهب والإمام، لأن القائلين ممن ورثهم من الصحابة فمن بعدهم رضي الله عنهم أكثر،  
ومنهم من أخذ بمذهب أهل القرابة، وهو مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه.  
قلت: الأصح الأقيس: مذهب أهل التنزيل وللقائلين بتوريث ذوي الأرحام مذاهب  
غير هذين، لكن الذي اختاره أصحابنا منها هذان.  
«حلية العلماء» ٦/٢٦١، و«روضة الطالبين» ٥/٤٥.

(٥) رواه الترمذي (٢١٠٤) من حديث عائشة. وقال: حسن غريب. ورواه الحاكم  
٤/٣٤٤ وصححه على شرط الشيخين من حديث المقدم الكندي.  
وصححه الألباني كما في «الصحيحة» (١٨٤٨).

ولَمَّا مَاتَ ثَابِتُ بْنُ الدِّحْدَاحِ قَالَ ﷺ لِعَاصِمِ بْنِ عَدِيِّ: «هَلْ تَعْرِفُونَ لَهُ فِيكُمْ نَسِيبًا؟»<sup>(١)</sup>؛ فَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ أَتِيًّا فِينَا يَعْنِي غَرِيبًا فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِيرَاثَهُ لِابْنِ أُخْتِهِ أَبِي لِبَابَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُنْذِرِ، وَلَمَّا مَرَّ مِنْ أَنَّ الْقَرَابَةَ عَلَةُ الْأَسْتَحْقَاقِ مُطْلَقًا إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْقَرَابَةَ عِنْدَ الْأَجْتِمَاعِ بِذَوِي الْفُرُوضِ وَالْعَصْبَةِ تَقَاعَدَتْ عَنْ اقْتِضَاءِ الْعَمَلِ؛ لِتَقَدُّمِ الْقَرَابَةِ الْقَرِيبَةِ وَتَأَخُّرِ الْبَعِيدَةِ، وَعِنْدَ الْأَنْفِرَادِ زَالَ الْمَالُ عَنْ عَمَلِ الْعِلَةِ فَوَجَبَ الْأَسْتَحْقَاقُ بِهَا؛ إِذِ الْأَصْلُ أَنَّ لَا يُصْرَفُ الْمَالُ إِلَى بَيْتِ الْمَالِ / ١٩٧/ مع وجود مستحق له ولأن سائر المسلمين يُدْلُونَ إِلَيْهِ بِالْإِسْلَامِ، وَأُولُو الْأَرْحَامِ يُدْلُونَ بِالْإِسْلَامِ وَالْقَرَابَةِ، وَالْمَدْلِي بِجِهَتَيْنِ أُولَى كِبْنِي الْأَعْيَانِ مَعَ بَنِي الْعَلَاتِ، ثُمَّ فُسِّرَ فِي الْكِتَابِ ذَوِي الْأَرْحَامِ فَقَالَ: (كُلُّ قَرِيبٍ) بِالنَّصْبِ تَحَرُّزًا عَنِ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ، فَإِنَّهُ لَا مَسَاغَ لَهَا هُنَا، وَهَذَا شَامِلٌ لْجَمِيعِ أَنْوَاعِ ذَوِي الْأَرْحَامِ وَطَبَقَاتِهِمْ، فَإِنَّ كَلًّا مِنْهُمْ قَرِيبٌ، وَلَيْسَ بِذِي سَهْمٍ وَلَا عَصْبَةٍ، ثُمَّ أَتَبَعَ ذَلِكَ بِحُكْمِهِمْ، وَحُكْمُ ذَوِي الْأَرْحَامِ حُكْمُ الْعَصَبَاتِ مَنْ أَنْفَرَدَ مِنْهُمْ أَخَذَ جَمِيعَ الْمَالِ لَكُونِهِمْ يُدْلُونَ بِالْقَرَابَةِ، وَلَيْسَ لَهُمْ سَهْمٌ مُقَدَّرٌ وَكَانُوا مِثْلَهُمْ، وَمَنْ أَجْتَمَعَ مِنْهُمْ أَقْرَبَ وَأَبْعَدَ حَجَبَ الْأَقْرَبِ الْأَبْعَدَ كَالْعَصَبَاتِ أَيْضًا حَتَّى إِنَّ مَنْ هُوَ أَقْرَبُ إِلَى الْمَيِّتِ مِنْ أَيِّ صَنْفٍ كَانَ فَهُوَ أَوْلَى، كَبْنَتِ بَنْتِ بَنْتِ بَنْتِ<sup>(٢)</sup> وَأَبُ أُمٍّ، فَأَبُ الْأُمِّ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ وَكَانَ أَبُ أُمٍّ، وَعَمَةٌ أَوْ خَالَةٌ فَالْعَمَةُ أَوْ الْخَالَةُ أَوْلَى لَكُونِهَا

(١) رواه البيهقي في «السنن» ٢١٥/٦، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٣٩٦/٤ وقال: منقطع.

وضعفه «الألباني في الإرواء» ١٤١/٦.

(٢) من (ب).

أقرب، وهذا التفسير والحكم من الزوائد<sup>(١)</sup>.

قال: (ويقدّم أولاد البنات وأولاد بنات الأبن، ثم الجدُّ الفاسدُ والجداتُ الفاسداتُ وهو مقدّم على ما قبله في رواية، ثم أولاد الأخوات لأبوين أو أب، وأولاد الإخوة والأخوات لأم، وبنات الإخوة، والجد مقدّم عليهم، ثم الخالات والأعمام والعمات لأم وبنات الأعمام. وأولاد هؤلاء، ثم عمات الآباء والأمهات وأخوالهم وخالاتهم وأعمام الآباء<sup>(٢)</sup> لأم وأعمام الأمهات كلهم وأولاد هؤلاء، وإذا استووا في درجة قدّم ولد الوارث وإذا اختلفت الفروع والأصول كبت ابن بنت، وابن بنت بنت اعتبر الأصول فقسم عليهم أثلاثاً وأعطى كلاً من الفروع نصيب أصله وهما الفروع فقط).

اعلم أن ذوي الأرحام أصناف أربعة:

فالأول: من ينتمي إلى الميت، وهم أولاد البنات وأولاد بنات الأبن. والثاني: من ينتمي إلى الميت إليهم، وهم الجدُّ الفاسدُ والجداتُ الفاسداتُ. والثالث: من ينتمي إلى أبوي الميت، وهم أولاد الأخوات كلهن وبنات الإخوة كلهم وأولاد الإخوة لأم.

والرابع: من ينتمي إلى جدّي الميت وهم الأخوال والخالات

(١) «مختصر الطحاوي» ١٥١، و«المبسوط» ٣٠/٣١٢، و«فتاوى قاضيخان» ٦/٤٥٧،

و«اللباب» ٤/٢٠٠.

(٢) في (ب): (الأب).

والأعمامُ لأُمّ، والعماتُ وبناتُ الأعمامِ كلّهم وأولادُ هؤلاء ومن يدلي بهم.

ويقدم الصنفُ الأولُ؛ لأنَّ قرابةَ الولادِ أقربُ من غيرها كما في الأصولِ، ثمَّ الصنفُ الثاني عند أبي حنيفة<sup>(١)</sup> رحمته الله مقدّمٌ على الصنفِ الثالثِ.

وقال<sup>(٢)</sup><sup>(١)</sup>: الصنفُ الثالثُ أولى من الثاني، وقد عبّرَ عن هذه الخلافةِ بقوله: (والجدُّ مقدّمٌ عليهم).

لهما<sup>(٣)</sup>: أنَّ الصنفَ الثالثَ أولادُ عصبيةٍ أو ذي سهمٍ، والصنفُ الثاني ليسوا كذلك، والأصلُ في ذوي الأرحامِ إذا استتوا في الدرجة أن يقدّم ولد<sup>(٣)</sup> الوارثِ.

وله<sup>(١)</sup>: أنَّ الصنفَ الثاني له زيادةُ أتصالٍ باعتبارِ الجزئية؛ لأنهم أصولُ الميتِ، واعتبارُ زيادةِ القربِ في التقديمِ أولى؛ لأنَّ علّةَ الاستحقاقِ القربُ، والعلّةُ تترجّحُ بالزيادةِ من جنسِها، الصنفُ الأولُ يقدّمُ أقربُهم (إلى الميتِ أولى)<sup>(٤)</sup> (بنتُ بنتٍ، وبنتُ بنتِ بنتٍ الأولى مقدّمةٌ لقربِها، وإن استتوا في القربِ قدّم ولدُ الوارثِ؛ لزيادةِ قربه باعتبارِ أصلِهِ)<sup>(٥)</sup> كبنتِ بنتِ بنتٍ، وبنتِ بنتِ ابنٍ. الثانيةُ مقدّمٌ؛ لأنها ولدٌ وارثٌ ذي سهمٍ، بنتُ بنتٍ أخٍ، وبنتُ ابنِ أخٍ المالِ للثانية؛ لكونها ولدٌ وارثٌ

(١) «مختصر الطحاوي» ١٥٢، و«المبسوط» ٤/٣٠، و«فتاوى قاضيخان» ٤٥٧/٦، و«اللباب» ٢٠١/٤.

(٢) في (ب، ج): (وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله).

(٣) في (ب): (وكذا).

(٤) من (ب).

(٥) ساقطة من (ب).



عصبة، فإن كان أحدهما يدلي بوارث لا بنفسه لكن بواسطة تساويا كبنّت بنت بنت بنت، وبنت بنت بنت ابن هما سواء لكون كلّ منهما يدلي إلى الوارث بواسطة، والعلّة القرب فلا ترجح بالإدلاء، وإن كان أحدهما أقرب والآخر أبعد، والأبعد يدلي بوارث قدم الأقرب؛ لأنّ العلة هي القرابة فيترجح بالزيادة من جنسها كالعصبات إذا أستوا رجح بزيادة القرب، مثاله: بنت بنت بنت، وبنت بنت بنت ابن الأولى مقدمة لكونها أقرب خالة وبنت عمّ الخالة مقدمة لقربها، وإن أستوا في القرب والإدلاء، فإن اتفقت الآباء والأمهات فالمال بينهم على السواء إن كانوا ذكوراً أو كانوا إناثاً وإن كانوا مختلطين فللذكر مثل حظ الأنثيين. بنت بنت ابن، وبنت بنت ابن المال بينهما سواء، ابن بنت بنت، وابن بنت بنت المال بينهما سواء، بنت بنت بنت، وابن بنت بنت المال بينهما أثلاثاً، وإن اختلفت الأمهات والآباء. فمذهب أبي يوسف<sup>(١)</sup> - وهو رواية عن أبي حنيفة<sup>(١)</sup> - العبرة لأبدانهم لا لأصولهم، وقال محمد رحمته الله وهو أشهر الروایتين عن أبي حنيفة رحمته الله: العبرة لأصولهم. فيقسم المال على الأصول ويعتبر الأصل الواحد متعدداً ١٩٧ب/ بتعدد أولاده ثم يعطي لكل فرع ميراث أصله ويجعل كل أنثى تدلي إلى الميت بذكر ذكر، وكل ذكر يدلي إلى الميت بأنثى أنثى سواء كان إدلاؤهما بأب واحد أو بأكثر أو بأم واحدة أو أكثر ثم تقسم سهام كل فريق بينهم بالسوية إن اتفقت صفاتهم، وإن اختلفت فللذكر مثل حظ الأنثيين.

(١) «مختصر الطحاوي» ١٥١-١٥٢، و«المبسوط» ٦/٣٠-٧، و«البحر الرائق»

له<sup>(١)</sup>: أن الفروع إنما يستحقون الميراث بواسطة الأصول فيجب اعتبارُ  
الأصول.

ولأبي يوسف رحمته الله<sup>(١)</sup> أن ذوي الأرحام إنما يرثون بالقرابة كالعصبات،  
وكلُّ منهم مستبدٌ بنفسه في أصلِ الأسحقاق فتعتبرُ الأبدانُ كما في  
العصبات.

مثال ذلك: بنتُ بنتِ ابن، وابنُ بنتِ بنتِ المالِ بينهما للذكرِ مثلُ حظِّ  
الأنثيين إجمالاً. بنتُ بنتِ بنتٍ وبنتُ ابنِ بنتِ المالِ بينهما نصفانِ عند  
أبي يوسف رحمته الله اعتباراً للأبدان، وعند محمد رحمته الله يقسمُ أثلاثاً باعتبارِ  
الأصولِ كأنه ماتَ عن بنتِ بنتٍ، وابنِ بنتٍ، ثم يُنقلُ نصيبُ الابنِ إلى  
بنتِهِ ونصيبُ البنتِ إلى بنتِها. بنتُ ابنِ بنتٍ، وابنُ بنتِ بنتٍ عند أبي  
يوسف رحمته الله للذكرِ مثلُ حظِّ الأنثيين، وعند محمد. يعكس ذلك، للبنتِ  
سهمانِ وللابنِ سهمٌ.

بنتا ابنِ بنتٍ، وابنُ بنتِ بنتٍ عند أبي يوسف ظاهرٌ، وعند محمد للابنِ  
الخمُسُ، وأربعةُ الأُخماسِ للبنتينِ كأنه ماتَ عن ابني بنتٍ، وبنتِ بنتِ بنتٍ  
بنتِ بنتٍ، وابنِ بنتِ بنتٍ، وبنتِ ابنِ بنتٍ، وابنِ ابنِ بنتٍ عند أبي يوسف  
ظاهرٌ، وعند محمد يقسمُ على الآباءِ على ستّة، للأوليين سهمانِ لإدلائهما  
إلى الميتِ بأنثي، فيكون بينهما للذكرِ مثلُ حظِّ الأنثيين، فصارَ المالُ بين  
الفريقين أثلاثاً وقد أنكسرَ بالأثلاثِ، فاضرب ثلاثةً في ثلاثة تصير<sup>(٢)</sup> تسعةً  
منها تصحُّ.

(١) «مختصر الطحاوي» ١٥١-١٥٢، و«المبسوط» ٣٠/٦-٧، و«البحر الرائق» ٨/٥٧٩.

(٢) في (ب)، و(ج): (تكن).

وإن وقع الاختلاف في بطنٍ أو أكثر، فأبو يوسف<sup>(١)</sup> رحمه الله مر<sup>(٢)</sup> على أصله، ومحمد<sup>(٣)</sup> رحمه الله يقسم المال على أولٍ خلافٍ يقعُ فما أصاب الذكور يُنقلُ فروعهم وما أصاب الإناث ينتقل إلى فرعهن مع اعتبار الاختلاف في البطن الثاني على الوجه الذي اعتبر في البطن الأول، حتى ينتهي إلى الأولاد الأحياء، فيقسم بينهم على اعتبار أبدانهم.

مثاله: بنت بنت بنت، وبنت بنت ابن بنت (وبنت ابن بنت)<sup>(٣)</sup> بنت، وابن بنت بنت بنت، فعند أبي يوسف<sup>(٤)</sup> رحمه الله المال بينهم على خمسة أسهم: خمسان للابن، ولكل بنت خمس، وعند محمد<sup>(٤)</sup> رحمه الله على عشرة أسهم للأولى سهم، وللثانية أربعة أسهم، وللثالثة ثلاثة، وللرابعة سهمان؛ لأنه يعتبر الخلاف في أول بطن وقع، وفيه ابن بنت، وثلاث بنات بنت، فيقسم عليهم، ثم ما أصاب الابن وهو خمسان يصيران إلى ابنته، وما أصاب البنات وهو ثلاثة أخماس يصير إلى أولادهن وهم ابن وبنات للذكر مثل حظ الأنثيين، فيكون للابن خمس ونصف، وللبنين خمس ونصف، ثم ينتقل نصيب الابن إلى بنته ونصيب البنين إلى ولديهما وهما ابن وبنت، للذكر مثل حظ الأنثيين، فيكون للابن خمس وللبن نصف خمس وهو عشر فتصح<sup>(٥)</sup> من عشرة ومن له

(١) «المبسوط» ٩١٨/٣٠، و«فتاوى قاضيخان» ٤٥٧/٦-٤٥٨، و«الاختيار» ٥/٥٧٢-

٥٧٣، و«البحر الرائق» ٨/٥٧٩.

(٢) في (ج): (بني).

(٣) من (ب، ج).

(٤) «المبسوط» ٩١٨/٣٠، و«الاختيار» ٥/٥٧٢-٥٧٣، و«فتاوى قاضيخان» ٦/٤٥٧-

٤٥٨، و«البحر الرائق» ٨/٥٧٩.

(٥) في (ج): (وهو يصح من عشرة).

قربةً من جهتين من ذوي الأرحامِ فله سهمان، ومن له قربةً واحدةً فله سهمٌ واحدٌ عند محمد<sup>(١)</sup> اعتبارًا بالأصول، وعند أبي يوسف<sup>(٢)</sup> (هما سواء)؛ لأنهم يرثون بالتعصيب، وذلك لا يختلف كالعصبات حقيقةً.

مثال ذلك: بنت بنت بنت، وبنت بنت بنت هي بنت ابن بنت أخرى، فعند أبي يوسف<sup>(١)</sup> رحمه الله المال بينهما نصفان، وعند محمد<sup>(٢)</sup> رحمه الله: لذي القربة الواحدة سهمٌ ولذي القربتين ثلاثة أسهم.

ولو كان مكان البنت من جهتين ابنا فعند أبي يوسف<sup>(١)</sup> رحمه الله للذكر مثل حظ الأنثيين، وعند محمد<sup>(٢)</sup> رحمه الله لذي<sup>(٣)</sup> القربة الواحدة سهمٌ، ولذي القربتين ثلاثة أسهم: سهمان من قبل أصله الذكر، ويسلم له لتفرده بذلك الأصل، وسهمٌ من قبل أصله الأنثى فتضمنه إلى ما في يد ذات قربة فيقسمان السهمين للذكر مثل حظ الأنثيين؛ لاتحاد أصلهما في هذين السهمين. واختلاف أبدانها على ثلاثة فاضرب ثلاثة في أربعة تكن اثني عشر منها نصح.

الصف الثاني: أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت كأب أم، وأب أم أم، وأب أم أب المال للأول لقربه، وإن استوا في القرب لم يكن الإدلاء بوارث (موجبًا للتقديم في أصح الروايتين؛ لأن سبب الاستحقاق القربة دون الإدلاء بوارث)<sup>(٤)</sup>، مثاله: أب أم أم، وأب أم أم فهما سواء وعلى الراوية المرجحة بالإدلاء الأول أولى، ثم إن كانوا من جهة

(١) «المبسوط» ٩١٨/٣٠، و«الاختيار» ٥٧٢-٥٧٣، و«فتاوى قاضيخان» ٤٥٧/٦ -

٤٥٨، و«البحر الرائق» ٥٧٩/٨.

(٢) في (ب): (متساويان).

(٣) في (ب)، و(ج): (لذات).

(٤) من (ب)، و(ج).

واحدة فالقسمة باعتبار الأبدان على السواء إن كانوا ذكورًا أو إناثًا، وإن اختلطوا فللذكر مثل حظ الأنثيين، وإن كانوا من جهتين فلقوم الأمُّ الثلث، ولقوم الأب الثلثان.

أب أم أب، وأب أب أم للأول والثاني وللثاني الثلث، وإن كان لأب الميت جدان من جهتين وكذلك لأمه، فلقوم الأب الثلثان ولقوم الأم الثلث ثم ما أصاب قوم الأب / ١١٩٨ / ثلثاه لقربته من جهة ابنه، وثلثه لقربته من جهة أمه، وكذلك ما أصاب قوم الأم، وروى الحسن عن أبي حنيفة<sup>(١)</sup> رحمته الله: ما أصاب قوم الأب فكله لقربته من قبل أبيه، وما أصاب قوم الأم فلقربتها من قبل (الأم)<sup>(٢)</sup> أيضًا.

مثاله: أب أم أب أب، وأب أب أم أب وأب<sup>(٣)</sup> أم أب أم، وأب أب أم أم فلاولين الثلثان، وللآخرين الثلث على ما بينا<sup>(٤)</sup>.

الصنف الثالث: ثلاثة أنواع:

الأول: بنات الإخوة، وأولاد الأخوات لأب وأم وأولادهم.

والثاني: بنات الإخوة وأولاد الأخوات لأب وأولادهم.

الثالث: أولاد الإخوة والأخوات لأم وأولادهم فإن كان<sup>(٤)</sup> من النوع

الأول أو الثاني فهم كالصنف الأول في تساوي الدرجة والقرب والإدلاء بوارث والقسمة، وإن اختلفوا في ذلك فالمعتبر الأبدان عند أبي

(١) «المبسوط» ٣٠/٢٥-٢٦، و«فتاوى قاضيخان» ٦/٤٥٨، و«البحر الرائق» ٨/٥٧٩-٥٨٠.

(٢) في (ب، ج): (الأب).

(٣) من (ب، ج).

(٤) في (ب، ج): (كانوا).

يوسف<sup>(١)</sup> ﷺ، والأبدانُ ووصفُ الأصولِ عند محمد<sup>(١)</sup>، وإن كانوا من النوعِ الثالثِ فالمالُ بينهم سواءٌ لا يزيدُ، للذكرِ على الأنثى اعتباراً بأصولهم ولا خلافَ فيه.

وقد رويت فيه روايةٌ شاذةٌ عن أبي يوسف<sup>(١)</sup> أنه يقسمُ<sup>(٢)</sup> بينهم للذكرِ مثلُ حظِّ الأنثيين، وإن كانوا من هذه الأنواع وتساووا في الدرجة قدّمَ المدلي بوارثُ ثم من كان لأبٍ وأمٍّ أولى عند أبي يوسف<sup>(١)</sup> ﷺ ثم لأبٍ ثم لأمٍّ، وعند محمد<sup>(١)</sup> ﷺ يقسمُ المالُ على أصولهم ونقلُ نصيبُ كلٍّ أصلي إلى فرعهِ<sup>(٣)</sup>.

مثاله: ثلاثُ بناتٍ أخواتٍ متفرقاتٍ فالمالُ كُلُّه لبنتِ الأختِ لأبوين عند أبي يوسف<sup>(١)</sup> ﷺ ثم لأبٍ ثم لأمٍّ، وعند محمد<sup>(١)</sup> ﷺ لها ثلاثةُ أخماسٍ، ولبنتِ الأختِ من الأبِ خمسٌ، ولبنتِ الأختِ من الأمِّ خمسٌ باعتبارِ الأصولِ فرضاً ورداً.

ثلاثُ بناتٍ إخوةٍ متفرقينَ المالُ كُلُّه لبنتِ الأخِ من الأبوين، وعند محمد<sup>(١)</sup> ﷺ لبنتِ الأخِ من الأمِّ السدسُ، والباقي لبنتِ الأخِ من الأبوين.

بنتُ أختِ لأبٍ، وبنتُ أختِ لأمٍّ المالُ للأولى عند أبي يوسف<sup>(١)</sup> ﷺ لقوتها، وعند محمد<sup>(١)</sup> ﷺ للأولى ثلاثةُ أرباعٍ، وللأخرى الربعُ فرضاً ورداً اعتباراً بالأصول.

(١) «مختصر الطحاوي» ١٥١-١٥٢، و«المبسوط» ٣٠/١٣-١٤، و«فتاوى قاضيخان» ٤٥٨/٦-٤٥٩.

(٢) من (ب، ج).

(٣) في (ب، ج): (فروعه).

ابنا أخت لأبوين، وبنت أخت لأمّ المال للابنين عند أبي يوسف، وعند محمد رحمهما الله: ابنا الأخت بمنزلة الأختين فينقسم المال بينهم على خمسة، وأولاد هؤلاء كأصولهم المدلي بوارث أولى إذا أستوا كابن ابن أخ لأمّ، وابن بنت أخ لأبوين، وبنت ابن أخ لأب المال للبنت؛ لأنها تدلي بوارث.

الصف الرابع: أقربهم من كان لأبوين ثم من كان لأب ثم من كان لأمّ كالعمة لأبوين أولى من العمة لأب ومن العمة لأمّ، والعمة لأب أولى من العمّ والعمة لأمّ، والأخوال والخالات على هذا الترتيب، وإن تساوا في درجة وهم جنس واحد قسّم المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين، وإن كانوا جنسين عمومة وخؤولة فالثلثان لجانب العمومة، والثلث لجانب الخؤولة، كيف كانوا في العدد والذكورة والأنوثة.

مثال ذلك: عمّة وعشرة أخوال، للعمّة الثلثان، وللأخوال الثلث. عمّة وخال أو خالة، للعمّة الثلثان وللخال أو الخالة الثلث، والقياس أن يحرم الخال والخالة؛ لأنّ قرابة الأبوة أقوى، كما لا شيء للعمّة من الأمّ مع العمة لأب إلاّ (أنّه ترك) (١) القياس بإجماع الصحابة (٢) عليهم السلام فإنهم قالوا: للعمّة الثلثان وللخاله الثلث. ولا يحجب ذو القربتين من أحد الجنسين ذا القرابة الواحدة من الجنس الآخر؛ لأنّ الصحابة جعلوا الميراث بين الخالة والعمة أثلاثاً مطلقاً فيجري الإجماع على إطلاقه.

(١) في (ب): (أنا تركنا).

(٢) «مختصر الطحاوي» ١٥٢، و«المبسوط» ٣٠/١٩-٢٠، و«فتاوى قاضيهان» ٤٦٠/٦، و«البحر الرائق» ٨/٥٨٤-٥٨٥.

مثال ذلك: عمّة لأبوين وخالة لأب، للعمّة الثلثان وللخالة الثلث وروى ابن سماعة عن أبي يوسف<sup>(١)</sup> أنّ المال كلّهُ للعمّة.  
 خالة لأبوين وعمّة لأب كذلك، وعن أبي يوسف<sup>(١)</sup> المال كلّهُ للخالة، وإذا اجتمع الجنسان من جهة الأب والجنسان من جهة الأمّ، فالثلثُ لقرايتي الأب، والثلثُ لقرايتي الأمّ، ثم ما أصاب قرابة الأب ثلثاهُ لقراية أبيه وثلثه لقراية أمّه، وكذلك ما أصاب قرابة الأمّ.  
 مثاله: عمّة الأب وخالته، وعمّة الأمّ وخالتها، الثلثان للعمّتين بينهما أثلاثاً، والثلثُ للخاليتين بينهما أثلاثاً، وقد آنكسر بالأثلاث فاضرب ثلاثةً في ثلاثة تكن تسعة منها تصحّ، وحكمُ أولادِ هذه الأصناف حكمُ آبائهم في جميع ما ذكرناه عند عدم آبائهم. (والله أعلم)<sup>(٢)(١)</sup>.



(١) «مختصر الطحاوي» ١٥٢، و«المبسوط» ٣٠/١٩-٢٠، و«فتاوى قاضيخان» ٤٦٠/٦، و«البحر الرائق» ٨/٥٨٤-٥٨٥.

(٢) من (ب).



## فصل في مسائل متفرقة

قال<sup>(١)</sup>: (ويقسم مأل كل من الغرقى ونحوهم على ورثته الأحياء).

الغرقى والهدمى وكل جماعة ماتوا ولا يعلم ترتيب موتهم كالغرقى والقتلى مأل كل واحد منهم للأحياء من ورثته، وهذا قول أبي حنيفة<sup>(٢)</sup> رحمته الله آخرا، وهو قول عامة الصحابة / ١٩٨ ب/ وعن علي وابن مسعود رضي الله عنهما، وبه أخذ أبو حنيفة<sup>(٢)</sup> رحمته الله أولا أنه يرث بعضهم من بعض إلا ما ورث من صاحبه.

مثاله: غرق أخوان ولكل منهما تسعون دينارا وخلف بنتا وأما وعمّا فعند عامة العلماء تقسم تركة كل واحد على ورثته الأحياء البنت والأُم والعم على ستة، ولا يرث أحد الأخوين من الآخر، وعلى قول علي<sup>(٢)</sup> وابن مسعود<sup>(٢)</sup> رضي الله عنهما يقسم التسعون للبنت النصف خمسة وأربعون دينارا، وللأم السدس خمسة عشر دينارا، والباقي وهو ثلاثون للأخ، ولا شيء للعم، ثم تقسم الثلاثون بين البنت والأُم والعم أسداسا كما تقدم، والمعتمد عليه قول الأكثرين؛ لأنه أحتمل موتهما معا<sup>(٣)</sup> واحتمل تقدم أحدهما وتأخره فوقع الشك في استحقاقه الميراث، واستحقاق الأحياء متيقن، والشك لا يعارض اليقين، ولأن أحدهما إذا جعل حيا ليرث صاحبه لا يصح جعله ميتا ليرثه الآخر هذا إذا لم يعلم موت أحدهم

(١) من (ب)، و(ج).

(٢) «المبسوط» ٢٩/٣٠، و«الاختيار» ٥٧٨/٥-٥٧٩، و«اللباب» ١٩٨/٤، و«البحر الرائق» ٥٧٧/٨.

(٣) في (ب): (جميعا).

أولاً، فإن عُلِمَ أن أحدهم مات أولاً وجهلٌ عنه أعطي كل واحدٍ اليقينَ ووقفَ المشكوكُ فيه حتى يتبين أو يصطلحوا<sup>(١)</sup>.

قال: (وإذا اجتمع في المجوسيّ قرابتان مورثتان نورثه بهما لا بأقواهما ولا يرثون بأنكحةٍ مستحلةٍ عندهم).

المجوسيّ لا يرثُ بالأنكحةِ الباطلةِ وإن كانت مستحلةً عندهم؛ لبطلانها في نفسها، ويرثُ بالقرابةِ؛ لثبوتها، فإذا مات وتركَ امرأةً هي أمُّه أو أخته ورثت بالأمومةِ والأخوةِ لا بالزوجيةِ، وإذا اجتمع فيه قرابتان وكلُّ منهما سببٌ للإرث لو تفرقا في شخصين ورث بهما جميعاً، وهذا قولُ عامةِ الصحابةِ<sup>(١)</sup> رضي الله عنه وبه أخذ أصحابنا<sup>(١)</sup>.

وقال زيد بن ثابت<sup>(١)</sup> رضي الله عنه وهو روايةٌ عن ابن مسعود<sup>(١)</sup> رضي الله عنه يرثُ بأبئيهما وأقواهما وهي التي يرثُ بها على كلِّ حالٍ. وبه أخذ مالك<sup>(٢)</sup> والشافعي<sup>(٣)</sup> رحمهما الله تغليباً للقرابةِ القويةِ، كالأختِ من الأبوين لا ترثُ بالقرابتين، والصحيحُ قولُ العامةِ؛ لأنَّ كلاً من القرابتين بانفرادٍ يصلحُ علةً لاستحقاقِ الإرث، ويجوزُ استحقاقُ الواحدِ مالين بجهتين إذا وجدَ في كلِّ جهةٍ علةٌ الاستحقاقِ كابني عمٍّ أحدهما أخٌ لأمٍّ أو زوجٌ كما مرَّ، ولا اعتبارٌ بميراثِ الأختِ من الأبوين؛ لأنَّ الشرعَ جعلهما قرابةً واحدةً في التوريثِ بالنصِّ على خلافِ القياسِ فلا يقاسُ عليه غيره.

(١) «المبسوط» ٢٩/٣٠، و«الاختيار» ٥٧٨/٥-٥٧٩، و«اللباب» ١٩٨/٤، و«البحر الرائق» ٥٧٧/٨.

(٢) «المعونة» ١٦٥٨/٣، و«عقد الجواهر الثمينة» ٤٤٨/٣، و«حاشية الدسوقي» ٤/٤٦٩.

(٣) «الأم» ٨٣-٨٢/٤، و«المهذب» ٣٠/٢، و«حلية العلماء» ٨٣-٨٢/٦، و«تكملة المجموع» ٢٣٤-٢٣٥/١٧.

مثال ذلك: مجوسي تزوج بنته فأولدها بنتاً وماتت فقد ماتت عن بنتين فلهما الثلثان لعصبته، وسقط اعتبار الزوجية، ولو ماتت بعده بنته التي هي زوجته فقد ماتت عن بنت هي أختها فلها جميع التركة، النصف بالبنتية والنصف بعصبة الأختية، وعند زيد بن ثابت<sup>(١)</sup> رضي الله عنه لها النصف بالبنتية ولا شيء لها بالأختية، ولو ماتت بعده المولودة فقد خلفت أمها<sup>(٢)</sup> هي أختها من الأب فلها الثلث بالأُمومة والنصف بالأختية، والباقي بالعصبة.

وعند زيد: ترث بالأُمومة لا غير؛ لأنها أثبتت (قرابة)<sup>(٣)</sup> حيث لا تحجب بحال، وإذا ترفعوا إلينا قسّمنا بينهم على قسمة الإسلام؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٢] ﴿وَأِنْ أَحْكَم بَيْنَهُمْ يَمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩].

وهو مروى عن عمر وعليّ وابن مسعود وابن عباس ورواية عن زيد

ﷺ.

قال: (ولو ترك ولداً وحملًا فالموقوف نصيب أربعة بنين وواحد، ويختار للفتوى لا اثنين).

(الحمل يرث)<sup>(٤)</sup>، ويوقف نصيبه بإجماع الصحابة<sup>(٥)</sup> ﷺ ولأن الحمل

(١) «الأم» ٨٢/٤، و«المهذب» ٣٠/٢، و«حلية العلماء» ٨٢/٦-٨٣، و«تكملة المجموع» ٢٣٤-٢٣٥/١٧.

(٢) في (ب): (أختها). (٣) في (أ): (قربة).

(٤) في (ب): (الحمل لا يرث).

(٥) «المبسوط» ٥١/٣٠، و«فتاوى قاضيخان» ٤٧٦/٦، و«الاختيار» ٥٨٠-٥٨١/٥،

و«اللباب» ١٩٩/٤، و«البحر الرائق» ٥٧٤-٥٧٥/٨.

محتملُ الوجودِ فيرثُ والعدمُ فلا يرثُ فيتوقفُ نصيبُهُ ليتبين (بالولادة)<sup>(١)</sup> احتياطًا فإنَّ ولدًا إلى سنتينِ حيًّا ورثَ؛ لأنه عرفَ وجودُهُ وإنَّ احتمَلَ الحدوثَ بعدَ الموتِ لكنَّ جُعِلَ موجودًا قبلَ الموتِ حكمًا حتَّى ثبتَ نسبُهُ لقيامِ الفراشِ في العدةِ وهذا إذا كان الحملُ من الميتِ.

فإنَّ كان من غيره كما إذا ماتَ وأُمُّه حاملٌ من غيرِ أبيه وزوجها حيٌّ فإنَّ جاءتْ به لأكثرَ من ستَّةِ أشهرٍ لا يرثُ لاحتمالِ الخلقة بعدَ الموتِ<sup>(٢)</sup> فلا يرثُ بالشكِّ إلَّا أنَّ يعترفَ الورثةُ بوجودِ الحملِ عند<sup>(٣)</sup> الموتِ، (وإنَّ جاءتْ به لأقلَّ من ستَّةِ أشهرٍ ورثَ للتيقنِ بالوجودِ عندَ الموتِ)<sup>(٤)</sup>.

ثمَّ الحملُ إمَّا أنْ يكونَ ممن يحجبُ غيره حجبَ حرمانٍ أو حجبَ نقصانٍ أو لا يحجبُ بل يكونُ مشاركًا لهم، فإنَّ كان حاجبًا حجبَ حرمانٍ فإنَّ حجبَ الجميعِ كالإخوة والأخوات والأعمامِ وبني الأعمامِ يوقفُ جميعُ التركة لجوازِ أنْ يكونَ الحملُ ابنًا، وإنَّ كان حاجبًا للبعضِ كالأبوة<sup>(٥)</sup> والجدَّة<sup>(٦)</sup> يُعطي الجدُّ السدسَ ويوقفُ الباقي.

وإنَّ كان حاجبًا حجبَ نقصانٍ كالزوجِ والزوجة يعطيان أقلَّ نصيبهما ويوقفُ الباقي، وإنَّ لم يحجبْهُم ولكن يشاركهُم فإنَّ تركَ بنينَ أو بناتٍ وحملًا.

(١) من (ب).

(٢) من (ب)، و(ج).

(٣) في (ج): (بعد).

(٤) ساقط من (ب).

(٥) في (ب)، و(ج): (كالإخوة).

(٦) في (ب): (الجدَّة).

قال أبو حنيفة<sup>(١)</sup> في رواية ابن المبارك /١٩٩/: يوقف نصيب أربعة بنين أو البنات أيهما أكثر، لأنه قد وقع ذلك فيوقف لإمكانه احتياطا. وقال أبو يوسف<sup>(٢)</sup> في رواية هشام<sup>(٣)</sup> عنه وهو قول محمد<sup>(٢)</sup> رحمته: أنه يوقف نصيب اثنين؛ لكثرة وقوع ذلك وندرة الأربعة، والحكم يدار على الأغلب والأحوط، وفي الاثنين جمع بينهما.

وروى الخصاف<sup>(٢)</sup> عن أبي يوسف رحمته وهو قوله أنه يوقف نصيب ابن واحد، وعليه الفتوى؛ لأنه هو الغالب المعتاد وأكثر من ذلك هو المحتمل، والحكم ينبنى على الغالب دون المحتمل، فإن ترك ابنين وحملًا، فعلى رواية ابن المبارك يوقف ثلثا المال، وعلى قول محمد نصفه وعلى المفتى به ثلثه، ثم الحكم بالميراث مرتب على أن يولد حيًا وتعرف حياته بأن يتنفس كما ولد أو يستهل بأن يسمع صوته أو عطاسه أو يتحرك عضو منه كعينيه أو شفتيه أو يديه؛ لأن ذلك أماره الحياة.

قال رحمته: «إذا استهل الصبي ورث وصلي عليه»<sup>(٣)</sup>، فإن خرج أكثره حيًا ثم مات ورث اعتبارًا للأكثر، وإن انعكس الحال لم يرث اعتبارًا للأكثر أيضًا، فإن خرج مستقيمًا اعتبر خروج صدره للإرث، وإن خرج منكوسًا اعتبر خروج سرته، وإن مات (بعدما استهل)<sup>(٤)</sup> ورث وورث عنه<sup>(٢)</sup>.



(١) «المبسوط» ٥٢/٣٠، و«الاختيار» ٥٨٠/٥، و«اللباب» ١٩٩/٤.

(٢) «المبسوط» ٥٣/٣٠.

(٣) رواه ابن ماجه (٢٧٥٠)، والحاكم ٣٦٣/١ من حديث أبي الزبير مرفوعًا وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين.

وقال الألباني في «الإرواء» ١٤٨-١٤٩: إنما هو على شرط مسلم فقط.

(٤) في (ج): (بعد الاستهلال).

## فصل في المناسخت

قال: (فإن مات بعض الورثة قبل القسمة صححت المسألة الأولى ثم الثانية، فإن أنقسم نصيب الميت الثاني على تركته فيها وإن لم يستقم، فإن كان بين سهامه ومسألته موافقة ضرب وفق التصحيح الثاني في التصحيح الأول، وإلا ضرب كل الثاني في الأول يحصل مخرج المسألتين فتضرب سهام ورثة الميت الأول في المضروب وسهام ورثة الميت الثاني في كل ما في يده أو في وفقه، فإن مات ثالث جعل المبلغ مقام الأول، والثالثة مقام الثاني وهلم جرا).

الأصل في المناسخت، ومعنى المناسخة أن يموت بعض الورثة قبل قسمة التركة أن تصحح فريضة الميت (الأول، وتصحح فريضة الميت)<sup>(١)</sup> الثاني ثم لا يخلو إما أن نقسم<sup>(٢)</sup> نصيب الميت الثاني من فريضة الأول على تركته أولا تنقسم<sup>(٢)</sup>، فإن انقسم<sup>(٣)</sup> فقد صحت المسألتان جميعاً، كما إذا مات عن ابن وبنت، ثم مات الأب عن ابنين فإن فريضة الأول من ثلاثة أسهم، للابن سهران وللبنات سهم، وفريضة الميت الثاني من اثنين ونصيبه سهران فقد انقسم<sup>(٣)</sup> نصيبه على تركته، وإن لم ينقسم<sup>(٢)</sup> نصيب الميت الثاني على تركته، فلا يخلو إما أن كان بين سهامه

(١) من (ب)، و(ج).

(٢) في (ب): (يستقيم).

(٣) في (ب): (استقام).

ومسألتِهِ موافقةٌ أو لم يكن، فإنَّ كانَ بينَ سهامِهِ ومسألتِهِ موافقةٌ ضربتَ وفقِ التصحيحِ الثاني (في نفسِ التصحيحِ الأولِ، فإنَّ لم يكنْ بينهما موافقةٌ ضربتَ كلَّ التصحيحِ الثاني)<sup>(١)</sup> في الأولِ، فالحاصلُ مخرجُ المسألتينِ ثم طريقُ القسمةِ أنْ تضربَ سهامُ ورثةِ الميتِ الأولِ في المضروبِ وتضربُ سهامُ ورثةِ الميتِ الثاني في كلِّ ما في يدهِ أو في وفقِهِ، وهذا لأنَّ تركَةَ الميتِ الثاني بعضُ فريضةِ الميتِ الأولِ، فإذا كانَ جميعُ الفريضةِ الأولى مضروباً في جميعِ الفريضةِ الثانيةِ كانَ كلُّ بعضٍ، منها مضروباً في جميعِ الثانيةِ فيكونُ جميعُ الفريضةِ الثانيةِ مضروباً في بعضِ الفريضةِ الأولى وهو تركَةُ الميتِ الثاني في ضرورة؛ لأنَّ الضررَ يقومُ بالطرفينِ، فإنَّ ماتَ ثالثٌ فصَحَّحَ المسألتينِ الأوليينِ كما ذكرنا<sup>(٢)</sup>، وانظر إلى سهامِ الميتِ الثالثِ: منهما إنَّ كانَ منهما أو من أحدهما، فإنَّ أنقسمتْ سهامُهُ على مسألتِهِ فقد صحتِ المسائلُ الثلاثُ وإنَّ لم ينقسمْ ضربتْ مسألتُهُ أو وفقها فما صحتْ منه المسألتانِ الأوليانِ، فمن له شيءٌ من الأولى والثانيةِ مضروبٌ في الثالثةِ أو في وفقها، ومن له شيءٌ من الثالثةِ مضروبٌ في سهامِ الميتِ الثالثِ أو في وفقها، وكذا إنَّ ماتَ رابعٌ وخامسٌ مثلاً ذلك: امرأةٌ وأمٌّ وأختٌ لأمٍّ وعمٌّ ماتَ العمُّ عن ابنِ وبنتِ، المسألةُ الأولى من اثني عشر، والمسألةُ الثانيةُ من ثلاثةٍ وسهامُ العمِّ ثلاثةٌ تستقيمُ على مسألتِهِ فقد صحتِ المسألتانِ من اثني عشر.

(١) من (ب)، و(ج).

(٢) «المبسوط» ٥٥/٣٠-٥٦، و«فتاوى قاضیخان» ٤٦٣/٦، و«الاختیار» ٥٨٣/٥-

٥٨٤، و«اللباب» ٢١٠/٤-٢١١.

زوجة وثلاث أخوات متفرقات وعم ماتت الأخت لأبوين وخلفت هؤلاء، المسألة الأولى من ثلاثة عشر للأخت من الأبوين ستة تنقسم<sup>(١)</sup> على تركتها فصحت المسألتان من ثلاثة عشر للأخت من الأب خمسة أسهم: سهمان من الفريضة الأولى، وثلاثة من الثانية، وللأخت من الأم من الأولى والثانية سهم وللعمة سهمان من الثانية، وللزوجة ثلاثة أسهم من الأولى.

زوجة وثلاث أخوات متفرقات ماتت الأخت لأبوين عن زوج وأخت لأب وأخت لأم، المسألة الأولى من ثلاثة عشر والمسألة الثانية من سبعة ١٩٩ب/ وسهام الميت الثاني من التركة الأولى ستة لا تستقيم على مسائلها وهي سبعة ولا موافقة فاضرب كل التصحيح الثاني في الأول سبعة في ثلاثة عشر تكن أحدًا وتسعين، منها تصح المسألتان. زوجة، وثلاث أخوات متفرقات، وأم وأخ لأم المسألة من سبعة عشر ثم ماتت الأم عن أب وأم وابن وبنين المسألة من ستة، وسهامها من المسألة الأولى سهمان لا تستقيم على مسائلها، لكن بينهما موافقة بالنصف فاضرب وفق مسائلها وهو ثلاثة في التصحيح الأول وهو سبعة عشر تكن أحدًا وخمسين منها تصح المسألتان، وكل من له شيء من المسألة الأولى مضروب في وفق الثانية وهو ثلاثة ومن له شيء من الثانية مضروب في واحد، فيكون للمرأة تسعة وللأخت من الأبوين تسعة عشر، وللأخت من الأب ستة، وللأخت من الأم سبعة، وللأخ من الأم ثمانية، ولكل واحد من الأبوين سهم واحد<sup>(٢)</sup>.

(١) في (ب): (يستقيم).

(٢) «المبسوط» ٣٠/٥٥-٥٦، و«فتاوى قاضيخان» ٦/٤٦٤ «الاختيار» ٥/٥٨٥،



اثنان مات أحدهما عن بنت وأخ، ثم ماتت البنت عن زوج، وبنت وعم هو ابن الميت الأول. المسألة الأولى من اثنين وكذلك الثانية والثالثة من أربعة، ضرب الأربعة في مبلغ الفريضتين الأولين وهو أربعة تكن ستة عشر منها تصح المسائل، للعم من المسألتين الأولين ثلاثة أسهم، سهم من مسألة الأب، وسهمان من الأخ أضربها في أربعة تكن اثني عشر وكان للبنت سهم من أبيها مضروب في أربعة تكن أربعة يستقيم على ورثتها، للبنت سهمان وللزوج سهم وللعم الباقي سهم فحصل للعم وهو ابن الميت الأول وأخو الثاني ثلاثة عشر من المسائل الثلاث من الأولى ثمانية<sup>(١)</sup> ومن الثانية أربعة، ومن الثالثة سهم.

رجل مات عن ابنين وابنتين ثم مات أحد الابنين عن زوجة وبنت وعصبة، المسألة الأولى من ستة والثانية من ثمانية، وسهامه من الأولى اثنان لا يستقيم على مسأله، ولكن بينهما موافقة بالنصف فاضرب وفق فريضته وهو أربعة في الفريضة الأولى وهي ستة تكن أربعة وعشرين منها تصح المسالتان، كان للابن من الميت الأول سهمان مضروبان في أربعة تكن ثمانية فقد مات عن ثمانية، للزوجة سهم مضروب في وفق فريضته وهو سهم يكون لها<sup>(٢)</sup>، وللبنت أربعة مضروبة في سهم هي لها، وللعم ثلاثة مضروبة في سهم هي له ولو ماتت البنت عن زوج وأم وعصبة تصح من ستة، وسهامها من المسألة الثانية أربعة وبينهما موافقة بالنصف، فاضرب وفق فريضتها وهي ثلاثة في مبلغ الفريضتين الأولين

واللباب ٤/٢١١/٢١٢.

(١) من (ب).

(٢) في (ب): (بينهما واحداً).

وهو أربعة وعشرون تكن اثنين وسبعين منها تصح المسائل الثلاث. وهذه أمثلة يستعين الفرضي على العمل في التمرن ويعتبر بها أمثالها إن شاء الله تعالى<sup>(١)(٢)</sup>.



(١) من (ب).

(٢) «المبسوط» ٥٨/٣٠-٥٩، و«فتاوى قاضيخان» ٦/٤٦٤-٤٦٥ «الاختيار» ٥/

٥٨٣-٥٨٤، و«اللباب» ٤/٢١٢-٢١٣.

## حساب الفرائض

قال: (يخرجُ النصفُ من اثنين والرُّبُّ من أربعةِ والثلثُ من ثمانيةِ والثلثانِ والثلثُ من ثلاثةِ والسدسُ من ستّةِ، فإذا اختلطَ النصفُ بكلِّ الثلاثةِ الآخرِ أو ببعضِها فمن ستّةِ أو الرُّبُّ فمن اثني عشر أو الثمنُ فمن أربعةِ وعشرين).

الفروضُ نوعان: الأولُ النصفُ والرُّبُّ والثلثُ، والنوعُ الثاني الثلثانِ والثلثُ والسدسُ، ومخرجُ كلِّ كسرٍ عددٌ ما في الواحدِ من أمثاله، ومخرجُ الكسرِ المكررِ مخرجُ الكسرِ المفردِ كالثلثِ والثلثينِ والسدسِ والسدسينِ، فالنصفُ مخرجُهُ من اثنين، والرُّبُّ من أربعةِ، والثلثُ من ثمانية (ومخرجُ الثلثين)<sup>(١)</sup> والثلثُ من ثلاثةِ، والسدسُ من ستّةِ فإذا اختلطَ النصفُ من النوعِ الأولِ بجميعِ النوعِ الثاني -وهو الثلثانِ والثلثُ والسدسُ- (أو ببعضه -أعني: واحدًا منه-، أما الثلثانِ أو الثلثُ أو السدسُ)<sup>(٢)</sup> أو باثنين منها فهي من ستّةِ، وإن اختلطَ الرُّبُّ بالكلِّ أو ببعضه فمن اثني عشر، أو الثمنُ لكلِّ الثاني أو ببعضه فمن أربع وعشرين، وأمثلةُ ذلك تقدمتُ في فصلِ العولِ<sup>(٣)</sup>.

(١) من (ب، ج).

(٢) من (ب).

(٣) «المبسوط» ٢٩/٢٠٠-٢٠١، و«فتاوى قاضيخان» ٦/٤٦٠، و«الاختيار» ٥/٥٨٦، و«اللباب» ٤/٢٠٣-٢٠٤.

قال: ( وإذا أنكسر سهامُ فريقٍ عليهم ضربتَ عددهم في أصلِ المسألةِ كامرأةٍ وأخوين، وإن وافق سهامُهُم عددهم ضربتَ وفقَ عددهم في أصلِ المسألةِ كامرأةٍ وستّةٍ إخوةٍ).

لا تخلو الفريضة إذا صححتَها من أن تنقسم سهامُ كلِّ فريقٍ عليهم أو لا تنقسم، فإن أنقسمتِ السهامُ على المستحقين لم يحتج إلى ضربٍ، وإن أنكسر ولم تنقسم عليهم فاضرب عدد رؤوس من أنكسرت سهامُهُم في أصلِ المسألةِ، وعولها إن كانت عائلةً فما خرجَ صحتَ /١٢٠٠/ منه المسألةُ.

مثاله: امرأةٌ وأخوان، للمرأة الربعُ يبقى ثلاثة لا يستقيم على الأخوين، ولا موافقةً بين الثلاثة والاثنين، فاضرب عدد رؤوسهما وهو اثنان في أصلِ المسألةِ وهو أربعة تكن ثمانية منها تصحُّ، وإن كان بين سهامِهِم وعدد رؤوسِهِم موافقةً فاضرب وفقَ عددهم في أصلِ المسألةِ. مثاله: امرأةٌ وستّةٍ إخوةٍ للزوجةِ الربعُ سهمٌ يبقى ثلاثة لا يستقيم على ستّةٍ وبينهما موافقةٌ بالثلث، فاضرب<sup>(١)</sup> وفقَ عددهم وهو اثنان في أصلِ المسألةِ وهو أربعة تكن ثمانية منها تصحُّ، للزوجةِ سهمٌ مضروبٌ في اثنين يكونُ اثنين وللإخوةِ ثلاثة مضروبةً في اثنين تكون ستّة لكل واحدٍ منهم<sup>(٢)</sup>.

(١) من (ب، ج).

(٢) في (ب): (ثله).

قال: ( وإن أنكسر سهامُ فريقين أو أكثر وعددُ رؤوسِهِم متماثلةٌ ضربتَ أحدَ الأعدادِ في أصلِ المسألةِ ثلاثِ بناتٍ وثلاثةِ أعمامٍ وإن دخلَ بعضُ الأعدادِ في بعضٍ كأربعِ زوجاتٍ وثلاثِ جدّاتٍ واثنِي عشرَ عمّا ضربتَ أكثرَ الأعدادِ في أصلِ المسألةِ، وإن وافقَ بعضُها بعضًا كأربعِ زوجاتٍ وخمسَ عشرَ جدّةً وثمانِي عشرةَ بنتًا وستّةِ أعمامٍ ضربتَ وفقَ أحدها في جميعِ الآخرِ والخارجُ في وفقِ الثالثِ إن وافقَ، وإلا في جميعِهِ ثم في الرابعِ كذلك، وإن تباينتُ كامرأتينِ وعشرِ بناتٍ وستّ جداتٍ وسبعةِ أعمامٍ ضربتَ أحدها في جميعِ الثاني، والحاصلُ في جميعِ الثالثِ، والحاصلُ في جميعِ الرابعِ).

قد تقدّمَ ما إذا أنكسرَ سهامُ فريقٍ واحدٍ عليهم، وهذا بيانُ ما إذا أنكسرَ سهامُ فريقين أو أكثر، وعند ذلك فاطلبِ الموافقةَ بينِ سهامِ كلِّ فريقٍ وعددهم، ثم بينِ العددين، فإن كانا متماثلينِ فاضربِ أحدهما في أصلِ المسألةِ، وإن كانا متداخلينِ فاضربِ أكثرَهُمَا، وإن كانا متوافقينِ فاضربِ وفقَ أحدهما في الآخرِ ثم أضربِ المجموعَ في المسألةِ، وإن كانا متباينينِ فاضربِ كلَّ أحدهما في الآخرِ ثم المجموعُ في أصلِ المسألةِ. أمثلة ذلك: ثلاثُ بناتٍ وثلاثةُ أعمامٍ، للبناتِ الثلثانِ يبقى سهُمٌ للأعمامِ، فقد أنكسرَ على فريقينِ متماثلينِ، فاضربِ عددَ أحدهما وهو ثلاثةٌ في أصلِ المسألةِ تكن تسعةٌ منها تصحّ.

آخر: جدة وست أخوات لأبوين وتسع أخوات لأم أصل المسألة من ستة وتعول إلى سبعة، وللأخوات لأم سهمان ولا موافقة، وللأخوات لأبوين أربعة وبينهما موافقة بالنصف، فترجع إلى ثلاثة، والثلاثة داخله في التسعة، فاضرب تسعة في أصل المسألة وهو سبعة تكن ثلاثة وستين منها تصح (المسألة) (١).

آخر: خمس جدات وخمس أخوات لأبوين وعم (أصل المسألة) (١) من ستة ولا موافقة بين السهام والأعداد، لكن الأعداد متماثلة، فاضرب أحدهما، وهو خمسة في أصل المسألة، وهو ستة تكن ثلاثين منها تصح. آخر: بنت وست جدات وأربع بنات ابن وعم، من ستة، ولا موافقة بين السهام والأعداد ولكن بين الرؤوس وهي الستة والأربعة موافقة بالنصف، فاضرب نصف أحدهما في الآخر تكن اثني عشر في المجموع في المسألة تكن اثنين وسبعين منها تصح.

آخر: زوجة وست عشرة أختا لأم وخمسة وعشرون عمًا ربع وثلاث وما بقي أصلها من اثني عشر، وبين سهام الأخوات وعددهن موافقة بالربع فيرجع إلى أربعة، وبين الأعمام وسهامهم موافقة بالخمسة فيرجع إلى خمسها وهو خمسة، ولا موافقة بين الأعداد، فاضرب أحد العددين وهو أربعة في الآخر وهو خمسة تكن عشرين، ثم أضرب عشرين في أصل المسألة (٢) وهو اثنا عشر تكن (٢) مئتين وأربعين (٣) منها تصح، هذا

(١) من (ب).

(٢) من (ب) و(ج).

(٣) «المبسوط» ٢٩/٢٠٩، و«فتاوى قاضيخان» ٦/٤٦٢، و«الاختيار» ٥/٥٨٧، و«اللباب» ٤/٢٠٧.

إذا أنكسرَ علىَ فريقين، فإن أنكسرَ علىَ ثلاثةِ فرقٍ أو أكثرَ فاطلبِ المشاركةَ أولاً بين السهامِ والأعدادِ، ثم بين الأعدادِ والأعدادِ، ثم أفعَلْ كما فعلتَ في الفريقين في المداخلَةِ والمماثلةِ والموافقةِ والمباينةِ، ولا يتصورُ الكسرُ في الفرائضِ علىَ أكثرَ من أربعةِ فرقٍ، فما حصلَ من الضربِ بين الفرقِ وسهامهم يُسمَّى جزءَ السهمِ فاضربهُ في أصلِ المسألةِ.

أمثلة ذلك: أربعُ زوجاتٍ وثلاثُ جداتٍ وأثنا عشرَ عمًّا أصلُها من أثني عشر، للزوجاتِ الربعُ ثلاثةٌ وللجداتِ السدسُ سهمانِ وللأعمامِ ما بقي سبعةً، ولا موافقةَ بين الأعدادِ والسهامِ، لكنَّ الأعدادَ متداخلةً فاضربَ أكثرَها وهو أثنا عشرَ في أصلِ المسألةِ وهو أثنا عشرَ تكن (مائة وأربعةً وعشرين)<sup>(١)</sup> منها تصحُّ، كان للزوجاتِ ثلاثةٌ في أثني عشرَ ستَّةً وثلاثين لكلِّ زوجةٍ تسعةً، وكان للجداتِ سهمانِ في أثني عشرَ أربعةً وعشرين لكلِّ واحدةٍ ثمانيةً / ٢٠٠ب/ وكان للأعمامِ سبعةً في أثني عشرَ أربعةً وثمانين لكلِّ واحدةٍ تسعةً.

آخر: ستُّ جداتٍ وتسعُ بناتٍ وخمسة عشرَ عمًّا أصلُها من ستَّةٍ، للجداتِ سهمٌ (لا ينقسم)<sup>(٢)</sup> ولا موافقةً، وللبناتِ وأربعةً كذلك، وللأعمامِ سهمٌ كذلك، وبين أعدادِهِم موافقةً بالثلثِ فاضربَ ثلثَ الجداتِ وهو أثنانِ في عددِ البناتِ وهو تسعةً تكن ثمانية عشرَ، ثم أضربَ وفقها وهو ستَّةً في عددِ الأعمامِ وهو خمسة عشرَ تكن تسعين، ثم أضربها في أصلِ المسألةِ تكن خمسُمائةٍ وأربعين منها تصحُّ.

آخر: زوجتانِ وعشرُ جدَّاتٍ وأربعونَ أخًا لأمٍّ وعشرونَ عمًّا أصلُها من

(١) هكذا في جميع النسخ، والصحيح: مائة وأربعة وأربعين.

(٢) في (ب): (لا يستقيم).

أثني عشر، للزوجين الربع ثلاثة لا يستقيم ولا موافقة، وللجدات السدس سهمًا<sup>(١)</sup> (لا ينقسم)<sup>(٢)</sup> لكن بينهما موافقة بالنصف فيرجع إلى خمسة، وللأخوات الثلث أربعة (لا ينقسم)<sup>(٢)</sup> ويوافق بالربع فيرجع إلى ربعها وهو عشرة، وللأعمام ما بقي هو ثلاثة لا يستقيم ولا يوافق، والخمسة والعشرة داخله في العشرين؛ فاضرب عشرين في أصل المسألة أثني عشر تكن مائتين وأربعين منها تصح.

آخر: أربع زوجات وخمس عشرة جدة وثمان عشرة بنتًا وستة أعمام أصلها من أربعة وعشرين، للزوجات الثمن ثلاثة لا يستقيم ولا يوافق، وللجدات السدس أربعة لا يستقيم ولا يوافق، وللبنات الثلثان ستة عشر وبينهما موافقة بالنصف، فيرجع إلى النصف وهو تسعة، بقي للأعمام سهم والأعداد أربعة وخمسة عشر وتسعة وستة، وبين التسعة والستة موافقة بالثلث، فاضرب ثلث أحدهما في الآخر تكن ثمانية عشر بينها وبين خمسة عشر موافقة، بالثلث أيضًا، فاضرب ثلث أحدهما في الآخر تكن تسعين وهي توافق الأربعة بالنصف، فاضرب اثنين في تسعين تكن مائة وثمانين أضربها في أربعة وعشرين تكن أربعة آلاف وثلاثمائة وعشرين منها تصح.

آخر: زوجتان وعشر بنات وست جدات وسبعة أعمام من أربعة وعشرين، للزوجتين الثمن ثلاثة لا يستقيم ولا يوافق، وللبنات الثلثان ستة عشر بينهما موافقة بالنصف فيرجع إلى خمسة، وللجدات السدس أربعة بينهما موافقة بالنصف أيضًا يرجع إلى ثلاثة، وللأعمام سهم معنا

(١) في (ب) و(ج): (سهمان).

(٢) في (ب): (لا يستقيم).



أثنان وخمسة وثلاثة وسبعة، فاضرب أثنين في خمسة عشر، والعشرة في ثلاثة وثلاثين، والثلاثين في سبعة مائتين وعشرة، أضربها في أصل المسألة أربعة وعشرين تكن خمسة آلاف وأربعين.

من قوله: (وإن تباينت) إلى آخر الكتاب من الزوائد<sup>(١)</sup>.

قال: (وإذا أردت معرفة التداخل أسقطت الأقل من الأكثر حتى تفنية أو قسمت الأكثر على الأقل فانقسم قسمه صحيحة كالخمسة مع العشرين، أو الموافقة نقصت الأقل من الأكثر من الجانبين فإن توافقا في واحد تباينا، وإن توافقا في اثنين فبالنصف، أو ثلاثة فبالثلث إلى العشرة، أو أحد عشر فبجزء من أحد عشر وهكذا).

اعلم أن كل عددين فلا بد أن يكونا متماثلين أو متوافقين أو متداخلين أو متباينين، وبيان معرفة هذه الأقسام الأربعة.

أما العددان المتماثلان فهما العددان المتساويان كالثلاثة والثلاثة والخمسة والخمسة ونحو ذلك ولم يذكره في الكتاب لظهوره.

وأما المتداخلان فكل عددين أحدهما جزء الآخر هو أن لا يكون أكثر من نصفه كالثلاثة مع التسعة والأربعة مع الأثني عشر، فالثلاثة ثلث التسعة والأربعة ثلث الأثني عشر، والأربعة نصف الثمانية، وكذا الثلاثة مع الستة، وطريق معرفته أن تسقط الأقل من الأكثر فإن فني به فهما متداخلان كالخمسة

(١) «المبسوط» ٢٩/٢٠٩-٢١٢، و«الاختيار» ٥٨٦/٥، و«اللباب» ٤/٢٠٨-٢٠٩،

و«البحر الرائق» ٨/٥٨٧-٥٨٨.

مع العشرين فإنَّك إذا أسقطت الخمسة من العشرين أربع مراتٍ فנית، أو تقول: كلُّ عددين ينقسمُ أكثرهما على أقلِّهما قسمةً صحيحةً فهما متداخلان كالعشرين مع الخمسة، فإنَّك إذا قسمتَ العشرين على الخمسة تكن أربعة أقسامٍ صحيحة.

وأما العددان المتوافقان فكلُّ عددين لا ينقسمُ أحدهما على الآخر ولا يفنيه لكن يفنيهما عددٌ آخرٌ فيكونان متوافقين بجزءٍ ذلك العدد كالثمانية مع الأثني عشر يفنيهما أربعة فهما متوافقان بالربع وكذا خمسة عشر مع خمسة وعشرين يفنيهما الخمسة فيوافقهما بالخمس وقد يفنيهما أعدادٌ كاثني عشر وثمانية عشر يفنيهما الستة والثلاثة والاثنان، فيوجد جزءُ الوفاق من أكثر الأعداد.

وطريقُ معرفة الموافقة أن ينقصَ أحدهما من الآخر أبداً (فما يبقى فهو جزء) <sup>(١)</sup> الموافقة من ذلك كخمسة عشر مع خمسة وعشرين، فإنك إذا نقصتَ منها الخمسة عشر بقيتَ عشرة، فإذا نقصتَ / ٢٠١ / العشرة من الخمسة يبقى خمسة فيأخذُ جزءَ الموافقة من خمسة، وطريقُ معرفة جزء الموافقة أن ينسبَ الواحدُ إلى العدد الباقي فما <sup>(٢)</sup> كان من نسبة الواحد إليه فهو جزءُ التوافق.

-مثال ذلك ما ذكرنا- بقي خمسة فنسبُ الواحد إليها خمسٌ فالموافقة بالآخماس، وإن كان الجزء المفني للعددين أكثرَ من عشرة كالستة والثلاثين والأربعة والخمسين <sup>(٣)</sup> يفنيهما ثمانية عشر، واثنان وعشرون وثلاثة وثلاثون

(١) في (أ): (فلا يبقى فخذ جزء).

(٢) من (ب)، وفي (ج): (فإن).

(٣) في (ب): (والخمس).

يفنيهما أحد عشر، وثلاثون وخمسة وأربعون يفنيهما خمسة عشر، فانظر فإن كان الجزء المفني فرداً أولاً (يكون مركباً)<sup>(١)</sup> وهو الذي ليس له جزء صحيح - أي لا يتركب من ضرب عدد في عدد كأحد عشر - فقل الموافقة بينهما بجزء من أحد عشر؛ لأنه لا يمكن التعبير عنه بشيء آخر، وإن كان العدد المفني زوجاً كالثمانية عشر فيما ذكرنا أو فرداً مركباً، وهو الذي له جزءان صحيحان أو أكثر كخمسة عشر، فإن له جزءاً صحيحاً وهو الخمس ثلاثة، وبالثلث خمسة، وسمي مركباً؛ لأنه يتركب من ضرب عدد في عدد وهو ثلاثة في خمسة، فإن شئت قلت كما قلت في الأول هو موافق بجزء من خمسة عشر وجزء من ثمانية عشر، وإن شئت نسبت الواحد إليه بكسرين يضاف أحدهما إلى الآخر، فتقول في خمسة عشر بينهما موافقة بثلث الخمس، وفي ثمانية عشر بثلث السدس وعلى هذا.

وأما العددان المتباينان فكل عدد ليسا متداخلين ولا متماثلين ولا يفنيهما إلا الواحد كالخمس مع السبعة، والسبعة مع التسعة وأحد عشر مع عشرين، ونحو ذلك وقد أشار إليه في المتن بقوله (فإن توافقا في واحد تباينا) أي لا يحصل التوافق بواحد ويحصل به التباين<sup>(٢)</sup>.

(١) من (ب).

(٢) «المبسوط» ٢٩/٢٠٤، و«الاختيار» ٥/٥٨٩-٥٩٠.

قال: ( وإذا أردت معرفة نصيب كل فريق من التصحيح ضربت ما كان له في أصل المسألة فيما ضربته في أصل المسألة يخرج نصيبه، ثم إذا ضربت سهام كل وارث في المضروب يخرج نصيبه ).

إذا صححت المسألة بما قدمناه من الطرق وأردت معرفة نصيب كل فريق من التصحيح فاضرب ما كان له من أصل المسألة فيما ضربته في أصل المسألة، فما خرج فهو نصيب ذلك الفريق ومعرفة نصيب كل وارث أن تضرب سهامه فيما ضربته في أصل المسألة يخرج نصيبه.

مثال ذلك: أربع زوجات وست أخوات لأبوين وعشرة أعمام أصلها من اثني عشر، للزوجات الربع ثلاثة لا يستقيم ولا يوافق، وللأخوات الثلثان ثمانية لا يستقيم لكن يوافق بالنصف رجعت إلى ثلاثة وللأعمام واحد، معنا أربعة وثلاثة وعشر، وبين الأربعة والعشرة موافقة بالنصف، فاضرب نصف أحدهما في الآخر تكن عشرين، ثم أضرب العشرين في ثلاثة تكن ستين، ثم أضرب الستين في أصل المسألة تكن سبعمائة وعشرين منها تصح، فإذا أردت أن تعرف نصيب كل فريق تقول: كان للزوجات ثلاثة مضروبة فيما ضربته في أصل المسألة وهو ستون تكن مائة وثمانين، وكان للأخوات ثمانية مضروبة في ستين أيضًا تكن أربعمائة وثمانين، وكان للأعمام سهم مضروب<sup>(١)</sup> في ستين تكن ستين، وإذا شئت أن يعرف نصيب كل وارث فتقول: كان (لكل زوجة)<sup>(٢)</sup> ثلاثة أرباع سهم مضروب في ستين تكون خمسة وأربعين، وكان لكل أخت

(١) من (ب).

(٢) في (أ): (لزوجة).

سهمٌ وثلثٌ في <sup>(١)</sup> ستين تكون ثمانين ولكلِّ عمٍّ عشرُ سهمٍ مضروبٌ في ستين تكون ستَّة.

طريق آخر لمعرفة نصيب كلِّ فردٍ أن تقسّم المضروبَ على أيِّ فريقٍ شئتَ، ثم أضرب الخارجَ في نصيب ذلك <sup>(٢)</sup> الفريق، فالحاصلُ نصيبُ كلِّ واحدٍ من ذلك الفريق، مثاله في مسألتنا فالمضروبُ ستون تقسمُهُ على الزوجاتِ، وهنَّ أربعٌ يخرجُ خمسةَ عشرَ، فاضرب خمسةَ عشرَ في نصيب الزوجاتِ (وهو ثلاثة) <sup>(٣)</sup> تكن خمسةً وأربعين، فهي نصيبُ كلِّ زوجةٍ، ولو قسّمتهَا على الأخواتِ يخرجُ لكلِّ أختٍ عشرةً، فاضربها في سهامِهِنَّ وهي ثمانيةُ تكن ثمانين، وهي نصيبُ كلِّ أختٍ، ولو قسّمتهَا على الأعمامِ وهم عشرةٌ تخرجُ ستَّةً، فاضربها في نصيبهم وهو سهمٌ تكن ستَّة هي نصيبُ كلِّ عمٍّ.

طريق آخر أن تنسبَ سهامَ كلِّ فريقٍ من أصلِ المسألةِ إلى عددِ رؤوسِهِم ثم تعطي بمثل تلك النسبة من المضروبِ لكلِّ واحدٍ من أحادِ الفريق. مثاله في مسألتنا سهام الزوجاتِ ثلاثةٌ نسبتها إلى عددِهِم وهو <sup>(٤)</sup> أربعٌ تكن <sup>(٥)</sup> ثلاثة أرباعٍ تعطي لكلِّ زوجةٍ ثلاثة أرباعِ المضروب وهو خمسةٌ وأربعون، وهكذا العملُ في نصيب الأخواتِ والأعمامِ <sup>(٦)</sup>.

(١) في (ج): (من).

(٢) من (ب) و(ج).

(٣) من (ب) و(ج).

(٤) في (أ): (وهن).

(٥) من (ب).

(٦) «المبسوط» ٢٩/٢١٠، و«فتاوى قاضيه خان» ٦/٤٦٢، و«الاختيار» ٥/٥٩٠-٥٩١،

و«اللباب» ٤/٢٠٩.

قال: ( وإذا ٢٠١/ب/ أردت قسمة التركة بين الورثة أو الغرماء، فإن كان بين التركة والتصحيح موافقةً ضربت سهام كلِّ وارثٍ من التصحيح في وفق التركة، ثم قسمت المبلغ على وفق (التصحيح يخرج لك نصيب ذلك الوارث، فإن لم يكن بينهما موافقةً ضربت سهام كلِّ وارثٍ من) <sup>(١)</sup> التصحيح في جميع التركة، وتعمل كذلك في معرفة نصيب كلِّ فريقٍ وينزل مجموع الديون كالتصحيح وكلِّ دينٍ كسهام وارثٍ).

إذا كانت التركة دراهم أو دنانير فأردت قسمتها على سهام الورثة أو سهام الغرماء فاضرب سهام كلِّ وارثٍ أو غريمٍ من التصحيح في التركة، ثم أقسم المبلغ على المسألة، فإن كان بين التصحيح والتركة موافقةً فاضرب سهام كلِّ وارثٍ من التصحيح في وفق التركة، ثم أقسم المبلغ على وفق التصحيح يخرج نصيب ذلك الوارث، وكذلك العمل في معرفة نصيب كلِّ فريقٍ، وإن شئت عملت بطريق النسبة أو بطريق القسمة كما تقدّم، ومعرفة صحة العمل من خطئه أن يجمع تفصيله <sup>(٢)</sup> وتقابله بالمجموع، فإن وافق فالعمل صحيح، وإن خالف فهو خطأ.

مثال ذلك: زوج وأخت لأب وأخت لأُم أصلها من ستة وتعول إلى سبعة والتركة خمسون دينارًا، فاضرب سهام الزوج وهي ثلاثة في خمسين تكن مائة وخمسين، أقسمها على المسألة وهي سبعة يخرج

(١) ساقطة من (ب).

(٢) في (أ): (تفصيلته).

أحدٌ وعشرونَ وثلاثةَ أسباعٍ، وكذلك الأختُ من الأبِ (همُ الأختُ من الأمُّ) <sup>(١)</sup> تضربه في خمسينَ تكن خمسينَ. أقسمها على سبعةٍ تخرج سبعةً وسبعٌ، وإذا جمعتَ كان خمسينَ فالعملُ صحيحٌ. وطريقُ النسبة أن تنسبَ سهامَ الزوجِ وهي ثلاثةَ أسباعٍ فيكون له من التركة ثلاثةَ أسباعٍها وهي أحدٌ وعشرونَ وثلاثةَ أسباعٍ، وهكذا تفعلُ بالباقي. وطريقُ القسمة أن تقسمَ التركةَ على سبعةٍ يخرجُ سبعةً وسبعٌ تضربها في سهامِ الزوجِ وهن ثلاثةٌ تكن أحدًا وعشرينَ وثلاثةَ أسباعٍ، وهكذا تفعلُ بالباقي <sup>(٢)</sup>.

قال: (ومن صالحٍ من الورثةِ أو الغرماءِ على شيءٍ منها طرحٌ

ثم قسم الباقي على سهامٍ من بقي منهم).

إذا صالحَ أحدٌ من الغرماءِ أو أحدٌ من الورثةِ <sup>(٣)</sup> على شيءٍ من التركة فاطرحه كأنه لم يكن وارثًا ولا غريمًا، ثم أقسم الباقي على سهامِ الباقيين.

مثال ذلك: زوجٌ وأمٌّ وعمٌّ، صالحَ الزوجُ عن نصيبه من التركة على ما في ذمته من المهرِ فاطرحه، وتصيرُ كأنها ماتت عن أمٍّ وعمٍّ، فاقسم التركةَ بينهما، للأمِّ الثلثانِ والباقي للعمِّ <sup>(٤)</sup>.

(١) من (ج).

(٢) «فتاوى قاضيهان» ٤٦٢/٦، و«الاختيار» ٥٩١/٥، و«اللباب» ٢٠٩/٤، و«البحر الرائق» ٥٩٠/٨.

(٣) في (ب): (الوارثين).

(٤) «فتاوى قاضيهان» ٤٦٢/٦، و«الاختيار» ٥٩٣/٥، و«البحر الرائق» ٥٩١/٨.

قال: (هذا آخر مجمع البحرين وملتقى النيرين وقد أتيت به على ما أستبنته<sup>(١)</sup> من تلك القواعد، واجتهدت في التوفيق بين المسائل الشوارد ولم أترك من الكتابين إلا مسائل يسيرة طرحتها عمداً، ومسائل آخر غيرت صيغها قصداً، أو زدت فيها قيداً؛ إشاراً للأصح من المذاهب والأقوى وتحرياً للاحتياط في الفتوى وأنا ملتزم ممن ينقله أن لا يهمل واجب الإعراب، فإن المتشابه فيه جمٌ وخصوصاً في جناساته الخطية، فإن الاحتياط فيها حتم، والله هو المشكور على إفاضة نعمه والمسئول. خاتمة السعادة بفضلته وكرمه).

هذه المسائل التي نشير إليها قد مرت<sup>(٢)</sup> في أثناء الأبواب، والذي أحوج إلى ذلك إشاراً الأظهر والأشهر من مذهب من نسبت إليه من المجتهدين، فقد يتفق في المسألة قولٌ ضعيفٌ أو روايةٌ شاذةٌ فتنقل، والأولى أن لا ينصب في مثل ذلك خلافٌ، وكذلك قد تذكر المسألة في أحد الكتابين ويحتاج على قيد يتعرف به موضع الخلاف أو يقع به الاحتراز عن مسألة أخرى؛ فزدت ذلك القيد إشاراً لزيادة الفائدة، وأما ما لم أجد فيه نقلاً صحيحاً مشهوراً فإني تركته وطرحت عمداً فلا أنسب في تركي له إلى الإخلال بتلك المسألة سهواً بل لأنني معذور في ذلك حيث لم أجد مستنداً لنقل، بل ربما شاهدته في مشاهير الكتب

(١) في (ج): (استبته).

(٢) في (ب): (جرت).



المعتمد عليها ضد ذلك، فلم يجز نظر<sup>(١)</sup> ذلك ولا نسبته<sup>(٢)</sup> إلى من ينسب إليه من غير اعتماد من مذهبه على صحة ذلك، وليس ذلك بقدرح مني - حاشا لله - في الناقل؛ لجواز أنه وقف على نقل لم أقف عليه وشاهد ما لم أشاهده، ولكن هذا القدر في حيز الاحتمال، ومشاهدة ما أنقله وأحقق موضعه مُتيقن به فلا يسوغ، لأن<sup>(٣)</sup> ترك المتيقن به للمحتمل مع عدالة النقلة وضبطهم رحمهم الله والمتجانسات /٢٠٢/ الخطية التي تشير إليها هي مثل قولنا: نحكم بالنون وبالياء فإنهما في الخط متجانسان ليس بينهما فرق إلا النقط، وكذلك يحكم على البناء للفاعل ويحكم على البناء للمفعول متجانسان ليس بينهما فرق إلا الإعراب.

وقد علقنا على كل من هذه الصيغ بحكم اصطلاحنا الذي أستيينا عليه هذا الكتاب أحكاماً وأوضاعاً من الخلاف والوفاق، وقد مر شرحها فإن لم يحقق إعرابها ولفظها<sup>(٤)</sup> وأهملت، يقع الشك للناظر فيها، وإن أعربت على خلاف ما تستحقه وقع الغلط؛ ولهذا خص ذلك بالوصية فإنه موضع الاحتياط، وهذا هو الذي حدا بي على وضع الرقوم، فإنها قرائن تدل على تلك الأوضاع على ما سبق بيانه في صدر الكتاب، والله أعلم بالصواب (واليه المرجع والمآل)<sup>(٥)</sup>.



(١) في (ب): (سطر).

(٢) في (ب): (يستند).

(٣) في (أ): (لأن).

(٤) في (ب): (ونقطتها).

(٥) من (ب).

قال المصنف رحمته الله في آخر هذا الكتاب:

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي  
الأمي وآله الطيبين والطاهرين، فرغت من هذه المسودة  
المباركة يوم الاثنين الثالث عشر من شهر الله رجب سنة  
إحدى وتسعين وستمائة حامداً ومصلياً ومسلماً ومستغفراً  
وكتب مؤلف الكتاب أحمد بن الساعاتي آيات الله تعالى،  
والحمد لله رب العالمين، وصلاته على سيدنا محمد وآله  
الطاهرين.

فرغ من تحريره الفقير النحيف الحقير المسيء المذنب المقر  
بذنوبه المحتاج الراجي رحمة ربه العفو الغفور، وكرم  
المولى البصير وهو على ما يشاء قدير.

عيسى بن خضر بن خليل الأسفراييني أحسن الله إليه وجعل  
يومه خيراً من أمسه وغفر له ولوالديه ولجماعة المسلمين  
والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات.

والحمد لله رب العالمين.



## فهرس الموضوعات للمجلد العاشر

ج/ص	الموضوع
٥/١٠	كتاب الوصايا
٤١/١٠	فصل في الإيصاء بالثلث وغيره
٧٥/١٠	فصل في الوصية للأقارب وغيرهم
٨٣/١٠	كتاب الفرائض
٩٩/١٠	فصل في العصبات
١٠٥/١٠	فصل في الحجب والسقوط
١٢٠/١٠	فصل في العول والرد
١٣٣/١٠	فصل في ذوي الأرحام
١٤٥/١٠	فصل في مسائل متفرقة
١٥٠/١٠	فصل في المناسخات
١٥٥/١٠	حساب الفرائض
	الفهارس

\* \* \*

## تم الكتاب بحمد الله ويليه الفهارس

- الآيات
- الأحاديث القولية
- الأحاديث الفعلية
- الآثار
- اللغة
- القبائل والأماكن والبلدان
- التراجم والأعلام
- الكتب (مصادر المصنف)
- فهرس الشعر
- المصادر والمراجع
- الموضوعات

\* \* \*

## فهرس الآيات

ج/ص	رقمها	السورة	الآية
٣٦٥/٧	٢٢٩	البقرة	{إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ}
٩٨/٧	١٣٧	البقرة	{إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ}
١٦١/٨	١٧٨	البقرة	{الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ}
٤١٧/٧، ٣٢١/٣	١٩٧	البقرة	{الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ}
٣٥٩/٨	٢٨٢	البقرة	{أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى}
٥٨/٧	٢٣٠	البقرة	{حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ}
٣٧٨/٨	١٩٤	البقرة	{فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ}
٣١٩/٧	٢٣١	البقرة	{فَأَمْسِكُوهُمْ بِمَعْرُوفٍ}
١٩٤/٧	٢٣٣	البقرة	{فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا}
٣٦١/٧	٢٢٩	البقرة	{فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا}
			فِيمَا اقْتَدَتْ بِهِ {
٣٤١/٧	٢٢٦	البقرة	{فَإِنْ فَأَوْوَا}
٣٣١/٧	٢٣٠	البقرة	{فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ}
٥٨/٧	٢٣٤	البقرة	{فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ ..}
٧٧/١٠	٢١٥	البقرة	{فَلِلَّذِينَ وَالِ الْأَقْرَبِينَ}
١٥١/٨	١٧٨	البقرة	{فَمَنْ عَفَى لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٍ بِالْمَعْرُوفِ}
٨٥/١٠	٢٣٧	البقرة	{فَنَصِفُ مَا قَرَضْتُمْ}
١٢/٩	٢٢٥	البقرة	{لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ}
٣٥٨، ٣٤٠/٧	٢٢٦	البقرة	{لِلَّذِينَ يُؤُولُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ}
٢٢٧/٩	٢٨٢	البقرة	{مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ}

٧٢/٩	البقرة	٩٨	{مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ {
٣٦١/٧	البقرة	١٨٧	{هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ {
١٠٨/٩	البقرة	٢٨٢	{وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ {
٣٤١/٧	البقرة	٢٣١	{وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُغْنَ أَجْلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ {
١٤٠، ١٣٩/٩	البقرة	٢٨٢	{وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمْ {
٢٢٨، ٢٢٣			
٤٢١، ٤٢٠/٧	البقرة	٢٣٤	{وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا {
٢٤٣/٩	البقرة	٢٥٤	{وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ {
٤١٦/٧	البقرة	٢٢٨	{وَالْمُطَلَقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ {
١٩٤، ١٩٣/٧	البقرة	٢٣٣	{وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ {
٤٧٨، ٤٤٣			
٢٣٦، ٩٧/٧	البقرة	٢٣٧	{وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ ... {
٣٤١/٧	البقرة	٢٢٧	{وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ {
٣٢٠، ٢٣٠/٧	البقرة	٢٢٨	{وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ {
٤٦٦، ٤٥٢/٧	البقرة	٢٣٣	{وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ {
٤٨٥، ٤٧٦			
٤٨٣، ٤٨٠/٧	البقرة	٢٣٣	{وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ {
٤١٨/٩	البقرة	١٩٣	{وَقَاتِلُوهُمْ {
٢٢١/٩	البقرة	٢٨٣	{وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثَمُ قَلْبُهُ {
٩٨/٧	البقرة	٢٣٧	{وَلَا تَسْوَأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ {
٤٨/٧	البقرة	٢٢١	{وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرَكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ {
٢٢١/٩	البقرة	٢٨٢	{وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا {
٤٣٧/٧	البقرة	٢٣٥	{وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا {
١٠١/٧	البقرة	٢٤١	{وَاللِّمَّطْلَقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ {

١٠٢ ، ١٠١/٧	البقرة	٢٣٦	{وَمَتَّعُوهُمْ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ ..}
٣٧٤ ، ٣٧٣/٣	البقرة	١٥٨	{إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ}
٤٨٠/٨	البقرة	٦٧	{إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً}
٩١/٤	البقرة	٦٧	{أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً}
٤٢١/٣	البقرة	١٢٥	{أَنْ طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ}
٢٢٤/٤	البقرة	١٨٧	{ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ}
٤٤٦ ، ٤٣٢/١	البقرة	٢٣٨	{حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى}
١١٣/٢			
٣٤٥/١	البقرة	٢٢٢	{حَتَّى يَطْهَرْنَ}
٤٧١/٣	البقرة	١٩٦	{ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ ..}
٥٨/٤	البقرة	١٩٦	{فَإِذَا أَمْتَمَ}
٣٤٧/١	البقرة	٢٢٢	{فَاعْتَرِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ}
٥٩ ، ٥٨/٤	البقرة	١٩٦	{فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ}
٤٠٧/٢	البقرة	٢٣٩	{فَإِنْ خِفْتُمْ فَرَجَلًا أَوْ رُكْبَانًا}
٥٢١/١	البقرة	١١٥	{فَإِنَّمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ}
١١ ، ٩ ، ٧/٥	البقرة	٢٨٣	{فَرِهَانَ مَقْبُوضَةٍ}
٥٠٢ ، ٥٠٠/٣	البقرة	١٩٦	{فَفَدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ}
٣٧٣/٣	البقرة	١٥٨	{فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا}
٢٩٩/٣	البقرة	١٩٧	{فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ}
٦٤/٤	البقرة	١٩٦	{فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ}
٤١٣/٣	البقرة	٢٠٣	{فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ ..}
٤٤٩ ، ٤٤٦/٣	البقرة	١٩٦	{فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ}
٢٨١/٣	البقرة	١٨٥	{فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ}
٢٢٣/٦	البقرة	١٧٨	{فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ ..}

٣٤٩، ٣٢٤/٣	البقرة	١٩٧	{فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفْتَ وَلَا فُسُوقَ ..}
٢٧٤، ١٩٧/٣	البقرة	١٨٥	{فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ ..}
٢٧٨، ٢٧٥			
٤٤٩، ٤٤٧/٣	البقرة	١٩٦	{فَمَنْ لَمْ يَحْذَ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ}
٤٥١			
٥١٩/١	البقرة	١٤٤	{قَوْلٌ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ}
١٩٧/٣	البقرة	١٨٣	{كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ}
٤٧٩، ٤٧٧/٧	البقرة	٢٣٣	{لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بَوْلِدَهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بَوْلِدِهِ}
٣٦٩/٣	البقرة	١٢٥	{وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى}
٥٩/٤، ٣٢٧/٣	البقرة	١٩٦	{وَأَتَمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ}
١٢١، ١٠١/٤	البقرة	٢٧٥	{وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا}
٤٦٩، ٤٣٩			
٢٨١/٣	البقرة	١٨٤	{وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ}
٨/٢	البقرة	٢٣٨	{وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ}
٢٠٤، ٢٠١/٣	البقرة	١٨٧	{وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ..}
٢٩٩			
٣٥٥/٦	البقرة	١٨٨	{وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ}
٢٩٧، ٢٨٩/٣	البقرة	١٨٧	{وَلَا تُبَاشِرُواهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ}
٢٩٨			
٣٥٠، ٣٢٤/٣	البقرة	١٩٦	{وَلَا تَحْلُقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ}
٧١، ٦٥، ٦٢/٤			
١٩٣/١	البقرة	٢٢٢	{وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهَرْنَ}
٤٣٧/٧	البقرة	٢٣٥	{وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةٍ
			النِّسَاءِ}



٢١٤/٢	البقرة	٢١٧	{وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ}
٤٥٢/١	البقرة	٢١٩	{وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ}
٤٨١/٤	البقرة	٢٨٢	{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ}
٢٧/٩	آل عمران	١٠٧	{فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}
٣٤٨/٩	آل عمران	١٥	{قُلْ أَوْثِقْكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَلِكَ}
٣٤٣/٩	آل عمران	١٣٩	{وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزِنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ}
٤٠٦/٩	آل عمران	٩٧	{وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا}
٣٠٢/٣	آل عمران	٤١	{آيَتِكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ}
٤٨٧/٨	آل عمران	١٣٣	جَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ
١٢٣/٢	آل عمران	١٢٨	{لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ ..}
٤٤٩/١	آل عمران	١٣٣	{وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ}
١٤١/٦	آل عمران	٣٧	{وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا}
٣٠٨/٣	آل عمران	٩٧	{وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ}
٣١٢/٨	النساء	٥٩	{أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ}
٣١٤/٩	النساء	٢٩	{إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ}
٤٠٠/٦	النساء	٥٨	{إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا}
٩٧/١٠	النساء	١٧٦	{إِنْ امْرُؤًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا ..}
١٠٠، ٩٥/٧	النساء	٢٤	{أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ}
٢٤٩/٧	النساء	٣٥	{إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا}
٣١٧/٨	النساء	١٥	{أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا}
٢١/٧	النساء	٢٣	{حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ}
٣١٧/٨	النساء	١٦	{فَأَذَوْهُمَا}
٣٠٣/٨	النساء	١٥	{فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِّنْكُمْ}

٣١٣/٨	النساء	٢٥	{فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ}
٣٤٨/٩	النساء	٤	{فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا}
٨٠/١٠	النساء	١١	{فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ}
٤٠٠/٩	النساء	٩٢	{فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ}
٩٧/١٠	النساء	١٧٦	{فَإِنْ كَانَتْما اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ}
٩١/١٠	النساء	١١	{فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ}
٩٠/١٠	النساء	١١	{فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ}
٤٥، ٣٦، ٧/٧	النساء	٣	{فَإِنْكَحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ}
٧/٧	النساء	٢٥	{فَإِنْكَحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ}
١٥٥/٨	النساء	٩٢	{فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ}
٢٧١، ١٥٧/٨	النساء	٩٢	{فَدْيَةٌ مُسْلِمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ}
٨٦/١٠	النساء	١٢	{مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصِيَنَّ بِهَا أَوْ دَيْنٍ}
٢٥/٧	النساء	٢٣	{مَنْ نَسَأَكُمْ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ}
٤٥، ٢٢، ٢١/٧	النساء	٢٤	{وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ}
٤٩			
٣٥٦/٩	النساء	٨٩	{وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ}
١٤٠/٨	النساء	٣٣	{وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ}
٢٤/٧	النساء	٢٣	{وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ}
١٩٢، ٣٢، ٣١/٧	النساء	٢٣	{وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ..}
٣٦٣/٧	النساء	٢٠	{وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ..}
٩١، ٩٠/١٠	النساء	١٢	{وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ}
١١٨، ١٠٧			
٢٦/٧	النساء	٢٣	{وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ}

٢٠١/٨	النساء	٩٢	{وَدِيَّةٌ مُّسَلَّمَةٌ إِلَىٰ أَهْلِهِ}
٢٥/٧	النساء	٢٣	{وَرَبَّائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُم مِّن نِّسَائِكُم}
١٣٦/٧	النساء	٢١	{وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُم إِلَىٰ بَعْضٍ}
٢٧، ٢٦/٧	النساء	٢٢	{وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاءِ إِلَّا ..}
٣٨٤/٨			
٩٥/١٠	النساء	١١	{وَلَا بَوَیْهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ}
٢٤٢، ٦٦/٧	النساء	١٤١	{وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا}
٢٤٣			
٣٤/١٠	النساء	٦	{وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ}
٤٥/٧	النساء	٢٥	{وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا}
١٠٠، ٩٦/١٠	النساء	١١	{وَوَرِثُهُ أَبَوَاهُ فَلَاُمُّهُ الثَّلَاثُ}
١٠١، ١٣/١٠	النساء	١١	{يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ ..}
١٠٩			
٥٠١/٨	النساء	١٠٣	{إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ}
٤٣١، ٣٣٩/١	النساء	١٠٤	{إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا}
٤٤٦، ٤٣٢			
٣١٢/٢	النساء	١٠١	{إِنْ خِفْتُمْ}
١٦٢، ١٥٦/١	النساء	٤٣	{أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ}
٩٧/٥	النساء	٦	{فَإِنْ آتَيْتُمْ مِنْهُمْ رُّشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ}
٢٩٦/٦	النساء	٨٦	{فَحْيُوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا}
٢٥٨، ٢٥٧/١	النساء	٤٣	{فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ}
٢٨٣، ٢٦٧، ٢٦٦			
٣١١/٢	النساء	١٠١	{فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ}
١١٣/٥	النساء	٦	{وَابْتَغُوا الْيَتَامَىٰ}

٣٩٨/٢	النساء	١٠٢	{وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ}
٢٠٩/٦	النساء	١٢٨	{وَالصُّلْحُ خَيْرٌ}
١٠١/١٠	النساء	١٧٦	{وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ...}
٢٦١/١	النساء	٤٣	{وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ}
٤٠٥، ٤٠٤/٢	النساء	١٠٢	{وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ}
٤٢٩/٣	النساء	١٠٠	{وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ}
١٤٩/٧	النساء	٩٣	{وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ...}
١٠٠/١٠	النساء	١٧٦	{وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ}
٢٨١/٣	النساء	١٧٦	{يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا}
٢٩٠/٦	النساء	١١	{يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ...}
١٤/٩	المائدة	٨٩	{وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ}
١٦٢، ١٦١/٨	المائدة	٤٥	{النَّفْسُ بِالنَّفْسِ}
٣٦٧، ٣٦٤/٨	المائدة	٩٠	{إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ}
٢٤/٩	المائدة	٨٩	{ذَلِكَ كَفَّارَةٌ أَيْمَانَكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ}
١٤٧/١٠	المائدة	٤٢	{فَإِنْ جَاؤُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ}
٢٢/٩	المائدة	٨٩	{فَمَنْ لَمْ يَحْذَ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَّارَةٌ...}
١٤/٩	المائدة	٨٩	{مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ}
١٨٣، ١٨١/٨	المائدة	٤٥	{وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ}
٢٢٤			
١٨٣/٨	المائدة	٤٥	{وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ}
٤٢/٧	المائدة	٥	{وَالْمَحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ مِنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ}
١٠٦/١٠، ١٦٩/٧	المائدة	٤٩	{وَأَنْ أَحْكَمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ}
١٤٧/١٠			

٤١٧/٦	المائدة	٢٠	{وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ}
١٤، ٨/٩	المائدة	٨٩	{وَلَكِنْ يَأْخُذْكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ}
٤٣٤/٦	المائدة	٣٢	{وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا}
٤٥٣/٨	المائدة	٤	{أَحَلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ..}
٤٥٣/٨، ٧/٤	المائدة	٩٦	{أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَّكُمْ}
٤٩٤			{وَالسَّيَّارَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا}
٤٧٣، ٤٦٠/٨	المائدة	٣	{إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ}
٤٧٨			
٤٤٤، ٤٤١/٨	المائدة	٣٣	{إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا}
٤٤٣/٨	المائدة	٣٣	{أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ}
١٧٩/١	المائدة	٦	{أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ}
٤١٤/١	المائدة	٣	{حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ}
١٠٩/١	المائدة	٦	{فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ}
٢٦٦/١	المائدة	٣٨	{فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا}
١٢٢/١	المائدة	٦	{فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ}
٢٨٢/٧	المائدة	٨٧	{لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ}
٣٥١، ٣٢٤/٣	المائدة	٩٥	{لَا تَقْتُلُوا الصَّيِّدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ}
٧/٤			
٨/٤	المائدة	٩٥	{لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ}
٨٨/٤	المائدة	٩٥	{هَدِيَا بِالْكَعْبَةِ}
٤٥٣/٨	المائدة	٢	{وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا}
١١١/١	المائدة	٦	{وَأَرْجُلَكُمْ}
٤٠٥، ٣٩٩/٨	المائدة	٣٨	{وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا}
١٢١، ١١١/١	المائدة	٦	{وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ}

١٨٧، ١٥٠/١	المائدة	٦	{وَأَن كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا}
١١١/١	المائدة	٦	{وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ}
٣٥١/٣	المائدة	٩٦	{وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرَمًا}
٤٧٨/٨	المائدة	٥	{وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ}
٤٦٤/٣	المائدة	٢	{وَلَا الْقَلَائِدَ}
٤٥٥/٨	المائدة	٤	{وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْحَوَارِجِ مَكَلِّينَ}
٤٨٠، ١٠، ٨/٤	المائدة	٩٥	{وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا}
٢١٥/٢، ٢٩٤/١	المائدة	٥	{وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ}
٦٧/٩	الأنعام	١٤٦	{حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا}
١٠٢/٥	الأنعام	١٥٢	{حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ}
٢٤٦، ٢٣٢/١	الأنعام	١٤٥	{فَإِنَّهُ رَجَسٌ}
٤٧٥/٨	الأنعام	١٢١	{وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ}
٢١٥/٢	الأنعام	٨٨	{وَلَوْ أَشْرَكُوا لَحَبِطَ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}
٥٩/٦	الأنعام	١٠٧	{وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ}
٢٧/٩	الأعراف	١٢٣	{آمَنْتُمْ بِهِ}
٣٩/٢	الأعراف	٥٥	{ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً}
٥٠٨/١	الأعراف	٣١	{خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ}
١٥٢/٢	الأعراف	٢٠٤	{وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا}
٤٩٠/٨	الأعراف	١٥٧	{وَيَحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ}
٩١/١٠	الأنفال	١٢	{فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ}
٣٤٤/٩	الأنفال	٥٨	{فَإَنْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ}
٣٧٣/٩	الأنفال	٤١	{وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ}
٣٤٣/٩	الأنفال	٦١	{وَأَن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْتَنَحْ لَهَا}
٧٤/٦، ٤٣٢/٢، ١٣٣/٠، ١٤٠/٨	الأنفال	٧٥	{وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ}

٣٧٤/٩	الأنفال	٦٠	{وَمَنْ رَّبَّاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوُّ اللَّهِ وَعَدُوُّكُمْ}
٣٨٥/٩	الأنفال	٦٥	{يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ}
٢١٦/٢	الأنفال	٣٨	{إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ}
٦٦/٦	الأنفال	٧٣	{وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ}
٢١٤، ١٥٤/١	الأنفال	١١	{وَيَنْزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ}
٣٣١/٩	التوبة	٤١	{انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا}
٤١٧، ٣٣٣/٩	التوبة	٢٩	{حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ}
٤٢٤، ٤٢١			
٣٢٩/٩	التوبة	٥	{فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ}
٣٢٩/٩	التوبة	٢٩	{قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ}
٧٤/١٠	التوبة	٦٠	{وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ}
٣٣٧/٩	التوبة	١٢٠	{وَلَا يَطْرُقُونَ مَوَاطِنًا يَغِيظُ الْكَفَّارَ}
٢٧/٩	التوبة	٥٦	{وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ}
٣٤/٩	التوبة	٩٦	{يَحْلِفُونَ لَكُمْ لَتَرْضَوْا عَنْهُمْ}
١٥٦، ١٤٩/٣	التوبة	٦٠	{إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ}
١٩٠			
٣٢٤/٦، ٤٦/٣	التوبة	١٠٣	{خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً}
٤٢٧/١	التوبة	١٠٨	{فِيهِ رَجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا}
٩٥/٣	التوبة	٣٤	{وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ}
٣٢٣/٦، ٢١/٣	التوبة	١٠٤	{وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ}
٣٢٢/٣	التوبة	٣	{يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ}
١٧٩/٥	يونس	١٢	{دَعَاَنَا لِحَنِّهِ}
٢٥/٩	هود	١١٤	{إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ}
١١٥/١	هود	٨٤	{عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ}
٩٠/١٠	يوسف	٣٨	{وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ}

٨١/١٠	يوسف	٩٣	{وَأَتُونِي بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ}
١١٦/٤	يوسف	٢٠	{وَشَرُّهُ بَشَرٌ بَخْسٌ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ}
١٦٨/٦	يوسف	٧٢	{وَلَمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ}
٩٠/٩	إبراهيم	٢٥	{تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ}
١١٥/١	إبراهيم	١٨	{فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ}
٣١٨/٩	النحل	١٠٦	{إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ}
٢٧/٩	النحل	٦٣	{تَاللَّهِ لَقَدْ أَرْسَلْنَا}
٣٦٨/٨	النحل	٦٧	{تَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا}
٦٥/٩	النحل	١٤	{لَتَأْكُلُوا مِنْهُ لَحْمًا طَرِيًّا}
٣٥/٩	النحل	٩١	{وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ}
٢٧/٢	النحل	٩٨	{فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ ..}
٧٠/١	النحل	١١٢	{فَإِذَا قَامَ اللَّهُ لِبَاسِ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ}
٤٩٠/٨	النحل	٨	وَالْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ لَتَرْكَبُوهَا
٢٨١/٣	النحل	١٥	{وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِي أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ}
٢٤٩/٢	النحل	٩١	{وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ}
٤٣٧/٦	الإسراء	٣٦	{وَلَا تَفُفْ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ}
٨٥/١	الكهف	٢١	{وَكَذَلِكَ أَغْتَرْنَا عَلَيْهِمْ}
١٣/٨	مريم	٥	{وَأَنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي}
٣٠٢/٣	مريم	١٠	{ثَلَاثَ لَيَالٍ}
٨١/١٠	طه	١٠	{إِذْ رَأَى نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا}
٢٧/٩	طه	٧١	{أَمْتُمْ لَهُ}
٣٨٨/٨	طه	٧١	{وَلَأَصْلَبَنَكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ}
٨/٢	الحج	٧٧	{ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا}
٣٤٩/٣	الحج	٢٩	{ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ}
٨١/٤	الحج	٣٣	{ثُمَّ مَحَلَّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ}



٤٧٦/٨، ٧٩/٤	الحج	٣٦	{فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٌ}
٤٧٨			
٥٠٧/٨	الحج	٢٨	{فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ}
٩٣/٤	الحج	٣٣	{لَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى}
٩٤، ٨١، ٧٩/٤	الحج	٣٦	{وَالْبَدَنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ..}
٤٠٨، ٣٦٧/٣	الحج	٢٩	{وَلْيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ}
٤٠٩			
١٩٩/٣	الحج	٢٩	{وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ}
٩٤/٣، ٢٦١/١	الحج	٧٨	{وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ}
٩٤/٤	الحج	٣٢	{وَمَنْ يَعْظُمْ شَعَائِرَ اللَّهِ}
٥٠/٧	المؤمنون	٧	{فَمَنْ ابْتَغَى وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ}
٣٦٩/٧	المؤمنون	٩١	{مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ}
٣٧/٦	المؤمنون	٦	{إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ}
٣١٦، ٣١٣/٨	النور	٢	{الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ..}
٣٣٢، ٣٠٣/٨	النور	٤	{ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ}
٣٧٥			
٩٢/٨	النور	٣٣	{فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا}
٢٤٤/٨	النور	٣٦	{فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ}
٣٣١/٩	النور	٦١	{لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ}
٩٢/٨	النور	٣٣	{وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ}
٣٩٩/٧	النور	٦	{وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ}
٣٧٥/٨، ٤٠٣/٧	النور	٤	{وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً}
٧/٧	النور	٣٢	{وَأَنكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنْكُمْ}
٣٩١/٨	النور	٤	{وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ}

٤٠٦، ٤٠١/٧	النور	٨	{وَيَذَرُوهَا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ}
٥١٢/١	النور	٣١	{وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا}
٢٦/٧	الفرقان	٥٤	{فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا}
٤٥٤/٧	الفرقان	٦٧	{وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا}
٢٩٢، ٢٠٤/١	الفرقان	٤٨	{وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا}
٢٥٢/٧	الشعراء	٤	{فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ}
٤١/٢	الشعراء	١٩٧	{أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ}
٤٩٥/٦	الشعراء	١٥٥	{لَهَا شَرِبٌ وَلَكُمْ شَرِبٌ يَوْمَ مَعْلُومٍ}
٤١/٢	الشعراء	١٩٢*	{وَأَنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ * نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ *}
		١٩٤	{عَلَى قَلْبِكَ لَتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ}
٤١، ٤٠/٢	الشعراء	١٩٦	{وَأَنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ}
٦٣/٨	النمل	٢٠	{وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ}
٢٣/٩	القصص	٨٨	{كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ}
٩٠/٩	الروم	١٧	{فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ}
٣٤٧/٢	الروم	١٨	{وَحِينَ تَظْهَرُونَ}
٤٧٩/٧	لقمان	١٥	{وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا}
٤٥٣/٨	لقمان	١١	{هَذَا خَلْقُ اللَّهِ}
٢٨٦، ٢٨٣/٢	السجدة	١	{الْم تَنْزِيلَ}
١١/٧	الأحزاب	٥٠	{إِنَّا أَخْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ}
٤١٧/٧	الأحزاب	٤٩	{فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عُدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا}
١١/٧	الأحزاب	٥٠	{قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ}
١١/٧	الأحزاب	٥٠	{لَكَيْلًا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ}
١١/٧	الأحزاب	٥٠	{وَأَمْرًا مُؤَمَّنَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ}
٢٢٦، ٢٢٥/١	الأحزاب	٧٢	{فَأَيُّنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا ..}
١٧٣/٢	الأحزاب	٥	{وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ}

٩٤/٢	الأحزاب	٥٦	{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}
٢٤٥/٩	فاطر	١٨	{وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى}
٤٥/٩	الصافات	١٠٥	{قَدْ صَدَّقَتِ الرُّؤْيَا}
٤٨٠/٨، ٩١/٤	الصافات	١٠٧	{وَفَدَيْنَاهُ بِذَبْحٍ عَظِيمٍ}
٤١، ٤٠/٢	الزمر	٢٨	{قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ}
٣٨٥/٣	غافر	٦٠	{ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ}
٢٨٣/٢	فصلت	١	{حم}
٤١/٢	فصلت	٤٤	{وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْلَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ}
٢٣١/٩	الزخرف	٨٦	{إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ}
٤٠/٢	الزخرف	٣	{إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا}
١٥٠/٩	الزخرف	٨٧	{وَلَقَدْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ}
١٩٣/٧	الأحقاف	١٥	{حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا}
٤٤٣، ١٩٣/٧	الأحقاف	١٥	{وَحَمَلُهُ وَفَصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا}
١٦٥/٥	الأحقاف	٤	{أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَوَاتِ}
١٣/٨	محمد	١١	{ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ..}
٣٥٦، ٣٥٣/٩	محمد	٤	{فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً}
٢٤٧/٣، ٢٣٣/٢	محمد	٣٣	{وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ}
٤٨٧/٨	محمد	٢٠	يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ
٣٥٣/٩	الفتح	٢٧	{لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ}
٣٥٣/٩	الفتح	٢٤	{وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ}
٤٥٧/٣	الفتح	٢٧	{مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ}
٨١/٧	الحجرات	١٣	{إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ اتَّقَاكُمْ}
٢٠٩/٦	الحجرات	٩	{فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا}
٢٥/٢	الطور	٤٨	{وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ حِينَ تَقُومُ}

٨٠/٤	الرحمن	٦٨	{فِيهِمَا فَاكِهَةٌ وَنَخْلٌ وَرَمَانٌ}
٣٤/٢	الرحمن	٦٤	{مُذْهَبَاتَانِ}
١١٤/١	الواقعة	١٨	{بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ}
٢٠٣/١	الواقعة	٧٩	{لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ}
١١٤/١	الواقعة	٢٢	{وَحُورٌ عِينٌ}
٣٨٦، ٢٥٢/٧	المجادلة	٣	{فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسًا}
٣٨٧			
٣٩٢/٧	المجادلة	٤	{فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ...}
٣٨٠/٧	المجادلة	١	{قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُحَادِّثُكَ فِي زَوْجِهَا}
٣٨١، ٣٨٠/٧	المجادلة	٣	{وَالَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ}
٣٣٧/٩	الحشر	٥	{مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ}
١٠/١٠، ٤٨٠/٧	المتحنة	٩	{إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُم فِي الدِّينِ}
٩/١٠	المتحنة	٨	{لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُم فِي}
١٩٠/٣	المتحنة	٨	{لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُم فِي الدِّينِ
			{وَلَمْ يُخْرِجُواكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ}
٥٨/٢	الصف	٢	{لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ}
٣٤٨، ٣٤٠/٢	الجمعة	٩	{فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ}
٣٤٩			
٣٤/٩	المنافقون	٢	{اتَّخِذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً}
٣٤/٩	المنافقون	١	{قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ}
٤٥٢/٧	الطلاق	٦	{أَسْكُنُوهُنَّ مِن حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِّن وُجْدِكُمْ}
٢٢٠، ٢٠٩/٧	الطلاق	١	{فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ}
٤٣٨، ٣٢٣/٧	الطلاق	١	{لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِّن بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ}
٤٣٩			
٤٥٣، ٤٥٢/٧	الطلاق	٧	{لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ}

٢	الطلاق	٢٢٧/٩، ٢٢٨، ٣٢٢	{وَأَشْهَدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِّنْكُمْ}
٤	الطلاق	٤١٨/٧	{وَاللَّائِي يُمْسِنَ مِنَ الْمَحِيضِ}
٦	الطلاق	٤٥٩/٧	{وَأِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ}
٤	الطلاق	٤٢١/٧، ٤٢٧	{وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ}
٢	الطلاق	٤٣٥/١	{فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ}
٦	الطلاق	٣٣٩/٥	{فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَاتُّوهُنَّ أُجُورَهُنَّ}
٤	التحريم	٩٥/١٠	{فَقَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمَا}
٢	التحريم	٢٥٢/٣	{قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ}
١	التحريم	٢٥٢/٣	{يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ}
١٧	القلم	٣٤/٩	{إِذْ أَقْسَمُوا لِيَصْرِمُوهَا مُصْبِحِينَ}
٤٥	الحاقة	٧/٩	{لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ}
٢٤	المعارج	١٠٦/٣	{وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ}
١٠-	نوح	٣٨٩/٢	{فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا * يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا}
٢٠	المزمل	٨/٢، ٣٤، ٤٣	{فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ}
١٥-	المزمل	١٧٤/٥	{كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا (١٥) فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ}
٣٨	المدثر	٧/٥	{كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِيْنَةٌ}
٥	المدثر	٣٧٤/٤، ٥١٧/١	{وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ}
٤	المدثر	٥٠٦/١	{وَتَيَّابِكَ فَطَهِّرْ}
٣	المدثر	٧/٢	{وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ}
١٤	القيامة	٣٠٥/٨	{بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ}

٨١/١	القيامة	١٤	{بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ}
٩٠/٩	الإنسان	١	{هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ}
١٧٩/٥	الإنسان	٢	{إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ}
٢٨٧، ٢٨٣/٢	الإنشقاق	١	{إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ}
٣٠٢			
٢٨٦، ٢٨٣/٢	الأعلى	١	{اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ}
١٢١/٢	الأعلى	١	{سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى}
١٦/٢، ٥٣٠/١	الأعلى	١٥	{وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى}
١٧٩/٥	الغاشية	٢٦	{إِن عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ}
٢٥٧/٧	الفجر	٢٩	{فَادْخُلِي فِي عِبَادِي}
١٨٣/٥	الفجر	٢٩	{فَادْخُلِي فِي عِبَادِي}
٢٤٤/٧، ١٧٤/٥	الشرح	٦، ٥	{فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا (٥) إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا}
٢٠٥/٣، ٥٢٦/١	البينة	٥	{وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ}
٤١٧/٦	الماعون	٧	{وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ}
٩١/٤، ٢٠/٢	الكوثر	٢	{فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ}
٥٠٠، ٤٨٠/٨			
١٢١/٢	الكافرون	١	{قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ}
١٦٨/٧	المسد	٤	{وَأَمْرُهُ حَمَالَةٌ أَحْطَبِ}
١٢١/٢	الإخلاص	١	{قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}

### قراءات

(اسكنوهن من حيث سكنتم وانفقوا عليهن ٧ الطلاق ٤٥٢/٧ من وجدكم)

\*\*\*

## فهرس الأحاديث القولية

ج/ص	الراوي	طرف الحديث
٣٠٣/٨		أئت بأربعة يشهدون بصدق مقالتك
٤٠٠/٣	ابن عباس	أئتني بسبع حصيات مثل حصي الخذف
٣٤/١٠، ٢٠/٣		ابتغوا في أموال اليتامى خيراً كيلا تأكلها الصدقة
٦٩/٢		أبدّ ضبعيك
٨٦/١٠		أبدأ بنفسك ثم بمن تعول
٤٥٢/١		أبردوا بالظهر فإن شدة الحر من فيح جهنم
٢١٠/٧		أبغض المباحات إلى الله تعالى الطلاق
٩٦/٣		أتؤديان زكاته؟
٢٨٠/٨		أتأتون البينة؟
٣٦٤/٧		أتردين عليه حديقته وتملكين أمرك؟
٣٣٨/٧		أتريدان أن ترجعي إلى رفاعه
٣٤٣/١	أم سلمة	أترري وعودي إلى مضجعك
٣١٥/٨		أتق الوجه والمذاكير
١٠٢/١٠		اجعلوا الأخوات مع البنات عصبه
٤٩٨، ٤٩٧/١		اجعلوا أمور دينكم في أفضلكم في أنفسكم
٥٨/٧	ابن عباس	أجيزي ما صنع أبوك
٣٥٠/٣		إحرام الرجل في رأسه وإحرام المرأة في وجهها
٤٢٣/٣		إحرام المرأة في وجهها

٤١٤/١	أحلت لنا ميتتان السمك والجراد، ودمان الكبـد
٤٩٣/٨	أحلت لنا ميتتان ودمان
١٣٥، ١٣٣/٢	أخروهن من حيث أخرهن الله
١٣٦	
٢٢٠/٧	أخطأ ابنك السنة
٤٥٢/٦	اخلطها بمالك
٤٠٠/٦	أدّ الأمانة إلى من ائتمنك
٣٤٢، ٣٠٢/٨	ادرؤوا الحدود بالشبهات ما استطعتم
٤٦٢/٣	أدناه شاة
١٧٥/٣	أدوا عنم تمونون
١٧٧، ١٧٤/٣	أدوا عن كل حرّ وعبد
١٧٠/٣	أدوا عن كل حر وعبد، صغير وكبير نصف صاع
٤٢٢/١	إذا أتيتم الغائط فعظّموا قبله الله تعالى لا تستقبلوها
٤٦٥، ٤٤٥/٤	إذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم
١٥٧/٩	إذا اختلف المتبايعان تحالفا وترادّا
١٥٥/٩	إذا اختلف المتبايعان فالقول ما قاله البائع
١٥٧، ١٥٤/٩	إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة
١٢٤/٤	إذا اختلف النوعان فبيعوا كيف شئتم
٥٤٦/٤	إذا اختلفا الجنسان فبيعوا كيف شئتم
٤٨٨/١	إذا أذنت فترسل، وإذا أقمت فاحذر
٤٦٣، ٤٥٤/٨	إذا أرسلت كلبك المعلم وذكر ت اسم الله
٤٧٥	عديّ بن حاتم



- إذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله ٤٥٧/٨
- إذا استهل الصبي ورث وصلي عليه ١٤٩/١٠
- إذا استهل المولود غسل، وإن لم يستهل لم يغسل ٤٤٩/٢
- إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً فإنه لا يدري أين باتت يده ٢٢٣، ١٣٢/١
- إذا اعتلمت عليكم هذه الأشربة ابن عمر ٣٧١/٨
- إذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، فإذا أدبرت فاغتسلي ٣٧٣/١
- إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة ٢٢٩/٢
- إذا التقى الختانان وتوارت الحشفة وجب الغسل ١٩١/١
- إذا أمن الإمام فأمنوا ٣٨، ٣٧/٢
- إذا بانك منك وعصيت ربك ابن عمر ٢٢١/٧
- إذا بايعت فقل: لا خلافة ولي الخيار ثلاثة أيام ٢١٨، ٢١٧/٤
- إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً ٢٢٥/١
- إذا بلغت المنسك جاز ٧٨/٤
- إذا تكاملت العدتان ٤١٦/٧
- إذا توجهتم إلى منى روائح فأهلوا بالحج جابر ٤٦٠/٣
- إذا جاء يوم التروية اغتسلي وأهلي بالحج واصنعي ما عائشة ٤٢٤/٣
- إذا خرج الإمام فلا صلاة ولا كلام ٣٥٨/٢
- إذا دخل أحدكم المسجد فليحيه بركتين ٤٧٢/١
- إذا ذبحتم فأحسنوا الذبح وليحد أحدكم شفرته - ٤٨٥/٨
- إذا رأيتم من هذه الأهوال شيئاً فافزعوا إلى الله تعالى ٣٨٧/٢

- إذا رفعت رأسك من السجدة الأخيرة وقعدت قدر ابن عمر ١٢، ٨/٢
- إذا ركع أحدكم فليقل في ركوعه: سبحان ربي العظيم ٥٢/٢
- إذا ركعت فضع يديك على ركبتيك وفرج بين أصابعك أنس ٥٠/٢
- إذا رميت سهمك وذكرت اسم الله ٤٧٦/٨
- إذا زادت الإبل على مائة وعشرين ففي كل أربعين بنت لبون، وفي كل خمسين حقة ٦٨/٣
- إذا سافرتما فأذنا وأقيما ٥٠٢/١
- إذا سجد أحدكم سجد كل عضو منه لله تعالى، فليوجه ٧٠/٢
- إذا سجد أحدكم فليقل في سجوده: سبحان ربي الأعلى ٧١/٢
- إذا سجد أحدكم فليوجه من أعضائه إلى القبلة ما استطاع ٥١/٢
- إذا شك أحدكم في صلاته أنه كم صلى فليستقبل ٢٧٠/٢
- إذا علمت مثل الشمس فاشهد ٢٣١/٩
- إذا غربت الشمس أفطر الصائم أكل أو لم يأكل ٢٠٢/٣
- إذا قال الإمام: سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا لك الحمد ٥٨/٢
- إذا قال الإمام: ولا الضالين فقولوا: آمين؛ فإن الملائكة أبو هريرة ٥٩، ٣٩/٢
- إذا قبلوا عقد الذمة ٤٢٤/٩
- إذا قبلوها فأعلمهم أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما ٢٠٧/٨
- إذا قلت هذا أو فعلت هذا فقد تمت صلاتك، فإن شئت ٩٧، ٨٧/٢
- ١١٠
- إذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع فيها ٢٩٨/٦
- إذا كبر فكبروا ١٥٠/٢
- إذا لبست الخفين والقدمان طاهران فامسح عليهما المغيرة ٣٠٦/١

- إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث، علم علمه  
٤٢٩، ٤١٧/٢
- ٤٣٠
- إذا مات المحال عليه - مفلسًا، عاد الدين، لا توى في مال  
١٩٩/٦
- إذا ناب أحدكم نائبة في الصلاة فليسبح  
١٧٨/٢
- إذا نام العبد في السجود باهى الله به ملائكته فيقول:  
١٧٧/١
- إذا وجدت ذلك فانضح فرجك بالماء وتوضأ  
١٥٩/١
- إذا وطئ أحدكم الأذى بخفه أو نعله فطهورهما التراب أبو هريرة  
٣٩٨/١
- إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فاغسلوا سبعة إحداهن أبو هريرة  
٢٤٤/١
- إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فاغسلوه ثلاثًا أو خمسًا أو أبو هريرة  
٢٤٤/١
- الأذان مثنى مثنى، والإقامة فرادى فرادى أبو محذورة  
٤٩٠/١
- الأذنان من الرأس  
١٥١/١
- أرأيت إن منع الله الثمرة، بم يستحل أحدكم مال صاحبه؟  
١٥٨/٤
- أرأيت لو أذهب الله الثمرة بم يستحل أحدكم مال أخيه  
٤٩٦/٤
- أرأيت لو كان على أهلك دين فقضيته أيجزيه؟  
٤٧/٣
- أربع إلى الولاة  
٣١٣/٨
- أربعة لا لعان بينهم وبين أزواجهم  
٤٠٤/٧
- ارجع فمد بها صوتك أبو محذورة  
٤٨٣/١
- ارجعن مأزورات غير مأجورات  
١١٥/١
- ارجعي حتى يستغني ولدك  
٣١٩/٨
- ارجعي فلعل الله تعالى أن يقضى في ذلك  
٩١/١٠
- اردد اردد أو أدرك أدرك علي  
٤٠٠/٤

٩٣/٤	اركبها ويلك
٣٥٩/٢	أركعت ركعتين
٣١٠/٨	ارموا واتقوا الوجه
٣٨٠/٧ ابن عباس	استغفر الله تعالى ولا تعد حتى تكفر
٤١٣، ٤١١/١	استزهاوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه
٣٩١/٦	استودع الله دينك وأمانتك
٢٢٧/٨	أسجع كسجع الكهان؟! فيه غرة عبد أو أمة
٤٥٢/١	أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر
٤٤٠/٧	اسكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله
٢١٣/٩	الإسلام يعلو ولا يعلى عليه
٤١٤/٢	اصنعوا بموتاكم كما تصنعون بأنفسكم
٣١٠/٨	اصنعوا به ما تصنعون بموتاكم
٣٦٦/٦	أطعموها الأسارى
١٣/٧	أظهروا النكاح واضربوا عليه بالغربال
٧٩/٨، ٣٤٠/٤	أعتقها ولدها
١٠٨، ٨٩	
٢٠٩/٩	أعتقها ولدها الولد للفراش
١٣٤/٨ عائشة	أعتقها فإن الولاء لمن أعتق
٤٦٠/٦	اعرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة
٤٥٤/٦ خالد الجهمي	اعرف عفاصها ووكاءها، وعرفها سنة فإن جاء صاحبها
٢٥٦/٥	أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه
١٣/٧	أعلنوا النكاح

- الأعمال بالنيات ٩٩/٢
- أعوذ برب البيت من الدين والفقر ومن ضيق الصدر ٣٥٨/٣ عطاء
- اغزوا باسم الله في سبيل الله ٣٣٠/٩ بريدة بن الحصيب
- أغنوهم عن المسألة في هذا اليوم ١٩٢، ١٧٢/٣
- أف أو لم تعدني أن لا تعذبهم وأنا فيهم ١٧٥/٢
- أفر الأوداج بما شئت - ٤٨٢/٨، ٤٨٤
- ٤٨٥
- أفضل الحج العج والثج ٣٥٦/٣
- أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح ٩/١٠ -
- أفضلها أولها ٤٠٩/٣
- أفطر الحاجم والمحجوم ٢٥٧/٣
- اقتلوا الفاعل والمفعول ٣٤٩/٨
- اقرؤوا القرآن، ولا تأكلوا به ٣٤٧/٥
- اقضيا يوماً مكانه ٢٤٧/٣ عائشة
- أقل مدة الحيض ثلاثة أيام، وأكثره عشرة أيام ٣٤٩/١ أبو أمامة
- أكرموا الشهود، فإن الله تعالى يحيي بهم الحقوق، ويدفع ١٦/٧
- أكل تمر خير هكذا؟ ٤٦٥/٤
- ألا أخيركم بصلاة المنافقين؟ يدع العصر، حتى إذا كانت ٤٥٤/١
- ألا أدلكما على خير مما سألتما ٣٨٠/٩ علي
- ألا إن قتيل خطأ العمدة قتيل السوط والعصا ٢٠٢، ١٥٤/٨

- إلا بمكة ٤٦٧/١ عقبة
- ألا لا وصية لوارث، ولا إقرار له بدين ٢٣٥/٥
- ألا لا يزوج النساء إلا الأولياء ٦٤/٧
- ألا لا يزوج النساء إلا الأولياء ولا يزوجن إلا من الأكفاء ٨٠/٧
- إلا من أربى فإنه ليس بيننا وبينه عهد ١٧٢/٧
- ألا من أكل فلا يأكلن بقية يومه، ومن لم يأكل فليصم ٢٠٩/٣
- إلا يوم الجمعة ٤٧٠/١ عقبة
- ألحقوا الفرائض بأهلها فما أبقت فلاولى عصبة ذكر ٨٩/١٠
- ألك بينة؟ ١٤١، ١٣٧/٩
- ألم أهلكم عن أخذ كرائم أموال الناس؟ ٥٠/٣
- أما علمت أن من نفخ في صلاته فقد تكلم؟ ١٧٦/٢
- الإمام ضامن ١٥٥/٢
- أمرت أن أسجد على سبعة آراب: اليدين والركبتين ٧٢/٢
- أمرت أن أسجد على سبعة آراب: على الوجه واليدين ٦٦/٢
- أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله ٣٣٣، ٣٢٩/٩
- أمني جبريل عند باب البيت فصلى بي الظهر في اليوم ٤٣٥/١
- أمه أحق به ما لم تسب أو تتزوج أبو بكر ٤٩٢/٧
- إن إبراهيم عليه السلام حرم مكة، وأنا أحرم المدينة ٥٣/٤
- إن أحاك الصدائي هو الذي أذن وهو الذي يقيم زياد بن الحارث ٤٩٣/١
- الصدائي
- إن استطعت أن تسجد على الأرض فاسجد، وإلا أوم ٢٧٦/٢
- إن أسوأ الناس سرقة من يسرق من صلاته ٥٤/٢

- ٤٧٩/٧ إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه وإن ولده
- ١٠٧/١٠ إن أعيان بني الأب والأم يتوارثون دون بني العلات
- ٣٠٦/٨ الآن أقررت أربعاً
- ٣٦٥/٨ إن الذي حرم شرهما حرم بيعها وأكل ثمنها
- ٣٧٨/٢ إن الشمس والقمر آيتان من آيات الله تعالى لا ينكسفان
- ١٢/١٠ - إن الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم في آخر
- ١٠/١٠ - إن الله تعالى أعطى كل ذي حق حقه
- ٨/١٠ - إن الله تعالى جعل لكم ثلاث أموالكم
- ١١٤/٢ إن الله تعالى زادكم صلاة، ألا وهي الوتر، فأدوها بين صلاة
- العشاء الأخيرة وطلوع الفجر
- ٤١٥/١ إن الله تعالى لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم
- ٥١/٧ سيرة إن الله حرمها
- ٣٧٣/٣ إن الله كتب عليكم السعي فاسعوا
- ١٨٥/٢ إن الله كره لكم ثلاثاً
- ٤١١، ٥٢/٢ إن الله وتر يحب الوتر
- ٤٠٥/٣ إن أول نسكنا في هذا اليوم الرمي
- ٥١٢/٨ إن أول نسكنا في هذا اليوم الصلاة ثم الأضحية
- ٤٠١/٧ إن جاءت به أنج أصهب أرسح
- ٣٧٣/١ إن دم الحيض عبيط أسود يعرف فإذا كان ذلك فأمسكي فاطمة بنت
- أبي حبيش عن الصلاة، وإذا كان غيره فاغتسلي وصلي
- ٤٢٠/٢ ابن مسعود إن فاطمة زوجتك في الدنيا والآخرة

٢٤٦/٣	أم هانئ	إن كنت قاضية صومًا فاقضي يومًا مكانه، وإن كان
٣٥٤/٩		إن مكة حرام إلى يوم القيامة
٣٤٥/٥		إن من السحت عصب التيس
٢١٣/٧	ابن عمر	إن من السنة أن يستقبل الطهر استقبالاً
١٣٣/٨		إن مولى القوم منهم وحليفهم منهم
٨٥/٩		إن هذه صلاتنا
١٧٤، ٩٢/٢		إن هذه صلاتنا لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما
٣٩١/٩		إن وجدته قبل القسمه فهو لك بغير شيء
٤٥/٩		أنا ابن الذبيحين
١٦٢/٨		أنا أحق من وفي بدمته
٤١٦، ٤١٥/٣		إنا نازلون غداً خيفَ بني كنانة حيث تقاسم المشركون
		فيه على شركهم
٤٩٢، ٤٩٠/٧		أنت أحق به ما لم تنكحي
٤٦/٧		أنت ومالك لأبيك
٤٨٠، ٤٧٩/٧		أنت ومالك لأبيك
٣٤٣/٨، ٤٨٨		
١٩٢/١		أنزل أو لم ينزل
١٤٩/٩		أنشدك بالله الذي أنزل التوراة على موسى
٧٤، ٦٤/٧		الإنكاح إلى العصبات
٨٧/١٠		إنكم على إرث من إرث أبيكم إبراهيم
٧٠، ٦٩/٦		إنكم لتختصمون لدي، ولعل بعضكم ألحن بحجته من
٤٣٦، ٤٣٥/١	ابن عمر	إنما أهلكم في أجل من خلا من الأمم كما بين صلاة



- إنما الماء من الماء ١٨٨/١
- إنما جعل الإمام إماماً ليؤتم به فلا تختلفوا عليه ١٥٠/٢
- إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا ١٥٤، ١٥٢/٢
- إنما قبلوا عقد الذمة لتكون دماؤهم كدمائنا ١٦٢/٨
- إنه لم ينعني أن أرد عليك إلا أني كرهت المهاجر ١٣٦/١
- إنما امرأته حتى يأتيها البيان ٤٧٥/٦
- إنما تطلع بين قرني الشيطان زيد بن ثابت ٤٦٤/١
- إنما رجس ٤٢٤، ٤١٨/١
- إنما شاة لحم ٨٣/٤
- إنهم إخوانكم جعلهم الله تحت أيديكم ٤٨٨/٧
- إنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام جبير بن مطعم ٣٨١/٩
- إنهم عن أربع: عن بيع ما لم يقبضوا ٥٨٤/٤
- إني أخبرك بشيء فلا عليك ألا تجيبني عائشة ٢٩٧/٧
- إني قد بدنت ٨٠/٢
- إني قلدت هديي ولبدت رأسي فلا أحل حتى أنحر حفصة ٤٧٠/٣
- إني لا أحل المسجد لجنب ولا حائض ٢٠١/١
- أهريقوه ٢٤٦/١
- أو صاعاً من أقط ١٨٨/٣
- أو ينقص إذا جف؟ ٤٦٤/٤
- أول الوقت رضوان الله وآخره عفو الله ٤٥٠/١

- أول وقت المغرب حين تغيب الشمس، وآخره حين يغيب أبو هريرة ٤٤١/١  
 أيؤذك هوام رأسك؟ عبد الله بن ٥٠٠/٣  
 معقل
- أيا امرأة نكحت نفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل ٥٨/٧  
 أيا إهاب دبغ فقد طهر ٢٣١/١  
 أيا عبد تزوج بغير إذن مولاه فهو عاهر ١٥٠/٧  
 أيا عبد حج عشر حجج ثم أعتق فعليه حجة الإسلام، ٣١٢/٣  
 أيا عبد كوتب على مائة دينار فأداها إلا عشرة دنانير فهو ٩١/٨  
 أيها الناس، إن البر ليس في إجماف الخيل ولا في إيضاع ٣٩٠/٣  
 بارك الله في صفقتك حكيم بن ١١٢/٣  
 حزام
- بعض هذه من بعض ٨٤/٨  
 البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام ٣١٦/٨  
 البكر تستأمر في نفسها، فإن سكنت (وضحكت) فقد ٦٠/٧  
 بني الإسلام على خمس ٣٠٨/٣  
 البينة أو حد في ظهرك ٤٠٠/٧  
 البينة على المدعي ٤٥٩/٦  
 البينة على المدعي واليمين على من أنكر ٩٥/٨، ٥٨/٢  
 ٢٧٩
- تألى أن لا يفعل خيراً عمرة بنت ١٥٦/٤  
 عبد الرحمن
- تبرئكم اليهود بأيمانها ٢٨٠/٨

- ١٦، ٧/٢ تحريمها التكبير
- ٣٧٤/١ تحيضي في علم الله تعالى ستا أو سبعا
- ٣٢٨/٧ التراب طهور المؤمن
- ٢٩٢، ٢٥٧/١ التراب طهور المسلم ولو إلى عشر حجج ما لم يجد الماء
- ٢٦٠، ٢٥٩/٣ أنس تسحروا فإن في السحور بركة
- ٣٣٢/٦ ابن عمر تصدق بأصله لا يُباع ولا يُوهب ولا يُورث، وَلَكِنْ تُنْفَقُ
- ٥٠٨/٨، ٩٢/٤ علي تصدق بجلالها وخطامها، ولا تعط أجر الجزار منها
- ١٥٩/٣ تصدقوا على أهل الأديان كلها
- ١٠٤/٣ تقومها فتؤدى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم
- ٢٣٥/٣ تمّ على صومك فإن الله تعالى أطعمك وسقاك
- ٤٦٥/٤ التمر بالتمر مثل بمثل
- ٣٤٨/١ تمكث إحداهن شطر عمرها لا تصلي
- ٧٤/٨ تناكحوا تكثروا
- ٢١٤/٧ الثلاث تكفيك والباقي ردّ عليك
- ٢٦/٩ ثلاث جدهن جد
- ٥٤/٧ ثلاث جدهنّ جد، وهزلهنّ جد: النكاح والطلاق ..
- ١١٤/٢ ثلاث كتبت علي ولم تكتب عليكم وهي لكم سنة: الوتر
- والضحى والأضحى
- ٢٣٠/٣ ثلاث لا يفطرن الصائم: القيء والحجامة والاحتلام
- ٥٠٠/٨ ثلاثة كتبت علي ولم تكتب عليكم
- ٨/١٠، ٧٧/٤ سعد بن أبي الثلث والثلث كثير

## وقاص

٩١/٢	ابن مسعود	ثم اختر لنفسك من الدعاء أطيبه وأعجبه إليك
٣١٧/٨		الثيب بالثيب جلد مائة ورجم بالحجارة
٦٢، ٦١/٧		الثيب تشاور
٣٥٣/٥	أبو رافع	الجار أحق بسقبه
٧٥/١٠		الجار أحق بصقبه
٣٥٢/٥		جار الدار أحق بالدار، والأرض، يُنتظرُ له، وإن كان غائبًا، إذا كان طريقهما واحدًا
٤٨٠/٦	عمرو بن دينار	جُعِلُ الآبق أربعون درهماً
٤٠٣/١		جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا
٢٦٩/١		جعلت لي الأرض مسجدًا، وتراها طهورا
١٢٥/٢		الجماعة سنة من سنن الهدى لا يتخلف عنها إلا منافق
٣٥٧، ٣٥٦/٢		الجمعة على من سمع النداء
٤٥٥/٢		الجنابة متبوعة وليست بتابعة
٢٩٩/٣		جنبوا مساجدكم صبيانكم
٣٢٩/٩		الجهاد ماض منذ بعثني الله
٥٤٦، ٤٤٦/٤		جيدها ورديتها سواء
٣٤٩/٣		الحاج الشعث التفث
٤٠٥/٣		حتى تطلع الشمس
٣٨٦/٣		الحج عرفة، فمن وقف بعرفة ساعة من ليل أو نهار فقد تم

٧٢/٤	الحج فريضة والعمرة تطوع
٧٤/١٠	الحج من سبيل الله
٣٨٨/٣	حجكم يوم تحجون
٤٢٦/٣	حجي عن أبيك واعتصري
٤٩١/٨	المقدام حرام عليكم الحمر الأهلية وخيلها وبغالها
٢٧/٧	ابن عباس الحرام لا يحرم الحلال
٥١١/١	الحرمة عورة مستورة
٤٠٦/٩	الحرم لا يعيد عاصياً ولا فاراً بدم
٣٧١، ٣٦٤/٨	حرمت الخمر لعينها
٢٥٢/٣	حرمت العسل على نفسي
٣٧٩/٧	خولة حرمت عليه
٤٩٠/٦	الزهري حریم العين خمسمائة ذراع، وحریم بئر العطن أربعون
٤٠٢/١	الخطيم من البيت
٤٠٩، ٤٠٧/٣	حل له كل شيء إلا النساء
٤٣٥/٧	الحناء طيب
٤٦٩/٤	الحنطة بالحنطة مثل بمثل
٤٥٦/٤	الحنطة بالحنطة، والشعير بالشعير
١١/١٠	- الحيف في الوصية من أكبر الكبائر
٣٨٦/٨	الخال أب
١٣٣/١٠	الخال وارث من لا وارث له
٤٩١/٧	الخال أم

٤١٦، ٤١٥/٩	معاذ	خذ من كل حالم وحاملة ديناراً
٩٠/٣		خذ من كل مائتي درهم خمسة دراهم، ومن كل عشرين
		مثقالاً من الذهب نصف مثقال
١٥٨/٣		خذها من أغنيائهم وردّها في فقرائهم
١٩٠، ١٦٩/٣		خذها من أغنيائهم وضعها في فقرائهم
٣١٧/٨	عبادة بن	خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً
	الصامت	
٤٥٣، ٤٥٢/٧		خذني من مال أبي سفيان ما يكفيك
٣٦١/٧		الخلع تطليقة بائنة
٢٠٤/١		خلق الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير طعمه أو لونه
٢٢٣/١		خلق الماء طهوراً لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه
١٤٠/١		خللوا أصابعكم قبل أن تتخللها نار جهنم
١١٣/٢		خمس صلوات في كل يوم وليلة
٣٨/٤		خمس من الفواسق يقتلن في الحل والحرم
١١/٩، ١٤٩/٨		خمس من الكبائر لا كفارة فيها
٣٨٥/٣		خير المواقف ما استقبلت به القبلة
٢٥٨/٣		خير خلال الصائم السواك
٥٣٨/٤		خيركم أحسنكم قضاءً
٤٤٥/٣		دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة
٣٢٢، ٣٢١/٨	حذيفة	دعها فإنها لا تحصنك
٣٧٥/١		دعي الصلاة أيام أقرائك
٤١٧/٧		

- دعي الصلاة أيام أقرائك ثم اغتسلي وصلي  
 ٣٦٦، ٣٥١/١  
 دون الخبب  
 ٤٥٣/٢  
 دوه  
 ٢٢٧/٨  
 دية كل ذي عهد في عهده ألف دينار  
 ٢٠٦/٨  
 الدين حائل بينه وبين الجنة  
 ٨٧/١٠  
 ذكاة الأرض ييسها  
 ٤٠٣، ٤٠١/١  
 ذكاة الجنين ذكاة أمه  
 ٤٨٦/٨ -  
 الذهب بالذهب مثلاً بمثل يداً بيد  
 ٤٣٩/٤  
 الذهب بالذهب، مثلاً بمثل، ووزنا بوزن، يداً بيد،  
 ٥٤٦/٤  
 والفضل رباً  
 ذهب حقه  
 ١٩/٥ عطاء بن أبي رباح  
 الذهب والفضة خلقهما الله تعالى يوم خلق الأرض  
 ١٤٣/٣  
 رحم الله المخلقين  
 ٤٠٦/٣  
 رحم الله امرأ تكلم فغنم أو سكت فسلم  
 ٣٠٠/٣  
 رفع القلم عن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفريق  
 ٢١/٣  
 رُفِعَ عن أمتي الخطأ والنسيانُ  
 ٣٥٥/٦  
 رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه  
 ١٧٣/٢  
 الركبة من العورة  
 ٥١٠/١ علي  
 الرهن ممن رهته، له غنمه وعليه غرمه  
 ٢١/٥  
 الزاد والراحلة  
 ٣١٣/٣

١٤/٧	ابن عباس	الزانية التي تنكح نفسها بغير بينة
١٤٧، ١٤٥/٦		الزعيم غارم
١٧١		
٤٧٣/٨	-	زكاة الأرض ييسها
٤٧٣/٨	-	الزكاة ما بين اللبة واللحين
٤٦٦/٢		زملوهم بكلومهم ودمائهم، ولا تغسلوهم
٢٨٧/٢		السجدة على من سمعها
٢٨٣/٢		السجدة على من سمعها، السجدة على من تلاها
٤٣٧/٧		السر النكاح
٧٤/٧، ٤٤١/٦		السلطان ولي من لا ولي له
٧٥		
٩٢/٢		سلوا الله حوائجكم، حتى الشسع لنعالكم والملح لخدورك
٤٧٨/٨، ٤٨/٧		سنوا بهم سنة أهل الكتاب
٤١٨، ٤١٧/٩		
٣٥٤/٥		الشريك أحق من الخليط، والخليط أحق من الشفيع
٣٥٢/٥		الشفعة الشريك لم يقاسم
٣٥٦/٥		الشفعة فيما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق
٣٨٠/٥		الشفعة كَنَشْطَة عقال إن قيدتها ثبتت، وإلا ذهبت
٣٨٠/٥		الشفعة لمن واثبها
٤٤٠/١		الشفق هو الحمرة
٤٤٩/٧		شهادة النساء جائزة فيما لا يستطيع
٢٢٥/٩		



- الصاع صاع المدينة ١٨٩/٣
- صاعنا أصغر الصيعان ١٨٩/٣
- صدقة الغنم في سائمتها إذا كانت أربعين إلى عشرين ١٣، ١٢/٣
- صدقة الفطر طهرة للصائم من الرفث ١٧٢/٣
- صل قائما، فإن لم تستطع فقاعدا، فإن لم تستطع فعلى عمران بن الحصين ٢٧٦/٢
- صلاة الجماعة تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة ١٢٦/٢
- صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم ٢٥٠/٢
- صلاة الليل مثنى مثنى ٢٢١، ١١٩/٢
- صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ٢٢٠/٢
- صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاحها في صحن دارها، ٢٩٣/٣
- صلاة النهار عجماء ٣٨٥/٢
- الصلاة أمامك أسامة بن زيد ٣٩٥/٣
- صلوا خلف كل بر وفاجر ١٣٢/٢
- صلوهما ولو طردتكم الخيل ٢٢٩/٢
- صوموا لرؤيته ٢٢٣، ٢١٦/٣
- الصيد لمن أخذه - ٤٧٠، ٤٥٤/٨
- الضبع صيد وفيه الكباش ٤٢/٤
- ضحوا بالثنايا إلا أن تَعْسَرَ فتذبجوا الجذع من الضأن جابر ٧٥/٤
- ضحوا فإنها سنة نبيكم إبراهيم ٥٠٠/٨
- الطعام بالطعام مثلاً، بمثل ٤٥٦/٤

٤٥٨/٤	الطعام بالطعام يدا بيد
٤١٧، ٢٢٧/٧	طلاق الأمة ثنتان، وعدتها حيضتان
٢٢٧/٧	الطلاق بالرجال والعدة بالنساء
١٥٣/١	الطهور مفتاح الصلاة
٣٧٦/٣	الطواف بالبيت صلاة
٣٦٧/٣	الطواف صلاة
٥١٦/٣ أم سلمة	طوفي من وراء الناس وأنت راكبة
٢٩٢/٦	العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه
٤٠٦/٩	عادت حراماً إلى يوم القيامة
٨٩/٣	عدّ عليهم السخلة، ولا تأخذها منهم
٤٢٠/٧	عدة الأمة حيضتان
١٠٩، ١٠٧/٩	عدل ساعة أفضل من عبادة ستين سنة
٢٦٩/٩	عدلت شهادة كل اثنتين منهن
٤٤٨/٦	عرف عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة
٣٨٤/٣	عرفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرنة، ومزدلفة كلها
٤٥٥/٦ عياض	عرفها فإن وجدت صاحبها وإلا فهي مال الله
٢٠٦/٨	عقل الكافر نصف عقل المسلم
٤٩٣/١ عبد الله بن زيد	علمه بلالا
٣٥٧/٦	على اليد ما أخذت حتى تردّ
١٧١/٩	
٢٣٢/٢	عليّ بهما
٥٠٣، ٤٩٩/٨	على كل أهل بيت في كل عام أضحية

- ١٨٦/٣ أبو هريرة علي كل مسلم مَدَّان من قمح أو دقيق
- ٨١/٧ عليك بذات الدين تربت يداك
- ٢٧٠/١ عليكم بأرضكم
- ٤٠٠/٣ عليكم بحصى الخذف، لا يؤذى بعضكم بعضاً
- ٧٢/٤ العمرة فريضة كفريضة الحج
- ٣٠٤/٨ العينان تزنيان واليدان تزنيان
- ٤١٧/٢ غطوا رعوس موتاكم ولا تشبهوا باليهود
- ٣٣٤/٩ فادعهم إلى ثلاث خصال: إلى الإسلام
- ٩٤، ٩٣/٣ علي فإذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم، وليس عليك شيء
- ٣٤٩/٨ فارجموا الأعلى والأسفل
- ٤٠٥/٨ فاقطعوه واحسموه
- ٣٣٥/٩ سلمان بن فإن أبوا ذلك فادعوهم إلى إعطاء الجزية بريدة
- ٣٤٧/٥ عثمان بن أبي فإن اتخذت مؤذناً فلا يأخذ على الأذان أجراً العاص
- ٣٦٤/٣ عائشة فإن الخطيم من البيت
- ٤٥٢/٦ أبي فإن جاء صاحبها فادفعها إليه وإلا فانتفع بها
- ٤٥٢/٦ فإن جاء صاحبها وإلا فتصدق بها
- ٤٥٩/٦ فإن جاء صاحبها وعرف عفاصها وعددها فادفعها إليه
- ٤١٨/٨ فإن عاد فاقطعوه

- فإن كان بهما أذى فليمسحها بالأرض، فإن الأرض لهما  
 ٣٩٩/١  
 فإنما سميت على كلبك  
 ٤٧٦/٨  
 فإنه لا يدري أين باتت يده  
 ١٣٣/١  
 فاوضوا فإنه أعظم للبركة  
 ٤٥٠/٥  
 فر من المجذوم فرارك من الأسد  
 ١٦٢/٧  
 الفضة بالفضة هاء وهاء، يدا بيد  
 ٤٥٧/٤  
 فضلت سورة الحج بسجدين  
 ٢٨٤/٢ عقبة  
 الفطر مما دخل  
 ٢٤٤/٣  
 فك رقبة وأعتق النسمة  
 ١٥٤/٣  
 فلاؤلى عصبة ذكر  
 ١٠٠/١٠  
 فليسلم في كيل معلوم، ووزن معلوم  
 ٥٠٣، ٤٩١/٤  
 فمن تركها وله إمام عادل أو جائر فلا جمع الله شمله  
 ٣٣٧/٢  
 في أربعين شاة شاة  
 ٨٩، ٤٩/٣  
 في الجائفة ثلث الدية  
 ٢٢٦/٨  
 في الركاز الخمس  
 ١٤٥/٣  
 في العسل في كل عشرة أزقاق زق  
 ١٢٤/٣ ابن عمر  
 في العينين الدية وفي الأذنين الدية  
 ٢١٢/٨ سعيد بن  
 المسيب  
 في الموضحة خمس من الإبل  
 ٢٢٥/٨ عمرو بن حزم  
 في النفس الدية وفي اللسان الدية وفي المارن الدية  
 ٢٠٨/٨ سعيد بن  
 المسيب  
 في النفس المؤمنة مائة من الإبل  
 ٢٠١/٨

- ٢١٤/٨ في اليدين الدينة
- ٧٨/٣ في خمس من الإبل السائمة وفي ثلاثين من البقر السائمة
- ٢١٣/٨ في كل إصبع عشر من الإبل
- ٧٦/٣ في كل ثلاثين من البقر تبع أو تبعه، وفي كل أربعين
- ٢٢٢/٢ في كل ركعتين فسلم
- ٢١٧/٨ في كل سن خمس من الإبل
- ٨٣/٣ جابر في كل فرس سائمة دينار، وليس في الرابطة شيء
- ٢٠٢/٨ في نفس المؤمن مائة من الإبل
- ١١٨/٣ جابر فيما سقت الأنهار والغيم العشر، وفيما سقي بالسانية
- ١١٧/٣ فيما سقت السماء والعيون العشر، وفيما سقي بالنضح
- ٤٤/٢ القراءة في الأوليين قراءة في الآخرين
- ٤٤١/٣ القرآن رخصة
- ٨٤/٧ قريش بعضهم أكفاء لبعض، بطن بطن، والعرب بعضهم
- ٣٠/٢ قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، ولعبي ما سأل
- ٨٥/٢ ابن مسعود قل: التحيات لله
- ١٦٢/١ القلس حدث
- ٥٥/٢ قم فصل فإنك لم تصل
- ٩٥/٢ كعب بن قولوا: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد
- عجرة
- ٢٩٠/٨ الحسن قوموا فدوه
- ١٣٧/٢ أنس قوموا لأصلي بكم

٢٥٦/٣	كان أملككم لإربه
٢٧٨/٨	الكبر الكبر
١٣٤/١	كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو أبتر
٣٥/٢	كل صلاة لم يقرأ فيها بفتح الكتاب فهي خداج، فهي
٢٠٩/٦	كُلُّ صلحٍ جائزٌ بين المسلمين، إلا صلحاً أحل حراماً، أو
٢٢٤/٧	كل طلاق جائز إلا طلاق الصبي والمجنون
٢٠٩/٧	كل طلاق جائز إلا طلاق المعتوه والصبي
٩٢/٥	كل طلاق واقع إلا طلاق الصبي والمعتوه
١٩٤/١	كل فعل يمدى
٤٦٢/٨	- كل ما أحمت ودع ما أنمت
٤٨٥، ٤٨٤/٨	- كل ما أضر الدم وأقرى الأوداج ما خلا السن والظفر فإنها
١٥٦/١	كل ما يخرج من السبيلين
٣٧٠/٨	كل مسكر حرام
٤٩٣/٨	كلوا عمار
٣٦٤/٩	كلوها واعلفوها ولا تحملوها
٢٨٩/٢	كنت إمامنا؛ لو سجدت لسجدنا معك
٣٧٤، ٣٧٣/٨	كنت قد هيتكم عن الانتباز في الدباء والختتم والمزفت
٣١٨/٩	كيف وجدت قلبك
٤٢٥/٩	لا أخصاء في الإسلام ولا كنيسة
٢٩١/٣	لا اعتكاف إلا بالصوم
٣٦٤/٢	لا إلا أن تطوع
٤٦/٤	لا بأس بأكل المحرم لحم الصيد ما لم يصدّه أو يصد له

- ٥٠٤/١ لا تؤذن حتى ترى الفجر هكذا
- ٥٣٥، ٥٢٢/٤ لا تأخذ إلا سَلَمَكَ أو رأس مالك
- ٧٥، ٧٤/٣ لا تأخذ من أوقاص البقر شيئاً
- ٤٨/٣ لا تأخذوا من حشرات أموال الناس
- ٨٧/٤ لا تأكل أنت ولا رفقتك منها شيئاً
- ٢٨٢/٦ لا تجوز الهبة إلا مقبوضة
- ٣١٧/٣ لا تحجن امرأة إلا ومعها زوج أو محرم
- ١٩٢/٧ لا تحرم المصّة ولا المصّتان، ولا الإملاحة والإملاجتان
- ١٥٢/٣ لا تحل الصدقة لغني
- ٤٦٠/٦ لا تحل لقطتها إلا لمنشدها
- ٨/٩ لا تحلفوا بأبائكم
- ٣٥١/٣ لا تخمروا رأسه ولا وجهه؛ فإنه يبعث يوم القيامة مليباً
- ٤١٦/٢ لا تخمروا وجهه فإنه يبعث يوم القيامة مليباً
- ٣٦٩، ٦٣/٢ لا ترفع الأيدي إلا في سبعة مواطن
- ٤٣٩، ٣٥٩/٣
- ٤١١
- ٤٠٥/٣ لا ترموا جمرة العقبة إلا مصبحين
- ٥٠٠/٤ لا تسلفوا في الثمار حتى يبدو صلاحها
- ٢٩١/٦ لا تشهدنا على الجور
- ٣٢١/٩ عباداة لا تعقل العاقلة عمداً ولا اعترافاً
- ١٥١/٨ لا تعقل العاقلة عمداً ولا صلحاً

- لا تعقل العواقل عمداً ولا عبداً ولا صلحاً  
ابن عباس ٢٩٦/٨
- لا تفرق أصابعك وأنت تصلي  
١٨٦/٢
- لا تقام الحدود في دار الحرب  
٣٣٩/٨
- لا تقبل شهادة الولد لوالده  
شريح ٢٣٧/٩  
وإبراهيم
- لا تقرأ الحائض والجنب شيئاً من القرآن  
٣٤٢/١
- لا تناجشوا  
٣٩٥/٤
- لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب  
٢٣٠/١
- لا تنكح الأمة على الحرية، وتنكح الحرية على الأمة  
٤٧/٧
- لَا تُنَكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، وَلَا عَلَى خَالَتِهَا، وَلَا عَلَى  
٣٥/٧
- لا توطأ الحامل حتى تضع ولا الحائل حتى تستبرأ بجمضة  
٣٥٧/١
- لا ثناء في الصدقة  
١٧٨، ١٠٠/٣
- لا جزية على مسلم  
٤٢١/٩
- لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع  
٣٥٣، ٣٣٦/٢
- ٣٧٥
- لا حَبْسَ عَنْ فَرَائِضِ اللَّهِ تَعَالَى  
٣٣١/٦
- لا ربا بين المسلم والحربي في دار الحرب  
٤٧٨/٤
- لا رضاع بعد الفصال  
١٩٣، ١٩٢/٧
- لا زكاة في الحجر  
١٤٢/٣
- لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول  
١١/٣
- لا شفعة إلا في ربع أو حائط  
٣٦٤/٥
- لا صدقة إلا عن ظهر غنى  
٥٠١/٨



٤٤٠، ٣٥/٢	لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب
٣٧/٢	لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب، ومعها غيرها
٤٣، ٣٤/٢	لا صلاة إلا بقراءة
٧٥/١٠	لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد
٥٦/٢	لا صلاة للآبق، ولا للمرأة الناشزة
٩٤/٢	لا صلاة لمن لم يصل عليّ في صلاته
٢٠٨/٣	لا صيام لمن لم يبيت الصوم
٢٠٨/٣	لا صيام لمن لم ينو الصيام من الليل
١١٢/٤	لا ضرر ولا ضرار في الإسلام
٢٨٢/٧	لا طلاق قبل النكاح
٩/٨	لا عتق فيما لا يملكه ابن آدم
٤١٤/٨	لا غرم على السارق بعد ما قطعت يده
١٨٣/٨	لا قصاص في عظم
٤٠٠/٨	لا قطع إلا في دينار أو عشرة دراهم
٤٣٦/٨	لا قطع على المختفي
٤٢٧/٨	لا قطع على خائن ولا منتهب ولا مختلس
٤٢٢/٨	لا قطع في الثمار وفيما أواه الجرين
١٦٧/٨	لا قود إلا بالسيف
٢٢٦/٧	لا قيلولة في الطلاق
١٦١/٦	لا كفالة في حد
٩٦/٧	لا مهر أقل من عشرة دراهم
جابر وابن	

## عمر

١٥٩/٨		لا ميراث لقاتل
٤٥/٩		لا نذر في معصية الله
١٦٩، ١٤، ٧/٧		لا نكاح إلا بشهود
١٣/١٠	-	لا وصية لقاتل
٨/١٠	-	لا وصية لوارث
١٧٥/١		لا وضوء على من نام قائما أو قاعدا أو راکعاً أو ساجداً، إنما الوضوء على من نام مضطجعا
١٣٤/١		لا وضوء لمن لم يسم الله
٨٠/٣	علي	لا يؤخذ في الزكاة إلا الشيء فصاعداً
٧٦/٨		لا ييعن
٢٢٦/١		لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، ولا يغتسلن فيه من الجنابة
٣٣٠/٣		لا يتجاوز أحد الميقات إلا محرماً
٤٢٥/٩		لا يجتمع دينان في جزيرة العرب
٣٢/٣		لا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع
١٢٥/٣	ابن مسعود	لا يجمع في أرض مسلم عشر وخراج
٤٥٩/١		لا يحل دم امرئ مسلم إلا لأحد معان ثلاثة: كفر بعد إيمان، وزنا بعد إحصان، وقتل نفس بغير حق
٣٥٧/٦		لا يحل لأحد أن يأخذ مال أخيه لاعباً ولا جاداً، فإن
٤٣٤/٧		لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد
٧/١٠	-	لا يحل لرجل يؤمن بالله واليوم الآخر له
٢٩٤/٦		لا يحل لواهب أن يرجع في هبته إلا الوالد فيما يهبه لولده

- ٥٠/٤ لا يختلي خلها ولا يعضد شوكة ولا ينفر صيدها
- ٣٩٥/٤ لا يستام الرجل على سوم أخيه، ولا يخطب على خطبة
- ٢٧٧/٣ لا يصوم أحد عن أحد، ولا يصلي أحد عن أحد
- ٥٢/٤ لا يعضد شوكة ولا يختلي خلها
- ٥٠٤/١ لا يغرنكم أذان بلال؛ فإنه يؤذن بليل
- ٣٩٥/١ لا يغسل الثوب إلا من خمس: بول وغائط وقيء ودم
- ١٧/٥ لا يَغْلَقُ الرهن، لصاحبه غنمه، وعليه غرمه
- ١٦٤/٨ لا يقاد والد بولده ولا سيد بعده عمر
- ٧٤/٢ لا يقبل الله صلاة امرئ حتى يمس أنفه الأرض كما يمس
- ١٦١/٨ لا يقتل مسلم بكافر
- ٢٠٢/١ لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئاً من القرآن
- ٣٥٣/٣ لا يلبس المحرم ثوباً مسّه ورس ولا زعفران
- ٩٤/٥ لا يملك العبد ولا المكاتب شيئاً إلا الطلاق
- ٥٦/٤ لا ينكح المحرم ولا ينكح
- ١٤/١٠ لأن تدع ورثتك أغنياء خير لك
- ٤٥٦/٢ اللحد لنا والشق لغيرنا
- ٢٥٩/٣ لخلوف فم الصائم أطيب عند الله تعالى من ريح المسك
- ١٨٥/٢ لست بالدد ولا الدد مني
- ١١٠/٥ لصاحب الحق يدٌ ولسان
- ٤٦٢/٨ لعلّ هوام الأرض قتلتها -
- ٣٠٨/٨ لعلك مسستها

١٥١/٢	عبادة	لعلكم تقرأون خلفي؟
١١/٨، ٢٥٢/٧		لعن الله الفروج على السروج
٣٣٥/٧		لعن الله المحلل والمحلل له
٢٣٠، ٢٢٩/٢		لقد هممت أن أمر رجلاً يصلي بالناس ثم أنظر إلى أقوام
٤٨٠/١	عبد الرحمن	لقنها بلالا فإنه أندى صوتاً منك
	بن أبي ليلى	
٤٠٩/٢		لقنوا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله
١٦٠/٣	زينب امرأة	لك أجران؛ أجر الصدقة وأجر الصلة
	ابن مسعود	
١٦٧/٣	معن بن يزيد	لك ما أخذت
٢٦١/٢	ابن مسعود	لكل سهو سجدتان بعد السلام
	وأبو هريرة	
	وثوبان	
٣٩٤/٧	سهل بن	لكل مسكين نصف صاع من بر
	صخر	
	وأوس بن	
	صامت	
٣٧٣/٩		للفارس سهمان والراجل سهم
١١٤/٩		للمسلم على المسلم ستة حقوق
٤٥٩/٧	عمر	للمطلقة الثلاث النفقة والسكنى
٨٦/٣		لم يتزل عليّ فيهما شيء
٥١/٩	رافع	لمن هذا؟ (يسأل عن الحائط)

- ٣٩٠/٧ لن يجزي ولد والده إلا أن يجده مملوكًا فيشتريه
- ٢١/٨ لن يجزي ولد والده حتى يجده مملوكًا فيشتريه فيعتقه
- ٢٤٥/١ لها ما حملت في بطونها، ولنا ما أبقت شراب وطهور
- ١٤٢/٧ لها مهر مثل نسائها
- ١٢٣/٢ أنس اللهم اشدد وطأتك على مضر، واجعلها عليهم سنين كسني يوسف عليه السلام
- ٣٩٢/٢ اللهم أغثنا اللهم أغثنا
- ٤١١/٣ اللهم اغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج
- ٤٤٣، ٤٤٢/٢ عوف بن مالك اللهم اغفر له، وارحمه، وعافه، واعف عنه، وأكرم نزله ووسع مدخله، واغسله بالماء والثلج والبرد، اللهم أنت الحكم بينهما
- ١٧٢/٩
- ٣٤٤/٣ جابر اللهم إني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني
- ٤٧٧/٨ - اللهم تقبل هذه عن أمة محمد ممن شهد لك بالوحدانية
- ٣٩٢/٢ أنس اللهم حوالينا لا علينا
- ١٨٤/٧ عائشة اللهم هذه قسمتي فيما أملك، فلا تؤاخذني فيما لا أملك
- ٢٢٢/٩ لو سترته بثوبك لكان خيرًا لك
- ١٨٩/٢ لو علم المصلي من يناجي لما التفت
- ٣١٤/٢ لو فارقتنا هذا الخُصَّ لقصرنا
- ٤١٨/٢ لو مت قبلي لغسلتك وصليت عليك
- ٤٠٠/٧ لولا الإيمان التي سبقت لكان لي ولها شأن
- ١٣٩/١ لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك

- ليحلف منكم خمسون رجلاً خمسين يميناً ما قتلناه ولا  
 ٣٨٨/٥  
 ليس المؤمن الذي يبيت شعبان وجاره جائع  
 ١٣٥/١  
 ليس المسكين الذي ترده التمرة والتمرثان  
 ١٣٥، ١٣٤/١  
 ليس على المستعير غير المغل ضماناً  
 ٤٢٠/٦  
 ليس على المستودع غير المغل ضماناً، ولا على المستعير  
 ٣٩١/٦  
 ليس على المسلم صدقة في عبده ولا في فرسه  
 ٨٢/٣ أبو هريرة  
 ليس في العوامل صدقة  
 ٧٨/٣  
 ليس في مال الضمار صدقة  
 ١٧٧/٣  
 ليس فيما دون خمس أواق صدقة  
 ٩٠/٣  
 ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة  
 ١١٧/٣  
 ليس فيها شيء  
 ١١٨/٣ معاذ  
 ليس لعرق ظالم حق  
 ٣٧٠/٦  
 ليس لك من سلب قتيلك إلا ما طابت به  
 ٣٨٧/٩  
 ليس للمرء إلا ما طابت به نفس إمامه  
 ٤٨٩/٦  
 ليس للمرء من عمله إلا ما نواه  
 ٤٣٥/٣  
 ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتق  
 ١٣٤/٨  
 ليلج عليك أفلح فإنه عمك من الرضاة  
 ١٩٥/٧  
 ليلني منكم أولو الأحلام والنهي  
 ١٣٥/٢  
 لينتهين أقوامٌ عن ودعهم الجماعات أو يُخْتَمَنَ على  
 ٣٩١/٦  
 المؤمنون عند شروطهم  
 ١٥٢/٨  
 ما أبقت الفرائض فلاولى عصبة ذكر  
 ١١٨/١٠  
 ما أبين من الحي فهو ميت  
 ١٨١/٢

- ٤٦٩/٨ ما أحسن هذا! اجعله في أذانك
- ٤٨٧/١ زيد بن أسلم ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا
- ٣٥١/٢ ما أسكر كثيره فقليله حرام
- ٣٧٠/٨ ما أصاب بجده فكل وما أصاب بعرضه فلا تأكل
- ٤٦٦/٨ - ما أهر الدم وذكر اسم الله عليه فكل
- ٤٨١/٨ - ما بلغ أن تؤدي زكاته فزكي فليس بكثر
- ٩٧/٣ أم سلمة ما بين السرة إلى الركبة عورة
- ٥١٠/١ جابر ما بين هذين الوقتين وقت لك ولأمتك
- ٤٣٣، ٤٣٢/١ ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن
- ٤٥٤/٤ ما فوق الركبتين من العورة
- ٥٠٩/١ ما لفظه البحر فكل، وما نضب عنه الماء فكل
- ٤٩٥/٨ جابر ما لم يغب الشفق
- ٤٤١/١ ما هذا؟ أتؤدين زكاتهن؟ هو حسبك من النار
- ٩٧/٣ عائشة مالك؟
- ٢٦٢/٣ أبو هريرة مالكما لم تصليا معنا؟
- ٤٧٣، ٤٧٢/١ مالي أنازع القرآن؟
- ١٥٣/٢ المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا
- ٣٢٤، ١١١/٤ المتلاعنان لا يجتمعان أبداً
- ٤٠٨، ٤٠٦/٧ متى توتر
- ٤٥٥، ٤٥٤/١ مثل الذي يصلي وشعره معقوص كمثل الذي يصلي وهو
- ٦٧/٢

٦٧/٨	المدير لا يباع ولا يوهب وهو حر من الثلث
٣٤٣/٤	المدير لا يباع، ولا يوهب، ولا يورث، وهو حر من
٤٧/٩	المرء أحق بكسبه
٣٠٨/٣	مرة واحدة وما زاد فهو تطوع
٢٢٠/٧	ابن عمر مره فليراجعها حتى تطهر
٣٩٧/٣	مزدلفة كلها موقف، وارتفعوا من بطن محسر
٣٨٣/١	المستحاضة تتوضأ لكل صلاة
١٥٩، ١٥٨/١	المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة
٣٨٤	
٣٦٤، ٣٧٥/١	المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها
٣٥٥/٦	المسلم على المسلم حرام كُله ماله ودمه وعرضه
٣٤٩/٩	المسلمون تكافأ دماؤهم
٢٢٩/٩	المسلمون عدول بعضهم
٤٩٩/٦	المسلمون مشتركون في ثلاث: في الكأ والنار والماء
٩١/٨	المكاتب عبد ما بقي عليه درهم فإذا أدى عتق
٧٥/٢	مكن جبهتك من الأرض
٩/٩	ملعون من حلف بالطلاق أو حلف به
١٥٤/٧	ملكك بضعتك فاختاري
٣٦١/٣	من أتى البيت فليحيه بالطواف
٤٨٨/٦	من أحيا أرضاً ميتة فهي له
١٩٥/٦	من أحيل على مليء فليتبّع
٣٨٧/٣	من أدرك الوقوف بليل فقد أدرك الحج، ومن فاتته الوقوف



- ٣٥٠/٢ من أدرك ركعة من الجمعة فقد أدركها، ومن أدركهم
- ٤٣٨، ٤٣٧/١ من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد
- ٣٨٨/٣ من أدرك عرفة بليل فقد أدرك الحج
- ٤٦١/٣ من أراد الحج فليتعجل
- ٤١٧/٣ من أراد أن يرجع إلى أهله فليكن آخر عهده الطواف ابن عباس
- ٢٥٦/٥ من استأجر أجيرًا فليعلمه أجره
- ٤٢٦/١ من استحمر فليوتر من فعل فحسن ومن لا فلا حرج عليه
- ٤٢٦/١ من استنجى منكم فليستنج بثلاثة أحجار
- ٣٦٦/٩ من أسلم على مال فهو له
- ١٢٢/٤ من أسلم فليسلم في كيل معلوم إلى أجل معلوم
- ٤٩٨، ٤٨٤/٤ من أسلم منكم فليسلم في كيل معلوم، ووزن معلوم إلى
- ٣٢٤/٤ من اشترى شاة مُحَفَّلَةٌ فهو بخير النظرين ثلاثة أيام، إن أبو هريرة
- شاة أمسكها، وإن شاء ردها ورد معها صاعًا من تمر
- ٢٥٦/٤ من اشترى ما لم يره فله الخيار إذا رآه
- ١٥٥ من اشترى نخلا قد أبر فثمرته للبائع، إلا أن يشترط المبتاع
- ٣٢٠/٨ من أشرك بالله فليس بمحصن
- ٢٨١/٦ من أعمار عمري فهي للمعمر له في حياته، ولورثته من
- ٢٦٧/٣ من أفطر في رمضان فعليه ما على المظاهر
- ٢٣٥/٣ من أفطر في شهر رمضان ناسيًا فلا قضاء عليه ولا كفارة
- ٢٦٣/٣ من أفطر في نهار رمضان عامدًا فعليه ما على المظاهر
- ٢٧٠/٣ من أفطر في نهار رمضان فعليه ما على المظاهر

- من أقال نادماً بيعته أقاله الله عشرته يوم القيامة ٤٠٥/٤
- من التقط لقطة يسيرة درهماً أو حبلاً أو شبهه فليعرّفها يعلى بن مرة ٤٤٩/٦
- من السنة أن يطلقها في كل قرء تطليقة ٤١٧/٧
- من أم قومًا فليصل بهم صلاة أضعفهم؛ فإن فيهم المريض ١٤٠/٢
- من باع جلد أضحيته فلا أضحية له - ٥٠٨/٨
- من باع عبدًا وله مال ٥٩/٩
- من بدل دينه فاقتلوه - ٤٣٦، ٤٢٩/٩
- من بلغ حد في غير حد فهو من المعتدين ٣٩٥/٨
- من تأهل ببلدة فهو منهم ٤٩٦/٧
- من ترك الصلاة عمدًا فقد كفر ٤٥٧/١
- من ترك مالاً أو حقاً فلورثته ١٥٣/٦
- ١٢٥/١٠
- من تزوّج امرأة بكرًا على امرأة عنده يقيم عندها سبعة أبو هريرة ١٨٥/٧
- من تزوج امرأة ودخل بها حرمت عليه بنتها ٢٦/٧
- من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل ١٩٥/١
- من ثابر على ثنتي عشرة ركعة في اليوم والليلة بنى الله له ٢١٨/٢
- من جامع في نهار رمضان فعليه ما على المظاهر ٢٦٥/٣
- من جعل على القضاء ١٠٩/٩
- من حج هذا البيت فليكن آخر عهده بالبيت الطواف ٤١٨/٣
- من حفر بئرًا فله ما حولها أربعون ذراعًا عطنا لماشيته من ٤٩١/٦
- من حلف أن يطيع الله فليطعه ١٣/٩
- من حلف بطلاق أو عتاق وقال: ٣٠٩/٧

- ١٤٨/٩ من حلف بغير الله فقد أشرك
- ٣٨، ١٣/٩ من حلف على يمين
- ٤٦٣/٦ من حيثُ يبول
- ٣٥٤/٩ من دخل دار أبي سفيان فهو آمن
- ٥١٢/٨ من ذبح قبل الصلاة فليعد ذبيحته
- ٩٦/٢ من ذكرت عنده ولم يصل على فقد جفاني
- ٤٦٩/٣ أبو موسى من ساق منكم الهدي فليتحلل معنا يوم النحر
- ١٠٩/٩ من سأل القضاء وكل إلى نفسه
- ١٦٣/٣ من سأل وعنده ما يغنيه فقد سأل الناس إلحافاً
- ٢٢٢/٩ من ستر على مسلم ستر الله عليه
- ٤٠٦/٨ من سرق فاقطعوه، فإن عاد فاقطعوه
- ٣٦٦، ٣٥٧/٨ من شرب الخمر فاجلدوه، فإن عاد فاجلدوه
- ٢٧١/٢ من شك في صلاته فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً بنى على الأقل
- ٢٧٠/٢ من شك في صلاته فليتحر الصواب
- ٢٦١/٣ أبو أيوب من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال كان كصيام
- ٢٦١، ٢٦٠/٣ من صام رمضان وأتبعه بست من شوال فكأنما صام السنة
- ٢٢٦/٣ من صام يوم الشك فقد عصي أبا القاسم
- ١٣٠/٢ من صلى خلف عالم تقي فكأنما صلى خلف نبي
- ٤٦١/١ من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فهو منا
- ٤٤٦/٢ أبو هريرة من صلى على جنازة في المسجد فلا أجر له

- من ضحك منكم قهقهة فليعد الوضوء والصلاة جميعاً ١٦٨/١
- من طاف حول هذا البيت أسبوعاً فليصل ركعتين ٣٧١، ٣٧٠/٣
- من فاتته سنة الفجر فليقضها ٢٢٨/٢
- من فاتته عرفة بليل فقد فاتته الحج، فليتحلل بعمره، وعليه ٣٨٩/٣
- من فرق بين والده وولدها فرق الله ٣٩٩/٤
- من قاء أو رعف أو أمذى في صلاته فليصرف وليتوضأ ١٦٢/١
- ١٩٣/٢
- من قاء أو رعف في صلاته فليصرف وليتوضأ وليبين على ١٧٤/٢
- من قاء فلا قضاء عليه، ومن استقاء عامدا فعليه القضاء ٢٣١/٣
- من قتل صيداً بالمدينة يؤخذ سلبه ٥٤/٤
- من قدم نُسْكاً على نسك فعليه دم ابن مسعود ٤٩٢/٣
- من قلد إنساناً عملاً ١٠٦/٩
- من قلد بدنة فقد أحرم ٤٦٨/٣
- من كان حالفاً فليحلف بالله ٢٨، ٧/٩
- من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة ١٥٣/٢
- من كان له امرأتان فمال إلى إحدهما في القسم جاء يوم القيامة وشقه مائل ١٨٤/٧
- من كان منكم حالفاً فليحلف بالله أو ليذر ٣١/٩
- من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يجمعن ماءه في رحم ٣٢/٧
- من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقي ماءه زرع ١٩٨/٤
- من كانت له أرض فليزرعها، أو يمنحها أخاه ٥٠٨/٦
- من كشف حمار امرأة ونظر إليها فقد وجب الصدق محمد بن عبد ١٣٧، ١٣٦/٧

دخلَ بها أو لم يدخلْ

الرحمن بن

ثوبان

- ١٢٤/٣ من كل عشر قرب قربة
- ٤٢٩/٣ من مات في طريق الحج كتبت له حجة مبرورة في كل
- ٢٧٧/٣ من مات وعليه صيام صام عنه وليه
- ١٨١/١ من مس ذكره فليتوضأ
- ١٣٣، ٢١/٨ من ملك ذا رحم محرم منه عتق عليه
- ٢٠٦/٢ من نام عن صلاة أو نسيها ثم ذكرها، فليصلها إذا
- ٤٦٦/١ من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فإن ذلك
- ٣٩/٩ من نذر نذرًا وسمى
- ٣٥/٩ من نذر نذرًا ولم يسم
- ٢٩/٧ من نظر إلى فرج امرأة بشهوة حرمت عليه أمها وبنتها أم هانئ
- ٥٠٠/٨ من وجد سعة فلم يضح
- ٤٤٧/٦ من وجد لقطة فليشهد ذوي عدل، ولا يكتم، ولا يغيب، يزيد بن
- الشخير ولا يغير، فإن جاء صاحبها فهو أحق بها
- ٣٩٨/٣ من وقف معنا هذا الموقف وقد كان أفاض قبل ذلك من
- ٤٥٢/١ المنتظر للصلاة في الصلاة ما دام ينتظرها
- ٤٢٥/٦ المنحة مردودة والعارية مؤداة
- ٨٨/٤ منى كلها منحر، وفجاج مكة كلها منحر
- ٢٢٢/١ موت ما ليس له نفس سائلة في الماء لا ينحسه
- ١٦٥/٣ مولى القوم من أنفسهم، وإننا لا تحل لنا الصدقة أبو رافع

- ١٦٥/٣
- ٢٩٦/٨
- ٤٩٨/٦ الناس شركاء في ثلاثة: الماء والكأ والنار
- ٤٩٩/٦ الناس مشتركون في ثلاث: في الكأ والنار والماء
- ٤٩٩/٨ نسخت الأضحية كل دم قبلها
- ٥١٢/١ أم سلمة نعم إذا كان الدرع سابغا يغطي قدميها
- ٥٠٥/٨ نعم الأضحية الجذع من الضأن
- ٢٢/٣ نفقة المرء على عياله صدقة
- ٨/٧ النكاح سنتي فمن رغب عن سنتي فليس مني
- ٩٤/٣ علي هاتوا ربع العشر من كل أربعين درهماً درهم، وليس
- ٧٦/٣ هاتوا ربع عشور أموالكم
- ٣٣٨/٩ رباح بن هاه ماله قتل وما كانت تقاتل؟! الربيع
- ٣٧٨/٥ هذا من بستانك
- ٣١٢/٢ عمر هذه صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته
- ٢٤٩/١ الهرة سبع
- ٢٤٩/١ الهرة ليست بنجسة إنها من الطوافين عليكم والطوافات
- ١٦٣، ١٦١/١ هكذا الوضوء من القيء
- ٣٥٢/٣ هل أشرت؟ هل دللت
- ١٣٤/١٠ هل تعرفون له فيكم نسيباً
- ٤٣٤/٣ هل حججت عن نفسك؟
- ١١/٤ أبو قتادة هل دللت

- هل عندكن من غداء؟ عائشة ٢١٢/٣
- هل معك ماء؟ ابن مسعود ٢٨١، ٢٨٠/١
- هل هو إلا بضعة منك طلق بن علي ١٨٢/١
- هلا أذنتموني بالصلاة ٤٣٤/٢
- هلا حددتها قبل أن تضجعها - ٤٨٦/٨
- هم عتقاء الله ٢٧/٨
- هن لأهلهن ولن مرّ عليهن ممن أراد الحج والعمرة ٣٢٥/٣
- هو أحق الناس به محياه ومماته ١٤٠/٨
- هو الزاد والراحلة ٣١٤/٣
- هو الطهور مأؤه والحل ميتته ٢٠٥/١
- ٤٩٤/٨
- هو رفيقي في الجنة أنس ٣١٩/٩
- هو طيب ٤٣٦/٧
- هي ثلاثة: لرجل وزر، ولرجل ستر، ولرجل أجر أبو هيريرة ٨٥/٣
- وأبْدِ ضَبْعِيكَ ٦٩/٢
- واجعله الوارث منا ٣٤٨/٩
- وآخر وقت العشاء حين يطلع الفجر ٤٤٢/١
- وآخر وقت المغرب إذا اسود الأفق ٤٣٨/١
- وإذا حاصرتم أهل مدينة أو حصن ٣٤٠/٩
- وإذا كبر فكبروا ١٤٩/٢
- وإذا لم يكن في الإبل ابنة مخاض ولا ابن لبون أخذ عشرة علي ٥٢/٣

واليمين على من أنكر

٣٨٧/٥

١٤١/٩

٣٤٤/٦

وأما خالدٌ فقد حبَسَ أدرعًا وأفراسًا في سبيل الله، وطلحةُ

١٣٤/٨

وإن مات ولا وارث له كنت أنت عصيته

٤٦١/٨

عدي بن

وإن وقعت رميتك في الماء فلا تأكل

حاتم

٢٩٥/٦

الواهب أحق بمبته ما لم يُثَبَّ منها

٩٧/٢

وتحليلها التسليم

٢٤/٢

علي

وجهت وجهي

٥٠٩/٨

جابر

وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض

٤٨/٣

وخذوا من حواشي أموالهم وأوساطها

٤٣٥/١

وصلى بي العصر حين صار ظل كل شيء مثليه

٢١٣، ١٥٣/١

الوضوء على الوضوء نور على نور

١٦٥، ١٦٢/١

الوضوء من كل دم سائل

٣٤٤/٩

وفاء لا غدر

١٤٣/٣

وفي الركاز الخمس

٢١٢/٨

عمرو بن حزم

وفي العينين الدية وفي إحداها نصف الدية

٧٧/٣

علي

وفي الغنم في أربعين شاة شاة، وفي البقر في كل ثلاثين

٤٤١/١

وقت المغرب ما لم يسقط الشفق

٤٤٣/٥

وكيف لا أعرفك، وكنت شريك، كنت نعم الشريك لا

٣٨/٢

وائل بن حجر

ولا الضالين

٣٣/٤

ولا ينفر صيدها



١٣٧، ١٣٢/٨

الولاء لحمه كلحمه النسب

١٠٣/١٠، ٢٣٣/٩

١٣٦/٨

الولاء لمن أعتق

١٦٨/٧

ولدت من نكاح لا من سفاح

٤١٣/٤

ولّتي أحدهما

٢٨٠/٦

ولّنيّه يا أبا بكر

١٣١/٢

وليؤمكما أكبركما سنا

٧٧/٣

علي

وليس في على العوامل شيء

٣١٠/١

وما شئت

٥١/٣

أنس

ومن بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة، وليس عنده

١٤٧/٦

ومن ترك كلاً أو ضياعاً فإليّ

١٣٢/٨

وهو أخوك ومولاك إن شكرت فهو خير له وشر لك

١٣٠/٢

يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا سواء فأعلمهم

١٨٦/٢

يا أبا ذر، مرة أو فذر

٥٤/٤

يا أبا عمير، ما فعل النغير؟

١٧٤/٢

ابن مسعود

يا ابن مسعود، إن الله يحدث من أمره ما يشاء، وإن مما

٤٤١/٣

يا آل محمد أهلوا بحجة وعمرة معاً

٤٨٨/١

يا بلال ثوب في الفجر ولا تثوب في العشاء

١٦٤/٣

يا بني هاشم إن الله حرم عليكم غسالة أموال الناس،

٣٦٠/٣

يا عمر، إنك لرجل آيد تؤذي الضعيف

٥٠٩/٨

أبو سعيد

يا فاطمة بنت محمد، قومي فاشهدي أضحيتك

- يا معشر بني هاشم، إن الله كره لكم  
يجزئك ولا يجزئ أحدًا بعدك  
يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ  
يدًا بيد  
يريقان دمًا وبمضيان في حجتهم، وعليهما الحج من قابل  
يستأنى في الجرحات سنة  
يصلّي المريض قائمًا، فإن لم يستطع فقاعداً، فإن لم يستطع  
يقتل الحرم الفأرة والغراب والحدأة والعقرب والحية  
يقول العبد مالي مالي، وهل لك من مالك إلا ما أكلت  
يكفيك إذا بلغ الماء أصول شعرك  
يمسح المقيم يوماً وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها  
اليمين الغموس تدع الديار بلاقع  
يتزح منها أربعون دلوًا
- ٣٨٠/٩  
٥٠٥/٨ أبو بردة  
٣١، ٢٦/٧  
١٩٥، ١٩٢  
٤٢٧/٤  
٥٠٥/٣  
٢٢٢/٨  
٢٧٥/٢  
٣٨/٤  
٤٧/٣  
١٩٩/١ أم سلمة  
٣١٠/١  
٣٠٨، ٣٠٧/٢  
١١/٩  
٢٣٨/١ أبو سعيد

## فهرس الأحاديث الفعلية

ج/ص	الراوي	طرف الحديث
٣٥٩/٣		ابتدأ بالحجر الأسود فاستقبله وكبر وهلك
٣٧٤/٣	جابر	ابتدأ بالصفاء فصعد عليه حتى إذا نظر إلى البيت
٣٥٨/٣		ابتدأ بالمسجد في حجة عند دخول مكة
٣٤٢/٣		اتزر وارتدى برداء عند إحرامه
٢٦٠/٢	عبد الله بن بجينة	أتم الصلاة ثم سجد قبل السلام
٤٧٤/٢	جابر بن سمرة	أتى النبي ﷺ برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل
٣١٥/٦، ٣٨٩/٤		أجاز العمري وأبطل شرط المعمر
٣١٩، ٣١٨/٦	شريح وجابر	أجاز العمري ورد الرقي
٤٣٥/٣		أجاز حجها عن أبيها ولم يسألها عن حج
٩/٦		أجاز شرط العباس في دفعه ماله مضاربة
١٩٤/٢	أبو بكر وعمر وعثمان وابن عمر وسلمان	إجازة البناء كالاستخلاف لسبق حدث
٣٤٣/٥		احتجم وأعطى الحجام الأجرة
٢٥٧/٣	ابن عباس	احتجم وهو صائم
٤٦٣/٣		أحرم بذى الخليفة وهداياه تساق بين يديه
٥٢١/١		أخبر النبي ﷺ بذلك تحري القبله عند اشتباهها
٤٠٥/٩		أخذ الجزية ووضعها في بيت المال ولم يخمس
١٥١/١	أبو أمامة	أخذ لهما ماء جديدا الأذنان في الوضوء
٣٠٦/٨		آخر إقامة الحد عليه حتى تم إقراره في أربعة
٤٣٨/٢		آخر صلاة صلاها رسول الله ﷺ أربع تكبيرات

٤٥٧/٢	النخعي	أدخل ﷺ مما يلي القبلة
٤٦٢/٢		أدخل في قبره عليه السلام طن من قصب
٦١/٨		إذا أراد سفرًا أقرع بين نسائه
٢٤/٢	علي	إذا استفتح قال: وجهت وجهي
١٤١/١		إذا توضأ شبك أصابعه في لحيته كأنها أسنان
٢٢٤/٢		إذا جاءه خبر يسره سجد لله شكرًا
٣٥٨/٣	عطاء	إذا رأى البيت قال: أعوذ برب البيت من الدين والفقر
٥١/٢		إذا ركع بسط ظهره ولا يرفع رأسه ولا يقنعه
١٣/٢	وائل بن حجر والبراء وأنس	إذا كبر رفع يديه حذاء أذنيه
٣٨٩/٢		استسقي من غير أن يصلي
٤١٧/٦		استعار درعًا من صفوان
٣٩٢/٢		استقبل القبلة بالدعاء
٣٦٢/٣		استلم الحجر ثم أخذ عن يمينه مما يلي الباب
٣٨٤/٣		استوى على ناقته ملبيًا ويستقبل الكعبة
٣٧٣/٩		أسهم لفرسين
٣٧٢/٩	ابن عمر	أسهم للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهمًا
١٢٢/٤		اشترى إلى أجل معلوم ورهن على الثمن درعه
٨٢/٤		أشرك بين أصحابه في البدن، فجعل البدنة عن
٤٥٦/٣	عمر	أصبت سنة نبيك
٩٧/١٠		أطعم ثلاث جدات السدس
٧٦/١٠		أعتق كل ذي رحم محرم من زوجته صفية
١١٣/١٠		أعطى الجدة السدس إذا لم يكن للميت أم
٣٧٣، ٣٧٢/٩	ابن عباس	أعطى الفارس سهمين والراجل سهمًا

٣٨٤/٩	ابن عمر	أعطى الفقراء منهم
٤٢٩/٢	أم عطية	أعطى اللواتي غسلن ابنته رقيه خمسة أثواب
٣٨١/٩		أعطى بني عبد المطلب وحرم بني أمية
٦٠/٦		أعطى عروة البارقي ديناراً ليشترى له أضحية
٣٢٤/٢		أعلم رسول الله ﷺ القوم بأنه مسافر ليتموا صلاتهم حين صلى بأهل مكة في سفره
٣٧٩/٣		أعمال الحج في يوم عرفة
٣٣٥/٩		أغار على بني المصطلق وهم غارون
٣٤١/٣		اغتسل لإحرامه
٣٩٠/٣		أفاض بعد غروب الشمس والناس معه
٣٩٩/٣		أفاض والناس معه كما أسفر الصبح إلى منى
٤٠٩/٩		افتتحها عنوة وتركها لأهلها ولم يوظف الخراج
١٣٩/٢	ابن عباس	أقام ابن عباس عن يمينه
٣٣٩/٥		أقر استئجار الظئر بأجرة معلومة
٢٨٤/٨		أقرهم (أهل خيبر) على أملاكهم
٨٦/٤		أكل من لحم هيده وحسا من المرققة
٤٩١/٨	أنس	أكلنا لحم فرس على عهد رسول الله ﷺ
١٠٢/١٠		ألحق ولد الملاعنة بأمه
١٥٤/٥		ألزم امرأة العسيف باعترافها
١٥٤، ١٥٣/٥		ألزم ماعزاً رضي الله عنه بالرجم بإقراره
٣٣٩/٣		أمر أخا عائشة أن يحرم بها من التنعيم
٣٣٩/٣		أمر أصحابه أن يحرموا بالحج من جوف مكة
١٥٠/٢		أمر المؤمنين بالتكبير في الزمان الذي يكبر فيه
٢٧٩/٨	أبو سعيد	أمر بأن يذرع (قتيل وجد بين قريتين) فوجد

٧٦/٨	سعيد بن المسيب	أمر بعقنهن أمهات الأولاد وأن لايسعين في
٤٠٥/٨		أمر بقطع السارق من الزند
٣٤٨/٩		أمر ثمامة أن يميز أهل مكة وهم حرب عليهم
٣٢٩/١		أمر عليًا بالمسح على الجبائر يوم أحد
٣٧، ٣٦/٧		أمر غيلان الديلمي أن يمسك منهن أربعًا
٢٨٣/٨		أمر أن يذرع حين أتى بقتيل وجد بن قريتين
٣٠٦/١	صفوان	أمرنا رسول الله ﷺ إذا كنا في سفر أن لا نزع
٧٣/٢	ابن عباس	أمرنا رسول الله ﷺ أن نسجد على سبعة
٤٩٥/١	بلال	أمرني النبي أن أثوب لصلاة الفجر ونهاني أن
٧٥/٣	معاذ	أمرني رسول الله ﷺ حين بعثني إلى اليمن أن لا
٤٩٣/٨	جابر	أن أكل لحم الضب حلال
٣٧٤/٩		أن البراء بن أوس قاد فرسين فلم يسهم ﷺ إلا
٣٧٩/٩	ابن عباس	أن الخمس كان يقسم على عهد رسول الله ﷺ
٥٦، ٥٥/٣	علي	أن العباس سأل رسول الله ﷺ في تعجيل زكاته
٤٠٠/٨		أن اليد كانت لا تقطع على عهد رسول الله ﷺ
٥١/١٠	ابن مسعود	أن رجلًا أوصى بسهم من ماله فقضى رسول الله
١٧٢/٩	ثميم بن طرفة	أن رجلين اختصما إليه في ناقة وأقام كل واحد
١٨٧/٧		أن سودة بنت زمعة سألت رسول الله ﷺ أن
		يراجعها ويجعل يوم نوبتها لعائشة
١٨٢/٧		أن غيلان الديلمي أسلم وتحتة عشرة نسوة
٤١٣/١		أن قرمًا من عرينة جاؤوا إلى المدينة فلم يوافقهم
٤٣١، ٤٣٠/٢		أن مصعب بن عمير لما استشهد كفن في ثوب
٢١/٢	ابن عباس	إن من السنة وضع اليمين على الشمال تحت
٦١/٢		أنكر عليه السلام على من كان يرفع يديه عند

- الركوع والقيام منه  
 أنه بعد انصرافه من الصلاة راح والناس معه إلى ٣٨٤/٣  
 أنه عليه السلام وأصحابه أحصروا في الحديبية ٤٩٤/٣  
 وحلقوا في غير الحرم  
 أنه يرضخ للعبد والمرأة ٣٧٧/٩ ابن عباس  
 أوتر بثلاث ركعات، قرأ في الأولى ١٢١/٢ عائشة  
 أوجب الدية على عصبة القاتل ٢٩٤/٨  
 بات بذي طوى، فلما أصبح دخل مكة هاراً ٣٥٧/٣ ابن عمر  
 بات بمخى ٤١٥/٣  
 باشر القسمة في المغنم والموايرث ٢٨٥/٩  
 باع قدحاً وحلساً ببيع من يزيد ٣٩٦/٤  
 بدأ بالقسامة باليهود وجعل الدية عليهم، لوجود ٢٨٠/٨ سعيد بن المسيب  
 القتل بين أظهرهم  
 بعث والناس يفعلونه قسمة الماء بين الشركاء ٤٩٥/٦  
 فأقرهم عليه  
 بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن فأمرني أن آخذ ٧٢/٣ معاذ  
 تأخير الأكل في الأضحى ٣٦٧/٢  
 تأخير النبي ﷺ يوم الخندق أربع صلوات ٤٠٦/٢  
 تحريم سؤر البغل والحمار ٢٥٢-٢٥١/١ علي وعبد الله  
 ابن أبي أوفى  
 تحليل سؤر البغل والحمار ٢٥٢/١ غالب بن أجرة  
 تزوج عائشة وهي بنت ست أو سبع، وبني بها ٦٥/٧  
 تزوج ميمونة وهو محرم ٥٦/٤  
 تطيب لإحرامه قبل أن يحرم ٣٤٢/٣

١٣٩/٢	أنس	تقدم على أنس واليتيم حسين صلى بهما
١٤٧/١	أنس	تكرار المغسول واستيعاب المسوح مرة واحدة
٢٨٢/٢		تلا سورة النجم ولم يسجد
٤٠٩/٢		تلقين الميت بعد الدفن
٤٥٧/٣		تمتع رسول الله ﷺ في عمرة القضاء
٢١٩/٢	علي	تنفل قبل الظهر أربعاً بتلسيمة واحدة
٨٢/٢	أبو حميد	التورك في الصلاة
١٤٥ - ١٤٤/١	ابن عباس	توضأ مرة مرة
٤٦٣، ٤٦٢/١	عقبة بن عامر	ثلاث أوقات فهانا رسول الله ﷺ أن نصلي بها
٣٣١/٦	شريح	جاء محمد ﷺ ببيع الحبيس
٢٨٤/٨		جعل القسامة والدية على اليهود وكانوا سكاناً
١٠١، ١٠٠/١٠	عبد الله بن عمرو	جعل المال للأخ لأم وأم، ثم للأخ لأب، ثم
٢٠٦/٨		جعل دية اليهودي والنصارى أربعة آلاف درهم
٢٢٨/٨		جعل على العاقلة في سنة
٤٦١/٢		جعل على قبره اللبن
٢٩٠/٨		جعل على كل بطن من الأنصار عقوله
٧٦/٧		جعل ولاية الإنكاح إلى العصبات على ترتيبهم
٣٦٢/٨	علي	جلد أربعين وأبو بكر رضي الله عنه
٣٨١/٣		جمع بين الصلاتين بعرفة
٤٤٥/١	معاذ	جمع بين الظهر والعصر في سفره بتبوك
٤٤٦/١	ابن عباس	جمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء
٣٩٣/٣		جمع بين المغرب والعشاء بمزدلفة بأذان وإقامتين
٣٨٥/٢	عائشة	جهر بالقراءة في صلاة الكسوف
١٤٢/٢		جهر حين قضى الفجر بجماعة غداة ليلة التعريس



- ٣٣٦/٩ حاصر أهل الطائف ورماهم بالمنجنية وكان فيهم المسلمون
- ٣٠٢/٨ حد ما عزاً
- ٢٢٧/٨ حكم على عاقلة الضاربة بالغرة عبداً أو أمة
- ٢٨/٩ حلف الذي طلق امرأته البتة: الله ما أردت بالبتة
- ٣٩٣/٢ حول رداءه مستقبل القبلة
- ٣٧٤/٣ خرج من باب بني مخزوم المسلمي بباب الصفا
- ١٨٢/٧ خير فيروز الديلمي وتحتة أختان فاختار إحداها
- ٥٠٧/٦ دفع خبير مزارعة
- ١٤٤/١ رأيت رسول الله ﷺ توضع مرة مرة عمر
- ١٤٣/١ رأيت رسول الله ﷺ توضع هكذا توضع ثلاثاً عثمان
- ٢٨٧/٢ رأيت رسول الله ﷺ قرأ سورة النجم بمكة ابن مسعود
- ٣٨٥/٣ رأيت رسول الله ﷺ يدعو بعرفات باسطاً يديه ابن عباس
- ٢٥٨/٣ رأيت رسول الله ﷺ يستاك وهو صائم ما لا أعد عامر بن ربيعة
- ٣٦٦/٣ رأيت رسول الله ﷺ يستلم هذين الركبتين ولا ابن عمر
- ٢٥٢/٢ رأيت رسول الله ﷺ يصلي على حمار وهو ابن عمر
- ٤١٠/٣ رجع بعد طواف الزيارة إلى منى
- ٣٢٠/٨ رجم يهوديين قد زنيا
- ٤٩٨/٤ رخص في السلم
- ٤٠٤/٣ رخص للرعاء أن يرموا ليلاً
- ٤٢٤/٣ رخص للنساء الحيض في ترك صواف الصدر
- ٤١٠/٣ رمي الجمار في أيام التشريق جابر
- ٤١٢/٣ رمى الجمرة يوم النحر ضحى جابر
- ٨/٥ رهن درعة على طعام اشتراه

- ساق الهدايا مع نفسه ٤٦٣/٣
- ساق مائة بدنة في حجة الوداع ٩٢/٤
- ساقى أهل خيبر على ما فيها من زرع وشجر ٥٣٤/٦
- سجد بعد السلام ٢٦١/٢
- سجد على فروة مدبوغة وعلى بساط وحصير ٧٧/٢
- سجد على كور عمامته ٧٥/٢
- سجد فيها رسول الله ﷺ في سورة ص عثمان ٢٨٤/٢
- سكت رسول الله ﷺ حتى صلاهما ٣٦٠/٢
- سل مضجعه الشريف سلا ٤٥٦/٢
- شهد عندي جماعة مرضيون أنه عليه السلام هي ابن عباس ٤٧٣/١
- عن الصلاة بعد الفجر
- صالح بني نجران على ألف ومائتي حلة ٤١٥/٩
- صب الماء على رأسه من شدة الحر وهو صائم ٢٥٥/٣
- صحح إسلام علي ٤٣٧/٩
- صفة تيمم رسول الله ﷺ ابن عمر، ٢٦٣، ٢٦٢/١
- جابر
- صفة صلاة الخوف ابن مسعود ٤٠١/٢
- وابن عمر
- صفة غسل النبي ﷺ ميمونة ١٩٨/١
- صلاة النبي ﷺ على النجاشي وكان غائبًا ٤٤٨/٢
- صلاهما المغرب والعشاء بمزدلفة بأذان وإقامة ابن عمر ٣٩٣/٣
- وخزيمة بن
- ثابت وجابر
- صلاهما المغرب والعشاء بمزدلفة ولم يناد في كل ابن عمر ٣٩٣/٣
- صلى آخر صلاته قاعدًا والناس خلفه قيام ١٦١/٢

- ٤٠٧/٢ صلي الظهر بالطائفتين ركعتين ركعتين
- ٤٤٤/١ صلي الظهر والعصر جمعًا والمغرب والعشاء جمعًا ابن عباس
- ٢٢٨/٢ صلي الفجر مع السنة غداة ليلة التعريس
- ٣٧٨/٣ صلي الفجر يوم التروية بمكة
- ١٧٠/٢ صلي الفرض فيها (الكعبة) يوم الفتح
- ٣٩٤/٣ صلي المغرب بمزدلفة، ثم تعشى، ثم أفرد الإقامة
- ٢٢٢/٢ صلي ثمان ركعات بتسليمة واحدة
- ٣٤٦/٣ صلي رسول الله ﷺ ركعتين وأهل بالحج فرآه ابن عباس
- ٣٥٧/٣ صلي صلاة العشاء بذى طوى ثم هجع هجعة جابر
- ٣٨٠/٢ صلي صلاة الكسوف بأربع ركوعات وأربع عائشة وابن عباس سجداث
- ٣٨٢، ٣٨٠/٢ صلي صلاة الكسوف كإحدى صلاتكم ابن عمر والنعمان بن بشير وأبو بكرة وسمرة
- ٤٣٦/٢ صلي على قبر امرأة من الأنصار
- ٤٦٧/٢ صلي على قتلى أحد واحدًا بعد واحد وحمزة موضوع بين يديه
- ٧٥/٢ صلي في ثوب واحد يتقي بفضوله حر الأرض وبردها
- ٣٨/٢ صليت خلف النبي ﷺ فلما قال: ولا الضالين. وائل بن حجر قال: آمين
- ٣٠/٢ صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان أنس فسمعتهم
- ٤٤٥/١ صلينا مع رسول الله ﷺ سبعًا جمعًا وثمانًا جمعًا ابن عباس
- ٣٦٥/٢ صلينا مع رسول الله ﷺ هذه الصلاة ولم يتنفل علي

٤٢٥/٣	ضحى بكشين أملحين
٥٠٦/٨	ضحى بكشين أملحين موجوئين
٥٠٩/٨	ضحى بكشين أملحين يذبح ويكبر ويسمي أنس
٥٠٩/٨	ضحى بكشين وقال حين وجههما: وجهت جابر
٣٧٥/٣	طاف بهما الصفا والمروة
٥١٥/٣	طاف راكبًا
٥١٦/٣	طاف رسول الله ﷺ في حجة الوداع على راحلته جابر
٤٠٩/٣	طاف في اليوم الأول سبعة أشواط
٣٦٢/٣	طاف مضطبعًا
٣٠٦/٨	طرده حتى توارى بحيطان المدينة
٤٦٦/٣	طعن في الجانب الأيسر مقصودًا وفي الأيمن اتفاقًا
٤٥٩، ٤٥٨/٧	طلقتني زوجي ثلاثًا فلم يفرض لي رسول الله ﷺ فاطمة بنت قيس
٥٠٨/٦	عامل أهل خير على نصف ما يخرج من تمر أو
٢٨٥، ٢٨٤/٢	عد السجديات وعد في الحج سجدة واحدة البراء
٢١٣/٢	عذر رسول الله ﷺ أهل قباء لما توجهوا إلى بيت
٩١، ٩٠/٢	علمني رسول الله ﷺ التشهد في وسط الصلاة ابن مسعود
٣٣٥/٩	عهد إلى إسامة أن يغير على بني الأصفر صباحًا
	ثم يحرق نخلهم
٤١٢/٢	غُسِّلَ في ثيابه
٣٥٣/٩	فتح مكة عنوة وقهرًا وتركها على ملكهم منا
٤٠٤/٤	فرق بين مارية وسيرين وكانتا أختين
٣٩٧، ٣٩٦/٣	فصلى الفجر حين تبين الصبح جابر
٤٤٢، ٤٤١/٣	في حجة الإسلام كان قارئًا أبو بكر وعمر وعلي وابن عباس وأبو طلحة وعائشة

والهرماس بن زياد وأم سلمة

وعبد الله بن أبي أوفى

٤٠١/٣

قال عند كل حصاة يرميها: باسم الله والله أكبر، ابن عمر

١٠/٢

قام إلى الثالثة فسبح به فلم يرجع، وقام إلى

٢٦٧/٢

قام إلى الخامسة فسبح به فرجع

٣٦٠/٣

قبل الحجر ووضع شفثيه عليه

٢٤٣/٩

قبل شهادة النصارى بعضهم على بعض

٢٢٠/٣

قبل شهادة رجل واحد على هلال شهر رمضان

٣٥٤/٩

قتل الأسارى

٣٣٩/٩

قتل دريد بن الصمة

٤٦٤/٣

عائشة

قتلت قلائد هدايا رسول الله عند إحرامه

٨٦/١٠

علي

قدم الدين على الوصية

٣٩٩/٣

قدم ضعفة أهله ليلاً

٢٨٧/٢

أبو هريرة

قرأ {إذا السماء انشقت} فسجد وسجد معه

٤٩/٢

قرأ في الفجر المعوذتين

٣٧٢/٩

قسم أربعة أحماس الغنائم بين الغانمين

٣٥٢/٩

قسم الغنائم في خيبر

١٣٢/٨

قسم المال بين بنته وبنت حمزة نصفين

٣٨٠/٩

قسم خيبر ومنح العباس وقسم الفاطمة دون زينب وأم كلثوم

٣٧٣/٩

ابن عمر

قسم للفارس سهمين

٥٠٠/١

قضى أربع صلوات فائتة يوم الخندق بالجماعة

٢٠٣/٨

ابن عباس

قضى باثني عشر ألفاً من الورق (دية القتل

٢٠٨/٨

قضى بالدية كلها في اللسان والأنف

١٣٩/٩

قضى بالشاهد واليمين

- قضى بالقصاص في الموضحة ٢٢٤/٨
- قضى تلك الصلوات على الترتيب ٥٠١/١
- قضى على عاقلة الضاربة بالدية وبغرة الجنين المغيرة ٢٢٧/٨
- قضى في بنت وبنت ابن وأخت، للبننت النصف، ابن مسعود ٩٢/١٠
- قضى فيما إذا ألفت جنيئاً ميتاً ثم ماتت الأم بعده ٢٢٩/٨
- قضى للجددة السدس المغيرة بن شعبة ومحمد ٩٧/١٠
- بن مسلمة
- قطع التلبية عند الإفاضة من عرفات أسامة بن زيد ٤٠٢/٣
- قطع التلبية في عمرة القضاء عند استلام الحجر ٤٥٨/٣
- قطع التلبية مع أول حصاة رمى بها جمرة العقبة علي والفضل بن عباس وابن مسعود ٤٠٢/٣
- وجابر
- قطع سارق رداء صفوان من تحت رأسه وهو ٤٣٤/٨
- القطع عند استلام الحجر مطلقاً ابن عمر وابن عباس ٤٥٩/٣
- وعبد الله بن عمرو
- قطع نخل بني النضير وحرقت البيوت الزهري ٣٣٦/٩
- قلد الغنم مرة واحدة ٤٦٥/٣
- قنت شهراً أو قال: أربعين يوماً يدعو على رعل أنس ١٢٣/٢
- قنت في الفجر شهراً يدعو على حي من أحياء ابن مسعود ١٢٣/٢
- كان ﷺ وأصحابه يرجعون من أسفارهم ٣١٥/٢
- كان إذا أراد سفراً أقرع بين نسائه ١٨٦/٧
- كان إذا توضأ تبادل أصحابه إلى وضوئه فمسحوا ٢١٤/١
- كان إذا رأى مبتلى سجد لله شكراً ٢٢٤/٢
- كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي أنس ٢٤/٢
- رضي الله عنهم يستفتحون

- ٢٥٦/٣ كان أملككم لإربه
- ١٨٩/٣ كان رسول الله ﷺ يتوضأ بالمدّ رطلين، ويغتسل عائشة
- ٤٤٣/٢ كان رسول الله ﷺ يكرها (تكبيرة خامسة في زيد بن أرقم صلاة الجنائزة)
- ١٤٦/٢ كان شرع في الصلاة بعد فراغ المؤذن من الإقامة عثمان
- ١٢٨/٢ كان قد خرج ليصلح بين قوم، فعاد إلى المسجد وقد صلى أهل المسجد
- ٢٢٠/٣ كان لا يميز في شهادة الإفطار إلا شهادة رجلين
- ٢٨٩/٣ كان لا يدخل البيت إلا لحاجة الإنسان عائشة
- ٥٤/٤ كان لآل محمد بالمدينة وحوش بمسكوها عائشة
- ٣٣٥، ٣٣٤/٦ كان يأكل من صدقته
- ٨٥/٢ كان ييسط أصابعه على فخذه وائل بن حجر
- ٧٠/٢ كان يجافى بطنه عن فخذه في غير زحمة
- ٧٩/٢ كان يجلس جلسة خفيفة ثم يقوم أبو حميد ومالك بن الحويرث
- ١١٤/٥ كان يجب دعوة العبد
- ١٥٥/١ كان يحب التيامن في كل شيء
- ١١٣/٩ كان يحكم في المسجد ويفصل الحكومة
- ٣٦٣/٣ كان يرحل من الحجر إلى الركن اليماني
- ٦٢/٢ كان يرفع يديه إذا ركع وإذا رفع ابن عمر
- ٦٠/٢ كان يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس
- ٦٣/٢ كان يرفع يديه عند تكبيرة الافتتاح ثم لا يعود ابن مسعود
- ٢٠/٢ كان يرفع يديه عند تكبيرة الافتتاح ثم يرسل
- ٢٣/٢ كان يستفتح الصلاة بقوله: وجهت وجهي ابن عمر
- ٧١/٢ كان يسجد بين كفيه على أنفه وجهته ويقول

٤٥١/١		كان يسفر بالفجر جدًّا
٩٨/٢	عائشة	كان يسلم تلقاء وجهه
٩٩، ٩٨/٢	ابن مسعود وابن عباس وأنس	كان يسلم عن يمينه حتى يرى بياض خده الأيمن
٢٤٨/١		كان يصغي لها الإناء (الهرة) فتشرب منه ثم يتوضأ
٣٦٤/٢		كان يصلي العيد والشمس على قيد رمح أو
٣٦٦/٢		كان يطعم في يوم الفطر قبل أن يخرج
٧٦/٢		كان يطلب الخمرة إذا أراد الصلاة ليسجد عليها
٨١/٢		كان يطيل الأولى على الثانية في الصلوات كلها
٢٨٨/٣	عائشة	كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان حتى
٢٩٩، ٢٩٨/٢	عبد الرحمن السلمي	كان يعلم الحسن والحسين رضي الله عنهم وكان لا يسجد للمتكبر
٨٦/٢		كان يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن
٨٣/٢	وائل بن حجر وعائشة	كان يفترش رجله اليسرى فيجلس عليها وينصب اليمني
١٨٠/١	عائشة	كان يقبل بعض نسائه ويخرج إلى الصلاة
١٢٢/٢		كان يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا
٥٧/٢		كان يقول إذا رفع رأسه من الركوع: سمع الله
٨٠/٢	أبو هريرة	كان ينهض في الصلاة على صدور قدميه
٩١/٤		كانوا ينحرون الإبل وهي قائمة محقولة اليد
١٢٣/٣		كتب إلى أهل اليمن بأخذ العشر من العسل
٣٨٣/٢	عائشة	كسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فقام بالناس فأطال القراءة



- ٤٢٦/٢ كفن ﷺ في ثلاثة أثواب بيض سحولية
- ٤٢٧/٢ كفن ﷺ في ثلاثة أثواب فيها قميصه ابن عباس
- ٨٠/٤ كنا تنحر البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة جابر
- ٣٨٤/٢ كنا عند النبي ﷺ فانكسفت الشمس، فقام أبو بكر
- فصلى بهم ركعتين
- ١٨٥/٣ كنا نخرج على عهد رسول الله ﷺ صاعًا من أبو سعيد
- طعام أو زبيب الخدري
- ٣٤٣/٣ كنت أطيب رسول الله ﷻ لإحرامه حين أحرم عائشة
- ٣٩٧/١ كنت أغسل المني من ثوبه عليه السلام فيخرج عائشة
- إلى الصلاة
- ٣٩٦/١ كنت أفرك المني من ثوب رسول الله ﷺ إذا كان عائشة
- ٣٩٨/١ كنت أفرك المني من ثوبه عليه السلام يابسًا عائشة
- ٣٩٨/١ لا يصلي في لحف نسائه عائشة
- ٢٩/٢ لا يعلم انقضاء السورة حتى ينزل عليه بسم الله سعيد بن جبير
- ٤٠٧/٧ لاعن بين رجل وامرأته، فلما فرغ فرق بينهما ابن مسعود
- وابن عمر
- ٤٠٧/٧ لاعن بين عويمر العجلاني وامرأته سهل بن سعد
- ٤١١/٧ لاعن بين هلال بن أمية وبين امرأته وهي حامل
- والحق الولد بها
- ٣٢٤/٥ لعن عشرة منهم الحامل
- ٣٨٥/٣ لقد خرجت مع رسول الله ﷺ فما ترك التلبية ابن مسعود
- حتى رمى جمرة العقبة
- ٣١٦/٨ لم يجمع بين الرجم والجلد
- ٣٧٧/٩ لم يسهم للعبد والنساء والصبيان أبو هريرة

- لم يصلها في عمره إلا بالخطبة قبلها (الجمعة) ٣٤٠/٢
- لم يقف عندها ووقف عند الجمرتين ٤٠١/٣
- لما أتى منى لم يعرج على شيء حتى رمى جمرة ٣٩٩/٣
- لما أحصر حلق بعد أن ذبح عنه وأمر أصحابه ٦٣، ٦٢/٤
- لما استعان باليهود على اليهود لم يعطهم شيئاً من الغنيمة ٣٧٧/٩
- لما استوى على ناقته أذن المؤذنون بين يديه ٣٨١، ٣٨٠/٣
- لما أمر أبي بن كعب بالإمامة في ليالي رمضان ١٢٠/٢
- أمره بالقنوت في النصف الآخر منه عمر
- لما صلى ركعتين عاد إلى الحجر ٣٧١/٣
- لما فرغ من طوافه أتى مقام إبراهيم عليه السلام جابر
- لما قسم خيبر جعلها سهاماً وضرب لكل فريق ٣٦٩/٣
- لما قصد تجريده نودي بهم: لا تجردوا نبيكم ٣٠٤/٩
- لما مر يريد الطائف بدا له قصر عمرو بن مالك ٤١٢/٢
- النضيري فأمر بتحريقه ٣٣٦/٩
- لما نفر الناس عنه وبقي معه ستة عشر نفرًا فجمع ٣٣٢/٢
- ما أسرع ما نسوا صلاة رسول الله ﷺ على جنازة عائشة ٤٤٦، ٤٤٥/٢
- ما صلى رسول الله ﷺ إلا بوقتها إلا صلاة ابن مسعود ٣٩٦/٣
- العصر بعرفة والمغرب بجمع
- ما قاتل قومًا حتى دعاهم إلى الإسلام ٣٣٣/٩
- مسح أعلى الخف وأسفله ابن عباس
- مسح على الجورين ٣١٢/١
- مسح على الموقين ٣١٦/١
- المسح على الناصية أبو موسى ٣٢٠/١
- مشى على رؤوس أصابعه في جنازة سعد بن معاذ ١٢٣ - ١٢٢/١
- ٤٥٣/٢

١٤٠/٣	عائشة	مضت السنة من لدن رسول الله ﷺ والخليفين بعده أن لا يؤخذ
٢٢٣/٩	الزهري	مضت السنة من لدن رسول الله ﷺ وللخليفين من بعده أن لا شهادة للنساء في الحدود
٣٥٦/٩		من على بعض الأسارى يوم بدر
١٨٩/١	عائشة	المني أبيض ينكسر منه الذكر
٢٢١/٢	عائشة	مواظبته ﷺ على التنفل بالأربع في الليالي
٣٤٤/٩		نبذ الموادة التي كانت بينه وبين أهل مكة
٩٠/٤		نحر الإبل وذبح البقرة والغنم
٥٠٣/٨، ٨٢/٤	جابر	نحرنا مع رسول الله ﷺ البدنة عن سبعة والبقرة نزع من زمزم دلوًا بنفسه فشرب منه ثم أفرغ
٤١٨/٣		نفل الخمس بموازن ولم يعط هاشميًا منه شيئًا
٣٨٠/٩		نفى ولد امرأة هلال بن أمية عن هلال وألحقه بها
٤١٠/٧		نفى ولد هلال وقد قذفها حاملًا
٤١٢/٧		نهانا إذا كان لأحدنا أرض أن نعطيها ببعض
٥٠٨/٦	رافع	نهاني خليلي عن ثلاث: أن أنقر نقر الديك
١٨٩، ٦٨/٢	أبو ذر	نهاهن عن الحلق وأمرهن بالتقصير
٤٢٣/٣		نهى أن تمنع الشاة إذا ذبحت
٤٨٦/٨		نهى أن يتقدم الشهر بصوم يوم أو يومين
٢٢٦/٣		نهى أن يضحي بالشرقاء والخرقاء والمقابلة
٧٦/٤		نهى عن إضاعة المال
٤٨٩/٧		نهى عن أكل الخطفة والنهبة والمخثمة
٤٨٩/٨		نهى عن أكل كل ذي مخلب وأكل كل ذي ناب
٤٨٩/٨		نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع
٤٩٣/٨		

٤٩١/٨	خالد بن الوليد	هى عن أكل لحوم الخيل والبغال والحمير الأهلية
٤٨٨/٤		هى عن السلم في الحيوان
٥٣/٧		هى عن الشغار
٢٤٠/٩، ٣٤٦/٥		هى عن الصوتين الأحقين النائحة والمغنية
٣٦٩/٤		هى عن المحاقلة
٥٠٨/٦	رافع	هى عن المخابرة فتركناها
٣٧١، ٣٧٠/٤		هى عن المزبنة
١٨٨/٢		هى عن أن يصلي الرجل وهو معقوص الشعر
٧٨/٤		هى عن أن يضحي بالعوراء البين عورها
١٨٦/٢		هى عن أن يضع يده على خاصرته
٣٥٦/٤		هى عن بيع الآبق
١٥٤/٤		هى عن بيع الثمار حتى تنجو من العاهة
١٥٥/٤	ابن عمر	هى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها
٣٦١، ٣٦٠/٤		هى عن بيع الحبلية وحبل الحبلية
١٠/٩		هى عن بيع الحر
٤٩٤/٨		هى عن بيع السرطان
٣٤٧/٩		هى عن بيع السلاح من أهل الحرب وحمله إليهم
١٦٥/٤	ابن عمر	هى عن بيع السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة
٣٦٥/٤		هى عن بيع الصوف على ظهر الغنم
٤٣١/٤		هى عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان
١٥٧/٤		هى عن بيع العنب حتى يسود
٤٢٩/٤		هى عن بيع الغرر
٣٥٨/٩		هى عن بيع الغنائم في دار الحرب
٣٦٠/٤	ابن عباس	هى عن بيع اللبن في الضرع
٣٦٥/٤		هى عن بيع سمن في لبن

٣٦٥/٤	هـى عن بيع لبن في ضرع
٤٢٧/٤	هـى عن بيع ما لم يقبض
٤٩٨، ٤٩٢/٤	هـى عن بيع ما ليس عند الإنسان
٤٨١/٤	هـى عن بيع ماكس عند الناس، ورخص في
٣٨٥/٤	هـى عن بيع وسلف
٣١٥/٦، ٣٧٩/٤	هـى عن بيع وشرط
٤٦٢/٢	هـى عن تربيـع القبور
٤٨٩/٧	هـى عن تعذيب الحيوان
٤٩٤/٨	هـى عن دواء يتخذ فيه الضفدع
٢٤١/٦	هـى عن دين بدين
٣٥٧/٩	هـى عن ذبح الشاة إلا لماكـله
٥٠/٧	هـى عن زواج المتعة يوم خير
٣٨٦/٤	هـى عن صفقتين في صفقة
٣١٥/٨	هـى عن ضرب الوجه والمذاكير
٣٤٤/٥	هـى عن عسب الفحل
٤٣٦/٩	هـى عن قتل النساء
٢٠٦/٦	هـى عن قرض يجر نفعاً
١٣/٧	هـى عن نكاح السر
١٨٧/٢	النهى من السدل في الصلاة
٤٩١/٨	هـى يوم خير عن أكل لحوم الحمر الأهلية وأذن
٤٩٠/٨	هـى يوم خير عن لحوم الحرم الأهلية وعن متعة علي وابن عمر
٤٤٥/٣	هديت لسنة نبيك عمر
١٤٣/١	هذا طهور رسول الله ﷺ توضأ ثلاثاً ثلاثاً علي
٤٤٨، ٤٤٧/١	هكذا كان يفعل عليه السلام إذا جد به السير ابن عمر

(الجمع بن المغرب والعشاء)

٣٤٣/٩		وادع أهل مكة عام الحديبية على وضع الحرب
٣٤٥/٩		وادع أهل مكة على أن لا يقاتلهم عشر سنين
٢٦٤/٢		واظب عليها من غير أن يتركها مرة
٢٠٧/٨	ابن عباس	وداهما (مستأمنين) بديت حرين مسلمين
٢٥٠/٨		ورث امرأة أشيم الصباين من عقل زوجها أشم
١٤٥/١	ابن عمر	وضأ مرة مرة
٣٥٤، ٣٥٢/٩	عمر	وضع على أراضي سواد العراق الخراج ووضع
		على رؤوسهم الجزية حين افتتحها
٣١٢/١		وضع يديه على خفيه ومدهما من الأصابع إلى
٣٢٥/٣		وقت لأهل العراق ذات عرق
٣٩٢/٣		وقف عند جبل قزح
٦٤/٦		وكل بالتزويج عمر ابن أم سلمة
٦٣/٦		وكل بالشراء حكيم بن حزام
٤٥١/١		يؤخر صلاة العصر إلى ما قبل تغير الشمس
٤٤٥/١	عائشة	يجمع بين الصلاتين إذا جدّ به السير
٣٦٤/٣	جابر وابن عمر	يرمل في الثلاثة الأول من الحجر إلى الحجر
٣٩١/٢	ابن عباس	يصلي ركعتين كهيئة صلاة العيد الاستسقاء
٥٠/٢		يكبر عند كل خفض ورفع وقيام وقعود

## فهرس الآثار

ج/ص	الراوي	طرف الأثر
١١٨/١٠	علي وابن عباس وأبي بن كعب وأبو موسى	(المشتركة في الميراث) أن ترك المرأة زوجًا وأمًّا أو جدة وإخوة من أم
٢٠/٢	علي	{فصل لربك وانحر}: ضع يديك على فخرك، أي صدرك
٩٣/٢	ابن مسعود	ابدأ بالثناء على الله تعالى بما هو له أهل
٥٠٨/٨	عائشة	اتخذت من جلد أضحيتها سقاءً
٣٠٧/٢	ابن عمر	أتعرف السويداء؟
٣٢٧/٣	علي وابن مسعود	الإتمام أن يحرم بها من دويرة أهله
٢٢١/٤	ابن عمر	أجاز الخيار إلى شهرين
٣٥٩، ٣٥٨/٥	عمر	أجاز شريح عندما كتب إليه أنه قضى لذمي على مسلم بالشفعة
٧٦/٨	علي	اجتمع رأيي ورأي عمر في نفر من أصحاب رسول الله ﷺ على عتق أمهات الأولاد
١٢٢/١٠	عمر	أجد لكم فرضًا في كتاب الله ولا أدري من قدمه الله فأقدمه
١١/٤	عطاء	أجمع الناس على وجوب الجزاء على الدال
٤٠٥/٩	عمر ومعاذ	أخذ الجزية
٢٣٧/٥	ابن عمر	إذا أقر بدين جاز ذلك عليه في جميع تركته
١٤٠/٢	ابن مسعود	إذا أم بهما يتوسطهما
١٢٠/٨	علي	إذا توالى على المكاتب نجمان يرد على الرق
٢٥١/٨	ابن عباس	إذا جنى العبد فمولاه بالخيار، إن شاء دفعه وإن

٣٦٢/٨	علي	إذا سكر هذى، وإذا هذى افترى
٣٥٨/٣	ابن عمر	إذا شاهد البيت قال: باسم الله، والله أكبر
٣٣٦/٧	ابن عباس وابن عمر وإبراهيم وأصحاب ابن مسعود	إذا طلق الرجل الحرة طلقة أو طلقتين أو طلق الأمّة طلقة واحدة فتزوجت بآخر
٤١٩/٩	أبو بكر	استرق نسوان بني حنيفة وصبياهم حيث ارتدوا وقسمهم بين الغانمين
٤١٤/٩	الصحابه	استروا الأرض الخراجية وأدوا الخراج
٣٥٧/٨	ابن مسعود	استنكهوه، فإن وجدت رائحة الخمر فاجلدوه
٤٢٣/٣	عائشة	أسدلت على وجهها شيئاً وجافته عن وجهها
١٢٢/١٠	عمر	أشار إلى العباس بأن يقسم عليهم بقدر سهامهم
٤٨٠/٤	ابن عباس	أشهد أن الله أحل السلف المضمون وأنزل فيه أطول آية
٣٧٢، ٣٧١/٨	ابن أبي يعلى	أشهد على البدرين من أصحاب رسول الله ﷺ أنهم كانوا يشربون النبيذ في الجرار الخضر
١٠٩، ١٠٨/١٠	عمر	اشهدوا أنني لم أستخلف عليكم أحداً، ولم أقل في الكلاله والجد شيئاً
٣٢١/٣	ابن مسعود وابن عمر وابن الزبير والشعي وإبراهيم والضحاك	أشهر الحج شوال وذو القعدة وعشر من ذي الحجة
١٢٣/١٠	عمر	أصاب امرأة وأخطأ عمر، رحم الله من أهدى إلى عمر عيوبه
٤٥٦/٣	عمر	أصبت سنة نبيك
٣١٥/٨	أبو بكر	اضربوا الرأس فإن فيه شيطاناً



- اغتسل وهو محرم ٣٥٥/٣ عمر
- اغسلوا ثوبي هذيه وكفنوني فيهما ٤٢٧/٢ أبو بكر الصديق
- افتخر بإسلامه في صباه ٤٣٧/٩ علي
- أفتيا بنزح ماء البئر كله حين مات زنجي في بئر ٢٣٥، ٢٣٤/١ ابن عباس وابن الزبير
- زمرم
- أقام الجمعة بجواثي بإذن عمر رضي الله عنه ٣٣٢/٢ أبو هريرة
- اقتصر على قوله: الحمد لله، ما شاء الله فعل. ٣٤١، ٣٤٠/٢ عثمان
- ونزل وصلى الجمعة بالناس
- اقرؤوا ما في المصحف ٢٩/٢ عائشة
- أقرب العصابات الابن ثم ابن الابن ١٠٠، ٩٩/١٠ أبو بكر وعلي وابن مسعود وابن عباس
- وزيد بن ثابت
- أقل مدة الإقامة خمسة عشر يومًا ٣١٨، ٣١٧/٢ إبراهيم وعطاء وابن عمر وابن عباس
- وعثمان
- أقل مدة الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام ٣٤٩/١ عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس
- وعثمان بن أبي العاص
- الثقفي وأنس بن مالك
- أكثر النفاس أربعون يومًا ٣٥٥/١ ابن عمر وأبو هريرة
- وعائشة وأم سلمة وأم حبيبة
- اكشفن رؤوسكن ولا تتشبهن بالحرائر ٥١١/١ عمر
- ألا إن بيع أمهات الأولاد حرام إلى يوم القيامة ٧٦/٨ عمر

١٩/٣	عثمان	ألا إن شهر زكاتكم قد حضر
١٠٩/١٠	ابن عباس	ألا يتقي الله زيد يجعل ابن ابن أبناءه ولا يجعل
٤٨٦/١	بلال	الالتفات في الحيعلتين
١٣٤/٣	عمر	أمر ساعاته يأخذ الصدقات
١٤٧/٣	عمر	أمر عامله أن يأخذ الخمس من العنبر ومن اللؤلؤ
٤٤٩/٣	عمر	أمر في مثله بذبح الشاة
٣١٤/٨	علي	أمر بتحريد المخلود
٣٤٢/٢	عثمان	إن أبا بكر وعمر كانا يعدان لهذا المقام مقالاً
٤٨/٢	كتاب عمر إلى أبي موسى الأشعري	أن اقرأ في الفجر والمهر طوال المفصل، وفي العصر والعشاء بأوساط
٣٥٨/١	إبراهيم النخعي	أن أقل الظهر مقدر بخمسة عشر يوماً
١٠٨/١٠	أبو بكر وابن عباس وأبي وكعب وعائشة	أن الجد كالأب عند عدمه ويرث معه من يرث مع الأب
٤١٦/٩	عمر وعثمان وعلي	أن الجزية إذا وضعت بتراض قدرت بما يتفق
٢٨٠/٣	ابن عمر، علي وابن عباس	أن الحامل والمرضع تفطران
١٣٧/٧	زرارة بن أوفي	أن الخلفاء الراشدين قضوا أن من أرخى سترًا أو أغلق بابًا
١٩/٣	ابن المبارك	أن الدين المستغرق مانع من الزكاة
٢١٠/٧	إبراهيم النخعي	أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يستحبون أن لا يطلقوا للسنة إلا واحدة
٢٦٩/١	ابن عباس	أن الصعيد الطيب هو التراب الطاهر
٢٩٢، ٢٩١/٣	علي وابن عباس وعائشة، ابن مسعود	أن الصيام شرط لصحة الاعتكاف
٩٥/١٠	ابن عباس	إن الله تعالى حجب بالإخوة واثنان في اللسان

- ٢٨٦/٢ ابن مسعود إن الله يحب أن تؤتى رخصه كما يحب أن تؤتى  
أن المتعة على ثلاثة أثواب درع وخمار وملحفة  
١٠٢/٧ عائشة وابن عباس أن المتعة إذا أقام بمكة صح تمتعه، وإن عاد إلى  
٤٧٢/٣ عمر وابن عمر وسعيد أهل بطل تمتعه.  
بن المسيب وعطاء  
وطاوس وسعيد بن  
جبير وإبراهيم النخعي  
٤٢٠/٧ عبد الله بن عمرو أن المعتبر عشر ليالٍ وتسعة أيام في عدة المتوفي  
عنها زوجها  
١٢٠/٢ الحسن البصري أن الوتر ثلاث ركعات  
١٢/٩ عائشة أن اليمين اللغو ما يجري على ألسنة الناس من  
قولهم: لا والله، وبلى والله  
١٧٧/٧ أن بني حنيفة ارتدوا ثم أسلموا ولم يأمرهم أحد  
من الصحابة بتجديد الأنكحة  
٤٣٧/٢ أنس إن ذلك هو السنة قيام الإمام من الرجل حذاء  
رأسه، ومن المرأة حذاء وسطها في صلاة الجنابة  
١٥٣/٣ أن رجلاً جعل بعيداً له في سبيل الله، فأمر أن  
يحمل عليه الحاج  
٤٣٥/٢ عبد الله بن سلام إن سبقت بالصلاة عليه لم أسبق بالدعاء له  
٥١٥/٣ ابن عباس إن طاف جنباً فعليه بدنة  
٢٥٨، ٢٥٧/٤ أن عثمان باع أرضاً بالبصرة من طلحة بن عبيد  
٣٤١/٧ علي وعثمان والعبادلة إن قرها فيها حنت وكفر وسقط الإيلاء، وإلا  
بانت بتطليقة عند مضي  
٤٤/٢ الحسن البصري وابن أن لا تجب إلا في ركعة واحدة القراءة في  
الركعتين الآخرين  
زياد

- أن للمطلقة الثلاث النفقة والسكنى ما دامت في  
العدة  
٤٥٩/٧ زيد بن ثابت وأسامة  
بن زيد وجابر وعائشة
- أن مكاتبة له عجزت عن نجم فردها إلى الرق  
١٢١، ١٢٠/٨ ابن عمر
- أن من آخر قضاء رمضان إلى دخول رمضان  
٢٧٤/٣ ابن عمر
- أن من قتل عبداً خطأ أنها جناية على المال  
٢٧١/٨ علي وابن عمر، وابن  
مسعود
- فتجب القيمة غير مقدرة كالبهائم  
٢٢٦/٣ علي
- إن نوى صيام يوم الشك تطوعاً جاز  
٣٦٩، ٣٦٨/٢ تكبيرات العيد ابن  
مسعود، وابن عباس
- أن يزيد في الركعة الأولى بعد تكبيرة الافتتاح  
ثلاث تكبيرات..
- إنا نتوضأ بالماء السخين  
٣٢٨/٤ ابن عباس
- أنسبه زكاة الإبل  
٧٠/٣ علي وابن مسعود
- إنك تغني في أذانك  
٤٨٩/١ ابن عمر
- إنما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم  
٣٣٤/٩ علي
- كأموالنا
- إنما قصرت الصلاة لأجل الخطبة  
٣٤٣/٢ عائشة
- أنه إذا اجتمع الجد والإخوة كان الجد كأحدهم  
١٠٩/١٠ زيد بن ثابت
- أنه دعا مسلمين تغلبوا في بلد وخرجوا عن  
٤٤٠/٩ علي
- الطاعة إلى الجماعة
- أنه لاي رى في الخطأ شيئاً  
٨/٤ سعيد بن جبیر
- إنها لم تكتب عليكم سحدة التلاوة  
٢٨٢/٢ عمر
- أنهما يحرقان بالنار (اللواطية)  
٣٥٠/٨ أبو بكر
- إني لأستحي من الله أن لا أدع له يداً يأكل بها  
٤٠٦/٨ علي
- ويستنجي بها
- أيام النحر ثلاثة، أفضلها أولها  
٥١١/٨ عمر وعلي وابن عباس  
وأنس وأبو هريرة

٢٧٩/٨	عمر	أيمانكم لحقن دمائكم، وأما أموالكم فلوجود القتيل بين أظهركم
١٨٧، ١٨٦/٤	عائشة	بسمما شريت واشتريت، أبلغني زيد بن أرقم
٢٢٢/٤	ابن عمر	باع ناقة بشرط إلغاء الثمن إذا لم ينقد الثمن خلال ثلاثة أيام
٤١١/٩	عمر	بعث عثمان بن حنيف ليمسح سواد العراق وبعث عليه حذيفة مشرفاً
٢٤٨/٩	عمر	بلغ بضربه أربعين
٤٧٨/٨	ابن عباس	بسم الله الرحمن الرحيم والله أكبر {فاذكروا اسم الله عليها صواف}
٢٩٣/٨	عمر	تؤخذ الدية من أهل الديوان إن كان القاتل منهم في ثلاث سنين
٣٥٧/٢	الحسن البصري	تجب في مقدار أربعة فراسخ (الجمعة)
٨٨/٢	عمر	التحيات لله الزاكيات لله الطيبات
١٤٧/١٠	زيد بن ثابت	ترث بالأمومة لا غير
٤٣٧/٢	علي	ترك الصلاة على البغاة
٤٣٧/٧	ابن عباس	التعريض أن يقول: إني أريد أن أتزوج
٤٥٥/٨	ابن عباس	تعليم البازي أن يرجع إذا دعوته
٣٣٦/٧	عمر وعلي وأبي بن كعب وعمران بن الحصين وأبو هريرة	تعود بما بقي من الطلقات، ولا يهدم الزوج الثاني إلا لثلاث
٤١٧/٢	علي وعائشة	تغطية رأس ووجه المحرم إذا مات
٣٠٩/٨	علي	تقدم على النساء في الرجم بعد الشهود
٣١٠/٨	علي	تقدم في الرجم عند الإقرار

٢٨١/٢	علي وابن عمر	تقدير مدة الإغماء بالساعات
٣٦٨/٢	ابن عباس	تكبيرات العيد: أن يكبر الافتتاح ثم يكبر سبع
٤٢٧/٨	علي	تلك دعاية لا شيء فيها (المختلس والمنتهب)
٤٤/٤	عمر	تمر خير من جرادة
٤١٩/٢	ابن عباس	تيمم بالصعيد من غير فصل
١٠٨/١٠	علي وابن مسعود وزيد بن ثابت	الجد لا يسقط بني الأعيان والعلات ويثرون معه
٤٧٧/٨	ابن مسعود	جردوا التسمية
١٦٠/٨	علي	جعل عقل المجنون على عاقلته
٣٧٧/١	عائشة	جعلت ما دون البياض حيضاً
١١٧/١	الحسن	جمع بينهما مسح وغسل الرجلين في الوضوء
٣٨٥/٢	علي	جهر بالقراءة في صلاة الكسوف
٤٦٢/٢	النخعي	حدثني من رأى قبر رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما أنها مسنمة
٢٢٦/٨	أبو بكر	حكم في جائفة نفذت إلى الجانب الآخر بثلاثي الدية
٤١٣/٩	عمر	حملتماها ما لا تطيق
٣٦١/٧	عمر وعثمان وعلي وابن مسعود	الخلع تطليقة بائنة
٣٦٣/٧	ابن عباس	الخلع فسخ
١١٨/١	الحسن	خير بينهما مسح وغسل الرجلين في الوضوء
٤٥٩، ٤٥٨/٢		دخل قبره عليه السلام أربعة: علي، والعباس، والفضل، وصالح مولى رسول الله ﷺ
٣٤٨/٨	عمر	دراً عنها الحد وقال: ذلك مهرها
٢٠٣/٨	ابن مسعود	دية الخطأ في الإبل من خمسة أنواع، كل عشرين

- دية المرأة على النصف من دية الرجل علي وعمر وابن مسعود وزيد بن ثابت ٢٠٥/٨
- رأيت ذراعه وهو ذراع وقبضة وإهام قائم على عمر ٤١٢/٩ القبضة
- رجع إلى قول علي أن المرأة التي غاب عنها زوجها ابتليت فتصبر حتى تستبين عمر ٤٧٦/٦
- رد على الزوج وحده (في الميراث) عثمان ١٢٥/١٠
- ردوا الخصوم كي يصطلحوا عمر ٢١٠/٦
- الرمل من الحجر على الركن اليماني، فإذا تحول إلى الجانب الآخر سعيد وعطاء ٣٦٣/٣
- ريقها خير له من شهد وعسل عندك يا عمر أبو بكر ٤٩٠/٧
- زادوا في التلبية ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وأبو هريرة ٣٤٧/٣
- زوج ابنته من عمر رضي الله عنه وهي صغيرة علي ٦٥/٧
- سن البلوغ ثماني عشرة سنة ابن عباس ١٠٢/٥
- صار ثمنها تسعاً علي ١٢٤/١٠
- صالح بني تغلب على أن يؤخذ من أراضيهم عمر ١٢٨/٣ ضعف ما يؤخذ
- صالح تماضر الأشجعية امرأة عبد الرحمن بن عوف عن ربع الثمن عثمان ٢٦٨، ٢٦٧/٦
- صالح نصارى بني تغلب ونسائهم على أخذ عمر ٤٢٦/٩ ضعف الزكاة
- صلاة المسافر ركعتان وصلاة الفجر ركعتان ابن عمر ٣١٣/٢
- صليت خلف النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان أنس ٣٠/٢

فسمعتهم يفتتحون

٢٤٨، ٢٤٧/٩	عمر	ضرب شاهد الزور وسخم وجهه
٤٠١/٨	عمر	طلب الناس منه أن يجمعهم على نقد واحد فأمر بأن يؤخذ من كل نوع درهم
٢٨٦، ٢٨٥/٢	ابن عباس	عدد سجود القرآن إحدى عشرة آية
٣٣٣/٧	سعيد بن المسيب	عدم اشتراط الدخول في التحليل في الزواج
٢٨٦/٢	علي	عزائم سجود القرآن أربع
٣٤١/٧	ابن مسعود وابن عباس	عزم الطلاق انقضاء الأربعة الأشهر من غير فيء
٤٣٥، ٤٣٤/٦	عمر	عسى الغوير أبوساً نفقته علينا وهو حر
٤١٤/٢	عائشة	علام تنصون ميتكم
٤١٢/٩	عمر	عمد إلى أطولها ذراعاً وأوسطها وأقصرها،
٣٧٤/٣	أنس وابن عباس وابن الزبير	عملوا بظاهر الآية ولم يوجبوا بترك السعي شيئاً وقالوا بأنه تطوع
٨/٤		عنّ لهم في عمرة الحديبية حمار وحشي، فحمل عليه أبو اليسر
١٦٤، ١٦٣/٧	عمر وعلي وابن مسعود	العنين يؤجل سنة، فإن وصل إليها وإلا فرق الحاكم بينهما
١٤٥/١٠	علي وابن مسعود	الغرقى والهدمى وكل جماعة ماتوا ولا يعلم ترتيب موقم كالحرقى والقتلى مال كل واحد منهم للأحياء من ورثته
٤٢٠/٢		غست أم أيمن حاضنة النبي ﷺ فاطمة
٤١٨/٢	علي	غسل فاطمة لما ماتت
٤٣٥/٢	ابن عباس وابن عمر	فاتهما الصلاة على جنازة، فحين حضرا لم يزيدا على الاستغفار له
٣١٢/٢	عائشة	فرضت الصلاة في الأصل ركعتين إلا المغرب



فإنها وتر

- ٤٥٥/٢ ابن مسعود فضل المشي خلف الجنازة على المشي أمامها
- ٢٨/٣ عثمان فوض زكاة الأموال الباطنة على ملاكها
- ٤٣٤/٦ عمر وعلي في اللقيط أن يحكم بحريته وليس لغير الملتقط
- ٢٠٢/٨ علي في شبه العمد ثلاث وثلاثون حقة وثلاث وثلاثون جذعة وأربع وثلاثون خلفه
- ٢٠٢/٨ عمر وزيد بن ثابت فيه مائة من الإبل دية شبه العمد
- ٢٤٥/٩ عمر قبل شهادة علقمة وكان خصيًّا
- ٤١/٤ عمر قتل سبعًا وأهدى كبشًا وقال: إنا ابتدأناه
- ٤٣/٤ عمر قتله (ضبيًّا) وأهدى كبشًا
- ٤٨٣/٧ ابن مسعود قرأ (وعلى الوارث ذي الرحم المحرم مثل ذلك)
- ٩١/١٠ أبي وسعد بن أبي قرأ: (وله أخ أو أخت لأم)
- وقاص
- ٤٤١/٩ علي قسم السلاح بين أصحابه بالبصرة
- ٣٧٩/٩ أبو بكر وعمر وعثمان قسموا على ثلاثة أسهم، لليتامى والمساكين وابن السبيل
- وعلي
- ٣٢٠/٢ ابن عمر قصر بأذريجان ستة أشهر كان يترقب فيها
- ٣١٣/٢ ابن عباس قصرت ... أكملت
- ٤٧٥/٦ عمر قضاؤه فيمن غاب عنها زوجها
- ٣٦٩/٣ عمر قضاها بذى طوى ركعتين
- ٢٩١/٨ عمر قضى بالدية على العاقلة في الخطأ
- ٢٠٤/٨ عمر قضى بالدية في قتيل بعشرة آلاف درهم
- ٣٤٥/٨ عمر قضى بأن لآحد في وطء من زقت إليه غير امرأته وأخبر أنها امرأته ويجب المهر

٢٦٣/٨	أبو عبيدة بن الجراح	قضى بجنابة المدبر على مولاه
١٦١/٧	علي	قضى بكون ولد المغرور حراً بالقيمة
٢٨٣/٨	عمر	قضى عليهم (وداعه) بالقسامة في قتل وجد بين وداعة وبين أرحب
١٠٨/١٠	عمر	قضى في الحد بمائة قضية يخالف بعضها بعضاً
٢٠٥، ٢٠٤/٨	عمر	قضى في الدية بعشرة آلاف درهم، ومن الدنانير
٢٠٧، ٢٠٦/٨	أبو بكر وعمر وعلي	قضى في دية الذمي بمثل دية المسلم
٢٠٨/٨	عمر	قضى في ضربة واحدة بأربع ديات
٩٧/١٠	عمر	قضى لها بالسدس
٤٦٤/٣	عائشة	قلت فلائد هدايا رسول الله عند إحرامه
٤٣٨/٧	سعيد بن جبير	القول المعروف: إني فيك لراغب، وإني أريد أن نجتمع
١٤٧/١٠	عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت	القول في مجوسي تزوج بنته فأولدها بنتاً ومات فقد
٢٤٧/٩	شريح	كان إذا أخذ شاهد زور بعث به إلى سوقه إنه
٣١٤/٨	علي	كان في إقامة الحد لا يمد السوط ولا يرفعه فوق
٤٤٨/١	علي	كان في سفره يجمع بين المغرب والعشاء إذا
٥٠٠/٨	أبو بكر وعمر	كان لا يضحيان مخافة أن يراها الناس واجبة
٥٤/٤	عائشة	كان لآل محمد بالمدينة وحوش يمسكونها
١٢٢/١٠	ابن عباس	كان مهيباً فهيبته
٤١٥/٣	عمر	كان يؤدب من ترك المنام بمخ
٢٥٥/٣	ابن عمر	كان يبل الثوب ويلفه عليه وهو صائم
٤٦/٢	علي ابن مسعود	كان يسبحان فيهما الركعتين الآخرين
٣٥٦/٣	عثمان	كان يضرب له فسطاط في أحرامه

- كان يعتقد حرمة أكل متروك التسمية عن  
نسيان  
ابن عمر، علي وابن عباس  
٤٧٥/٨
- كان يغزي الأعزب عن ذي الحليلة ويعطي  
الشاحص فرس القاعد  
عمر  
٣٣٢/٩
- كانا يضمنان الأخير المشترك  
عمر وعلي  
٣٠١/٥
- كانت تؤخر أيام القضاء من رمضان إلى شعبان  
عائشة  
٢٧٥/٣
- كانت تكره العمرة في هذه الأيام الخمسة (عرفة  
والنحر وأيام التشريق)  
عائشة  
٧٣/٤
- كانوا على عهد رسول الله ﷺ لا يعرفون  
انقضاء السورة حتى  
سعيد بن جبير  
٢٩/٢
- كانوا يجلسون في المساجد لفصل القضايا  
والحكوما  
الخلفاء الراشدون  
١١٣/٩
- كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين  
أبو بكر وعمر وعثمان وعلي  
٢٤/٢
- كانوا ينحرون الإبل وهي قائمة معقولة اليد  
كانوا ينهضون في الصلاة على صدور أقدامهم  
علي وابن مسعود وابن عمر  
٩١/٤  
٨٠/٢
- كتب إليه أن جمع بها  
عمر  
٣٣٦، ٣٣٥/٢
- كتب على أبي عبيدة في صدقة الخيل خير أربابها  
عمر  
٨٣/٣
- كراهية ترك الذكر في الركعتين الآخرين  
علي وابن مسعود  
٤٦/٢
- كسر بيض الصيد يوجب ضمان قيمته  
علي وابن عباس  
٢٤/٤
- كفى بالنفي فتنة  
علي  
٣١٧/٨
- كن النساء على عهد رسول الله ﷺ إذا طهرن  
عائشة  
٣٣٣/١
- كنا نخابر ولا نرى بذلك بأساً  
ابن عمر  
٥٠٨/٦

٨٠/٤	جابر	كنا ننحر البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة
٤٩١/١	أبو مخذورة	كنت أنثي الإقامة والأذان
٢٩٠/٣	حذيفة	لا اعتكاف إلا في مسجد جماعة.
٣١٨/٨	عمر	لا أنفي بعدها أحدًا
٣٧٠/٣	عائشة	لا بأس بذلك إذا انصرف عن وتر
٢٥٩/٩	علي	لا تجوز شهادة رجل على شهادة رجل إلا
٢٩٦/٨	ابن عباس	لا تعقل العواقل عمدًا ولا عبدًا ولا صلحًا ولا
٣٦٣/٣	سعيد بن جبير	لا رمل بين الركن اليماني والحجر
٥٥/٣	ابن عمر	لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول
١٨٣/٨	عمر وابن مسعود	لا قصاص من عظم إلا السن
٩/٤	ابن عباس وشريح	لا كفارة على العائد في الصيد
١٣٣/١٠	زيد بن ثابت	لا ميراث لهم، ويوضع في بيت المال
٨٠/٣	علي	لا يؤخذ في الزكاة إلا الثني فصاعدًا
٤٤٣/٧	عائشة	لا يبقى الولد في بطن أمه أكثر من سنتين
٢١٧/٩		
٢٧٥/٣	علي وابن عباس	لا يتوجب فدية للقضاء بعد مضي العام
٩٥/١٠	ابن عباس	لا يحجبها إلا ثلاثة من الإخوة
٩٩، ٩٨/٧	جبير بن مطعم	لأنه عرض على .... فأين الفضل
٨٤/٨	عمرو علي	لبسا فلبسا عليهما، ولو بينا لبين لهما، هو ابنهما
		يرثهما ويرثانه
١١٨/١٠	عمر وابن مسعود وزيد بن ثابت	للزوج النصف وللأم السدس والثلث لولد الأم
٩١/١٠	ابن عباس	للواحدة النصف وللبنتين النصف
٤٤٠/٢	ابن مسعود	لم يوقت شيئًا من القرآن في صلاة الجنائز
٤٦٩/٢		لما استشهد حنظلة غسلته الملائكة

٢٩٢/٨	عمر	لما دون الدواوين جعل العقل على أهل الديوان
١٧٤/٥	ابن عباس	لن يغلب عسر واحد يسرين
١٥٩/٥	ابن مسعود	له السدس حين سئل عمن أوصى بسهم من ماله
٤٦٦/٦	الشعبي	له نصف ميراث ذكر ونصف ميراث أنثى
٩٦/١٠	ابن عباس	لها الثلث
١٤٧/١٠	زيد بن ثابت	لها النصف بالبنتية، ولا شيء لها بالأختية
٤١٩/٧	عمر	لو استطعت لجعلتها حيضة ونصفاً
١٧٣/٨	عمر	لو تمألاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم به
١٢٢/١٠	ابن عباس	لو قدموا من قدمه الله وأخروا من أخره الله ما عالت فريضة قط
٤٢١/٧	عمر	لو وضعت وزوجها على سريريه لانقضت عدتها
٥٠١/٨	علي	ليس على مسافر جمعة ولا أضحية
٢٨٦/٢	ابن عمر	ليس في المفصل سجود
٤٨٩/٦	عمر	ليس لمتحجر بعد ثلاث سنين حق
٢٤٧/٢	ابن مسعود	ما أجزأت ركعة قط
١٤٧/٣	عمر، ابن عباس	ما دسره البحر لا يرد عليه الاستيلاء
٢٢٥/٨	النخعي وعمر بن عبد العزيز	ما دون الموضحة خدوش فيها حكومة عدل
٣٧٣/٨	ابن عمر	ما زدناك على عمجرة وزيب وهذا من الخليطين
٤٥٦/٣	عمر	متعنان كانتا على عهد رسول الله ﷺ وأنا أنهي
٢٢٩/٩	عمر	المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا محدوداً
١٠٨/١٠	علي	من أحب أن يقتحم جهنم فليقض في الجدد والأخوة
٣٢٨/٤	أبو هريرة	من أصبح جنباً فلا صوم له

٣١٧/٢	عثمان	من أقام أربعاً يصلي أربعاً
٣٦/٩	ابن عباس	من حلف باليهودية والنصرانية فهو يمين
٤٢١/٧	ابن مسعود	من شاء باهله أن سورة النساء القصوى
٣١٤/٧	علي	من قر من كتاب الله يرد عليه
٤٣٦/٨		من نبش قطعناه
١٢٢/١٠	ابن عباس	منعتني الريه
١٧٨/٩	ابن عباس	نخلف أن الله لم يخلق في مال واحد نصفين وثلاثاً ولا ثلثين ونصفاً
٣٢٨/٤	عائشة	نحن أعلم بذلك منه
١١٧/١	الشعبي	نزل القرآن بالمسح، والغسل سنة
٨/٤	الزهري	نزل الكتاب بالعمد ووردت السنة بالخطأ
٢٢٤، ٢٢٣/٦	ابن عباس	نزلت في الصلح عنه {فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع}
٤٩٦/١	عمر	نصب زيد بن ثابت لإعلامه بأوقات الصلوات
٤٤٠/٧	علي	نقل ابنته أم كلثوم من دار عمر حين قتل
٣٥٧/٣	عمر	نهي عن دخول مكة ليلاً
٨٠/٤	علي	الهدي من ثلاثة: الإبل، والبقر، والغنم
٤٤٥/٣	عمر	هديت لسنة نبيك
١٩/٣	عثمان بن عفان	هذا شهر زكاتكم، فمن كان عليه دين فليؤد
٤٩٩/٦	عمر	هلا وضعتم فيهم السلاح
٤٣٧/٦	عمر	هو ابنهما يرثهما ويرثانه
٢١٢/٩		
١٢/٩	ابن عباس	هو الحلف على يمين كاذبة وهو يرى أنه صادق
٨٤/٣	زيد بن ثابت	هو فرس الغازي
٥١٢/١	ابن عباس	هو موضع الكحل والخاتم {ولا يبدن زيتهن

إلا ما ظهر منها {

- هي امرأة ابتليت فلتصبر حتى تستبين بموت أو طلاق  
٤٧٥/٦ علي
- وإني إليه تسعة وأربعون رجلاً فكرر اليمين على رجل منهم حتى تمت خمسين ثم قضى بالدية وإن استنظر أن يدخل بيته فلا تنظره  
٢٧٦/٨ عمر
- وجوب البدنة في كفارة جماع المحرم امرأته وضع الخراج على السواد حين افتتحها عمرو  
٥٤٧/٤ عمر
- وضع على أهل السواد من كل حريب يبلغه الماء قفيزها شمي وقت تكبير التشريق  
٤٠٨/٩ عمر
- ٤١١/٩ عمر
- ابن عمر وعلي وابن مسعود  
٣٧٤/٢
- وقفت وسط الصف حين صلت بجماعة النساء وكل عقيلًا وعبد الله بن جعفر  
١٣٣/٢ عائشة
- ولاي قتل أسير ولا يكشف ستر، ولا يؤخذ ولو هم يبيعها وخذوا العشر من أثمانها  
٦٥/٦ علي
- يا أهل مكة، إذا أهل ذو الحجة فأهلوا بالحج. يبعث عنه هدي، فإذا ذبح فقد حلَّ  
٤٤٢/٩ علي
- يجب الجزاء على العائد  
٢١١/٤ عمر
- ٤٦١/٣ عمر
- ٥٩/٤ ابن مسعود
- ٩/٤ عطاء وإبراهيم وسعيد بن جبير والحسن
- يحبسان في أتن موضع حتى يموتا (اللواطية) يحب حب نقصان (المحروم)  
٣٥٠/٨ ابن مسعود
- يحدان حد الزنا (اللواطية) يدخل الميت من جهة القبلة  
١٠٦/١٠ علي
- ٣٥٠/٨ علي
- ٤٥٧/٢ ابن عباس وابن عمر

١٤٦/١٠	زيد بن ثابت وابن مسعود	يرث المجوسي بأبئيهما وأقواهما (قرابتان له)
١٢٥/١٠	عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس	يرد الفاضل على ذوي السهام بقدر سهامهم إلا على الزوجين
١٢٥/١٠	عثمان	يرد على الزوجين (في الميراث)
٣١٤/٨	علي	يضرب الرجال في الحدود قيامًا والنساء قعودًا
١١٠/١٠	زيد بن ثابت	يعدون معه على الجلد ليظهر نصيب الجلد
٥١١/٣	علي وابن عباس وابن عمر	يفترقان الزوجان بعد قضاء ما أفسداه بالجماع في الحج أو العمرة إذا وصلا موضع جنائيهما
٤٠١/٣	ابن مسعود وابن عمر	يكبر عند رمي جمرة العقبة
١٢١/٨	زيد بن ثابت وعلي وابن مسعود	يموت عبدًا وما تركه لمولاه وتبطل الكتابة
٢٣٨/١	أبو سعيد الخدري	يتزح منها أربعون دلوًا الدجاجة تموت في البئر
٢٣٩/١	أبو سعيد الخدري	يتزح منها ستون دلوًا الدجاجة تموت في البئر
٢٣٧/١	أنس	يتزح منها عشرون دلوًا الفأرة تموت في البئر وتخرج من ساعتها
٣٥٠/٨	ابن عباس	ينكسان من مكاني مرتفع
٣٥٠/٨		يهدم عليهما الجدار (اللواطية)
١٢٥/١٠	زيد بن ثابت	يوضع ما زاد في بيت المال



## فهرس اللغة

الكلمة	ج/ص	
الأيّازير	٤٤٨/٤	الإداوة ٢٨١/١
الإباق	٤٧٩/٦	الأدرع ٣٤٤/٦
أبانها	١٣٦/٦	الأذان ٤٧٩/١
الإبراء	١٧٧/٤	الإذخر ٥٢/٤
الإبراد	٤٤٨/١	الإذن ١١٣/٥
إبريسم	٤٥٥/٧	أرتج ٣٤٢/٢
الآبق	١٧٧/٣	الارتجاع ٥٠/٣
أبق	٣٧٥/٦	أرسح ٤٠١/٧
الاتكاء	١٧٠/١	الأرش ٣٧/٣
أثبج	٤٠١/٧	أرطال ١٦٣/٤
الإجارة	٢٥٥/٥	أسبوع ٣٦٩/٣
إجانة	٣٩١/١	الإستار ١١٦/٣
الآجر	٢٦٨/١	الاستبراء ١٩٦/٤
	٤٦١/٢	الاستجمار ٤٢٦/١
	٤٩٧/٤	الاستحاضة ١٨٤/٤، ٣٣٣/١
	٤٦١/٨، ٢٧٨/٥	الاستحسان ١٠٣/٤، ١٨٦/١
الإجماع	١٢١/٤	استسعاء ١٩٣/٤، ١٦١/٣
الاحتقان	٢٤٠/٣	الاستسقاء ٣٨٨/٢
الإحرام	٣٤١/٣	الاستصباح ٣٧٢/٤
الإحصار	٥٨/٤	الاستصناع ٥٣١/٤
الإحليل	٢٤١/٣	استطلاق
		البطن ٣٨٢/١
		الاستعاط ٢٤٠/٣
		الاستمناء ٢٣٤/٣
		الاستناد ١٧٠/١
		الاستنجا ٤٢٣/١

٢٩٠/٥	الإِكاف	٢٩٧/٤	الاستيلاذ
٣١٣/٩، ٣٤٢/٦	الإِكراه	٤٤٨/١	الإِسفار
٧٠/٦	أَلْحَنُ	٤٨٨/٥	الإِسْكَافُ
٣٦٠/٤	الأَلْيَةُ	٢٨٠/١	الاشتداد
٢٤١/٣	الآمة	١٨٠/٣	الأشْقاَص
٤٤٦/٥	الامتياز	٢٠٨/١	أشنان
١٩٢/٧	الإِملاجة	٢٦/٧	الأَصْلاب
٤٥٢/٤	الأَمْناء	٤٠١/٧	أصهب
٥١٨/٤	الانتقاَص	٤٩٩/٨	الأُضحية
٣٤٩/٦	اندراس	١٧٠/١	الاضطجاع
٢٤/٥	إنزاء	٤٩٦/٣	الإِطار
١٠٨/١	الأَنْزَع	٤٨/٦	اطلى
٢١٤/٥	انْعَلَقَ	١٣٢/٣	الإِعارَة
٤٢٠/١	الإنفحة	٢٨٩/٣	الاعتكاف
	انفلات	٢٢٦/٧	اعتلقت
٣٨٢/١	الريح	٢٢٥/٦	الاعتياَص
٤٠٧/٣	أنملة	٢٨٤/٣	الإِغماء
٢٣١/١	أهاب	١٤٦/٥	الافتضاَص
١٨٠/٥	أهدرنا	١٧٢/٤	الإِفلاس
٣٣٧/٣	الإِهلال	٤٠٥، ١٨٠/٤	الإِقالة
١٥٤/٦	أواف	٥٦٥/٤	الافتضاء
٣٩٠/٣	الإِيضاع	٥٣/٦	الافتِضاء
١٥٧/٧	بات	١٥٣/٥	الإِقرار
٣٦٧/٨	باذق	١٠٨/١	الأُقرع
٢٠٧/١	الباقلاء	١٨٨/٣	الأُقط
٤٢٣/٧	باهلته	١٦٣/٤	الأُكارَة

الدابة	٢٨٥/٤	البتات
٥٢٠/١ التحري	٤٧٦/٤	البخاتي
٢٦١/٦ التّخارج	٦٣/٣	البخت
٩/٥ التّخلية	٢٨٥/٤	البحر
١٤٠/١ التخليل	٣٣١/١	البرء
٥٢٠/٦ التذرية	١٣٥/٣	البراءة
٣١٨/٦ التراقب	١٦٣/٧	البرص
٣٩٦/٢ التراويح	٤٠/٤	برغوث
٣٧٧/٣ التروية	٣١٨/١	البرقع
٣٠٠/٢ التسدية	٥٠٣/٤	البزني
٣٨/٥ التسليط	٤٢/٦	البزّ
٤٦٢/٢ تسنيم القبر	٣٦٦/٤	البزُر
٢٩٥/٥ التشريح	٥٣٧/٦	البسر
٣٠٧/٤ التّشقيص	١٠/٦	البضاعة
٢١٩/٧ تعالت	١٤٠/٧	البضع
٢٣٦/١ التفسخ	٤٧٣/٢	البغاة
٤٦٤/٣ التقليد	٢٥١/١	البغل
٤٢٦/٢ التكفين	٥١٩/٦	البقل
٦٧/٥ التلجئة	١١/٩	بلاقع
٥٣٣/٦ التلقيح	٣٠٢/٥	بمّده
٢٢٧/٣ التلوم	٢٢٥/٧	البنج
تنجو من	١٠١/٤	البيوع
١٥٤/٤ العاهة	٤٤٢/٤ ، ٩٥/٣	التبر
٢٩٦/٥ التنور	١٠٧/٦	التبرّم
٤١٣/٤ التولية	١٥٣/٧	التبوة
٤٤٥/٤ التوى	٤٦٨/٣	تجيل

٣٧٥/٦	الجعل	٢٠١/٩	التوى
٤١٦/٤	جعل الآبق	١٩٩/٧، ٢٥٧/١	التيمم
١٤/٤	الجفرة	١٩٩/٧	تيمن
٥٥٤/٤	الجفن	٣٥٦/٣	الشج
٣٩٧/٤	الجَلْبُ	٤٧٠/٤	الشجير
٢٩٣/٥	الجَمَال	٤١٥/٣	الثقل
٤٠٨/٢	الجنائز		الثمرة
١٤٣/٤	الجَنَاحُ	٣٢٥/٦	العَشْرِية
٣٤٢/٦	الجنازة	٢٤١/٣	جائفة
١٨٢/٥	الجوالق	٤٩٨/٦، ١٠٥/٥	الجب
٧٤/٣	الجواميس	٤٥٤/٧	جبة
٣١٥/١	الجورب	٣٣٠/١	الجبيرة
٣٨٣/٦	الجوهر	٣٧٧/٦	الجثة
٤٩٧/٦	جيحون	١٦٣/٧	الجذام
٣٦٤/٥	الحَائِطُ	٣٦٥/٤	الجِذْعُ
٤٠٦/٥	حَابَا	٤٨٠/١	الجذم
٤٠/٥	الحافظ	٤٩٦/٤	الجِرَابُ
٣٩٤/٦، ٢٦٦/٥	الحانوت	٤٩٤/٤	الجرزة
٢٨٨/١	الحب	٣١٨/١	الجرموق
٥٧٣/٤	الحبة	٤٩٥/٨	الجريث
٣٤٤، ٣٣٠/٦	الحبس	٢٢١/٦	الجَزْزُ
٣٦١/٤	الحيلة	١٢٤/٤	الجُزَافُ
٣٣١/٦	الحبيس	٩٧/٤	الجزر
٤٧/٦	الحِجَامَةُ	٢٥٩/٤	الجس
٨٧/٥	الحجر	٢٦٧/١	الجص
١٨٦/٥	الحَجَلَة	٤٠١/٧	جعد

٤٦١/٤	الحنطة	٣٨/٤	الجِذَاءة
٤١٥/٢	الحنوط	١٨/٢	الحذف
١٧١/٣	حوانيت	٤٧٩/٥	حذق
٤٢/٦	الْحَوْلُ	٣٨٥/٤	حذوه
٣٩٢/٢	الحوية	٤٧٧/٤	الحربي
٣٣٠/٥	الحِيزَةُ	٣٣٤/٥	الحَرِيفُ
٢٤٧/٣	الحيس	٤٨/٣	حزرات
٣٣٣، ١٩٣/١	الحيص	٤٩٤/٤	حُزَمًا
٢٨٤/٤		٤٠٥/٨	الحسم
٣٧٧/٥، ٤٤/٣	الحيلة	١٨٤/٨، ١٩١/١	الحشفة
٣٣٥/٦	الخان	١٤٣/٢	الحصر
٤٥٣/٢	الخبب	١٥٥/٤	الحِضْرُمُ
٤٦٥/٨	خبت	٤٣٢/٥	الحط
١٨١/١	الختانان	٤٠٢/١	الحطيم
٧٦/١٠	ختن	٣٥٧/٤	حَظِيرَةٌ
٤٠١/٧	خديخ	٤٤٦/٤	الحفنة
٤١٦/١	الخراء	٣٩٦/٤	الحِلسُ
٤٠/٥	الخراج	١٨٦/٥	الحَلَقَةُ
٢٣٣/١	الخراز	٣٢٥/٤	حَلُوبٌ
٤٦٥/٣	الخرب	٥٥١/٤	حَلِيَّتُهُ
١٢٠/٣	الخرج	٣٩٤/١	الحما
١٥٩/٩	الخرر	٥٥٤/٤	الحمائل
٤٩٧/٤	الخرز	٤٠١/٧	حمش
٣٦٩/٤	الخرص	٨٧، ٧٧/٣	الحملان
٧٦/٤	الخرقاء	٢٠٥/٣	حمية
٣٧٨/٢	الخسوف	٣٧٣/٨	حتتم

٣٥٩/٨	دردى	٥٨/٧	الخشيس
١٠١/٧، ٤٣٠/٢	الدرع	١٩٦/٩	الخصص
٤٧/٥	الدُّرك	١٦٤/٧	الخصي
١٢٦/٤	الدرهم	٤٨/٦	الخَضَابُ
٣٧٤/٦	الدف	٩٢/٤	الخطام
٤٧٦/٤	الدقل	١٤٦/٣	الخطه
٤٨٩/٨	دلق	٣٥٠/٣	الخطمي
١١٤/٧	الدين	٤٢١/١	الخلاء
٥١٥/٤	دُئِن	٢١٨/٤	الخِلَابَة
٤١٤/٤	ده يازده	٣٢٢/٦	الخلافية
٣٧٧/٤	دود القز	١٥٧/٣	الخله
١١٥/٣	الدولاب	١٩١/٤، ٣٦/٣	الخلع
٥٢٠/٦، ٣٩١/٤	الدياس	١٨٣/٦	خلفة
٤٨٥/٤	الدِّيَنَاج	٢٥٩/٣	الخُلُوف
٤٣٣/٤	الدينار	١٠١/٧	الخمَار
٣٥٢/٤	الذات	٧٦/٢	الخُمرة
٤٧٣/٨	الذبح	١٨٢/٣	الخيار
١٣١/٤	الذراع		خيار
٢٣١/٣	ذرع	٣٧٩/٥	القبول
١١٤/٣	الذريعة	٤٩٧/٦، ١١٥/٣	الدالية
٢٨٦/٤	الذفر	٥٨٢/٤	الدائِق
١٠٩/١	الذقن	٣٧٣/٨	دباء
٣٤٥/٤	الذِّكِيَة	٢٢٨/١	الدباغ
٤٩٤/٥	الرَّائِيَة	٤٩٢/٦	دجلة
٣٤١/٦	الرباط	٤٤٨/٤	الدُّخْنُ
٣٦٤/٥	الربع	٣٦٨/٦	الدر

٤١٦/٤	سائق الغنم	١٣٨/٧	الرتق
٤٠١/٧	سابغ	٢٢٩/٣	الرجعة
٤٥٥/٧	سابور	٤٩٧/٦، ٣٦٦/٥	الرحى
٢٧٨/٥	الساحة	٢٨٢/٥	الرَّذِيف
١٣٤/٣	الساعي	٢٢/٧	الرشدة
٤٩٧/٦	الساقية	٢١١/٦	الرَّشْوَةُ
٢٣٧/١	سام أبرص	١٩١/٧	الرضاع
٤٨٩/٨	سامور	١٤٠/٣	الرطاب
١١٤/٣	السانية	٤٩٤/٤	الرَّطْبَةُ
٢٤٦/١	سباع	٥٢٠/٦	الرفاع
٤٨٧/٦، ٢٦٨/١	السبح	٣٩٨/٥	رقبة الملك
٢٧٧/٥	السَّبْحَةُ	١٤١، ٤٦/٣	الركاز
٦٨/٥	سُبِّي	٣٢٦/٤	الرمكة
١٦٩/٤	الشُّتوقَة	٧/٥	الرَّهْن
٣٤٥/٥	السحت	٢٣٣/٨	روشن
٤٢٦/٢	سحولية	٣٢٣/٥	الزاد
٨٩/٣	السخلة	٣١٣/٣	الزاملة
٤١١/٢	السدر	٤٢١/٨، ٢٦٧/١	الزرنیخ
٤٨٨/٣	السراويل	٣٧٣/٦	الزق
٢٩٠/٥	السُّزج	٩/٣	الزكاة
٤٢٤/٣	سرف	٣١٥/٣	الزمن
٣٦/٣	السعاية	١٢٦/٤	الرَّزْبِيل
٥٣٨/٦	السعف	٤٣٣/١	الزوال
٣٥٣/٥	السقب	١٠١/٩	زياقة
٤٧٣/٤	السقط	١٦٨/٤	الزيوف
٤٩١/٤	السِّكَّةُ	٢٤٣، ٢٢٩/١	السُّور

الشَّلْجُم	٣٧٥/٤	شريك	
سلس البول	١٥٨/١	العنان	١٢٥/٥
السلم	٤٨٠/٤ ، ٢٠٨/٢	الشريك	
السَّعْجَاتُ	٤٥٢/٤	المفاوض	٣٩٣/٦
سنجة	١٤٨/٨	الشفعة	٣٥١/٥
السهم	١٦٠/٥	الشفق	٤٤٠/١
السهو	٢٥٥/٢	الشقاشق	٣٥٤/٣
السَّوَائِمُ	٣٢٤/٦	الشهادة	٢٢١/٩
السَّوَادُ	١٥٢/٦	الشيخ	٣٥٤/٣
السودانية	٢٣٨/١	الشيراز	٦٣/٩
السوق	٣٠٤ ، ٢٨٤/٥	الشَّيرَجُ	٤٧٠/٤
السويق	١٨٥/٣	الصائل	٤٠/٤
السيح	٣٨٠/٦ ، ٢٩٣/٤	الصَّاعُ	٣٢٢/٤
سيحون	١١٥/٣	الضُبْرَة	١٢٦/٤
الشاة	٤٩٧/٦	الصَّبِغُ	٤١٦/٤
الشبق	٣٥٤/٤	صَحْنُ	
الشَّجَّةُ	١٤٥/٢	الدار	٢٦٧/٤
الشرب	٣١٢/٤	الصدقة	٣٢١/٦
شرب	٤٩٥/٦ ، ١٤١/٤	الصيد	١٦٠/١
الضيعة	٥٤٣/٤	الصرف	٥٤٣/٤
الشرقة	٢٦٤/٥	الصعوة	٢٣٨/١
الشركة	٣٧٦/٢	الصفير	٣٦٥/٦ ، ٥٧٦/٤
شركة	٢٦٢/٦ ، ٤٤٣/٥	الصَّفْقَةُ	١٠٩/٤
العنان	٤٣١/١	الصلاة	٤٣١/١
الشروط	٣٩٣/٦	صلة مبتدأة	٤٣٥/٤
	٥٠٥/١	الصلح	٢٠٩/٦



٤٨٧/٦	العادي	١٤٣/٢	الصماخ
٤١٧/٦	العارية	٤٥٣/٨	الصيد
١٣٤/٣	العاشر	٦٩/٢	ضبعيه
١٥٠/٧	العاهر	٦٤/٣	الضراب
٣٥٦/٣	العج		ضرب
٨٧/٣	العجاجيل	٢٩٥/٥	اللبن
٢٤٠/٥	العدة	٢١٢/٦	الضَّرَةُ
٤١٦/٧	عدة المرأة	٣٦٠/٤	الضَّرُغ
٧٠/٥	العدل	٢٠٠/١	الضفيرة
١٠٩/١	العدار	٢٦٠/١	الضنا
٤٧٦/٤	العِرَابُ	٣٧٨/٤	الضِنَّةُ
١٣٨/٤	العَرْصَةُ	١٤٧/٦	الضياح
١٣٨/٤	العرف	٣٤٢/٦	الضُّيعة
٣٧٩/٣	عرفات	٣٧٤/٦	طبله
٣٧٠/٦	العرق	٤١٦/٤	الطراز
٣٨٤/٣	عرنة	٢٣٢/٤	الطرد
١٠٢/٣	العروض	١٢٥/٤	الطُّنْثُ
٣٩٥/٢	العزلاء	٥٧٣/٤	الطُّشُوجُ
١٥٤/٥	العَسيف	٣٦٧/٨	طلاء
٣٣٣/٧	عسيلتك	٤٦٢/٢	الطن
١٨٦/٤	العطاء	٥٥٠/٤	الطُّوق
٢٨١/٥	عطبت	٩٠/٩	طيلسان
٤٩٠/٦	العطن	٤١/٥	الظنر
٤٤٨/٦	العفاص	٣٧٠/٦	ظرف
٥٤/٦	العفو	١٤٣/٤	الظُّلَّةُ
٤٢٨/٤	العقار	٢٠٢/٣	العادة

العَقَال	٣٨٠/٥	الغَلَّة	٣٦٠/٥
العقب	٣٢٥/١	الغلس	٣٩٦/٣ ، ٤٥٣/١
العقر	٤٩٩ ، ١٠/٣	الغَلَقُ	١٣٨/٤
	٢٨٢/٥ ، ٢٠٧/٤	الغلوة	٢٨٦/١
علك	٢٥٤/٣	الفأس	٣٤٢/٦
العمرة	٧٢/٤	الفاسق	١٦/٧
العمري	٣٨٩/٤	القتل	٤١٦/٤
العناق	١٤/٤	فرائص	٢٣٢/٢
العنة	١٠٥/٥	الفرات	٤٩٢/٦
عنين	١٦٢/٧	الفسخ	١٧٢/٤
العوامل	٧٧/٣	الفسطاط	٢٩٢/٥ ، ٣٥٥/٣
العيال	٣٦/٥	الفص	١١٢/٧ ، ١٨٦/٥
العيلة	٤٣٣/٦	الفصاد	٣٠٧/٥
العِيْنَة	١٨٥/٤	الفصال	١٩٢/٧
الغارب	٣٠٦/٥	الفصد	٣٣٢/١
الغانم	٦٨/٥	الفصلان	٨٧/٣
الغبين	٢٥٨/٤	الْفُضُولِي	٢٧٣/٤
الغشيان	١٦٦/١	فقاء العين	١٤٩/٥
الغدير	٣٠٠/٢ ، ٢١٨/١	فك الرهن	٢٢/٥
الغربال	١٣/٧	الفلاة	٢٨٦/١
الغَرْش	١٤٠/٤	الفلوس	٥٧٨/٤
الغرور	٢٤٤/٥	الفناء	١٤٨/٤
الْغَرِيم	٧٨/٦	الفنك	٤٨٩/٨ ، ٣٦٧/٢
الغسل	١٨٧/١	الفود	١٢٣/١
الغشيان	٣٤١/٥	الفيء	٤٣٤/١
الغصب	٣٥٥/٦	الفيروزج	١٤٢/٣

٤٩٥/٤	القَصَاع	٤٣٧/٦	القائف
٤٣٦/٧، ٤٦٢/٢	القصب	٢٤٥/٥	القَابِلَةُ
٣٠٧/٣	القصد	٣٣١/٥	القادسية
٢٨٦/٥	القصر	١٤١/٣	القار
٣٦٤/٤، ١٣٤/٣	القصل	٣٦٧/٤	القانص
١٢٩/٤	القطيع	٣٣٣/٥، ٣٥٢/٣	قبا
٣١٨/١	القفاز	٤٢٦/٤	القبض
١١٠/٤	القَفِيزُ	١٤٦/٦	القَبِيلُ
٥٥٣/٤	قُلْبُ	٥٩/٧	القحة
٢٢٤/١	القلة	٣٩٧/٤	القحط
١٦٢/١	القلس	٣٦٢/٤	القَدَحُ
٣٥٢/٣، ٣١٨/١	القلنسوة	٣٤٢/٦	القدوم
٥٣٢/٤	القُمُقُمُ	١٢٣/١	القذال
٣٤٩/٤	القِنُ	٣٧٥/٨، ١٦٠/٦	القذف
١٦٦/٢	قنطرة	٤٢٢/٣	القر
١١٧/٢	القنوت	٣٥٦/٥، ٤١١/٢	القراح
٢٦٦/٤	القنية	١٠١/٥، ٤٤٠/٣	القران
٣٦٤/٤	القوائم	١٠٠/٥	القُرْب
٤٤٧/٤	القوْثُ	٤٣٧/٤	القرض
٣٠٤/٥، ٤٦٣/٣	القود	١٣٨/٧	القرن
١٨٢/٥	القوصرة	٤١٧/٧	قروء
١٦٠/١	القيح	٣٩٢/٣	قزح
٣٦٤/٢	قيد	٣٩٢/٢	القزعة
١٤١/٣	القير	٢٨٥/٩، ٤٦٤/٢	القسامة
٥٧٣/٤	القيراط	٤١٦/٤	القصار
٣٥٤/٣	القيصوم	١٤٩/٥	القصاص

٤٥٦/٢	اللحد	٩/١٠	الكاشح
٤١٠/٢	اللحي	٤٢٣/٨	كاغد
٤٠٩/١	اللعب	٥١٠/٤	الكالئ
	اللَّف	٢٨٤/٥	الكنْبُخ
٣٠/٥	والنَّشْر	٤٥٥/٧	كتان
٤٤٥، ٤٣٣/٦	اللْقطة	١١٧/٤، ١١٧/٣	الكر
١٤٨/٨	الليطة	٣٤٢/٦	الْكُراع
١٢٠/٣	المؤونة	٤٥٦/٧، ٤٧٢/٤	الْكِرْبَانَس
٢٦٤/٥	ماء الرحي	٢٠٦/١	الكرم
٥١٢/٦	الماذيانان	٥١٠/٦، ١٤٠/٤	
١٨٣/٨	مارن	٣٧٨/٢	الكسوف
١٨٧/٣	الماش	١٤١/٦، ٢٦٢/٣	الكفارة
٣٥٢/٤	الماهية	٢٦٧/٤	الْكَفْلُ
٣٩٠/٥	المبتوتة	١٤٧/٦	الكل
٣٣٢/٦	المتائل	٤٩٤/٤	الكلأ
١٠/٥	المتميز	٢٦٣/٦	كملا
٥٥٨/٤	المثقال	١٤٢/٤	الكنيف
٤٢٠/٣	المجاورة	٢٣٣/٨، ٣٦٧/٥	
١٣٩/٧	المجبوب	٣٧٧/٤	الْكُواراتُ
١٤٢/٤	الْمَجْدُودَةُ	٣٤٧/٧	كوز
١٦٢/٧	المجدوم	٥٠/٣	كوماء
٤٠٠/٨	مجن	١٩٠/٩	اللبد
٢٠٨/٥	المحاصة	٣٦٨/٦، ٤٩٧/٤	اللبن
٥٠٧/٦	المحاقله	٣٧٠/٨	لبن الرماك
٣٧٧/٤	محزراً	٣٢٥/٤	اللَّبُون
٢٠/٧	المحرمات	٢٩٣/٤	لت

٥٣٣/٦	المساقاة	٣٩٧/٣	محسر
٢٣١/٣	مسام	٤١٥/٣	محصب
٤٣٤/١	المسامطة	١٤٢/٤	المَحْصُودَةُ
٢٣٨/٩	مسانهة	٣٢٤/٤	المحفلة
٣٥١/٩	المسايفة	٤٩٧/٧	محلة
٢٢٤/٨	مسيار	٣٢٢/٥	المحمل
٤٣٤/٦	مسيبة	١٠/٥	المَحْزُورُ
١٥٨/١	المستحاضة	٦٨/٦	المُخْدَرَةُ
٧٦/٢	المسح	٢٥٠/١	المخللة
٣١/٣	المسرح	٤٥٠/٦	المَخْمَصَةُ
١٦٩/١	المسكة	٣٧٩/٥	المُخَيَّرَةُ
١٤٩/٨	مسله	٤٤٣/٥	المدارة
٤٩٧/٦	مسناة	٣٧٨/٦	مدبوغ
٨٧/٣	المسنة	٤٠٣/٣	مدر
٤٦١/٤	المسْوَسَة	١٩٤ ، ١٥٩/١	المذي
١٤١/٤	المَسِيلُ	٤١٣/٤	المرابحة
٤٣/٥	المُشَاع	٣٢/٣	المراح
٤٧٤/٢	المشاقص	٣٣٤/٧ ، ١٠٣/٥	المراهق
٣٩٣/٦	المشاهرة	٢٥٩/١	المرض
٥١٦/٦	مشايخ	١٩٠/٩	مرعزي
٣١/٣	المشرع	٣٤٧/٦	المرمة
٤٨/٣	المصدق	١٧٨/٣	المرهون
٢٥٨/١	المصر	١٤٨/٨	مروة
٤٣٩ ، ٤٠٥/٦		٥٠٧/٦ ، ١٣١/٣	المزارعة
٣١٦/٥	مصريين	٣٧٣/٨	مزفت
٧/٦ ، ٣٣/٣	المضاربة	٣٧٤/٦	المزمار

٤٩٧/٤	المَلْبُتُّ	١٨٠/٢	مضرب
٤١٩/٣	المَلْتَرَم	١٠٧/٥	المطل
٤٥٤ ، ١٠٢/٧	الملحفة	٢٢/٦	المُعَامِل
١٤٢/٤	ملقى الثلج	٤٠٠/٥	المعاملة
١٩٥/٦	مليء	١٤١/٣	المعدن
٤٤٣/٥	المماراة	٣٥٤/٣	المعصفر
٣٩٢/٤	المُمَاكَسَةُ	٢٣٩/١	المعين
١٠٨/٩	ممنو	٤٢١/٨	مغرة
١١٥/٣	المن	١٦٠/٧	المغرور
٥٢/٤	المناجل	٤٤٣/٧	مغزل
٣٣٦/٩	المنجنيق	٣٩١/٦	المغل
٢٦٧/١	المنطبع	٤٠٥/٦ ، ٣١٦/٢	المفازة
٤٢٦/٤	المنقول		المفتي
١٨٣/١	المني	٩٨/٥	الماجن
٤٤/٥	المهياة	١٠/٥	المفرغ
٩٥/٧ ، ٣٨/٣	مهر	٣٤٣/٣	مفرق
٣٦٣/٥	المواثبة	٤٧١/٦	المفقود
8١٠/١	المواجهة	١٧١/٤	المفلس
١٢٣/٦	الموضحة	٥٦١/٤	المُقَاَصَّة
٣١٨/١	الموق	١٠٧/٦	المُقَايَضَةُ
٣٩٣/٦	المياومة	٥٣/٦	المُقْتَضَى
١٤٢/٤	المِيزَابُ	٤٦٠/٤	المَقْلُوءَة
٣٩٢/٣	الميقدة	٤٥٤/٧	مقنعة
٣٤٦/٥	النائحة	٢٠٣/٤	المكاتب
٣٧٥/٤	الناجم		المُكَارِي
١٢٣/١	الناصية	٩٨/٥	المفلس

٢٦٤/٤	النموذج	١١٥/٣	الناعورة
٣٤٥/٥	النوح	٥٧٨/٤	النافقة
٤٧/٦، ٢٦٧/١	النورة	٣٨٦/٨	نبطي
٤٢١/٨		٢٠٠/٥	نَبْهَرَجَة
١٥٢/١	النية	٢٨٠/١	النبيذ
٣٩١/٤	النَّيْرُوزُ	٣٦٠/٤	النَّتَّاجُ
٤٥٧/٤	هاء وهاء	٢٣٧/٧	النجاد
٢٧٥/٦	الهبة	٣٨٦/١	النجس
٧٤/٤	الهدى	٢٧٨/٦	النَّحْلُ
٢١٦/٣	الهلال	٤٥٩/٤	النَّحَالَة
٣٥٥/٣	الهميان	٤٤/٤	نزا
٣٤٣/٣	الوبيص	٢٣٤/١	النزح
٢٠/٧	الوثنية	٣٦٨/٦	النسل
٣٧٣/٤	الودك	٣٨٠/٥	نشط
١٩٤، ١٦٠/١	الودي	١٨٦/٥	النصل
٣٩١/٦	الوديعة	٢٥/٣	نضت
٣٥٣/٣	ورس	٣٥٤/٤	النَّعْجَة
١٣١/٢	الورع	٥٤/٤	النغير
٩٨/٣	الورق	٣٣٣، ١٩٣/١	النفاس
٣٧٠/٤، ١١٥/٣	الوسق	٢٤٥/٨	نفحت
٧/١٠	الوصايا	٤٢٢/٣	النفر
٢٤٩/٤	الوصي	١٩/٥	نفق
٣٤٣/٤	الْوَصِيَّةُ	٥٧٠/٤	النقرة
١٠٧/١	الوضوء	٣٧٤/٨	نقير
٤١٣/٤	الوضيعة	١٩٠/٤	النكاح
٣٢٢/٦	الوفاقية	٢٨٣/٤	نكل

٤٠/٤	وقرادة
٣٥١/٣	الوقص
٣٢٩/٦	الوقف
٤٤٨/٦	الوكاء
١٥٥/١	الولاء
١٤٩/٦	الوهلة
١١٢/٧، ٢٥١/٤	ياقوت
١٢٣/٥	يبضع
٥١٩/٤	يَتَجَوَّزُ
٣٩٢/٥	يتوى
١٤/٤	اليربوع
٣٧٧/٩	يرضخ
١٣٢/٥	يعول
١٧/٥	يَغْلُقُ
٧/٩	اليمين
١٢٤/٥	ينتظم
٦٦/٦	يندرئان

\*\*\*\*\*



## فهرس الأعلام والتراجم

العَلَمج/ص

١٦٦/٤، ١٤٨/٢

٢١٠/٧، ٣٥٩/١

٧٩/٢

٣٥٣/٥

٢٤٤/١

١٢/٢

١٠٩/٢

٣٨٥/١

٣٨٢/٥، ٢١١/١

١٣٣/٤

١٤٢/٥

٨٣/١

٦٢/٨

٣٦٧/١

١٦٤/٤، ١٣٦/١

٢٤٤/٤

٢٦٣/٤

٢٧١/١

٤٢٠/٢

٤٤٣/٥

إبراهيم بن رستم أبو بكر

إبراهيم بن يزيد بن قيس أبو عمران الأسود النخعي

أبو حميد الساعدي

أبو رافع القبطي، مولى رسول الله ﷺ، اسمه إبراهيم، وقيل: أسلم،

أو ثابت، أو هرمز

أبو هريرة

أبي بن كعب بن قيس أبو المنذر الأنصاري صحابي

أحمد بن الحسين البردعي

أحمد بن عصمة الصفار البلخي أبو القاسم

أحمد بن علي الرازي أبو بكر الجصاص

أحمد بن عمرو الخفاف الشيباني

أحمد بن محمد الأقطع، أبو نصر

أحمد بن محمد البغدادي أبو الحسين القُدُوري

أحمد بن محمد العتابي

أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدوس الزعفراني

أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الأزدي الطحاي

أحمد بن محمد بن عمر العتابي أبو نصر البخاري

أحمد بن منصور الإسيحي القاضي

أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل أبو زيد الكلبي

أسامة بن شريك الثعلبي، الكوفي

- ٣٩٣/٦ إسماعيل بن الحسين بن عبد الله أبو القاسم، شمس الأئمة البيهقي
- ٢٣١/٧ إسماعيل بن سعيد الشالنجي الكساني
- ١٤٨/١ إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل أبو إبراهيم المزني
- ٤١٣/٨ أشهب بن عبد العزيز
- ٤٤٨/٢ أصحاب النجاشي
- ٣٠٨/٣ الأقرع بن حابس بن عقال المجاشعي التميمي
- ٢٩/٧ أم هانئ بنت أبي طالب عبد مناف القرشية الهاشمية، بنت عم النبي
- ٢٣٨/١ أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي
- ٣٧٩/٧ أوس بن الصامت
- ١٣/٢ البراء بن عازب بن الحارث الأنصاري الحارثي
- ١٤٢/٧ بروع بنت واشق الرؤاسية، الكلابية
- ٢٥٤/١ بشر بن غياث المريسي
- ٢٧٩/٦ بشير بن سعد بن ثعلبة بن الجلاس الخزرجي الأنصاري
- ٢٦٧/٦ تماضر بنت الأصبح
- ٧١/١ تماضر بنت عمرو بن الحارث السلمية، شهرت بالخنساء
- ٣٦٤/٧ ثابت بن قيس بن شماس
- ٣٤٨/٩ ثمامة بن أثال بن النعمان
- ٢٦١/٢ ثوبان بن مجدد أبو عبد الله مولى رسول الله ﷺ
- ٢٦٣/١ جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري
- ٢٥٨/٤ جُبَيْر بن مُطْعَم بن عدي بن نوفل القرشي أبو محمد
- ٣٦٣/٧ جميلة بنت عبد الله بن أبي بن سلول
- ٦٨/٢ جندب بن جنادة الغفاري الصحابي
- ٣٥١/٣ الحارث، وقيل: النعمان بن ربيع الأنصاري الخزرجي السلمي
- ٢١٧/٤ حَبَّان بن مُنْقِذ بن عمرو بن عطية المازني الأنصاري
- ٣٨٧/٩ حبيب بن مسلمة

- حبية بنت سهل ٣٦٤/٧
- حذيفة بن اليمان بن جابر أبو عبد الله العبسي اليماني ٣٢١/٨، ٢٩٠/٣
- حسان بن أسعد الحميري 78/١
- الحسن بن أبي مالك أبو مالك ٢٩٨/٤
- الحسن بن زياد اللؤلؤي ١٦٧/١
- الحسن بن علي بن أبي طالب أبو محمد سبط النبي ﷺ ٢٩٨/٢
- الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي ٢٣٧/٦
- الحسن بن منصور بن أبي القاسم الأوزجندی، قاضي خان ١٢٨/١
- الحسن بن يسار البصري ١١٧/١
- الحسين بن علي بن أبي طالب أبو عبد الله ٢٩٨/٢
- الحكم بن عتية الكندي ٤١٢/٩
- حكيم بن حزام ٦٣/٦
- حماد بن أبي سليمان ٦٢/٢
- حمزة بن عبد المطلب أبو عمارة ٤٦٧/٢
- حنظلة بن أبي عامر بن صيفي الأنصاري الأوسي الصحابي ٤٦٩/٢
- حويسة بن مسعود ٢٧٨/٨
- خالد بن الوليد ٤٩١/٨
- خالد بن زيد بن كليب أبو أيوب الأنصاري ٤٢٢/١
- خزيمة بن ثابت بن الفاكه أبو عمارة الأنصاري ٣٩٣/٣
- خلف بن أيوب أحد أصحاب محمد بن الحسن وزفر ١٩٣/٣
- خولة بنت ثعلبة ٣٧٩/٧
- داود بن علي بن خلف الظاهري ٤٤٠/٤، ١١٨/١
- ٢٥/٧
- ٥٠٨/٦
- رافع بن خديج بن رافع الأنصاري الصحابي

- ٥١/٧ الربيع بن سبرة بن معبد الجهني  
 ٣٥٥/١ رملة بنت أبي سفيان بن حرب أم المؤمنين  
 ١٣٧/٧ زرارة بن أوفى النخعي  
 ١١٩/١ زفر بن الهذيل بن قيس البصري  
 ٣٩٣/١ زياد بن الحارث الصدائي  
 114، 69 زياد بن معاوية بن ضباب أبو أمانة الذبياني العطفاني  
 ١٨٦/٤ زيد بن أرقم بن زيد بن قيس أبو عمرو الأنصاري الخزرجي  
 ٤٨٧/١ زيد بن أسلم أبو أسامة مولى عمر بن الخطاب  
 ٣٩٩/٢ زيد بن الصامت أبو عياش الأنصاري  
 ٤٥٩/٧، ٤٦٣/١ زيد بن ثابت بن الضحاك الأنصاري الخزرجي  
 ٤٥٣/٦ زيد بن خالد الجهني  
 ٢٤٦/٣ زيد بن سهل بن الأسود أبو طلحة  
 ٤٦٤/٤ زيد بن عياش الزرقى، ويقال المخزومي، أبو عياش المدني  
 ١٩/٣ السائب بن يزيد بن سعيد أبو عبد الله الكندي  
 ٣٧٥/١ سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي  
 سعد بن مالك بن أهيب بن عبد مناف أبو إسحاق القرشي  
 ٤٤٥/٢ الزهري  
 ٤٥٣/٢ سعد بن معاذ بن النعمان الأنصاري الأوسي البصري  
 ٩١/١٠ سعيد بن الربيع بن عمرو  
 ٣٣٣/٧ سعيد بن المسيب المخزومي  
 ٤٣٨/٧ سعيد بن جبير  
 ٣٣٦/٩ سليمان بن بريدة بن الحصيب  
 ٤٦٠/٢ سماك بن خرشة أبو دجانة الأنصاري الخزرجي الساعدي  
 ٣٨٢/٢ سمرة بن جندب بن هلال الفزاري الصحابي  
 ٤٨٣/١ سمرة، وقيل: سبرة، وقيل: أوس بن معير بن لؤذان الجمحي المكي

الصحابي

- ٤٠٧/٧ سهل بن سعد  
 ٣٩٤/٧ سهل بن صخر  
 ١٨٧/٧ سودة بنت زمعة بن قيس القرشية أم المؤمنين العامرية  
 ٤٠٤/٤ سيرين بنت شمعون القبطية، أم عبد الرحمن، ولد حسان بن ثابت  
 ٤٠٠/٧ شريك بن السحماء  
 ٤٦٥/٤ شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي الأزدي  
 ٤٥٩/٢ صالح بن عدي، شقران مولى رسول الله ﷺ  
 ٣٣١/٦ صخر بن جويرية البصري أبو نافع مولى بني تميم  
 ٤٥٢/٧ صخر بن حرب أبو سفيان  
 ١٥١/١ صدي بن عجلان  
 ٤١٧/٦ صفوان بن أمية  
 ٣٠٥/١ صفوان بن عسال المرادي الصحابي  
 ٢٥٨/٤ طلحة بن عبيد الله بن عثمان أبو محمد القرشي التيمي  
 ١٨٢/١ طلق بن علي بن المنذر الحنفي السحيمي اليمامي  
 ١٨٠/١ عائشة بنت أبي بكر أم المؤمنين الصديقة بنت الصديق  
 ١٨٦/٤ العالية بنت أيفع بن شرحبيل امرأة أبي إسحاق السبيعي  
 ٢٥٨/٣ عامر بن ربيعة بن كعب بن مالك أبو عبد الله العتزي  
 ٤٦٦/٦ ، ١١٧/١ عامر بن شراحيل الشعبي  
 ٢٦٣/٨ ، ٨٣/٣ عامر بن عبد الله بن الجراح أبو عبيدة القرشي الفهري الصحابي  
 عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم، أبو الوليد الأنصاري  
 ٤٥٩/٤ الخزرجي  
 ٤٥٨/٢ العباس بن عبد المطلب أبو الفضل  
 81/١ عبد الحميد بن عبد المجيد مولى قيس بن ثعلبة أبو الخطاب

- عبد الحميد بن محمد أبو محمد ابن الصائغ القيرواني ١٧٢/١  
عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الأوسي ٤٧٩/١  
عبد الرحمن بن القاسم العتقي المصري ٤١٣/٨ ، ٢٢٢/١  
عبد الرحمن بن سهل ٢٧٨/٨  
عبد الرحمن بن عمرو بن يُحْمَد أبو عمرو الأوزاعي ٦١/٢ ، ٥١٢/١  
عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن عبد الحرث بن زهرة  
الزهري القرشي ٢٦٨/٦  
عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري أبو سعد بالمتولي ٣١٨/٤  
عبد الرحمن بن محمد بن أميرويه الكرمانى ٢٤٤/٤ ، ٤٦٨/١  
عبد السلام سحنون بن سعيد التنوخي القيرواني ٢٢٥/٧ ، ٣١٦  
عبد الله بن أبي أوفى الأسلمي ٨٥/٧ ، ٣٥٩/١  
عبد الله بن الحسين، أبو محمد النيسابوري الناصحي ٢٥٢/١  
عبد الله بن الزبير بن العوام بن خويلد ٢٤٦/٦  
عبد الله بن العباس أبو العباس ابن عم النبي ﷺ ٢٣٤/١  
عبد الله بن جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي ١٤٤/١  
عبد الله بن حبيب بن ربيعة أبو عبد الرحمن السلمي مقرئ الكوفة ٦٥/٦  
عبد الله بن زيد بن عبد ربه بن ثعلبة أبو محمد الأنصاري الخزرجي ٢٩٨/٢  
عبد الله بن شيرمة ٤٨٠/١  
عبد الله بن صوريا ١٦٦/٩  
عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي أبو عبد الرحمن ١٤٩/٩  
العدوي ١٤٥/١  
عبد الله بن قيس بن سليم أبو موسى الأشعري ٣١٦/١  
عبد الله بن مالك بن القشْب الأزدي ٢٦٠/٢  
عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي ٢٨٠/١

- عبد الله بن نافع الصائغ ٢٦٤/١
- عبد الله بن نجم بن شاس نجم الدين الجذامي السعدي المالكي ٢٤٦/٤ ، ١٧٢/١
- عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي ٣٠٩/١
- عبد الملك بن أبي محمد، عبد الله بن يوسف الجويني ٣١٩/٤
- عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون بن جاهمة أبو مروان السلمي ٣٩٨/٦
- عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماحشون ٣٤٦/١
- عبد الملك بن قريب بن عبد الملك أبو سعيد الأصمعي ١١٢/١
- عبد الملك بن مروان أبو الوليد الخليفة الأموي ١٥٠/٣
- عبد الملك بن يوسف أبو المعالي الجويني ٣٧٢/١
- عبد الوهاب بن نصر أبو محمد البغدادى المالكي ٥٣٥/٦ ، ٤٤٩/٤
- ٨٥/٧
- عبيد الله بن الحسين أبو الحسن الكرخي ٢٦٨/١
- عبيد الله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب أبو القاسم البصري المالكي ٢٤٦/٤
- عبيد الله بن الحسين بن دلال الكرخي ١٠٥/٤
- عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي ٢٢٤/٢
- عبيدة السلماني المرادي ٧٦/٨
- عتاب بن أسيد بن أبي العيص بن أمية الأموي، أبو عبد الرحمن، قرشي مكى ٥٨٤/٤
- عثمان بن أبي العاص بن بشر الثقفي الطائفي، أبو عبد الله صحابي ٣٤٨/٥ ، ٣٤٩/١
- عثمان بن حنيف ٤١١/٩
- عثمان بن عفان بن أبي العاص أمير المؤمنين ٢٥٧/٤
- عدي بن حاتم ٤٦٥/٨

- ٦٠/٦ عروة بن الجعد أبوه عياض الأزدي  
 ٣١٧/٢ عطاء بن أبي رباح أبو محمد مولى قريش  
 ٤٦٢/١ عقبة بن عامر الجهني المصري الصحابي  
 ٦٥/٦ عقيل بن أبي طالب بن عبد المطلب أبو يزيد الهاشمي  
 ٦٣/٢ علقمة بن قيس أبو شبيل النخعي  
 ١٦٨/١ علي بن أبي بكر عبد العزيز بن عبد الجليل أبو الحسن الفرغاني  
 ١٤٣/١ المرغيناني  
 ٤٠٥/١ علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي  
 ٣٣٢/٧ علي بن الجعد بن عبيد الجوهري  
 ٤٥/٣ علي بن محمد بن الحسين  
 ٤٩٢/٨ علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن الماوردي البصري الشافعي  
 ١٤٤/١ عمار بن ياسر بن عمار  
 ١٤٥/٤ عمر بن الخطاب  
 ٦٤/٦ عمر بن عبد العزيز بن عمر بن مازة أبو محمد الصدر الشهيد  
 ٤٤٨/٦ عمر بن عبد الله أبي سلمة بن عبد الأسد بن هلال المخزومي  
 ٨٣/١ عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة الثقفي  
 ٢٧/٧ عمر بن محمد بن أحمد أبو حفص النسفي  
 ٢٢٧/٨ عمران بن حصين بن عبيد بن خلف بن عبد نهم بن حذيفة بن  
 ١٥٦/٤ جهمه  
 ٢٠٧/٨ عمران بن عويم أو عويمر  
 ٦٩/٣ عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد  
 ٤٨٠/٦ عمرو بن أمية بن خويلد  
 ٤٤٢/٢ عمرو بن حزم بن زيد بن لوذان أبو الضحاك الأنصاري الخزرجي  
 عوف بن دينار المكي الأثرم  
 عوف بن مالك أبو عبد الرحمن الأشجعي الغطفاني



- عومر العجلاني ٤٠٧/٧  
 عياض بن حماد بن محمد بن سفيان بن مجاشع بن دارم بن مالك ٤٥٤/٦  
 عيسى بن أبان بن صدقة بن عدي أبو موسى ٤٨٣/٤  
 غالب بن أبجر المزني ٢٥٢/١  
 غيلان بن سلمة الثقفي الصحابي ٣٦/٧  
 فاخنة بنت أبي طالب ٢٤٦/٣  
 فاطمة بنت قيس بن الضحاك ٤٥٨/٧ ، ٣٧٣/١  
 الفضل بن العباس بن عبد المطلب أبو عبد الله ٤٥٩/٢  
 فيروز الديلمي اليماني قاتل الأسود العنسي ١٨٢/٧  
 القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق القرشي التيمي ٣٧٥/١  
 قيس بن طلق بن علي بن المنذر الحنفي اليمامي ١٨٢/١  
 قيس بن عبد الله بن عدس أبو ليلي ١٦٦/٤  
 كثير بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعي، شهر بكثير عزة 69/١  
 كعب بن عجرة ٩٥/٢  
 كعب بن عمرو الأنصاري ٨/٤  
 مارية بنت شمعون القبطية، أم إبراهيم، ولد رسول الله ﷺ ٤٠٤/٤  
 معاذ بن مالك الأسلمي ٣٠٦/٨ ، ١٥٣/٥  
 مالك بن الحويرث أبو سليمان الليثي ٧٩/٢  
 مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر، إمام دار الهجرة ٢١٦/٤  
 محمد بن أحمد ابن أبي سهل أبو بكر السرخسي ١٨٧/٤  
 محمد بن أحمد أبو بكر البلخي المعروف بالإسكاف ١٦٧/٢  
 محمد بن أحمد أبو منصور الأزهري الهروي ٢٣٧/٦  
 محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الجد ١٧١/١  
 محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي مولا هم، البخاري ٣٥٤/٥

- ٩٠/١ محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني  
 ٤٤٠/٩ محمد بن الحسين بن محمد خواهر زاده  
 ١٤٣/٢ محمد بن الفضل أبو بكر البخاري الكماري  
 ٣٨١/٩ محمد بن جبير بن مطعم  
 ١١٨/١ محمد بن جرير بن يزيد بن كثير أبو جعفر الطبري  
 ٣٧٤/٢ محمد بن داود بن محمد أبو بكر المروزي المعروف بالصيدلاني  
 ٣٨٥/١ محمد بن سلمة البلخي أبو عبد الله  
 ٢٣/٣ محمد بن سماعة بن عبد الله التميمي  
 ٣٧٦/١ محمد بن سيرين أبو بكر  
 ١٧٤/١ محمد بن شجاع الثلجي  
 ١٣٦/٧ محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان  
 ٢٦٤/١ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم  
 ٤٦٧/٤ ، ٣٩٠/١ محمد بن عبد الله بن محمد أبو جعفر البلخي الهندواني  
 ٢٦٥/١ محمد بن عمر بن لبابة القرطبي  
 ٣٠٥/٢ محمد بن عيسى بن سورة أبو جعفر الترمذي  
 ٤٢٦/٦ محمد بن محمد بن أحمد المروزي  
 ٣٧٣/٤ ، ٣٧٢/١ محمد بن محمد بن محمد أبو حامد الغزالي  
 ٤٥٥/٦  
 ٦٢/٢ محمد بن مسلم بن شهاب أبو بكر الزهري  
 ٢٢٧/٨ ، ٢٦٦/١ محمد بن مسلمة  
 ٩٧/٩  
 ٣٦٧/١ محمد بن مقاتل الرازي قاضي الري من أصحاب محمد بن الحسن  
 ٥٠٩/٦ محمود بن أحمد الحصري أبو المحامد  
 محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة برهان الدين البخاري  
 ١٨١/٤

- ١٦/٤ محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي  
 ٢٧٨/٨ محيصة بن مسعود  
 ٤٤٣/١ مسكين بن عبد العزيز بن داود القيسي المصري  
 ٤٣٠/٢ مصعب بن عمير بن هاشم بن عبد مناف الصحابي  
 ٤٤٤/١ معاذ بن جبل الأنصاري أبو عبد الرحمن الخزرجي  
 ٣٩٥/٢ معروف بن فيروز أبو محفوظ الكرخي الراهد  
 ٢٤١/١ معلى بن منصور الرازي  
 ١٦/٤ معمر بن المثنى التيمي  
 ١٦٧/٣ معن بن يزيد الأخنس  
 ١٢٢/١ المغيرة بن شعبة بن أبي عامر الثقفي  
 ٨٥/٧ المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش  
 ١٥٩/١ المقداد بن عمرو الكندي  
 ٤٩١/٨ المقداد بن معدي كرب  
 ٣٧٦/١ مكحول بن عبد الله الدمشقي  
 ١٣٨/٢ مليكة بنت مالك بن عدي الأنصارية النجارية  
 ٦٧/١ منصور بن الظاهر بأمر الله بن الناصر، أمير المؤمنين أبو جعفر  
 ١٣٥/١ المهاجر بن قنفذ بن جدعان  
 ٥٦٦/٤ موسى بن سليمان، أبو سليمان الجوزجاني، صاحب محمد بن  
 الحسن الشيباني  
 ٧٧/١ ميمون بن قيس بن جندل الوائلي  
 ١٩٨/١ ميمونة بنت الحارث أم المؤمنين  
 ٨٧/٤ ناجية بن جندب بن عمير الأسلمي  
 ٥٧٤/٤ ناصر بن أبي المكارم عبد السيد بن علي، أبو الفتح المطرزي  
 ٤٤٧/١ نافع أبو عبد الله مولى عبد الله بن عمر

- نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الليث السمرقندي  
 ٣١٥/٤، ٣١٧/١  
 نصير بن يحيى البلخي  
 ٢٨٩/١  
 النعمان بن بشير  
 ٣٨١/٢  
 النعمان بن ثابت بن زوطى، أبو حنيفة  
 ٨٩/١  
 نفع بن الحارث الثقفي أبو بكرة مولى النبي ﷺ  
 ٣٨١/٢  
 نوح بن أبي مريم أبو عصمة المروزي القاضي الملقب بالجامع  
 ٢٨٢/١  
 هانئ بن نيار بن عمرو أبو بردة القضاعي الأنصاري  
 ٨٣/٤  
 هشام بن عبيد الله الرازي  
 ٤٠٥/١  
 هلال بن أمية  
 ٤٠٠/٧  
 هلال بن يحيى بن مسلم يعرف بهلال الرأي  
 ٣٣٤/٦  
 هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم أم  
 سلمة المخزومية  
 ٦٤/٦، ٢٣٩/١  
 وائل بن حجر أبو هنيذة  
 ١٣/٢  
 الوليد بن عقبة بن أبي معيط  
 ٣٦٢/٨  
 يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور أبو زكريا الديلمي  
 ١١٦/٤  
 يحيى بن شرف أبو زكريا الخرازمي النوي  
 ٣٧٣/٤، ٣٣٧/٦  
 يحيى بن معين البغدادي  
 ١٨٥/١  
 يزيد بن عبد الله بن الشخير أبو العلاء العامري البصري  
 ٤٤٧/٦  
 يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري  
 ٨٩/١  
 يعقوب بن إسحاق بن السكيت  
 ١٤٩/٣  
 يعلى بن مرة بن وهب الثقفي، أسلم وشهد مع النبي ﷺ الحديبية  
 ٤٤٩/٦  
 يونس بن حبيب البصري أبو عبد الرحمن  
 ١٥٠/٣

## فهرس القبائل والأماكن والبلدان

المادة	ج/ص
أبنا	٣٣٥/٩
أبو قبيس	١٦٩/٢
أذريجان	٣٢٠/٢
أرحب	٢٨٣/٨
إساف ونائلة	٣٧٣/٣
أفريقية	٣٣٧/٢
أكدر	١١٣/٩
أوس	١٦٢/٨
البحرين	٣٣٦/٢
البصرة	٢٦٣/٧، ٤٢٤، ١٣٤/٦، ٣٠٨/٥، ٤٧٨، ٤٧٧، ٤٧٦/٣، ٤٤١، ٤١٠، ٤٠٩، ٩٩، ٨٠، ٥٨، ٥٢/٩
بطن عرنة	٣٨٤/٣
بطن محسر	٣٩٧/٣
بغداد	٧٧، ٥٢/٩، ٢٨٧، ٢٨٦/٥، ٣٩٤/٢
بنو النضير	٣٣٦/٩، ١٦٢/٨
بنو الأصفر	٣٣٥/٩
بنو المطلب	٣٨١/٩
بنو تغلب	٤٢٦/٩، ١٣٠، ١٢٨/٣
بنو تميم	٢٣٦/٦

٤١٩/٩ ، ١٧٧/٧	بني حنيفة
٣٨٢/٩	بني عبد شمس
١٦٢/٨	بني قريظة
٤١٥/٣	بني كنانة
٣٧٤ ، ١٦٥/٣	بني مخزوم
٣٨٢/٩	بني نوفل
٣٨٢ ، ٣٨١/٩ ، ٤١٦ ، ١٦٦ ، ١٦٥ ، ١٦٤/٣	بني هاشم
٢٤٩ ، ٢٤٨ ، ٢١٣/٢ ، ٥٢٥/١	بيت المقدس
٣٣٥/٩	بني المصطلق
٣٤٠ ، ٣٣٩/٣	التنعيم
٤٠٨ ، ٤٠٧/٩	الثعلبية
٣٣٢/٦	ثمغ
٣٨٤/٣	جبل الرحمة
٣٢٥/٣	الجحفة
٤٢٥/٩	جزيرة العرب
٤١١/٣ ، ٦٥/٢	الجمرة الأولى
٥٢٠ ، ٤٤٧ ، ٤١٢ ، ٤١١ ، ٤١٠ ، ٣٩٩ ، ٣٨٥/٣ ، ٦٥/٢	جمرة العقبة
٤١١/٣ ، ٦٥/٢	الجمرة الوسطى
٣٨٢/٣ ، ٦٥ ، ٦٤/٢	جمع
٣٣٥ ، ٣٣٢/٢	جواثي
٤٨٥ ، ٤٨٤/٨	الحبشة
١١٦/٣ ، ٣٣٨/٢ ، ٨٥/١	الحجاز
٤٠٧/٩	حجر

٣٥٩/٣، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٧١، ٤١٩،	الحجر الأسود
٥١٦، ٤٥٧	
٨٧، ٤٩٤/٤، ٨٧	الحديبية
١٢/٤، ٤٩٨، ٤٩٤، ٤٧٤، ٤٦١، ٤٦٠، ٤٥٩، ٤٥٧/٣،	الحرم
١٩، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٦، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٥٠، ٥١، ٦١، ٦٤،	
٧١، ٧٤، ٨١، ٨٥، ٨٨، ٨٩، ٤٦٠/٦، ٤٠/٩، ٤٤، ٤٦،	
٤٤٠/٩	حروراء
٣٦٤، ٣٦٢/٣، ٤٠٢/١	الحطيم
١٦٢/٨	الخزرج
٣٠٤/٩، ٢٨٤/٨، ٥٣٤، ٥٠٩، ٥٠٨، ٥٠٧، ٦، ٢٥٢/٢،	خيبر
٣٨٠، ٣٦٤، ٣٥٢	
٣٢٥/٣	ذات عرق
١٢٣/٢	ذكوان
٣٤٤، ٣٢٥/٣	ذي الحليفة
٣٦٩، ٣٥٧/٣	ذي طوى
١٢٣/٢	رعل
٤٢٠، ٣٦٥، ٣٦٣/٣	الركن اليماني
٤١٨/٣	زمزم
٤٢٤/٣	سرف
٤٢٦، ٤١٢، ٤١١، ٤٠٨، ٤٠٧/٩	السواد
٤٠٨، ٤٠٧/٩، ٣٢٥/٣، ٤٢٢/١	الشام
٣٨٥، ٣٧٥، ٣٧٤/٣	الصفاء
٥٢٠، ٥١٦، ٤٤٥، ٤٤٤، ٣٧٢، ٣٧٦، ٣٧١/٣، ٦٤/٢،	الصفاء والمروة

٤١/٩	
١٧٣/٨	صنعاء
٣٣٦/٩	الطائف
٧٠/٩	طبرستان
٤٠٧/٩	عبادان
٤٠٧/٩	العذيب
٤٠٨، ٣٥٤، ٣٥٢، ٧٠/٩، ٢٨١/٧، ٣٢٥، ١١٦/٣، ٦٢/٢	العراق
٤١١	
٣٧٧، ٣٧٤، ٣٤٠، ٣٣٩، ٣٣٤/٣، ٣٧٤، ٣٧٣، ٦٤/٢	عرفة
٣٨٢، ٣٨٠، ٣٧٩، ٣٧٨	
٣٩١، ٣٩٠، ٣٨٩، ٣٨٨، ٣٨٧، ٣٨٦، ٣٨٥، ٣٨٤/٣	عرفة
٤٤٧، ٤٢١، ٤٠٢، ٣٩٨، ٣٩٧، ٣٩٦، ٣٩٥، ٣٩٤، ٣٩٣	
٨٩، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٦٨، ٦٧/٤، ٥٠٥، ٤٥٣	
٤٠٧/٩	عقبة حلوان
٤٠٨، ٤٠٧/٩	العلث
٣٣٥/٩	فلسطين
٢١٣/٢، ٤٢٧/١	قباء
٤١٦، ٤٠٧/٩، ٤١٩/٣، ٤٦٢، ٤٣٥/٢	قبر رسول الله
٣٢٥/٣	قرن
٣٨٢/٩	قریش
٣٩٢/٣	قزح
١٧٠، ١٦٩، ٦٥/٢، ٥٢٥، ٥٢٤، ٥٢١، ٥٢٠، ٥١٩/١	الكعبة
٤١٩، ٤٠١، ٣٨٤، ٣٥٧، ٣٥٦/٣، ٤٠٩، ٢١٣، ١٧١	



٣٨٣، ٣٥٤، ٤٨، ٤٠/٩، ٣٣٨/٦، ٢٣٦، ١٧، ١٥/٤	
٢٢/٦، ٢٨٦/٥، ١٩/٤، ٤٧٨، ٤٧٧، ٤٧١/٣، ٤٩٧/١	الكوفة
٩٩، ٤٢، ٤١/٩، ٢٨٥/٨، ٢٥٢/٧، ٤٢٤، ١٣٤، ٢٤، ٢٣	
٤٤٠، ٤٢٥، ٢٥٣	
٤١٥/٣	المحصب
٣٢٥، ١٨٩/٣، ٣٩٢، ٣٣٦، ٣١٥/٢، ٤٨٠، ٤٤٦/١	المدينة
٤٣٦، ٣٠٦/٨، ٥٤، ٥٣/٤، ٤١٩	
٣٧٥/٣	المروة
٥٢٠، ٤١٤، ٣٩٧، ٣٩٦، ٣٩٠، ٣٨٠، ٣٧٩، ٣٧٧/٣	مزدلفة
٧٠، ٦٨/٤، ٥٢١	
٤٠/٩، ٣٤٠، ٣٣٩/٣، ٢٤٨، ٦١/٢	المسجد الحرام
٤١١، ٤١٠/٣، ٢٣٢/٢، ٤٧٢/١	مسجد الحنيف
٢٤٩، ٢٤٨/٢	مسجد النبي
٤٢٠، ٣٧٤/٣	المشرع الحرام
٣٠٩/٢	مصر
١٢٣/٢	مضر
٤١٦/٩	معاقر
٤٢٠، ٣٦٩، ٣٦٨/٣	مقام إبراهيم
٣١٥، ٢٨٧، ٢٤٩/٢، ٥٢٠، ٥١٩، ٤٦٧، ٤٦٢، ٤٤٧/١	مكة
٣٣٦، ٣٢٤، ٣١٨	
٣٣٦، ٣٣٥، ٣٣٤، ٣٣١، ٣٣٠، ٣٢٩، ٣٢٨، ٣١٦/٣	مكة
٤١٥، ٤١٣، ٤٠٨، ٣٧٨، ٣٧٦، ٣٧٢، ٣٦٢، ٣٥٧، ٣٣٩	
٤٥٩، ٤٥٧، ٤٥٣، ٤٥٢، ٤٤٤، ٤٢٨، ٤٢١، ٤٢٠، ٤١٦	

٤٧٦ ، ٤٧٤ ، ٤٧٢ ، ٤٧١ ، ٤٧٠ ، ٤٦٩ ، ٤٦٧ ، ٤٦١ ، ٤٦٠  
 ، ٧١ ، ٧٠ ، ٥٥ ، ٥٣/٤ ، ٥٢٠ ، ٥١٩ ، ٥١٧ ، ٤٧٩ ، ٤٧٨  
 ، ٣٤٥ ، ٣٤٤ ، ٣٤٣ ، ٢٥٣ ، ٩٥ ، ٤٠ ، ٢٢/٩ ، ٣٢٢/٥ ، ٨٨  
 ٤٠٩ ، ٣٥٤ ، ٣٥٣

٤١٩/٣

الملتزم

٤٠١ ، ٣٩٩ ، ٣٧٩ ، ٣٧٨ ، ٣٧٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٦ ، ٣١٨/٢  
 ٨٨/٤ ، ٤٦٢/٣ ، ٤٦٠ ، ٤١٥ ، ٤١٤ ، ٤١٣ ، ٤١٠

منى

٤٠٧/٩

مهرة

٥٢/٩

الموصل

٣٢٥/٣

نجد

٣٨٠/٩

هوازن

٢٨٣/٨

وداعة

٣٦٣/٣

يثرب

٣٢٥/٣

يلملم

٣٢٥ ، ١٢٣ ، ٧٥ ، ٧٢/٣

اليمن

\*\*\*

## فهرس الكتب (مصادر المصنف)

اسم الكتاب	المصنف	ج/ص
الأجناس		٥١٣/٨، ١٠٣/٤
الأسرار		٣٠٠/٩، ٣٢٥، ٣٢٤/٤، ٢٢٣/٢
إشارات الأسرار		٣٤/٩، ٢٤٤/٤، ٤٣٦/١
الأصل	محمد الشيباني	٨٥/٤، ٣٩١، ٣٥٨، ٢٩٢، ١٠٤/٣، ٣٤/٢ ٣٦، ٣٣/٧، ٤٤٨، ١٦، ١٥/٦، ٤١٨، ٣٧٩/٥ ٢٥/١٠، ١٥٠، ١٣٣، ٦٨/٩، ٣٠٨، ٢٢٤/٨، ٢١٢ ٣٣٢/٧
أصول الفقه		٢٥٢، ١٢١/٩، ٣٥٤/٢
الأمالي		٥٠١/١
الإملاء		٤٤٧/٧
الأوضح		٢٢٣، ١٨٠، ١٢٦/٣، ٥٢٢، ٥٢٠، ٤٧١، ٤٦٤، ٣٢٦، ٢٧١/١
الإيضاح		٤٢٥، ١٥/٦، ٤٧٠، ٤١٨، ١٥٨/٥، ٥٧٤، ٣٧٨، ٣٥٥، ٣١٦/٤ ١١٢/٢
تأسيس النظر	الدبوسي	٣١٨/٤، ٣٧٢/١
التممة		٣١٧/٢
التحفة		٣١٧/٢
تحفة الفقهاء		٧٢/٣
الترمذي		٢٤٦/٤، ٢٦٤/٣
التفريع		٤١١/٦، ١١٩/٣
التقريب		٢٣٧/٦
التكملة		٤٨٣، ٤٨١، ٤٧٦/٨
الثنيه	ابن بشير	

## الجامع

## الجامع الصغير

٣٣/٧، ٣٦٣/٦  
 ٢٦٨/٥، ٥٠٧/٤، ١٨٤/٣، ٣٦٣، ٢٥٧، ٢٢٦، ٥٠/٢، ٢٣٨/١  
 ٣٣٤/٧، ٤٤٠، ٣٩٥، ٣٧٧، ٢٣/٦، ٤٦٨، ٤١٨، ٣٤٠، ٣٢٨، ٣٢٧  
 ٣٥٦، ٤٩٦، ١٣٨/٨، ٣٢٥، ٣٤٩، ٤٥٥، ٦٨/٩، ٧١، ٨٧، ٩٩  
 ٢٤٨، ٢٩١، ٣٣١، ٤٢٨، ١٠/١٠، ٥١، ٥٤

## الجامع الكبير أبو الفضل

## جامع قاضي خان

٢٦١/٨، ٣٠٦/٧، ٤٦٤، ٤٠٨، ٢١٨/٥، ٣٨١/١  
 ٣٦٩/٩، ٤٤٧/٧

## الجواهر

٣٩٩/٦، ٢٤٧/٤، ٣٦١، ٢٧١/٣، ١٧٢/١

## الحاوي

٦٦/٤

## الحيطان

١٩٧/٩

## الخلافة

محمد الشيباني

٩٩، ٧٦/٦، ٤٣١/٥

## الرسالة

أبو يوسف

٥٧٤/٤

## الروضة

٥٠٩/١

الزوائد (قد تعني كتاب أو مسألة): ٣٩٤/١، ٣٩٥، ٤٠٨، ٥٢/٤، ٩٥، ١٢٧، ١٤٧، ١٥٩، ١٩٩، ٢٢٠، ٢٢٦، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٩٧، ٣١٠، ٣١٦، ٣٢٣، ٣٤٢، ٣٤٦، ٣٥١، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٦٣، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٩٢، ٤٠٢، ٤٠٦، ٤١٥، ٤١٧، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٨٧، ٤٩٧، ٥٣٣، ٥٦٠، ٥٦٣، ٥٨٧، ١٠/٥، ٢٥، ٢٦، ٤٥، ٤٨، ٥٠، ٥١، ٥٣، ٧٢، ٧٣، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٨، ١١٥، ١١٩، ١٢٥، ١٣٧، ٢٠٢، ٢١١، ٢١٩، ٢٧٩، ٢٨٠، ٣١١، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٤، ٣٤٦، ٣٤٨، ٣٦٤، ٣٨٥، ٣٩٢، ٤٠٩، ٤٢٨، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٥٦، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٤، ٤٧٦، ٤٨٠، ٤٨٦، ١٠/٦، ١١، ١٢، ١٩، ٢١، ٢٤، ٤٩، ٥١، ٦٧، ٧٠، ٧٤، ٨٠، ٨٥، ٨٨، ١٠٩، ١١١، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٣، ١٤٤، ١٥٣، ١٦٣، ١٦٩، ١٧٥، ١٨٧، ١٩٧، ٢١٥، ٢١٩، ٢٢١، ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٧٨، ٢٨٤، ٢٨٨، ٣٠١، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٣٤، ٣٣٩، ٣٤٩، ٣٥٨، ٣٦٣، ٣٦٧، ٣٨٧، ٣٩٤، ٣٩٥، ٤٢٤، ٤٣٦، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٩، ٤٥١، ٤٦٥، ٤٦٨، ٤٧٤، ٤٨٣، ٤٩٣، ٥١٠، ٥١١، ٥١٣، ٥١٨، ٨/٧، ١٢، ٢٣، ٥٧، ٦٦، ٦٩، ٨٢، ٨٧، ١١٥، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢٧، ١٤١، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٦، ١٥١، ١٥٢، ١٥٤، ١٦٠، ١٩٨، ٢١٥، ٢٣٢، ٢٤٤، ٢٥٦

٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٧٩، ٢٨٦، ٣٠٢، ٣٥٢، ٣٦٠، ٣٦٥، ٣٨٥، ٣٩٦،  
 ٤٠٣، ٤١١، ٤١٤، ٤٢٨، ٤٣١، ٤٤٩، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٥،  
 ٤٧٦، ٤٨٧، ٤٩١، ٤٩٣، ٤٩٦، ٩/٨، ٣٢، ٥٥، ٦٠، ٨٤، ٩٦، ٩٧، ١٣٤، ١٣٦،  
 ١٤٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٠، ١٧٦، ٢١٨، ٢٠٩، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤٦، ٢٧١، ٢٩٢،  
 ٣٠٢، ٣٠٥، ٣١٦، ٣١٩، ٣٤٤، ٣٥٥، ٣٦٦، ٣٧٠، ٣٧٩، ٣٩٧، ٤٠٢، ٤٢١، ٤٣٥،  
 ٤٣٧، ٤٤٤، ٤٤٨، ٤٥٥، ٤٦١، ٤٦٣، ٥٠٢، ٥٠٦، ٥٠٨، ٩/٢٢، ٣٩، ٥٤، ٧٣، ٧٦،  
 ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٨٩، ٩٩، ١٠٨، ١١٤، ١١٥، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١٢٦، ١٥٢، ١٥٤،  
 ١٩١، ٢١٠، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٦، ٢٤٤، ٢٦٢، ٢٦٦، ٢٧٤، ٢٧٦، ٣٠٠، ٣٠٧، ٣١٣،  
 ٣٢٢، ٣٣٩، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٥٥، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٨٦، ٤١٩، ٤٢٠،  
 ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٦، ٤٣٨، ٩/١٠، ٢١، ٢٩، ٣١، ٣٣، ٣٧، ٤٣، ٦٩، ٨٠،  
 ٨٨، ٩٩، ١١٦، ١٢٤، ١٢٦، ١٣٥، ١٦١.

الزيادات محمد بن الحسن ٦٢/٥، ١٩٦/٦، ١٣٢/٧، ٢١١، ٨٧/٩، ٧٣/١٠، ٨١

٩٧، ٧٢/٣

سنن أبي داود

٣٦١/٩

السير الصغير

٣٦٩، ٣٦١، ٣٥٥، ٣٢٤/٩، ٦٢/٨

السير الكبير

٦٢، ٣٠/٨

شرح الجامع قاضي خان

١٩٨/٦

شرح الجامع البرهاني

٣٠٧/٥، ١٣٦/٣، ٤٧١، ٤٦٢/٢، ٢٨٠، ١٢٨/١

شرح الجامع قاضي خان

٣٦٩، ١٤٥/٩، ٤٤٧/٧

الصغير

٢١٧/٥، ٣١٠/٤، ٩٦/٢

شرح الجامع فخر الإسلام

الكبير

٤٧١/٢

شرح الزيادات العتابي

٥٢٩، ٢٤٤/٤، ٣١٨، ٢٢٩، ١٠٢/٣، ٢٧٨/١

شرح الطحاوي الأسبجاني

٣٠/٨، ٤٤٧/٧، ٢٦٢/٥

٤٥٣، ٤٤٦، ٤٤٥/٦، ٤٧٦، ١٤٢/٥، ٣١٨/٣

شرح القدوري

٢٥٢، ٤٣/٧	شرح الكافي
٣٤٧/٣	شرح المنظومة
٢٧٩/٣، ٤٥١، ٤٤٢، ٤٣٤، ٤٠٩، ٣٧٣، ٣٠٦/٢، ٥٠٩، ٤٩٢/١	شرح الوجيز
٣٣٧/٦، ٦٥، ٦٠/٤، ٤١٧، ٤١١، ٣٢٩، ٢٩٧	
٣٧٩/٦	شرح مختلف الرواية
٤١١/٦	شرح مختلف الفقيه
٥٣١، ١٣٦/١	شرح معاني الآثار: الطحاوي
٤٢٩/٦	الشفاء
٧/٧، ٦٣/٣	الصالح
٣٥٤/٥	صحيح البخاري
٥١٦، ١١٨، ١٢/٣، ٤٧٤/٢	صحيح مسلم
٤٦٨/٥	الصرف
٣١٩/٢	العيون
٤٥٠، ٤٣٣، ١٩٢، ١٨٧/٢، ٣٦٤، ٣٥٤، ٣٣٣/١	العتابي
١٠٥/٦، ٢٣٨، ٢٣٠، ١٧١، ١١٥/٣	
١٤٦/٤	الفتاوى الصغرى
٢٨٣، ٨٣/٧	فتاوى قاضيهان
٤٩٢، ٤٧٤، ٢٣٤، ٣٥/٦، ٣٣٤، ١٧١/٥، ٤٣٧/٢	القدوري
٣٦٤، ٢٩١، ٢٧٥، ٦١/٩	
٣٠/٧	الكافي
٤٣٧، ٣٥٦، ٣٤/٢، ٤٦٥، ٣٨٧، ٣٨٣، ٢٨٧/١	الكتاب
٨٠/٧، ١٩/٦، ٤٥٤، ٣٢٧، ٢٨٣/٥، ٥٢٠/٣	
٣٤٨/٩، ٤٩/٧	الكشاف
٣٥٦، ١٤٨، ٨٣/٧، ٢٩/٥، ٥٣٢، ٤٦٦، ١٨٨/٤، ٣٥٣/٤٧٥، ٢/١	المبسوط
٣٥٩، ٢٧١، ٨٤، ٥٥/٩، ٤٤٣، ٤٠١/٨، ٤٨٥، ٤٢٨	

٣٣٧/٢	المجرد
٣٨٢/٨ ، ٢٩٧/٧ ، ٤٩٣/٦ ، ١٨١/٤	المحيط
٢٧٧ ، ١٦٦/٢	المحيط البرهاني
١٧٦/٨ ، ٤٦٣ ، ٤٤٧/٧ ، ٣٣٧/٦ ، ٢٥٩/٥ ، ٢٧٧/٢	المختصر الكرخي
٢٩٤/٩	مختصر الخصاصف
٣١٣/٩ ، ١٣٨/٨ ، ٥٣٥ ، ٤٨١/٦ ، ٣٨٨/٢ ، ٨٣/١	مختصر القدوري
٢٩٨/٩	مختصر الطحاوي
٤١١ ، ٤١٠ ، ٣٨٧ ، ٣٨٦/٦ ، ٣١٦ ، ٣٤/٤	المختلف
٥٣٦ ، ٥٣٥ ، ٤٧١ ، ٣٩٩/٦ ، ٢٦ ، ٢١/٥ ، ٤٤٩/٤	المعونة
٨٥/٧	
٥٧٤/٤	المغرب
٦٦/٩	ملتقى الأبحر
٥١٠ ، ٥٠٩ ، ٣٨٣ ، ٣٦٩ ، ٣٥٩ ، ٣٥٥ ، ٨٣/١	المنظومة
١٦٨ ، ١٦٢ ، ١٦١ ، ١٤٣ ، ١٢٦/٣ ، ٤٥١ ، ٤٠٥ ، ٣٨٨ ، ٢٩٣ ، ٨٩/٢	
٤٥١ ، ٣٧٨ ، ٣٠٦ ، ٣٠٥ ، ٣٠٤ ، ٢٤٥ ، ٦٦ ، ٥٩ ، ٤٢/٤ ، ٢٩٧	
٨٩ ، ٨٤ ، ٨٣ ، ٣١/٧ ، ٥٣٥ ، ٤٤٦ ، ١٥٧/٦ ، ٣٠٨ ، ٢٤٧/٥ ، ٥١٤	
٢٣٠ ، ١٨٩ ، ١٧٢ ، ٦٢ ، ١٣/٨ ، ٤٤٧ ، ٢٣٨ ، ١٤٨ ، ١٠٩ ، ٩٩	
٧٣ ، ٦٦ ، ٤٠ ، ٣٤/٩ ، ٤٨٢ ، ٤٧٥ ، ٤٦٠ ، ٤٠٦ ، ٤٠٤ ، ٣٥٣ ، ٣١٤	
٣١/١٠ ، ٣١٣ ، ٣٠٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٠ ، ٩١ ، ٨٧ ، ٨٠	
١٤٣ ، ١٢٦/٣ ، ٤٥١ ، ٤٠٥ ، ٣٨٨ ، ٨٨/٢ ، ٥١٠ ، ٥٠٩ ، ٣٥٥/١	المنظومة
٢٩٧	
٨٣/١	منظومة الشيخ أبي حفص النسفي
١٥٦/٤ ، ٥٥ ، ١٩/٣	الموطأ
٧٢/٣	النسائي

## النوادر

٢٨٩، ٢٨٨/٥، ٢٧٨/١

نوادير ابن رستم

٣٣٧/٢

نوادير ابن سماعة

٤٢٨/٣

النوازل

٦٨/٢

أبو الليث

الهداية

١٤٥، ٢٢/٢، ٥٢٠، ٢١٩، ٢١٧، ٢١٢، ١٦٨/١

الفرغاني

٤٨٣، ٣٩٧، ٢٧٩، ١٥٠/٣، ٣٨٨، ٢٥٧، ٣٠٨

المرغيناني

١٢٧، ١٢٥، ١٠٦، ٨٩، ٨٥، ٣٣/٤، ٥١٧، ٤٩٦

الهداية

٥٧٤، ٥١٧، ٥١٦، ٣٠٤، ٣٠٠، ٢٦٦، ٢٦٥/٤، ٣٨٨/٢، ٢١٢/١

٥٨٣، ٣٦/٥، ٩٨، ١٤٢، ٢٦٥، ٢٦٩، ٣٠٨، ٣٢٠، ٣٣٩، ٣٤٠

٣٤٨، ٣٧٢، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧٦، ٤٨٢، ١٩/٦، ٢٣، ٣٦، ٦٢، ٦٩

٧١، ٧٤، ٨٩، ٩٣، ٩٤، ١٣٢، ١٣٣، ١٤٩، ٢٥٥، ٢٥٨، ٢٥٩

٣٦٢، ٣٨٢، ٣٩٨، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٩، ٤٥٣، ٤٦٠، ٤٧٤، ٤٩١

٤٩٤، ٥٠/٧، ٧٠، ٧١، ٧٥، ٨٠، ٨٢، ٨٣، ٨٩، ٩٩، ١٠٢، ١٤٣

١٤٨، ١٥٦، ٢٣٨، ٣٣١، ٤٢٨، ٤٥٣، ٤٦٤، ٤٧٣، ٥٥/٨، ١٣٨

١٩٠، ٣٣٩، ٣٥٣، ٣٥٥، ٤٣٤، ٤٤٧، ٤٦٠، ٤٦٩، ٣٢/٩، ٣٦، ٣٨، ٣٩

٧٣، ٨٧، ٩٦، ١٠٥، ١٠٧، ١٠٨، ١١٦، ٢٧١، ٢٧٥، ٢٩١، ٣٠٠

٣٦٥، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٩٩، ٤٠٨، ٤٢٥، ٤٤٠

الواقعات

٢١٠، ١٢١، ١٠٧، ١٠٦/٩، ٣٨٢/٨، ٣٩٣/٦

واقعات الحسام

٤٢٤/٩، ٣٧٠/٨

الوجيز

٣٣٨/١، ٥٠٩، ٣٣/٣، ١٥٢، ٣٩٧، ٦٦/٤، ٦٧، ٣٧٣، ٤٣٥

٢٤٧/٥، ٢٤٨، ٤٥٥/٦، ٥١٠، ٩٩/٧، ٢٣٠/٨، ٣١٤، ٤٠٤، ٤١٩

٤١٨، ٤٠، ٣٥/٩

الينابيع

١٦٨/١، ٢٥٩، ٣٣٣، ٣٥٠، ٤٦٤، ٤٦٥، ٢٧٧/٢، ٣٠٨، ٣١٦، ٨٥

١٦٤، ١٦٦، ١٦٩، ١٩٠، ٢٦٥/٤، ٣٩٣، ٣٠٠

\* \* \*



## فهرس الشعر

ج/ص	الشاعر	البحر	القافية	بداية البيت
٧٣/١		الطويل	سامع	إذا ما تجلى
١٥٠/٣	الراعي	البسيط	له سَبْدُ	أما الفقير
٤٥١/٤	النسفي	الرجز		الجنس لا
٤٤٢/٨		الطويل	موتى	خَرَجْنَا
١٩٧/٣	النابعة	البسيط	صائمة	خيل صيام
٦٩/١	كثير عزة	الطويل	لم يُصِبْ	رمتني
٢٦٤/٧		الكامل	جمل	فإذا تصبك
٢٣٢/٧	الكسائي	الطويل	أشأم	فإن ترفقي
٧٧/١	الأعشى	البسيط	والشرعا	فكذبوها
٣٣٩/٧		الطويل	برّت	قليل الألايا
٤٤٨/٥		البسيط	رأه لهم	لا يصلح
١١٤/١	النابعة	البسيط	منفلت	لم يبق
١١٦/١	جرير	الكامل	خشع	لما أتى
١٧٩/٤	النسفي	الرجز	حوالة	ما للوكيل
٢٦٥/٧		البسيط	هم تقد	والله يرفع
٧١/١	الخنساء	البسيط	نازُ	وَإِنَّ صَخْرًا
١٦٦/٥		الوافر	عنان	وشاركنا
٤٠٥/٢	النسفي	الرجز		وشرطها
٧٠/١	النابعة	الطويل	همه	وصدر
٧١/٢	النسفي	الرجز	مفسد	وليس في

وما سعادُ	حول	البسيط	كعب بن زهير	٢٣٩/٧
وما قعود		الرجز	النسفي	١٢/٢
ومحصر	حجة	الرجز	النسفي	٦٦/٤
ومشتري	راشدا	الرجز	النسفي	٣٠٤/٤
ومنهل	قاطا	الرجز		٤٣٣/٦

\* \* \*

## مراجع ومصادر التحقيق

١. «الإبهاج في شرح المنهاج للبيضاوي» لعلي بن عبد الكافي السبكي وولده عبد الوهاب، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
٢. «الإتقان في علوم القرآن» لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م.
٣. «الأثار الخطية في المكتبة القادرية» لعماد عبد السلام رؤوف، إدارة الأوقاف القادرية، بغداد، الطبعة الأولى.
٤. «الأثار» لأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني ط ١ إدارة القرآن كراتشي.
٥. «الإجماع» لابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله. ط ١ تحقيق: فؤاد بن عبد العزيز الشلهوب وعبد الوهاب بن ظافر الشهري. دار القاسم.
٦. «الإجماع» لأبي بكر بن محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري. ط ١ تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد بن حنيف. دار طيبة.
٧. «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» لابن دقيق العيد، تحقيق: أحمد شاكر، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.
٨. «الأحكام السلطانية والولايات الدينية» لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، دار الحديث، القاهرة.
٩. «أحكام القرآن» لابن العربي المالكي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
١٠. «الأحكام الوسطى» لعبد الحق بن عبد الرحمن الأشيبلي، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد الرياض، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
١١. «أحكام أهل الذمة» لابن قيم الجوزية، تحقيق: يوسف بن أحمد البكري - شاكر بن توفيق العاروري، دار رمادي للنشر - الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
١٢. «الإحكام في أصول الأحكام» للآمدي، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق.
١٣. «إحياء علوم الدين» لأبي حامد الغزالي، دار المعرفة - بيروت.
١٤. «أخبار أبي حنيفة وأصحابه» للحسين بن علي الصنمري الحنفي، عالم الكتب بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
١٥. «أخبار مكة» لأبي الوليد الأزرق، تحقيق: علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، الطبعة الأولى.

١٦. «اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى» لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري. تحقيق: أبو الوفا الأفعاني. لجنة إحياء المعارف النعمانية.
١٧. «اختلاف العراقيين» مطبوع مع «الأم» للشافعي.
١٨. «اختلاف العلماء» لمحمد بن نصر المروزي، تحقيق: محمد طاهر حكيم، أعضاء السلف- الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
١٩. «الاختيار لتعليل المختار» لعبد الله بن محمود بن مودود الموصلية. تحقيق: محمد عدنان درويش ط ١ دار الأرقم.
٢٠. «الآداب الشرعية» لابن مفلح المقدسي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعمر القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٢١. «أدب الدنيا والدين» لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي، دار مكتبة الحياة، ١٩٨٦م.
٢٢. «الأدب المفرد» لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٢٣. «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول» لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: الشيخ أحمد عزو، قدم له: الشيخ خليل الميس والدكتور ولي الدين صالح فرفور، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٢٤. «إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه» لابن كثير الدمشقي، تحقيق: بهجة يوسف حمد أبو الطيب، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.
٢٥. «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» للشيخ محمد ناصر الدين الألباني - الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ) - المكتب الإسلامي.
٢٦. «أسباب النزول» للواحدي، تحقيق: عصام بن عبد المحسن الحميدان، دار الإصلاح الدمام، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٢٧. «الاستخراج لأحكام الخراج» لابن رجب الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٢٨. «الاستذكار» لابن عبد البر القرطبي، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٢٩. «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لأبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر القرطبي، تحقيق: علي معوض وعادل عبد الموجود - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
٣٠. «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد الجزري، ابن

- الأثير. تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ومحمد أحمد عاشور، ومحمد عبد الوهاب فايد- دار الشعب- القاهرة.
٣١. «أسنى المطالب في شرح روض الطالب» لزكريا بن محمد الأنصاري، وبهامشه حاشية الرملي، تجريد محمد بن أحمد الشوبري، دار الكتاب الإسلامي القاهرة.
٣٢. «الأشباه والنظائر» لزين الدين ابن نجيم المصري، تحقيق: الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٣٣. «الإشراف على مذاهب أهل العلم» لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، تحقيق: صغير أحمد الأنصاري أبو حماد، مكتبة مكة الثقافية، رأس الخيمة الإمارات العربية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
٣٤. «الإشراف على نكت مسائل الخلاف» لعبد الوهاب بن علي البغدادي المالكي، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن القيم، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
٣٥. «الإصابة في تمييز الصحابة» لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني- دار الفكر العربي- بيروت.
٣٦. «الأصل» لمحمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، عالم الكتب بيروت ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٣٧. «إصلاح المنطق» ليعقوب بن إسحاق ابن السكيت، تحقيق: أحمد شاکر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٤٩م.
٣٨. «إصلاح غلط المحدثين» لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق: محمد علي عبد الكريم الرديني، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
٣٩. «أصول الجامع الكبير» لأبي موسى عيسى بن محمد بن أيوب بن شادي الحنفي. ط ١ تحقيق: إلياس قبلان التركي، دار صادر.
٤٠. «أصول الجصاص» المسمى «الفصول في الأصول» لأبي بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي. ط ١ تحقيق: د/محمد محمد تامر، دار الكتب العلمية.
٤١. «أصول السرخسي» لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي ط ٢ تحقيق: أبو الوفاء الأفغاني، دار الكتب العلمية.
٤٢. «الأصول والضوابط» لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار البشائر الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
٤٣. «الأضداد» لمحمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الكويت، ١٩٦٠م.

٤٤. «الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار» لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي الهمداني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الطبعة الثانية، ١٣٥٩هـ.
٤٥. «إعلاء السنن» لظفر أحمد العثماني، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، ١٤١٥هـ.
٤٦. «إعلام الموقعين» لابن القيم، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
٤٧. «الإعلام في كتاب معجم البلدان» لياقوت الحموي. تحقيق: عبد الحسين الشبستري. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
٤٨. «الأعلام» خير الدين الزركلي - دار العلم للملايين - بيروت لبنان - الطبعة السابعة - ١٩٨٦م.
٤٩. «الأغاني» لأبي الفرج الأصفهاني - دار الفكر - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية - تحقيق: سمير جابر.
٥٠. «الإفصاح عن معاني الصحاح» ليحيى بن محمد بن هبيرة، تحقيق: محمد يعقوب، مركز فجر، القاهرة.
٥١. «الإقناع في حل ألفاظ أبي الشجاع» لمحمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت.
٥٢. «الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل» لموسى بن أحمد الحجاوي، تحقيق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي، دار المعرفة، بيروت.
٥٣. «الإقناع» لأبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري. تحقيق: د/عبد الله بن عبد العزيز الجبرين ط ١.
٥٤. «الأم» لمحمد بن إدريس الشافعي. دار المعرفة بيروت.
٥٥. «أمالي القاضي» لأبي علي القاضي، إسماعيل بن القاسم، تحقيق: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، الطبعة الثانية، ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦ م.
٥٦. «الأموال» لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: محمد خليل هراس، دار الفكر بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٥٧. «الأنساب» لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني - الناشر: محمد أمين دهج - بيروت - لبنان - الطبعة الثانية - (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م). تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي.
٥٨. «الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف» لعلي بن سليمان المرداوي، دار إحياء التراث العربي، الطبعة الثانية.

٥٩. «أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء» لقاسم القونوي. ط ١ تحقيق: د/أحمد عبد الرازق الكبيسي دار ابن الجوزي.
٦٠. «الأوسط» لابن المنذر. ت: د/ أحمد حنيف، دار طيبة، الرياض ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٦١. «إيثار الإنصاف في آثار الخلاف» لأبي المظفر يوسف شمس الدين بن قراغلي. ط ١ تحقيق: د/ عبد الله بن عبد العزيز العجلان.
٦٢. «إيثار الإنصاف» لسبط بن الجوزي، ت: ناصر العلي الناصر الخلفي، دار السلام، القاهرة ١٤٠٨ هـ.
٦٣. «بحر الدم» ليوسف بن حسن بن عبد الهادي. تحقيق: وصي الله بن محمد عباس - الطبعة الأولى - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م - دار الراية - الرياض.
٦٤. «البحر الرائق شرح كنز الدقائق» لزين الدين ابن نجم الحنفي. ط ٢ دار الكتاب الإسلامي.
٦٥. «بدائع الصنائع» لأبي بكر بن مسعود الكاساني. تحقيق: محمد خير طعمة حلبي، دار المعرفة بيروت.
٦٦. «بداية المبتدي» لعلي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، مكتبة ومطبعة محمد علي صباح - القاهرة.
٦٧. «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» للإمام ابن رشد القرطبي. تحقيق: أبو الزهراء حازم القاضي، وأسامة حسن، وياسر إمام. مكتبة نزار الباز. مكة المكرمة.
٦٨. «البداية والنهاية» ابن كثير - دار المعرفة - بيروت لبنان - الطبعة الخامسة (١٩٩٩ م) - تحقيق: عبد الرحمن اللادقي ومحمد غازي بيضون.
٦٩. «بدر المتقى في شرح الملتقى» لمحمد علاء الدين الحصيني الدمشقي. دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٧٠. «البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير» لابن الملحق الشافعي، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
٧١. «البرهان في أصول الفقه» لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٧٢. «بستان العارفين» ليحيى بن شرف النووي، دار الريان للتراث، القاهرة.
٧٣. «بغية الملتبس في تاريخ رجال أهل الأندلس» لأحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة

- الضبي، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.
٧٤. «بغية الرعاة في طبقات اللغويين والنحاة» لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا لبنان.
٧٥. «البلبل في أصول الفقه» لسليمان بن عبد القوي الصرصري الحنبلي، مكتبة ابن تيمية القاهرة، مكتبة العلم بجدة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.
٧٦. «بلغة السالك لأقرب المسالك» المعروف بـ«حاشية الصاوي على الشرح الصغير»، لأبي العباس أحمد بن محمد الخلوئي، الشهير بالصاوي المالكي، دار المعارف.
٧٧. «بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني» لأحمد عبد الرحمن بنا الساعاتي، بيت الأفكار الدولية، عمان الأردن.
٧٨. «بلوغ المرام» لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: سمير بن أمين الزهيري، دار أطلس للنشر والتوزيع، الرياض السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٧٩. «البناية في شرح الهداية» لبدر الدين العيني، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
٨٠. «البهجة في شرح التحفة» لعلي بن عبد السلام بن علي الثُّسُولي، تحقيق: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٨١. «البيان والتحصيل» لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، تحقيق: د محمد حجي وآخرون، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٨٢. «تاج التراجم» لابن قطلوبغا، ت: إبراهيم صالح، دار المأمون للتراث ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٨٣. «تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام» لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: عمر عبد السلام تدمري- الطبعة الثالثة (١٤٠٧هـ- وما بعدها)- دار الكتاب العربي- بيروت.
٨٤. «تاريخ الثقات» لأحمد بن عبد الله العجلي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
٨٥. «تاريخ الخلفاء» لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
٨٦. «التاريخ الصغير» لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، مكتبة دار التراث- حلب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م. ويقال: صوابه «التاريخ الأوسط».
٨٧. «التاريخ الكبير» المعروف بـ«تاريخ ابن أبي خيثمة» لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة



- زهير بن حرب - ت ٢٧٩هـ. تحقيق: صلاح بن فححي هـل - الطبعة الأولى - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م - الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة.
٨٨. «التاريخ الكبير» لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
٨٩. «تاريخ بغداد» لأحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي - الطبعة الأولى (١٣٩١م) مكتبة الخانجي - القاهرة.
٩٠. «تاريخ دمشق» لابن عساكر، ت: علي شيري، ط: دار الفكر، بيروت - ١٩٩٨م
٩١. «تاريخ يحيى بن معين برواية الدارمي» ت: أحمد محمد نور سيف. دار المأمون للتراث - دمشق.
٩٢. «تأسيس النظر» لعبيد الله بن عمر الدبوسي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٩٣. «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق» لعثمان بن محمد الزيلغي الحنفي. مكتبة إمدادية - باكستان.
٩٤. «تتمة الإبانة عن فروع الديانة» لعبد الرحمن بن محمد المتولي، مجموعة من الرسائل الجامعية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
٩٥. «التجريد» لأبي الحسين أحمد بن محمد بن جعفر القدوري، تحقيق: مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، محمد أحمد سراج، علي جمعة محمد، دار السلام، الطبعة الأولى.
٩٦. «التجنيس والمزيد» لعلي بن أبي بكر المرغيناني، تحقيق: محمد أمين مكى، من منشورات إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
٩٧. «تحرير التيسير في القراءات العشر» ابن الجزري محمد بن محمد بن يوسف، تحقيق: أحمد محمد مفلح القضاة، دار الفرقان، الأردن عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٩٨. «تحرير ألفاظ التنبيه» للنووي، ت: عبد الغني الدقر، دار القلم دمشق. الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ.
٩٩. «تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذى» لمحمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٠٠. «تحفة الفقهاء» لعلاء الدين السمرقندي. ط ١ دار الكتب العلمية. بيروت - لبنان.
١٠١. «تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج» لابن الملقن عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحقيق: عبد الله بن سعاف اللحاني، دار حراء، مكة المكرمة، الطبعة الأولى،

١٤٠٦هـ.

١٠٢. «التحقيق في أحاديث الخلاف» لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، تحقيق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى،

١٤١٥هـ.

١٠٣. «تخريج الفروع على الأصول» لمحمود بن أحمد بن محمود بن بختيار الرُّنْجاني، تحقيق: محمد أديب صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٨هـ.

١٠٤. «تذكرة الحفاظ» للذهبي ط: أم القرى. القاهرة.

١٠٥. «تذكرة الموضوعات» لمحمد طاهر بن علي بن علي الهندي الفتني - الطبعة الثالثة (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) - دار إحياء التراث العربي - بيروت.

١٠٦. «تراجم المؤلفين التونسيين» لمحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م.

١٠٧. «ترتيب المدارك وتقريب المسالك» للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: عبد القادر الصحراوي، محمد بن شريفة، سعيد أحمد أعراب، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، الطبعة الأولى.

١٠٨. «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة» لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر - بيروت، الطبعة الأولى. ١٩٩٦م.

١٠٩. «التعريفات الاعتقادية» لسعد بن محمد بن علي آل عبد اللطيف. دار الوطن.

١١٠. «التعريفات» لعلي بن محمد الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١١١. «التعليق المغني على سنن الدارقطني» مطبوع بهامش سنن الدارقطني.

١١٢. «التفريع» لعبيد الله بن الحسين بن الحسن بن الحلاب البصري تحقيق: حسين بن سالم الدهماني - الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م - دار الغرب - بيروت.

١١٣. «تفسير إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم» لأبي السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١١٤. «تفسير القرآن العظيم» لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١١٥. «تقريب التهذيب» لابن حجر العسقلاني - دار الرشيد - حلب - سوريا - الطبعة الثالثة (١٤١١هـ - ١٩٩١م) - تحقيق: محمد عوامة.

١١٦. «التقريب والإرشاد» للقاضي أبي بكر بن محمد الباقلاني، تحقيق: عبد الحميد بن علي أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

١١٧. «تقويم الأدلة في أصول الفقه» لعبيد الله بن عمر الدبوسي، تحقيق: خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
١١٨. «تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة، ونبذ مذهبية نافعة» لمحمد بن علي بن شعيب ابن الدّهّان، تحقيق: صالح بن ناصر بن صالح الخزيم، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
١١٩. «التكملة على الصحاح» للحسن بن محمد الصاغانى، تحقيق: عبد العليم الطحاوي، دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م.
١٢٠. «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني - دار المعرفة - بيروت - لبنان.
١٢١. «التلقين في الفقه المالكي» لعبد الوهاب البغدادي المالكي تحقيق: محمد ثالث سعيد الغاني - المكتبة التجارية - مكة المكرمة.
١٢٢. «التمهيد» لابن عبد البر، ت: أسامة إبراهيم، ط: الفاروق الحديثة ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
١٢٣. «تمييز الطيب من الخبيث» لعبد الرحمن بن علي ابن الديبع، تحقيق: محمد عثمان الخشت، مكتبة ابن سينا، القاهرة.
١٢٤. «التنبيه على الأوهام الواقعة في صحيح الإمام مسلم» لأبي علي الغساني الجباني - ت ٤٩٨هـ. تحقيق: د. محمد أبي الفضل - ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٢٥. «التنبيه في الفقه الشافعي» لأبي إسحاق الفيروز أبادي الشيزاري تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر. ط ١ عالم الكتب. وتحقيق: د/محمد عقله الإبراهيم. دار الرسالة بيروت الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
١٢٦. «تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق» لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب، دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٢٧. «التنقيح في شرح الوسيط» ليحيى بن شرف النووي، دار السلام، القاهرة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
١٢٨. «تنوير الحوالك شرح موطأ مالك» لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
١٢٩. «تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة» لمحمد بن إبراهيم التتائي، تحقيق: محمد عايش شبير، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
١٣٠. «تهذيب الآثار» لمحمد بن جرير بن يزيد الطبري، تحقيق: محمود محمد

شاكر، مطبعة المدني - القاهرة.

١٣١. «تهذيب الأسماء واللغات» لأبي زكريا محيي الدين بن شرف النووي. دار الكتب العلمية - لبنان.

١٣٢. «تهذيب التهذيب» لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني - الطبعة الأولى (١٤١٦هـ). مؤسسة الرسالة - بيروت.

١٣٣. «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» لأبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني. تحقيق: بشار عواد معروف - الطبعة الخامسة (١٤١٥هـ) - مؤسسة الرسالة - بيروت.

١٣٤. «تهذيب اللغة» لأبي منصور الأزهري محمد بن أحمد، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

١٣٥. «التوقيف على مهمات التعاريف» لمحمد عبد الرؤوف المناوي. ط ١ تحقيق: د/محمد رضوان الداية. دار الفكر - دمشق.

١٣٦. «تيسير العلام شرح عمدة الأحكام» لعبد الله بن عبد الرحمن البسام : تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة الصحابة، الإمارات - مكتبة التابعين، القاهرة، الطبعة العاشرة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٦ م.

١٣٧. «الثقات» لأبي حاتم محمد بن حبان البستي. تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان - الطبعة الأولى (١٣٩٣هـ - ١٤٠٣) - مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند.

١٣٨. «جامع أحكام الصغار» لمحمد بن محمود الأسروشنى، تحقيق: عبد الحميد عبد الخالق البيزلي، مطبعة المعارف، بغداد، الطبعة الأولى ١٩٨٢م.

١٣٩. «الجامع الأزهر في حديث النبي الأنور» للمناوي، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٤٠. «جامع البيان في تأويل القرآن» لمحمد بن جرير بن يزيد الطبري، تحقيق: أحمد ومحمود محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٤١. «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» لأبي سعيد خليل بن كيكليدي العلائي، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.

١٤٢. «الجامع الصغير» لأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني. ط ١ عالم الكتب.

١٤٣. «جامع العلوم والحكم» لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، إبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة السابعة، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٤٤. «جامع الفصولين» لمحمود بن إسرائيل الشهير بابن قاضي سماوته. ط ١ المطبعة

- الكبرى الميرية - مصر ١٣٠٠هـ.
١٤٥. «الجامع الكبير» لمحمد بن الحسن الشيباني، ت: د/ محمد محمد تامر، ط: دار الكتب العلمية - بيروت. ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
١٤٦. «الجامع لأحكام القرآن» لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
١٤٧. «الجرح والتعديل» لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ابن أبي حاتم) - الطبعة الأولى (١٣٧١هـ). مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند - تصوير دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٤٨. «جمهرة أنساب العرب» لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
١٤٩. «جواهر الإكليل شرح مختصر خليل» لصالح عبد السميع الآبي الأزهري - دار المعرفة - بيروت.
١٥٠. «الجواهر المضية» لابن أبي الوفاء، ت: د/ عبد الفتاح الحلو، ط عيسى البابي الحلبي ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
١٥١. «الجواهر النقي» لابن التركماني. مطبوع في هامش «السنن الكبرى» لليهقي، ت: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
١٥٢. «الجوهرة النيرة على مختصر القدوري» لأبي بكر بن علي المعروف بالحدادي العبادي محمد كتب خانه.
١٥٣. «حاشية الخرخشي على مختصر خليل» لمحمد بن عبد الله الخرخشي المالكي، دار الفكر للطباعة - بيروت.
١٥٤. «حاشية الدسوقي على الشرح الكبير» محمد عرفه الدسوقي دار الفكر - بيروت.
١٥٥. «حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج» لأبي الضياء نور الدين بن علي الشبراملسي الأقهري، مطبوع مع «نهاية المحتاج»، دار الفكر، بيروت ١٤٠٤هـ.
١٥٦. «حاشية الشلبي على تبين الحقائق» مكتبة إمدادية - باكستان.
١٥٧. «حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح» لأحمد بن محمد بن إسماعيل الطحطاوي الحنفي، تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
١٥٨. «حاشية العدوي على حاشية الخرخشي» لعلي العدوي، مطبوع مع «حاشية الخرخشي على مختصر خليل»، دار الفكر للطباعة - بيروت.

١٥٩. «حاشية المغربي الرشدي على نهاية المحتاج» لأحمد بن عبد الرزاق المعروف بالمغربي الرشدي، مطبوع مع «نهاية المحتاج»، دار الفكر، بيروت ١٤٠٤هـ.
١٦٠. «حاشية رد المختار على الدر المختار - حاشية ابن عابدين» لمحمد أمين الشهير بابن عابدين - مكتبة الباوي الحلبي - مصر - الطبعة الثانية - (١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م).
١٦١. «حاشية سعدي حلبي على الهداية» مطبوع مع «شرح فتح القدير» لابن الهمام.
١٦٢. «الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة» لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
١٦٣. «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
١٦٤. «حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء» لأبي بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال. ط ١ تحقيق: د/ ياسين أحمد إبراهيم درادكه. مكتبة الرسالة الحديثة.
١٦٥. «حلية الفقهاء» لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي. تحقيق: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي.
١٦٦. «الخراج» لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، سعد حسن محمد، المكتبة الأزهرية للتراث.
١٦٧. «خلاصة البدر المنير» لابن الملقن عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
١٦٨. «خلاصة تذهيب التهذيب» لصفي الدين أحمد بن عبد الله بن أبي الخير الخزرجي، مكتبة المطبوعات الإسلامية، بيروت، ١٩٧١م.
١٦٩. «خلق أفعال العباد» لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار المعارف السعودية - الرياض.
١٧٠. «در السحابة في مواضع وفيات الصحابة» للحسن بن محمد الصغاني، تحقيق: سامي مكي العاني، مكتبة المعارف - بغداد - ١٩٦٩م.
١٧١. «الدر المختار شرح تنوير الأبصار» مطبوع مع حاشية ابن عابدين «رد المختار».
١٧٢. «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» لجلال الدين السيوطي، دار الفكر بيروت.
١٧٣. «الدر النقي في شرح ألفاظ الخرقى» ليوسف بن حسن بن عبد الهادي الحنبلي الدمشقي الصالحي. تحقيق: د/ رضوان مختار بن غريبة. ط ١ دار المجتمع.
١٧٤. «الدرية في تخريج أحاديث الهداية» للحافظ ابن حجر العسقلاني - ٨٥٢هـ. تحقيق: السيد عبد الله هاشم - دار المعرفة - بيروت.
١٧٥. «الدرر الحكام في شرح غرر الأحكام» لمحمد بن فراموز المشهور بملا خسرو

- الحنفي. تركيا - مطبعة أحمد كامل ١٣٢٩.
١٧٦. «دلائل النبوة» لأحمد بن الحسين بن علي البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
١٧٧. «الديباج المذهب» لابن فرحون، ت: د/محمد الأحمد بن أبي النور. مكتبة دار التراث. القاهرة.
١٧٨. «ديوان الخنساء» دار بيروت، بيروت لبنان، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.
١٧٩. «ديوان النابغة البباني» تحقيق وشرح: كرم البستاني، دار صادر بيروت لبنان.
١٨٠. «ديوان كثير عزة» تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٩١هـ.
١٨١. «الذخيرة» لأبي العباس أحمد بن إدريس القرافي المالكي، تحقيق: محمد حجي، سعيد أعراب، محمد بو خبزة، دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
١٨٢. «رؤوس المسائل الخلافية بين الحنفية والشافعية» لجار الله أبي القاسم محمد بن عمر الزمخشري. تحقيق: عبد الله نذير أحمد. ط ١ بيروت دار البشائر الإسلامية ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧م.
١٨٣. «رؤوس المسائل» لأبي جعفر عبد الخالق بن عيسى الهاشمي. ت: د/عبد الملك بن عبد الله بن دهيش. دار خضر بيروت الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.
١٨٤. «الرد على المشبهة» لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: حاتم صالح الضامن، وزارة الثقافة والإعلام العراق، ١٩٧٩م.
١٨٥. «الرد على سير الأوزاعي» لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى.
١٨٦. «الرسالة» لعبد الله بن أبي زيد القيرواني، دار الفكر.
١٨٧. «المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين» للقاضي أبي يعلى، تحقيق: عبد الكريم بن محمد اللاحم، مكتبة المعارف الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
١٨٨. «الروض المربع شرح زاد المستقنع» لمنصور بن يونس البهوتي الحنبلي، ومعه حاشية ابن قاسم وحاشية الشيخ العثيمين وتعليقات الشيخ السعدي، خرج أحاديثه: عبد القدوس محمد نذير، دار المؤيد، مؤسسة الرسالة.
١٨٩. «الروض المعطار في خبر الأقطار» لمحمد بن عبد المنعم الحميري. تحقيق: د/إحسان عباس - مكتبة لبنان.
١٩٠. «روضة الطالبين» لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، دار عالم الكتب.
١٩١. «روضة القضاة وطريق النجاة» لعلي بن محمد السمناني، تحقيق: صلاح الدين

- الناهي، مؤسسة الرسالة بيروت، دار الفرقان عمان، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
١٩٢. «روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل» لعبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعيلي المقدسي، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
١٩٣. «الروضة الندية شرح الدرر البهية» لصديق حسن خان البخاري القنوجي، دار المعرفة.
١٩٤. «رياض الصالحين» ليحيى بن شرف النووي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
١٩٥. «زاد المستقنع في اختصار المقنع» لموسى بن أحمد الحجاوي، تحقيق: عبد الرحمن بن علي بن محمد العسكر، دار الوطن، الرياض.
١٩٦. «زاد المسير في علم التفسير» لعبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ.
١٩٧. «زاد المعاد في هدي خير العباد» لابن قيم الجوزية، مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م.
١٩٨. «الزبد» لأحمد بن حسين ابن رسلان الشافعي، دار المعرفة - بيروت.
١٩٩. «زيادات الزيادات» لأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني. ط١ تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، دار المعارف النعمانية.
٢٠٠. «سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها» لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى.
٢٠١. «السلسلة الضعيفة» محمد ناصر الدين الألباني - مكتبة المعارف - الرياض - الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٢٠٢. «سنن ابن ماجه» لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، ت. فريق من بيت الأفكار الدولية، ط. بيت الأفكار الدولية.
٢٠٣. «سنن أبي داود» سليمان بن الأشعث، ت. بيت الأفكار الدولية، ط. بيت الأفكار الدولية.
٢٠٤. «سنن الترمذي» محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ت. عادل مرشد، ط. دار البيان الحديثة، سنة ١٤٢٢هـ.
٢٠٥. «سنن الدارقطني» تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني - دار المحاسن - القاهرة.
٢٠٦. «سنن الدارمي» لعبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.



- وتحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ٢٠٠٠م.
٢٠٧. «السنن الصغرى» للبيهقي، تحقيق محمد ضياء الرحمن الأعظمي، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
٢٠٨. «السنن الكبرى» لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، ت. محمد عبد القادر عطا، ط. دار الكتب العلمية، سنة ١٤١٤هـ.
٢٠٩. «السنن الكبرى» لأحمد بن شعيب بن علي النسائي. تحقيق: دكتور عبد الغفار البنداري - وسيد كسروي - الطبعة الأولى (١٤١١هـ) - دار الكتب العلمية - بيروت.
٢١٠. «سنن النسائي» لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، ط. دار الحديث. سنة ١٤٠٧هـ.
٢١١. «سنن سعيد بن منصور» سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني، ت. حبيب الرحمن الأعظمي، ط. دار الكتب العلمية، سنة ١٤١١هـ.
٢١٢. «سير أعلام النبلاء» لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وشار عواد، وغيرهما - الطبعة الثامنة (١٤٠٢هـ - ١٤٠٥هـ). مؤسسة الرسالة - بيروت.
٢١٣. «السير الصغرى» لمحمد بن الحسن بن فرقد الشيباني، تحقيق: مجيد خدوري، الدار المتحدة للنشر - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.
٢١٤. «السير الكبير» لمحمد بن الحسن الشيباني. تحقيق: حسن محمد إسماعيل - دار الكتب العلمية - لبنان.
٢١٥. «السيرة النبوية» لابن هشام، تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأياري وعبد الحفيظ الشلبي، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م.
٢١٦. «السليل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار» لمحمد بن علي الشوكاني، دار ابن حزم، الطبعة الأولى.
٢١٧. «شجرة النور الزكية في طبقات المالكية» لمحمد بن محمد مخلوف، دار الفكر.
٢١٨. «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» ابن العماد الحنبلي - دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٢١٩. «شرح أدب القاضي» لعمر بن عبد العزيز بن مازة البخاري، تحقيق: محيي هلال سرحان، مطبعة الإرشاد بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
٢٢٠. «شرح الجامع الصغير» لعمر بن عبد العزيز ابن مازة البخاري الحنفي ط ١ تحقيق: د/ صلاح عود جمعة عبد الله الكيسي، د/ خميس دحام علي الزوبعي، د/ حاتم عبد الله

- شوش العيساري. دار الكتب العلمية.
٢٢١. «شرح الزركشي على مختصر الخرقى» لمحمد بن عبد الله الزركشي المصري، دار العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٢٢٢. «شرح الزيادات» لفخر الدين حسن بن منصور بن محمد الأوزجندی الفرغاني. المعروف بقاضي خان. تحقيق: د/قاسم أشرف نور أحمد، دار إحياء التراث العربي.
٢٢٣. «الشرح الكبير» أبي القاسم عابد الكريم بن محمد الرافعي ٦٢٣هـ تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود - الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م - دار الكتب العلمية - بيروت
٢٢٤. «شرح الكوكب المنير» لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز ابن النجار الحنبلي، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٢٢٥. «شرح تنقيح الفصول» لأحمد بن إدريس القرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
٢٢٦. «شرح صحيح البخاري» لأبي الحسن علي بن خلف، ابن بطال - ضبط نصه: أبو تميم ياسر بن إبراهيم - الطبعة الثانية - ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م - مكتبة الرشد - الرياض.
٢٢٧. «شرح صحيح مسلم» لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي - دار الريان للتراث - مصر - (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
٢٢٨. «شرح فتح القدير» كمال الدين محمد بن عبد الواحد ابن الهمام الحنفي - الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ ١٩٧٠م - مطبعة الحلبي - القاهرة.
٢٢٩. «شرح كتاب السير الكبير» لمحمد بن أحمد السرخسي. تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي - دار الكتب العلمية - لبنان.
٢٣٠. «شرح كتاب السير الكبير» لمحمد بن الحسن الشيباني. ت: -د/صلاح الدين المنجد.
٢٣١. «شرح مختصر التبريزي» لعمر بن علي بن أحمد بن الملقن. تحقيق: وائل محمد بكر زهران. دار الفلاح - الفيوم.
٢٣٢. «شرح مختصر الروضة» لسليمان بن عبد القوي الطوفي الصرصري، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
٢٣٣. «شرح مختصر الطحاوي» لأبي بكر الجصاص، تحقيق: عصمت الله، سائد بكداش، دار البشائر بيروت، دار السراج المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
٢٣٤. «شرح مشكل الآثار» لأبي جعفر الطحاوي، ت: شعيب الأرناؤوط، ط مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).
٢٣٥. «شرح معاني الآثار» لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي - عالم

- الكتب- بيروت- لبنان- الطبعة الأولى- (١٤١٤هـ- ١٩٩٤م) تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق.
٢٣٦. «شرح منتهى الإرادات» المسمى بـ«دقائق أولي النهى لشرح المنتهى» لمنصور بن يونس البهوتي، دار عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
٢٣٧. «الشروط الصغير» مذكلاً بما عثر عليه من «الشروط الكبير»، لأحمد بن محمد الطحاوي، تحقيق: رحي أوزجان، الطبعة الثانية.
٢٣٨. «شعب الإيمان» لأحمد بن حسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ.
٢٣٩. «الشوارد» للحسن بن محمد الصغاني، تحقيق وتقديم: مصطفى حجازي، مراجعة: الدكتور محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٢٤٠. «الصحاح» لإسماعيل بن حماد الجوهري. تحقيق: خليل مأمون سيحا. دار المعرفة.
٢٤١. «صحيح ابن حبان» محمد بن أحمد بن حبان البستي، ت. شعيب الأرناؤوط، ط. مؤسسة الرسالة، سنة ١٤١٤هـ.
٢٤٢. «صحيح ابن خزيمة» لمحمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت.
٢٤٣. «صحيح البخاري بشرح الكرمانى» لشمس الدين محمد بن يوسف الكرمانى- مؤسسة المطبوعات الإسلامية- القاهرة.
٢٤٤. «صحيح البخاري» لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، مصورة عن الطبعة السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
٢٤٥. «صحيح الجامع الصغير» لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.
٢٤٦. «صحيح سنن ابن ماجه» للشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني- الطبعة الأولى- مكتب التربية العربي- الرياض.
٢٤٧. «صحيح سنن أبي داود» لمحمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
٢٤٨. «صحيح سنن الترمذي» للشيخ/ محمد ناصر الدين الألباني- الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ)- مكتب التربية العربي- الرياض.
٢٤٩. «صحيح سنن النسائي» لمحمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي لدول

- الخليج، الرياض، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
٢٥٠. «صحيح مسلم» لمسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٢٥١. «الضعفاء الكبير» لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي. تحقيق: الدكتور عبد المعطي قلعجي - الطبعة الثانية (١٤١٨) - دار الكتب العلمية - بيروت.
٢٥٢. «الضعفاء والمتروكين» لعلي بن عمر الدارقطني، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
٢٥٣. «الضعفاء» لمحمد بن إسماعيل البخاري، ت: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي حلب الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ.
٢٥٤. «ضعيف الجامع الصغير» لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.
٢٥٥. «طبقات ابن قاضي شعبة» لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن محمد، ت: د/ الحافظ عبد العليم خان، ط. عالم الكتب، سنة ١٤٠٧هـ.
٢٥٦. «طبقات الحفاظ» لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ.
٢٥٧. «طبقات الحنابلة» للقاضي أبي الحسين محمد بن محمد بن الحسين الفراء الحنبلي، ابن أبي يعلى. تحقيق: د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين.
٢٥٨. «الطبقات السنية في تراجم الحنفية» لتقي الدين بن عبد القادر الغزي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، دار الرفاعي الرياض، ١٤٠٣هـ-١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
٢٥٩. «طبقات الشافعية الكبرى» لعبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي ت ٧٧١هـ. تحقيق: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو - الطبعة الأولى - عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٢٦٠. «طبقات الشافعية» جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي، ت. عبد الله الجبوري، ط. دار العلوم، سنة ١٤٠٠هـ.
٢٦١. «طبقات الشعراء» لعبد الله بن محمد ابن المعتز العباسي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف، القاهرة، الطبعة: الثالثة.
٢٦٢. «طبقات الفقهاء» لأبي إسحاق الشيرازي، ت. خليل الميس، ط. دار القلم.
٢٦٣. «الطبقات الكبرى» لمحمد بن سعد بن منيع البصري، ط. دار بيروت، سنة ١٤٠٥هـ.
٢٦٤. «طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها» لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني، أبي الشيخ - دراسة وتحقيق: عبد الغفور عبد الحق البلوشي -

- الطبعة الثانية (١٤١٢هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢٦٥. «طبقات المدلسين» لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عاصم بن عبد الله القريوتي، مكتبة المنار - عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
٢٦٦. «طبقات المفسرين» أحمد بن محمد الأدنوري، ت. سليمان بن صالح الخزي، ط. مكتبة العلوم والحكم، سنة ١٤١٧هـ.
٢٦٧. «طبقات خليفة» لأبي عمرو خليفة بن خياط، ت: د/سهيل زكار، ط: دار الفكر - بيروت - لبنان، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.
٢٦٨. «طبقات علماء إفريقية وتونس» لمحمد بن أحمد بن تميم التميمي المغربي الإفريقي، أبو العرب، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
٢٦٩. «الطراز في شرح ضبط الخزان» لمحمد بن عبد الله التنيسي، تحقيق: أحمد بن أحمد شرشال، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠هـ.
٢٧٠. «طريقة الخلاف بين الأسلاف» لمحمد بن عبد الحميد الأسمندي السمرقندي. ط ١ تحقيق: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود. دار الكتب العلمية.
٢٧١. «طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية» لنجم الدين بن حفص النسفي. ط ١ تحقيق: خليل الميس.
٢٧٢. «الغُباب الزَّأخر» للحسن بن محمد الصغاني، تحقيق: محمد حسن آل يس، دار الرشيد، الطبعة الأولى ١٩٧٩م.
٢٧٣. «العبر في خبر من غبر» لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت.
٢٧٤. «العدة في أصول الفقه» للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين ابن الفراء، تحقيق: أحمد بن علي بن سير المبارك، جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الثانية ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٢٧٥. «العدد في اللغة» لعلي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عبد الله بن الحسين الناصر، عدنان بن محمد الظاهر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ ١٩٩٣م.
٢٧٦. «العزیز شرح الوجیز» المعروف بـ«الشرح الكبير» لعبد الكريم بن محمد الرافعي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٢٧٧. «عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة» لعبد الله بن نجم بن شاس. تحقيق: د/ محمد أبو الأجفان، وعبد الحفيظ منصور. دار الغرب الإسلامي - بيروت.
٢٧٨. «عقود الجواهر المنيفة في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة» لمحمد مرتضى الزبيدي

- تحقيق: عبد الله هاشم اليماني المدني، مطبعة الشبكشي بالأزهر مصر.
٢٧٩. «العقيدة الطحاوية وشرحها» لابن أبي العز الحنفي، تحقيق: أحمد شاكر، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
٢٨٠. «علل الترمذي» لمحمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.
٢٨١. «العلل المتناهية» لابن الجوزي، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية باكستان. الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
٢٨٢. «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد بن محمد بن حنبل (رواية ابنه عبد الله بن أحمد عنه). تحقيق: وصي الله بن محمد عباس - المكتب الإسلامي - بيروت لبنان - الطبعة الأولى - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
٢٨٣. «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد بن محمد بن حنبل. (برواية المروزي وغيره). تحقيق: وصي الله محمد عباس - الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ). الدار السلفية - الهند.
٢٨٤. «العلل» لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم - ت ٣٢٧هـ. تحقيق: د سعد بن عبد الله الحميد، خالد بن عبد الرحمن الجريسي - الطبعة الأولى - ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م - مكتبة الملك فهد الوطنية، ط. دار المعرفة - بيروت.
٢٨٥. «العلل» لعلي بن عبد الله بن جعفر السعدي، ابن المدني. تحقيق: عبد المعطي أمين قلعي - الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ) - دار الوعي - حلب.
٢٨٦. «العلل» للدارقطني علي بن عمر (من ج ١ - ١١). تحقيق: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي - الطبعة الأولى (١٤٠٥ - ١٤١٢هـ) - دار طيبة - المدينة المنورة. (من ج ١٢ - ١٦) تحقيق: محمد بن صالح الدباس - دار ابن الجوزي - السعودية - الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ.
٢٨٧. «العناية شرح الهداية» لمحمد بن محمد بن محمود البابرتي، دار الفكر.
٢٨٨. «عون المعبود شرح سنن أبي داود» لمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، شرف الحق العظيم آبادي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.
٢٨٩. «عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار» لعلي بن عمر بن القصار المالكي، تحقيق: عبد الحميد بن سعد بن ناصر السعودي، وزارة التعليم العالي المملكة العربية السعودية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٦م.
٢٩٠. «عيون المسائل في فروع الحنفية» لأبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي. تحقيق: سيد محمد، ط ١ دار الكتب العلمية.

٢٩١. «غاية البيان» شرح زيد ابن رسلان لمحمد بن أحمد الرملي الأنصاري - دار المعرفة - لبنان.
٢٩٢. «الغاية القصوى في دراية الفتوى، لعبد الله بن عمر البيضاوي. تحقيق: علي محيي الدين علي القره داغي.
٢٩٣. «الغاية في شرح الهداية في علم الرواية» لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
٢٩٤. «غرائب مالك» لمحمد بن المظفر البزاز، تحقيق: أبو عبد الباري رضا بن خالد الجزائري، دار السلف، الرياض - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٢٩٥. «الغرة المنيفة في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة» لأبي حفص عمر الغزنوي الحنفي. ط ٢ قدم له وعلق عليه. محمد زاهد بن الحسن الكوثري. مكتبة الإمام أبي حنيفة بيروت.
٢٩٦. «غريب الحديث» لابن الجوزي ت: عبد المعطي أمين قلعجي، ط دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٥.
٢٩٧. «غريب الحديث» لأبي سليمان حمد بن محمد، الخطابي. تحقيق: عبد الكريم بن إبراهيم العزباوي - الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ - ١٤٠٣هـ) - دار الفكر - دمشق.
٢٩٨. «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي. ط ١ بيروت دار الكتاب العربي.
٢٩٩. «غريب القرآن» لابن قتيبة.
٣٠٠. «غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر» لأحمد بن محمد مكي الحموي الحنفي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٣٠١. «غنية ذوي الأحكام في بغية درر الأحكام» لأبي الخلاص حسن بن عمار بن علي الوفاي الشرنبلالي الحنفي. تركيا - مطبعة أحمد كامل ١٣٢٩هـ.
٣٠٢. «الفتاوى البزازية» مطبوع بهامش «الفتاوى الهندية» ط ٢. دار صادر بيروت.
٣٠٣. «الفتاوى التاتارخانية» لعالم بن العلاء الأندري، تحقيق: القاضي سجاد حسين، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي باكستان، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
٣٠٤. «الفتاوى الكاملية في الحوادث الطرابلسية» لمحمد كامل ابن مصطفى ابن محمود الطرابلسي الحنفي. مكتبة حقانيه - باكستان.
٣٠٥. «الفتاوى الكبرى» لابن تيمية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
٣٠٦. «الفتاوى الهندية» الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند الأعلام. دار صادر -

بيروت.

٣٠٧. «فتاوى قاضيخان مع الفتاوى الهندية» ط ٢. دار صادر - بيروت.
٣٠٨. «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني. تحقيق: محب الدين الخطيب - مكتبة دار المعروفة - بيروت - لبنان - مصورة عن الطبعة السلفية.
٣٠٩. «الفتح الرباني بمفردات ابن حنبل الشيباني» لأحمد بن عبد المنعم الدمنهوري، تحقيق: عبد الله محمد الطيار، عبد العزيز الحجيلان، دار العاصمة الرياض، ١٤١٥هـ.
٣١٠. «فتح الغفار بشرح المنار» لابن نجيم الحنفي، ط: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
٣١١. «فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب» لذكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، دار الفكر للطباعة والنشر، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م.
٣١٢. «فتح باب العناية بشرح النقاية» لملا علي بن سلطان القاري، تحقيق: محمد نزار، دار الأرقم، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
٣١٣. «فتوح البلدان» أحمد بن يحيى البلاذري، دار ومكتبة الهلال - بيروت، ١٩٨٨م.
٣١٤. «الفروع» لمحمد بن مفلح الراميني الحنبلي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٣١٥. «الفروق في أنوار البروق» أحمد بن إدريس القرافي ٦٨٤هـ تحقيق: خليل المنصور - الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م - دار الكتب العلمية - بيروت.
٣١٦. «الفروق» للكرابيسي. أسعد بن محمد بن الحسن النيسابوري. ط ١ تحقيق: محمد طوم، وزارة الاوقاف والشئون الإسلامية.
٣١٧. «الفقه الأكبر» ينسب لأبي حنيفة النعمان بن ثابت، مكتبة الفرقان، الإمارات العربية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٣١٨. «الفقه النافع» لمحمد بن يوسف السمرقندي، تحقيق: إبراهيم محمد العبود، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٣١٩. «فهرس المخطوطات المصورة» لحامد جابر الشمري، المجلس الوطني للثقافة والفنون الكويت، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٣٢٠. «الفهرست» لابن النديم - ت ٤٣٠هـ. تحقيق: محمد أحمد أحمد - المكتبة التوفيقية - القاهرة.
٣٢١. «الفوائد البهية في طبقات الحنفية» لمحمد عبد الحي اللكنوي، ت: أحمد الزعبي، دار الأرقم. بيروت الطبعة الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
٣٢٢. «الفوائد الزينية في مذهب الحنفية» لزين الدين بن إبراهيم بن نجيم تحقيق: مشهور



- بن حسن المسلمان. دار ابن الخوري.  
 ٣٢٣. «الفوائد المجموعة» الشوكاني - مكتبة السنة المحمدية - مصر - الطبعة الأولى - (١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م) تحقيق: عبد الرحمن المعلمي.  
 ٣٢٤. «فوات الوفيات» لمحمد بن شاكر الكتبي - ٧٦٤هـ. تحقيق: د/ إحسان عباس - دار صادر - بيروت.  
 ٣٢٥. «فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت» لمحمد بن محمد اللكنوي، تحقيق: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.  
 ٣٢٦. «الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني» لشهاب الدين النفراوي الأزهري المالكي، دار الفكر، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.  
 ٣٢٧. «القاموس المحيط لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي - تحقيق: محمد البقاعي - دار الفكر.  
 ٣٢٨. «قرة العينين برفع اليدين في الصلاة» لمحمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: أحمد الشريف، دار الأرقم للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م.  
 ٣٢٩. «القلب والإبدال» لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت، طبع ضمن كتاب «الكنز اللغوي في اللسان العربي»، تحقيق: أوغست هفner، مكتبة المتنبى، القاهرة.  
 ٣٣٠. «القند في ذكر علماء سمرقند» لنجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي، تحقيق: يوسف الهادي، طبع ببيران (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).  
 ٣٣١. «قواعد الأصول ومعاقد الفصول» لصفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق الحنبلي، تحقيق: علي عباس الحكمي، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.  
 ٣٣٢. «القواعد والضوابط المستخلصة من التحرير» لجمال الدين الخضيري. ط ١ تحقيق: علي أحمد الندوي.  
 ٣٣٣. «القواعد والفوائد الأصولية» لابن اللحام، علي بن محمد بن عباس البعلي الحنبلي، تحقيق: عبد الكريم الفضيلي، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.  
 ٣٣٤. «القوانين الفقهية» لمحمد بن أحمد ابن جزى، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.  
 ٣٣٥. «القول المسدد في الذب عن المسند» لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٠١هـ.  
 ٣٣٦. «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي - الطبعة الأولى ١٤٠هـ دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة السعودية - الطبعة الأولى

١٤١٣هـ تحقيق: محمد عوامة

٣٣٧. «الكافي في فقه أهل المدينة» لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي. ت ٤٦٣هـ- دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٣٨. «الكافي» ابن قدامة ت ٦٨٢هـ تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي- الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م- دار هجر- الرياض.

٣٣٩. «الكامل في التاريخ» عز الدين أبو الحسن علي بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير ت (٦٣٠هـ-) دار صادر- بيروت- لبنان (١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م).

٣٤٠. «الكامل» لابن عدي، ت: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، ط: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٣٤١. «كتاب الأصل» المعروف بالمبسوط. لأبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني تحقيق: أبو الوفا الأفغاني. عالم الكتب.

٣٤٢. «الكتاب مع شرحه الجوهرة النيرة» لأبي بكر بن علي بن محمد الحدادي الحنفي، المطبعة الخيرية، الطبعة الأولى، ١٣٢٢هـ.

٣٤٣. «كتاب من روى عن أبيه عن جده» لقاسم بن قطلوبغا، تحقيق: باسم الجوابرة، مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

٣٤٤. «الكتاب» سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر- تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون- الهيئة المصرية العامة للكتاب- الطبعة الثانية ١٩٧٧م.

٣٤٥. «كشاف القناع عن متن الإقناع» لمنصور بن يونس البهوتي الحنبلي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٤٦. «الكشاف» لمحمود بن عمر الزمخشري. تحقيق: مصطفى حسين أحمد. دار الكتب العربية.

٣٤٧. «كشف الأستار عن زوائد البزار» لعلي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

٣٤٨. «كشف الخفاء» لإسماعيل بن محمد العجلوني، تحقيق: عبد الحميد أحمد هنداي، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

٣٤٩. «كشف الظنون» لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني المعروف بحاجي خليفة دار الفكر- المكتبة الفيصلية- مكة المكرمة.

٣٥٠. «كشف القناع عن مسألة الدعاء بعد المكتوبة» لأبي محمد عبد الحق الهاشمي، مطابع سحر جدة.

٣٥١. «كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار» لأبي بكر بن محمد بن عبد المؤمن تقي

- الدين الحصني، تحقيق: علي عبد الحميد بلطجي ومحمد وهبي سليمان، دار الخير- دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
٣٥٢. «الكفاية شرح الهداية» لجلال الدين الخوارزمي الكرلاني، دار إحياء التراث العربي بيروت.
٣٥٣. «الكليات» لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي، ت: عدنان درويش، محمد المصري، مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الثانية ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٣٥٤. «كنز العمال» علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، ت: بكري حياني، سفوة السقا، ط: الرسالة: بيروت، ١٤١٣هـ.
٣٥٥. «اللباب في الجمع بين السنة والكتاب» لجمال الدين علي بن أبي يحيى زكريا الأنصاري الخزرجي المنبجي، تحقيق: محمد فضل عبد العزيز المراد، دار القلم، الدار الشامية- سوريا / دمشق - لبنان / بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
٣٥٦. «اللباب في تهذيب الأنساب» لابن الأثير الجزري- ت ٦٣٥هـ - ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م- دار صادر- بيروت.
٣٥٧. «اللباب في شرح الكتاب» عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت دار الكتاب العربي.
٣٥٨. «لسان العرب» لجمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور المصري- دار المعارف.
٣٥٩. «لسان الميزان» لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني- تحقيق ودراسة: محمد عبد الرحمن المرعشلي- الطبعة الأولى (١٤١٥هـ)- دار إحياء التراث العربي- بيروت.
٣٦٠. «اللمع في أصول الفقه» لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
٣٦١. «المبدع في شرح المقنع» لابن مفلح، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
٣٦٢. «المبسوط» لشمس الدين السرخسي - دار المعرفة - لبنان.
٣٦٣. «مجاز القرآن» لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فواد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٣٨١هـ.
٣٦٤. «مجالس شهر رمضان» لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة - ١٤٠٨هـ.
٣٦٥. «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» لأبي حاتم محمد بن حبان التيمي البستي. تحقيق: محمود إبراهيم زايد- دار الوعي، بحلب، (١٤٠٢هـ).
٣٦٦. «مجلة الأحكام العدلية» تأليف لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء الحنفية في

- الخلافة العثمانية مع مساهمين من المذاهب الثلاثة الأخرى، تحقيق: نجيب هواويني، الناشر: نور محمد، كارخانه تجارت كتب، آرام باغ، كراتشي.
٣٦٧. «مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر» لعبد الله ابن الشيخ محمد بن سليمان المعروف بداماد أفندي. دار إحياء التراث العربي - بيروت.
٣٦٨. «مجمع البحرين في زوائد المعجمين» للحافظ نور الدين الهيثمي - ت ٨٠٧هـ. تحقيق: عبد القدوس بن محمد نذير - الطبعة الثانية - ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، مكتبة الرشد - الرياض.
٣٦٩. «مجمع البحرين وملتقى النيرين» لأحمد بن علي بن تغلب المعروف بابن الساعاتي. دار الكتب العلمية.
٣٧٠. «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي - دار الفكر - بيروت - لبنان - تحقيق: عبد الله محمد الدرويش (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
٣٧١. «مجمع الضمانات» لأبي محمد بن غانم بن محمد البغدادي. ط ١ عالم الكتب بيروت.
٣٧٢. «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية، تحقيق وتجميع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
٣٧٣. «المجموع شرح المذهب» لأبي بكر زكريا محي الدين بن شرف النووي تحقيق: د/ محمود مطرجي ط ١ دار الفكر.
٣٧٤. «المحبر» لمحمد بن حبيب بن أمية البغدادي، تحقيق: إيلزة ليختن شتير، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
٣٧٥. «المحرر في أصول الفقه» لأبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي. ط ١ تحقيق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة. دار الكتب العلمية بيروت.
٣٧٦. «المحرر في الحديث» لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، دار المعرفة - لبنان / بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٣٧٧. «المحلى» لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد، ابن حزم الأندلسي. تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر - دار التراث - القاهرة.
٣٧٨. «المحيط البرهاني في الفقه النعماني» لمحمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر مازه البخاري، تحقيق: أحمد عز وعناية، دار إحياء التراث العربي.
٣٧٩. «مختار الصحاح» لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، دار الكتب العلمية.

٣٨٠. «مختصر أبي شجاع» المسمى بـ«الغاية والتقريب» لأحمد بن الحسين بن أحمد أبي شجاع، عالم الكتب.
٣٨١. «مختصر اختلاف العلماء» لأبي بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي تحقيق: د/عبد الله نذير أحمد، ط ١ دار البشائر الإسلامية.
٣٨٢. «مختصر الطحاوي» لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية بحيدر باد الدكن بالهند.
٣٨٣. «مختصر القدوري» لأحمد بن محمد بن أحمد بن جعفر القدوري تحقيق: كامل محمد محمد عويضة. دار الكتب العلمية.
٣٨٤. «مختصر المزني» لأبي إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني الشافعي مطبوع بهامش «الأم» دار الشعب. مصر.
٣٨٥. «مختصر الوقاية» لعبيد الله بن مسعود - الملقب بصدر الشريعة، دار الكتب العلمية.
٣٨٦. «مختصر خليل بن إسحاق» - دار المعرفة - بيروت.
٣٨٧. «مختصر سنن أبي داود» لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تحقيق: أحمد شاكِر، محمد حامد الفقي، مكتبة السنة المحمدية، القاهرة.
٣٨٨. «مختلف الرواية» لأبي الليث السمرقندي، تحقيق: د/ عبد الرحمن بن مبارك القرچ - مكتبة الرشد.
٣٨٩. «المدونة الكبرى» لمالك بن أنس. دار الفكر - بيروت.
٣٩٠. «المذكرات الجلية في التعريفات اللغوية والاصطلاحية» لعلي بن محمد بن عبد العزيز الهندي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
٣٩١. «مرآة الجنان وعبرة اليقظان» لعبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي المكي، ط: دار الكتاب الإسلامي القاهرة ١٤١٣هـ.
٣٩٢. «مراتب الإجماع» لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم، دار الكتب العلمية - بيروت.
٣٩٣. «المراسيل» لأبي داود السجستاني، ت: شعيب الأرناؤوط، ط مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٨هـ.
٣٩٤. «مراقي الفلاح شرح متن نور الإيضاح» لحسن بن عمار بن علي الشرنبلالي المصري، تحقيق: نعيم زرزور، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
٣٩٥. «مرجيات الأحكام ولاقات الأيام» لقاسم بن قطلوبغا الحنفي. تحقيق: د/محمد سعود المعيني. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - الجمهورية العراقية.
٣٩٦. «مسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح» تحقيق: محمد بن علي الأزهرى، دار الفاروق الحديثة - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٣م.

٣٩٧. «مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني» تحقيق: طارق بن عوض الله، مكتبة ابن تيمية، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
٣٩٨. «المسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين» لأبي رشيد سعيد بن محمد بن سعيد المعتزلي، تحقيق: معن زيادة، رضوان السيد، معهد الإنماء العربي، طرابلس، الطبعة الأولى ١٩٧٩ م.
٣٩٩. «المسائل الفقهية» لأبي علي عمر بن قداح الهواري، تحقيق: محمد بن الهادي أبو الأجفان، مركز المصطفى للدراسات الإسلامية، مالطا ١٩٩٦ م.
٤٠٠. «المستدرک على الصحيحين» لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري - دار المعرفة - بيروت.
٤٠١. «المستصفي» لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
٤٠٢. «مسند أبي عوانة» يعقوب بن إسحاق أبو عوانة الإسفراييني، دار المعرفة، بيروت.
٤٠٣. «مسند أبي يعلى» أحمد بن علي بن المثنى، أبو يعلى الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
٤٠٤. «مسند الإمام أحمد بن حنبل» تحقيق: أحمد شاكر - دار المعارف - القاهرة - مصر - ١٣٦٥ هـ - ١٩٤٦ م. تحقيق: - شعيب الأرنؤوط - الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م - مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان.
٤٠٥. «مسند الشافعي» محمد بن إدريس، رتبته على الأبواب الفقهية: محمد عابد السندي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م.
٤٠٦. «مسند الشاميين» لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي - الطبعة الثانية (١٤١٧ هـ). مؤسسة الرسالة - بيروت.
٤٠٧. «مسند الشهاب» للقاضي محمد بن سلامة القضاعي. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي - الطبعة الأولى (١٤٠٥ هـ). مؤسسة الرسالة - بيروت.
٤٠٨. «المسودة في أصول الفقه» بدأ بتصنيفها الجد: مجد الدين عبد السلام بن تيمية، وأكملها شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت.
٤٠٩. «مشاهير علماء الأمصار» ابن حبان البستي - مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان - الطبعة الأولى (١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م). تحقيق: مرزوق علي إبراهيم.
٤١٠. «مشايخ بلخ من الحنفية» للدكتور محمد محروس عبد اللطيف المدرس. الدار العربية للطباعة - بغداد.

٤١١. «المشوف المعلم» لأبي البقاء عبد الله بن الحسن العكبري الحنبلي. تحقيق: ياسين محمد السواس.
٤١٢. «مصاييح السنة» لحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: عبد الرحمن مرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ.
٤١٣. «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ.
٤١٤. «المصباح المنير» لأحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ. ط ١ دار الحديث.
٤١٥. «المصنف بألف أهل الرسوخ من علم الناسخ والمنسوخ» لأبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.
٤١٦. «المصنف» ابن أبي شيبة، ت: محمد بعد السلام شاهين، ط: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ.
٤١٧. «المصنف» لعبد الرزاق بن همام الصنعاني. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي - الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ) - المكتب الإسلامي - بيروت.
٤١٨. «المضاربة» لعلي بن محمد بن حبيب الماوردي، تحقيق: عبد الوهاب حواس، دار الوفاء، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
٤١٩. «مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى» لمصطفى بن سعد بن عبده السيوطي الحنبلي، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
٤٢٠. «المطلع على ألفاظ المقنع» لمحمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي، تحقيق: محمود الأرناؤوط وياسين محمود الخطيب، مكتبة السوادى، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
٤٢١. «معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول» لحافظ بن أحمد بن علي الحكمي، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر بن الخطاب، دار ابن القيم - الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
٤٢٢. «معالم التنزيل في تفسير القرآن» للحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: محمد عبد الله النمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، دار طيبة، الطبعة الرابعة، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٤٢٣. «معالم السنن» لأحمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب المعروف بالخطابي، المطبعة العلمية - حلب، الطبعة الأولى ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.
٤٢٤. «أحكام المعاملات الشرعية» للشيخ علي الخفيف، دار الفكر العربي، القاهرة،

١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م

٤٢٥. «معاني الشعر» لسعيد بن هارون الأشنانداني، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٤٢٦. «معاني القرآن» لأحمد بن محمد النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤٢٧. «معاني القرآن» ليحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى.

٤٢٨. «أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام» لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٤٢٩. «معجم الأدباء» لياقوت بن عبد الله الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٤٣٠. «المعجم الأوسط» لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، الطبراني. تحقيق: طارق بن عوض الله وعبد المحسن بن إبراهيم- الطبعة الأولى (١٤١٥هـ) دار الحرمين.

٤٣١. «معجم البلدان» لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي- دار صادر- بيروت (١٣٩٩هـ).

٤٣٢. «معجم الشعراء» لمحمد بن عمران المرزباني، تصحيح وتعليق: ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٤٣٣. «معجم الصحابة» لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع (٢٦٥-٣٥١هـ). بتعليق: أبي عبد الرحمن صلاح بن سالم المصراطي- الطبعة الأولى (١٤١٨هـ)- مكتبة الغرباء الأثرية- المدينة المنورة.

٤٣٤. «معجم الصحابة» لأبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي- ت ٣١٧هـ- الطبعة الأولى- ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م- مكتبة دار البيان- الكويت- تحقيق محمد الأمين بن محمد محمود أحمد الجكني.

٤٣٥. «المعجم الصغير» لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، الطبراني. مع تخريجه «الروض الداني». تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمرير- الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ)- المكتب الإسلامي- بيروت- دار عمار- عمان.

٤٣٦. «المعجم الكبير» لأبي القاسم الطبراني، ت: حمدي عبد المجيد السلفي، الطبعة الثانية.

٤٣٧. «معجم المؤلفين» عمر رضا كحالة- مؤسسة الرسالة- بيروت- الطبعة الأولى.



٤٣٨. «المعجم الوسيط» إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار. ط ٢ المكتبة الإسلامية. استانبول تركيا.
٤٣٩. «معجم لغة الفقهاء» تأليف: محمد قلعجي، ط دار النفائس بيروت، ١٤٠٥هـ.
٤٤٠. «معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع» لعبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، تحقيق: مصطفى السقا، ط ٣ عالم الكتب.
٤٤١. «معجم مقاييس اللغة» لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٤٤٢. «معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم» لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي (بترتيب الهيثمي والسبكي). تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي - الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ) - مكتبة الدار بالمدينة المنورة.
٤٤٣. «معرفة السنن والآثار» لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي. تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي - الطبعة الأولى (١٤١٢هـ). جامعة الدراسات الإسلامية: باكستان - دار قتيبة: دمشق - دار الوعي - حلب - دار الوفاء - القاهرة.
٤٤٤. «معرفة الصحابة» لابن منده تحقيق: د/ عامر حسن صبري - الطبعة الأولى - ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م - من مطبوعات جامعة الإمارات العربية.
٤٤٥. «معرفة الصحابة» لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني. تحقيق: عادل بن يوسف العزازي - الطبعة الأولى (١٤١٩هـ) - دار الوطن - الرياض.
٤٤٦. «معونة أولي النهى شرح المنتهى» لابن النجار الفتوحي، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٤٤٧. «المعونة في مذهب عالم المدينة» لعبد الوهاب البغدادي. تحقيق: حميش عبد الحق. مكتبة نزار الباز - مكة المكرمة.
٤٤٨. «المغازي» لمحمد بن عمر الواقدي، تحقيق: مارسدن جونسون، عالم الكتب بيروت، ١٩٦٦م.
٤٤٩. «المغرب في ترتيب المغرب» لأبي الفتح ناصر الدين المطرزي، ت: محمود فاخوري وعبد الحميد مختار. مكتبة أسامة بن زيد حلب الطبعة الأولى ١٩٧٩م.
٤٥٠. «مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج» لمحمد الشربيني الخطيب. القاهرة مصطفى الباني الحلبي. ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
٤٥١. «المغني في الإنباء عن غريب المذهب والأسماء» لابن باطيش، تحقيق: مصطفى سالم، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، ١٤١١هـ.

٤٥٢. «المغني» لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن محمد بن قدامه المقدسي الجماعيلي  
الدمشقي الصالحي الحنبلي. هجر للطباعة والنشر. ط (٢).
٤٥٣. «مفتاح السعادة» لأحمد بن مصطفى بن خليل طاش كبرى زاده، تحقيق: كامل  
بكري، عبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة مصر.
٤٥٤. «المقاصد الحسنة» لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، تحقيق: محمد  
عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
٤٥٥. «مقدمات ابن رشد» مطبوع مع «المدونة الكبرى» دار الفكر - بيروت ١٤٠٦ هـ -  
١٩٨٦ م.
٤٥٦. «مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث» لعثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح،  
تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، ١٤٠٦ هـ -  
١٩٨٦ م.
٤٥٧. «مقدمة إعلاء السنن» لظفر أحمد العثماني التهانوي - إدارة القرآن والعلوم  
الإسلامية. باكستان.
٤٥٨. «المقنع في علوم الحديث» للإمام الحافظ سراج الدين عمر بن علي بن أحمد، ابن  
الملقن. تحقيق: عبد الله بن يوسف.
٤٥٩. «المقنع مع الشرح الكبير» ابن قدامة ت ٦٨٢ هـ تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن  
التركي - الجديع - دار فواز - السعودية - الطبعة الأولى - ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
٤٦٠. «الملقط في الفتاوى الحنفية» لأبي القاسم محمد بن يوسف الحسيني  
السمرقندي. ط ١ محمود نصار، السيد يوسف أحمد. دار الكتب العلمية.
٤٦١. «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» لابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الفتاح أبو  
غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧٠ م.
٤٦٢. «مناسك الحج والعمرة» لمحمد ناصر الدين، الألباني، مكتبة المعارف، الطبعة  
الأولى.
٤٦٣. «المناسك» لسعيد بن أبي عروبة العدوي، تحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر  
الإسلامية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
٤٦٤. «مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه» لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق:  
محمد زاهد الكوثري، أبو الوفاء الأفغاني، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدر آباد الدكن  
بالهند، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ.
٤٦٥. «المنتظم في تاريخ الأمم والملوك» لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي - دائرة  
المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن - ١٣٥٧ هـ.

٤٦٦. «المنتقى» لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، ١٣٣٢هـ.
٤٦٧. «المنثور في القواعد الفقهية» لمحمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٤٦٨. «منحة الخالق على البحر الرائق» لابن عابدين، مطبوع بحاشية «البحر الرائق»، دار الكتاب الإسلامي.
٤٦٩. «المنحول من تعليقات الأصول» لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: محمد حسن هيتو، دار الفكر المعاصر - بيروت لبنان، دار الفكر دمشق - سورية، الطبعة الثالثة، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
٤٧٠. «المنهاج مع شرحه مغني المحتاج» لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي. القاهرة مصطفى الباني الحلبي. ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م.
٤٧١. «المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد» للإمام مجير الدين عبد الرحمن بن محمد العلمي المقدسي، ت: عبد القادر الأرناؤوط، ط. دار صادر بيروت ١٩٩٧.
٤٧٢. «منية الألمي فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي» لقاسم بن قطلوبغا، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٣٦٩هـ - ١٩٥٠م.
٤٧٣. «المهذب في اختصار السنن الكبير» لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي - ت ٧٤٨هـ. تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي - الطبعة الأولى - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م - دار الوطن للنشر - الرياض.
٤٧٤. «المهذب في فقه الإمام الشافعي» لإبراهيم بن علي يوسف الفيروز آبادي الشيزاري - دار المعرفة - لبنان.
٤٧٥. «الموافقات» لإبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
٤٧٦. «موجبات الأحكام وواقعات الأيام» لقاسم بن قطلوبغا الحنفي تحقيق: الدكتور محمد سعود المعيني. مطبعة الإرشاد بغداد - ١٩٨٣م.
٤٧٧. «موسوعة الإجماع في الفقه الإسلامي» ط ٢ سعدي أبو جيب - دار الفكر، الطبعة الثالثة ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
٤٧٨. «الموسوعة الفقهية الكويتية» صادرة عن وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت، الطبعة الأولى.
٤٧٩. «الموضح لأوهام الجمع والتفريق» للخطيب البغدادي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.

٤٨٠. «الموضوعات» لعبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
٤٨١. «الموطأ» (رواية يحيى الليثي) للإمام مالك بن أنس، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر.
٤٨٢. «الموطأ» مالك بن أنس - (رواية أبي مصعب الزهري) مؤسسة الرسالة بيروت - لبنان الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٠م - تحقيق: بشار معروف ومحمود خليل.
٤٨٣. «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي - دار الفكر العربي.
٤٨٤. «النافع الكبير» لأبي الحسنات عبد الحي اللكنوي. ط١ عالم الكتب.
٤٨٥. «نتائج الأفكار في كشف الرموز والأسرار» لشمس الدين أحمد المعروف بقاضي زاده، مطبوع مع «شرح فتح القدير».
٤٨٦. «التنف في الفتاوى» لأبي الحسن علي بن الحسين بن محمد السعدي ط١ تحقيق: محمد نبيل البحصلي، دار الكتب العلمية.
٤٨٧. «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» لعبد الرحمن بن محمد أبو البركات الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
٤٨٨. «نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر» لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ.
٤٨٩. «النشر في القراءات العشر» لمحمد بن محمد ابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.
٤٩٠. «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية» لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي - دار الحديث - القاهرة.
٤٩١. «نظرية العقد» لأحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية، تحقيق: محمد حامد الفقي - محمد ناصر الدين الألباني، مطبعة السنة المحمدية، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ - ١٩٤٩م.
٤٩٢. «النظم المستعذب في شرح غريب المذهب» لمحمد بن أحمد بن بطلال الركيبي. دار المعرفة - لبنان.
٤٩٣. «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» لمحمد بن أبي العباس الرملي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.
٤٩٤. «نهاية المطلب في دراية المذهب» لإمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجويني، تحقيق: عبد العظيم محمود الديب، دار المنهاج، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
٤٩٥. «نهاية الوصول إلى علم الأصول» المعروف بـ«بديع النظام الجامع بين كتاب

- البزدوي والأحكام» لأحمد بن علي بن تغلب بن أبي الضياء الحنفي. المعروف بابن الساعاتي، دار الكتب العلمية.
٤٩٦. «النهاية في غريب الحديث والأثر» لمجد الدين المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير. تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود الطناحي - دار إحياء التراث العربي.
٤٩٧. «النوادر والزيادات» لابن أبي زيد القيرواني، ت: د/ عبد الفتاح محمد الحلو، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٩٩م.
٤٩٨. «نور الإيضاح ونجاة الأرواح في الفقه الحنفي» لحسن بن عمار الشرنبلالي، تحقيق: محمد أنيس، المكتبة العصرية، ١٢٤٦هـ - ٢٠٠٥م.
٤٩٩. «نيل الأوطار» لمحمد بن علي الشوكاني، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
٥٠٠. «الهداية شرح بداية المبتدي» لأبي الحسن علي بن أبي بكر المرغيناني ٥٩٣هـ - الطبعة الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م دار الكتب العلمية - بيروت.
٥٠١. «هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين» لإسماعيل بن محمد أمين الباباني البغدادي، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م، وأعدت طبعه دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان.
٥٠٢. «الوافي بالوفيات» لخليل بن أبيك الصفدي - ت ٧٦٤هـ - باعثناء هلموت ريتز - الطبعة الثانية غير المنقحة - ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م - دار النشر فرانز شتاينر بفسبادن.
٥٠٣. «الوجيز» لأبي حامد الغزالي. دار المعرفة بيروت - لبنان.
٥٠٤. «الورقات في أصول الفقه» لأبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني إمام الحرمين، تحقيق: عبد اللطيف محمد العبد.
٥٠٥. «وسائل الأسلاف إلى مسائل الخلاف» لأبي الظفر شمس الدين يوسف بن قزاغلي. ط ١ تحقيق: سيد محمد مهني، دار الكتب العلمية.
٥٠٦. «الوسيط في المذهب» لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، محمد محمد تامر، دار السلام - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
٥٠٧. «الوصول إلى الأصول» لأبي الفتح أحمد بن علي بن برهان البغدادي. تحقيق: د/عبد الحميد علي أبو زنيد. مكتبة المعارف.
٥٠٨. «وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان» أحمد بن محمد بن خلكان. دار صادر - بيروت - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م. تحقيق: إحسان عباس.

## فهرس الموضوعات والأبواب للمجلد

ج/ص	الموضوع
٧/١	مقدمة التحقيق
٩	أسباب اختيار الموضوع
١١	التعريف بالمؤلف
٢٨	المبحث الحادي عشر: عصر المؤلف
٣١	المبحث الثاني عشر: نبذة عن المدرسة المستنصرية
٣٣	التعريف بالكتاب
٤٩	منهج التحقيق
٥٣	منهج التنسيق
٦٧/١	مقدمة الشرح
٨٧	صدر الكتاب
١٠٧	كتاب الطهارة
١٠٧	فروض الوضوء
١١٩	حكم غسل المرفقين والكعبين
١٢١	المقدار المفروض مسحه من الرأس
١٢٨	حكم اللحية في الوضوء
١٣٢	سنن الوضوء
١٥٦	فصل في نواقض الوضوء
١٨٧	فصل في الغسل وكيفيته وموجباته
١٩٣	الحيض والنفاس

- ١٩٤ حكم المذي والودي
- ١٩٥ غسل الجمعة والعيد
- ١٩٨ كيفية الغسل
- ٢٠١ ما يحرم بالحدث الأكبر والأصغر غير الصلاة
- ٢٠٤ فصل في الماء الذي يجوز به الوضوء والذي لا يجوز
- ٢٠٥ الماء المختلط بشيء طاهر غالبا ومغلوبا وما تعتبر به الغلبة
- ٢١٠ الماء المستعمل: تفسيره وحكمه
- ٢١٥ مسألة البئر: انغماس الجنب في الماء بلا نية
- ٢١٨ الماء الراكد والجاري تقع فيهما النجاسة
- ٢٢١ الماء يموت فيه الحيوان
- ٢٢٢ حكم الماء القليل
- ٢٢٤ حكم الماء الراكد
- ٢٢٧ عظم الحيوان الميت وشعره
- ٢٢٨ حكم جلد الكلب والميتة إذا دبغ
- ٢٣٢ ما لا تطهره الدباغة من الجلود
- ٢٣٤ فصل في الآبار
- ٢٤٣ فصل في الأسفار
- ٢٥٥ اشتباه الأواني الطاهرة بالنجسة
- ٢٥٧ فصل في التيمم
- ٢٧٤ نواقض التيمم
- ٢٨٩ وقت التيمم وما يستباح به
- ٢٩٣ أثر الكفر الأصلي والردة على التيمم
- ٢٩٤ التيمم لخوف فوات صلاة الجنازة والعيد والوقية والجمعة

٢٩٨	حكم واجد بعض كفايته من الماء
٢٩٩	حكم جريح بعض البدن
٣٠٤	فصل في المسح على الخفين
٣٠٨	مسح المقيم، ومدته له وللمسافر
٣٢٥	نواقض المسح على الخفين
٣٢٧	أثر السفر أو الإقامة الطارئین على المسح
٣٢٩	أحكام المسح على الجبائر
٣٣٣	فصل في الحيض والاستحاضة والنفاس وأحكامها
٣٦٥	المستحاضة المبتدأة والمعتادة
٣٨٦	فصل في الأنجاس والطهارة منها
٤١٢	شرب بول مأكول اللحم للتداوي وغيره
٤١٦	روث الحيوان وخرء الطير المأكولين وغير المأكولين
٤٢٠	بيض الميتة وإنفحتها ولبنها
٤٢١	آداب قضاء الحاجة

٤٢٩/١

## كتاب الصلاة

٤٣١	أوقات الصلوات الخمس والوتر
٤٤٣	حكم الجمع بين الصلاتين للسفر والمطر
٤٤٨	الوقت المستحب للصلوات الخمس والوتر
٤٥٥	حكم تارك الصلاة
٤٦٠	صلاة الكافر مع الجماعة هل تكفي للحكم بإسلامه؟
٤٦٢	فصل في الأوقات التي تكره فيها الصلاة
٤٧٨	التنفل قبل المغرب والفجر
٤٧٩	فصل في الأذان



٤٨٩	صفة الإقامة
٤٩٢	إقامة غير المؤذن
٥٠٠	الأذان والإقامة للفوائت
٥٠١	الأذان والإقامة للمنفرد وللمسافر
٥٠٢	الأذان للفجر قبل الوقت
٥٠٥	فصل في شروط الصلاة التي تتقدمها
٥٠٨	الشرط الثاني: ستر العورة
٥١٩	الشرط الثالث: استقبال القبلة
٥٢٦	الشرط الرابع: النية
٥٢٩	الشرط الخامس: تكبيرة الإحرام

\* \* \*

### فهرس الموضوعات والأبواب للمجلد الثاني

ج/ص	الموضوع أو المسألة
٧/٢	فصل في صفة الصلاة
١٨	صفة تكبيرة الإحرام ١٥ - موضع اليدين حال القيام
٢٢	دعاء الاستفتاح
٢٦	الاستعاذة محلها وصفتها ٢٦ - البسملة حكم قراءتها ومحلها
٣٣	مقدار المفروض من القراءة
٣٩	حكم القراءة بالفارسية
٤٢	حكم القراءة في الركعتين الآخرين والنفل والوتر
٤٧	ما يقرأ في الصلوات الخمس
٥٠	الركوع: صفته، والذكر المشروع فيه
٥٣	حكم الطمأنينة

- ٥٧ القيام بعد الركوع، والذكر فيه للإمام والمأموم والمنفرد
- ٦٠ رفع اليدين للركوع والقيام منه
- ٧٨ أعضاء السجود وصفته وسننه ٦٥ - القعود بين السجدين، وجلسة الاستراحة
- ٨١ الفرق بين الركعة الأولى والثانية
- ٨٥ موضع التورك والافتراش في القعود ٨٢ - التشهد، صفته، وحكمه في القعدتين
- ٩٠ الدعاء في التشهد الأخير
- ٩٣ الصلاة على النبي ﷺ حكمها في الصلاة وخارجها
- ١٠١ السلام، صفته، ومن ينوي به ٩٧ - سلام الإمام هل يخرج المقتدى من الصلاة؟
- ١٠٢ حكم من سلم وعليه سجود السهو
- ١٠٤ قهقهة الإمام بعد التشهد وقبل السلام
- ١٠٧ سبق الحدث أو تعمده قبل السلام
- ١٠٩ انتقاض طهارته بغير صنعه بمعنى سوى الحدث (المسائل الاثنا عشرية)
- ١١٣ فصل في الوتر
- ١٢٥ فصل في الإمامة
- ١٦٩ فصل في الصلاة في الكعبة
- ١٧٢ فصل في ما يفسد الصلاة وما يكره فيها - القراءة من المصحف في الصلاة
- ١٧٥ حكم التكلم والسلام في الصلاة ١٧٣ - التأفيف وما بمعناه
- ١٧٩ السجود على المكان الطاهر بعد النجس وعلى الثوب المضرب النجس البطانة
- ١٨٢ الأكل والشرب ورد السلام في الصلاة
- ١٨٣ تذكر فائته أو طلوع الشمس أثناء أداء الصلاة
- ١٨٥ ما يكره في الصلاة - العبث وتقليب الحصى وفرقة الأصابع في الصلاة
- ١٨٦ التخصر والسدل وعقص الشعر وكف الثوب
- ١٩٣ فصل في الحدث في الصلاة - مواضع بناء المحدث على ما مضى من صلاته
- ١٩٤ مواضع وجوب استئناف المحدث صلاته
- ١٩٧ استخلاف الإمام للمسبوق ١٩٦ - استخلاف الإمام أميا بعد الركعة الثانية
- ١٩٨ حكم صلاة الأمي إذا تعلم القراءة أثناء الصلاة

٢٠٣	فصل في قضاء الفوائت - عدد الفوائت الذي يسقط الترتيب
٢١٢	القضاء لمن أسلم في دار الحرب ولم يصل زمانا لجهله بوجوبها
٢١٤	حكم قضاء الصلاة لمن ارتد ثم تاب في الوقت أو بعد أوقات
٢١٨	فصل في السنن الرواتب وإدراك الفريضة وفي النوافل وأحكامها والنذر
٢٢٠	صفة النفل في الليل والنهار
٢٢٤	سجدة الشكر
٢٢٦	قضاء رواتب الظهر في الوقت وترتيبه
٢٣٠	من أقيمت الصلاة وهو في التطوع
٢٣١	حكم من أقيمت الصلاة وهو في الفريضة
٢٣٣	وجوب قضاء النفل بالإفساد والمسائل المفرعة عليه
٢٣٩	ترك قراءة السورة في الشفع الأول من الفرض سهواً
٢٤٥	حكم صلاة من جمع نية فرض ونفل
٢٤٦	من نذر صلاة بغير طهارة أو قراءة أو بعدد لا يصح
٢٤٨	من نذر عبادة في مكان فأداها بأقل منه أو في زمان معين فحاضت فيه
٢٥٠	حكم القعود في صلاة النافلة والفريضة وفروعه
٢٥٥	فصل في سجود السهو
٢٧٥	فصل في صلاة المريض
٢٨٢	فصل في سجود التلاوة - حكمها ومواضعها في القرآن
٣٠٦	فصل في صلاة المسافر أدنى مسافة القصر في السفر
٣٣٠	فصل في صلاة الجمعة
٣٦٣	فصل في صلاة العيدين
٣٨٨	فصل في صلاة الاستسقاء
٣٩٦	فصل في صلاة التراويح
٣٩٨	فصل في صلاة الخوف
٤٠٨	فصل في الجنائز
٤٢٦	فصل في التكفين
٤٣٢	فصل في الصلاة على الميت
٤٤٩	حكم تغسيل السقط والمستهل والصلاة عليه

- ٤٥١ فصل في حمل الجنائز والدفن  
 ٤٥١ صفة حمل الجنائز والسير بها  
 ٤٦١ وضع الميت في القبر وما يتعلق به ٤٥٦ - دفن الميت  
 ٤٦٣ فصل في الشهيد - من هو الشهيد؟  
 ٤٧٣ حكم الصلاة على الباغي وقاطع الطريق وقتل نفسه

\* \* \*

### فهرس الموضوعات والأبواب للمجلد الثالث

- ج/ص الموضوع أو المسألة  
 ٧/٣ كتاب الزكاة  
 ٩/٣ حكمها وشرائط فرضيتها، وما تجب فيه  
 ١٤ هلاك النصاب بعد حولان الحول  
 ١٦ هل يقع الوجوب على الوقص الزائد على النصاب  
 ٣٠ حكم المال الضمار ٢٨ - مرور أعوام على نصاب في يده  
 ٣٥ أنواع الدين، وحكم الزكاة فيها  
 ٥٥ المال المستفاد من جنس النصاب أثناء الحول ٥٣ - تعجيل الزكاة  
 ٦٢ فصل في صدقة الإبل - الأنصبة المجمع عليها في صدقة الإبل  
 ٦٥ الأنصبة المختلف فيها (استثناء الفريضة عند الحنفية)  
 ٧٢ فصل في زكاة سائمة البقر  
 ٧٧ نصاب البقر، وحكم الزائد ٧٢ - حكم البقر العوامل  
 ٧٩ فصل في زكاة سائمة الغنم  
 ٨٢ فصل في زكاة سائمة الخيل  
 ٨٦ زكاة الفصلا والحملا والعجائيل  
 ٩٠ فصل في زكاة النقدين  
 ٩٥ زكاة الحلبي  
 ٩٨ ضم النقدين لتكميل النصاب

- ١٠٠ ضم ثمن السوائم المزكاة وقيمة العروض إلى التقدين
- ١٠٢ فصل في زكاة العروض
- ١٠٥ اشتراط كمال النصاب في العروض في طرفي الحول
- ١٠٨ غلاء العروض أو رخصها بعد تمام الحول
- ١١٤ فصل في العُشر
- ١٣٣ زكاة الزرع المباع
- ١٣٤ فصل في من يمر على العاشر
- ١٤١ فصل في المَعْدَن والزَّكَاز
- ١٤٩ فصل في مصارف الزكاة
- ١٧٠ فصل في صَدَقَةُ الفطر وَمَقْدَارُهَا وَوَقْتُ وَجُوبِهَا
- ١٩٥ كتاب الصيام
- ٢٠٠ تعريفه وشرائط وجوبه ١٩٧ - حكم صوم العيدين وأيام التشريق
- ٢٠٣ وقت الصوم وحقيقته الشرعية ٢٠١ - شروط وجوب الأداء
- ٢٠٥ النية في صوم رمضان
- ٢٠٦ حكم صوم رمضان والنذر المعين بمطلق النية أو بنية النفل..
- ٢١١ حكم صومهما بنية واجب آخر ٢١٠ - حكم الصوم بنية من النهار
- ٢١٣ حكم صوم المسافر بنية الرمضانية أو غيرها
- ٢١٥ صوم المقيم مريضًا أو صحيحًا جاهلًا بنية غير رمضان
- ٢١٦ إكمال شعبان إن لم ير الهلال
- ٢١٩ شهادة الواحد بدخول رمضان عند اعتلال المطلع
- ٢٢٢ بم يثبت الفطر والأضحى؟ ٢٢٠ - رؤية الهلال في النهار
- ٢٢٥ اختلاف المطالع وأثره ٢٢٤ - حكم صوم يوم الشك
- ٢٢٨ فصل في مَا يَجِبُ بِهِ الْقَضَاءُ وَمَا لَا يَجِبُ وفيما يُكْرَهُ لِلضَّائِمِ فعله
- ٢٤٥ نذر الصوم ملحقًا بشرط فوجد الشرط خلال النهار وقد أكل أوله
- ٢٤٦ حكم قطع النفل

- ٢٥٤ ما يكره فعله للصائم
- ٢٦٠ حكم إتياع رمضان بست من شوال
- ٢٦٢ فصل في الكفارة - كفارة الجماع في نهار رمضان
- ٢٧٤ فصل في قضاء رمضان - تأخير قضاء رمضان إلى دخول رمضان الآخر
- ٢٧٨ حكم من أفطر للمريض أو السفر ثم مات ٢٧٥ - ضابط المرض المبيح للفطر
- ٢٨١ إفتار الحامل والمرضع خوفًا على الولد ٢٧٩ - حكم الشيخ العاجز إذا أفطر
- ٢٨٢ حكم من بلغ أو أسلم أو أقام أو طهرت في أثناء اليوم
- ٢٨٤ ما يقضيه المغمى عليه والمجنون
- ٢٨٨ فصل في الاعتكاف
- ٣٠٥ كتاب الحج
- ٣١٦ وجوب الحج، وكيفية الوجوب، وشرائطه ٣٠٧ - المحرم للمرأة: حكمه وشروطه
- ٣١٩ إيضاء صبي بلغ وكافر أسلم بالحج عند الوفاة
- ٣٢١ فصل في وقت الحج ومواقيت الإحرام
- ٣٢١ أشهر الحج: تحديدها، وحكم تقديم الإحرام عليها
- ٣٢٥ المواقيت المكانية تحديدها، وحكم تقديم الإحرام عليها أداء وقضاء
- ٣٤١ فصل في الإحرام - سنن الإحرام
- ٣٥٧ فصل في صفة أفعال الحج - آداب دخول مكة ومعينة البيت
- ٣٦١ حكم طواف القدوم، وصفته، والوصل بين الأسابيع
- ٣٧٧ السعي بين الصفا والمروة ٣٧٢ - الخطب التي يلقيها الإمام في الحج
- ٣٧٩ ما يفعله الحاج يوم التروية ٣٧٨ - أعمال الحج في يوم عرفة
- ٣٩٠ حكم الوقوف بعرفة ووقته ٣٨٦ - الإفاضة إلى مزدلفة
- ٣٩٢ أحكام تتعلق بالجمع بين الصلاتين بمزدلفة

- ٣٩٧ وقت صلاة الفجر بمزدلفة ٣٩٦ - حكم الوقوف بمزدلفة ومكانه
- ٣٩٩ أعمال يوم النحر التي يحصل بها التحلل الأول والثاني
- ٤١٠ رمي الجمار في أيام التشريق
- ٤١٤ حكم المبيت بمزدلفة ليلة العيد وبمنى الليالي بعدها
- ٤١٨ طواف الوداع ٤١٦ - ما يستحب فعله قبل الخروج
- ٤٢١ حكم المجاورة بمكة ٤٢٠ - ما يسقط به طواف القدوم وطواف الوداع
- ٤٢٢ ما توافق المرأة فيه الرجل وما تخالفه فيه
- ٤٢٥ فصل في الحجّ عن الغَيْر - النيابة في الحج وما يتعلق بها
- ٤٣٧ فصل في إحرام الأمة والعنبد وتجليلهما
- ٤٤٠ فصل في القران - أفضل أنواع الإحرام
- ٤٤٧ صفة القران ٤٤٤ - وجوب الصيام على من لم يجد الهدي،
- ٤٥٣ حكم القارن إذا لم يدخل مكة وتوجه إلى عرفة
- ٤٥٥ فصل في التمتع - تفضيل التمتع على الإفراد
- ٤٦٣ صفة التمتع ٤٥٧ - سوق المتمتع للهدي وحكم تقليده وإشعاره
- ٤٦٧ وقت التقليد، وهل يكفي للدخول في الإحرام بدون تلبية؟
- ٤٧٠ صفة التمتع لمن ساق الهدي ٤٦٩ - هل لأهل مكة تمتع وقران؟
- ٤٧٩ المكي يطوف للعمرة أقل من أربعة أشواط ثم يحرم بالحج
- ٤٨١ فصل في الجنائيات على الإحرام
- ٤٨٦ تغطية الرأس ولبس المخيط
- ٤٩٧ حكم المحرم يحلقه غيره أو هو يحلق غيره
- ٥٠٠ خصال الكفارة لمن تطيب أو لبس أو حلق لعذر
- ٥٠٢ قص المحرم أظافيره مقدار الموجب للكفارة وأثر اختلاف المجالس فيه
- ٥٠٥ كفارة جماع المحرم امرأته وتفصيل أحكامه
- ٥١٥ حكم من طاف راكباً من غير عذر
- ٥٢٠ ما يجب بتركه الدم، وما يجب بتركه الصدقة من أفعال الحج

\* \* \*

## فهرس الموضوعات والأبواب للمجلد الرابع

ج/ص	الموضوع أو المسألة
٧/٤	(باقي الحج) فصل في جزاء الصيد
٤٨	حكم ذبيحة المحرم من الصيد، وهل الميتة أولى منها للمحرم المضطر؟
٥٠	حكم قطع المحرم شجر الحرم أو رعيه حشيشه
٥٣	هل للمدينة حرم؟
٥٧	هل يلزم القارن بالجناية دم أو دمان؟
٥٨	فصل في الإحصار
٧٢	فصل في العمرة
٧٤	فصل في الهدى
٩٩	كتاب البيع
١٠١	الألفاظ التي ينعقد بها البيع
١٠٤	انعقاد البيع بكل لفظ يدل على الإيجاب والقبول
١٠٥	الربح بالتعاطي
١٠٧	خيار القبول
١١١	خيار المجلس
١١٤	الاكتفاء بالإشارة إلى الأعواض عن معرفة مقدارها
١١٥	ما يشترط معرفته في المبيع والضمن إذا كان في الذمة
١١٦	تعين النقود بالعقد
١٢٠	حمل النقد عند إطلاقه على الغالب من نقد البلد
١٢٠	تعين النقد إذا تعددت وهي مختلفة القيمة وكلها رائجة
١٢١	البيع بالضمن الحال والمؤجل
١٢٣	منع البائع السلعة الحالة بالضمن المؤجل إلى سنة
١٢٤	بيع الحبوب مكايلة ومجازفة
١٢٦	بيع الجُزَافِ



- ١٢٨ بيع صبرتين كل قفيز بدرهم وقدرهما مجهول  
 ١٢٩ بيع قطع غنم كل شاة بدرهم والمجموع مجهول  
 ١٣١ بيع الثوب مذارعة من غير تسمية الجملة  
 ١٣٢ بيع عشرة أذرع من مائة ذراع من دار ونحوه  
 ١٣٣ نقص المبيع من الطعام المقابل بالثمن عن المسمى بالعقد أو زيادته  
 ١٣٤ نقص أو زيادة المزروع المباع جملة ما سمي في العقد  
 ١٣٦ زيادة أو نقصان المبيع المزروع المقابل بالثمن إجمالاً وتجزئة  
 ١٣٨ فصل في ما يدخل في البيع تبعاً وفي بيع الثمار ما يدخل في بيع الدار  
 ١٥٣ بيع الثمرة قبل بدو صلاحها  
 ١٦٦ ما يتحملة كل من المتبايعين من لوازم البيع  
 ١٦٧ التسليم والتسلم بين المتبايعين  
 ١٧٧ فصل في تصرفات الوكيل بالبيع  
 ١٨٣ أثر الوكالة في بيع العينة  
 ١٨٥ بيع العينة  
 ١٨٩ شراء الشخص ما باعه بدراهم قبل قبضها بدنانير أقل منها  
 ١٩١ قبض أحد المشتريين نصيب صاحبه الغائب  
 ١٩٣ عتق المفلس عبداً اشتراه قبل القبض  
 ١٩٤ الرجوع على العبد بثمنه إذا أقر بالرق وأمر بشرائه فبان حرّاً  
 ١٩٦ فصل في الاستبراء وما يتبعه  
 ٢٠٤ المستحق لكسب الأمة المبيعة إذا ماتت قبل قبضها  
 ٢١١ فصل في عقود أهل الذمة  
 ٢١٦ فصل في خيار الشرط  
 ٢١٦ مدة خيار الشرط  
 ٢٥٥ فصل في خيار الرؤية  
 ٢٧٣ بيع الفضولي  
 ٢٧٨ رؤية أحد الثوبين تكفي عن رؤية الآخر  
 ٢٨٠ فصل في خيار العيب  
 ٣٢٢ رد المصرة مع لبنها أو مع صاع من تمر

- ٣٣١ فصل في البيع الفاسد والباطل
- ٣٣٨ بيع الخمر
- ٣٤٠ بيع أم الولد والمكاتب
- ٣٤٥ الجمع بين ما يجوز بيعه وما لا يجوز في صفقة واحدة
- ٣٤٨ صور لمسائل جمع فيها بين ما يجوز بيعه وما لا يجوز في صفقة واحدة
- ٣٥٠ شراء الكافر مسلماً، أو مصحفاً
- ٣٥٥ بيع المرهون والمستأجر
- ٣٥٨ تمليك الدين من غير من هو عليه
- ٣٦٠ بيع الأوصاف، والأتباع وبيع لبن المرأة بعد خروجه
- ٣٦٤ بيع الصوف على ظهر الغنم
- ٣٦٥ بيع مالا يتبعض إلا بضرر
- ٣٦٧ البيع بإلقاء الحجر وبالملاسة والمنابذة
- ٣٦٩ بيع المحاكلة
- ٣٦٩ بيع المزبنة والعرايا
- ٣٧٢ بيع الدهن النجس والانتفاع به
- ٣٧٥ بيع ما أصله غائب وبعضه معدوم
- ٣٧٧ بيع النحل، ودود القز، وبيضة
- ٣٨٤ بيع العبد بشرط التدبير، أو الكتابة، أو الاستيلاء
- ٣٨٦ بيع الجارية مع اشتراط وطء المشتري لها
- ٣٨٧ بيع الجارية مع اشتراط عدم وطء المشتري لها
- ٣٩٠ فساد البيع بالتأجيل في المبيع المعين
- ٣٩٤ كراهية النجش في البيع
- ٣٩٥ كراهية السوم على سوم غيره
- ٣٩٧ كراهية تلقي الجلب
- ٣٩٧ كراهية بيع الحاضر للبادي
- ٣٩٨ كراهية البيع وقت أذان الجمعة
- ٣٩٩ كراهية التفريق بين صغير وكبير، أو صغيرين
- ٤٠٥ فصل في الإقالة

- ٤١٣ فصل في المراجعة والتولية
- ٤٢٥ المراجعة في المبيع المتعيب بنفسه عند المشتري
- ٤٢٦ فصل في التصرف في المبيع والتمن قبل القبض بيع المنقول قبل القبض
- ٤٢٨ بيع العقار قبل القبض
- ٤٣٠ هلاك المبيع قبل القبض
- ٤٣٢ بيع العددي الذي اشتراه عدًا لا مجازفة
- ٤٣٣ التصرف في الثمن قبل القبض
- ٤٣٧ تأجيل الثمن والدين الحالين
- ٤٣٧ تأجيل القرض
- ٤٣٩ فصل في الربا
- ٤٣٩ علة الربا
- ٤٥٠ عدم اعتبار الجودة والرداءة في الأموال الربوية عند مقابلتها بجنسها
- ٤٥٣ المكيل والموزون يحددهما النص، ثم العرف فيما لا نص فيه
- ٤٥٥ بيع البر بالشعير متفاضلاً
- ٤٥٧ اشتراط التقابض في بيع الربويات
- ٤٥٩ بيع الحنطة بالدقيق، أو السويق، أو النخالة
- ٤٦٠ بيع الدقيق بالسويق
- ٤٦١ بيع الخبز بالحنطة
- ٤٦٤ بيع الرطب بالتمر، والعنب بالزبيب
- ٤٦٨ بيع الحنطة والزبيب الرطبين باليابسين أو الرطبين
- ٤٧٤ بيع اللحوم والألبان، بعضها ببعض
- ٤٨٠ فصل في السلم
- ٥٠٢ الشروط الواجب ذكرها في عقد السلم
- ٥٣١ التأجيل في عقد الاستصناع
- ٥٤٠ اشتراط التعيين في الوكالة بالسلم
- ٥٤٣ فصل في الصرف
- ٥٥٧ الصلح عن عيب في إناء فضة مشترى بذهب
- ٥٥٩ الصلح بأكثر من حصة العيب عند اختلاف الجنس في عقد الصرف

- ٥٦٠ الافتراق قبل القبض بعد قضاء القاضي على من استهلك حلًا ذهبًا بقيمته فضة  
 ٥٦١ المقاصة في الدين  
 ٥٦٩ ظهور الاستحقاق في بعض إناء الفضة بعد تفرق البائع والمشتري بعد التفرق  
 ٥٧٠ ظهور الاستحقاق في بعض النقرة بعد التفرق  
 ٥٧٥ الاعتبار للجنس الغالب في النقدين

\* \* \*

## فهرس الموضوعات والأبواب للمجلد الخامس

ج/ص	الموضوع أو المسألة
٧/٥	[كتاب الرهن]
٧	تعريف الرهن ومشروعيته
٨	انعقاد الرهن وتمامه
٢٦	ضمان الرهن
٣٨	بيع المرتتهن للرهن
٤٧	الرهن بالأمانات - الرهن بالدرك
٤٨	الرهن برأس مال السلم، وبثمن الصرف، وبالمسلم فيه
٤٩	هلاك الرهن الذي كان برأس مال السلم أو بثمن الصرف أو بالمسلم فيه
٥٤	تعيب الرهن من النقدين عند المرتتهن
٥٩	اشتراط البائع رهنًا بعينه
٦١	الرهن محبوس بمجموع الدين وبكل جزء من أجزائه
٦٨	رهن المستأمن من العين عند مسلم أو ذمي، ثم عاد فسبي
٧٠	فصل في الرهن يوضع على يد العدل وفي التصرف فيه والجناية منه وعليه وضع الرهن عند عدل
٧١	ضمان الرهن إذا هلك في يد العدل
٧٨	استهلاك الراهن أو الأجنبي الرهن
٧٨	جناية الرهن على الراهن والمرتتهن ومالهما

- ٨٠ ضمان الراهن جنيته على الرهن
- ٨٥/٥ كتاب الحجر
- ٨٧ بيان الأسباب الموجبة للحجر وتصرفات المحجور عليهم
- ٨٩ بيان متى تجاز أو تفسخ التصرفات المقصودة من الصبي، أو العبد أو المجنون
- ٩٠ الصبي المحجور عليه إذا باع بيعًا فأجازه بعد بلوغه
- ٩١ إقرار الصبي والمجنون، وطلاقهما، وعتاقهما، وضمان ما أتلّفاه
- ٩٤ وقوع طلاق العبد
- ٩٦ الحجر على الفاسق المصلح لماله
- ٩٧ الحجر على الحر البالغ العاقل؛ للسفه والتبذير
- ١٠٢ علامات البلوغ في الغلام والجارية
- ١٠٤ الحجر على المديون، ولزوم إقراره
- ١٠٧ الإنفاق على المفلس، ومن عليه نفقته من ماله
- ١٠٧ حبس المفلس
- ١١١/٥ كتاب المأذون
- ١١٣ تعريف المأذون لغة، واصطلاحًا
- ١١٤ إذن المولى لعبده إذنًا عامًا
- ١١٥ إثبات الإذن بالدلالة
- ١٢٤ إجارة المأذون نفسه
- ١٢٥ إقرار المأذون - إقرار المأذون المديون لأصوله، وفروعه، وزوجته
- ١٢٦ زواج المأذون، والمضارب، وشريك العنان، وتزويجهم
- ١٢٧ كتابة المأذون، وعتقه على مال
- ١٢٧ إقراض المأذون، وهبته، وضيافة معامليه
- ١٢٨ المأذون المستغرق بالدين
- ١٣٧ بيع العبد المأذون من المولى
- ١٤٠ ما يشترط في الإخبار بالحجر

- ١٤٦ إقرار المأذون بافتضاخ حره، أو أمة
- ١٥١/٥ كتاب الإقرار
- ١٥٣ تعريف الإقرار وبيان مشروعته
- ١٥٥ شروط الإقرار، وإلزام المقر بالمجهول بالبيان
- ١٥٦ شرط الخيار في الإقرار
- ١٥٧ تفسير المقر لما أقر به
- ١٥٨ الإقرار بسهم من الدار
- ١٦١ الإقرار بعبد من غير ذكر قيمته
- ١٦٧ الصلح بعد استحلاف منكر الإقرار
- ١٦٨ الرجوع عن الإقرار بعبد لرجل بدعوى أنه ودیعة لرجل آخر
- ١٧٣ تعدد المجلس، والشهود في الإقرار
- ١٨٥ دخول الابتداء والغاية في الإقرار
- ١٨٧ الإقرار بالحمل
- ١٩٠ تعليق الإقرار بمشيئة الله
- ١٩٠ كتابة لفظ إن شاء الله في آخر صك الإقرار
- ١٩٥ الإقرار بالعرصة
- ١٩٦ الإقرار بالدار، واستثناء بنائها
- ١٩٩ الإقرار بثمن شيء محرم
- ٢٠٦ الإقرار بأن هذا الشيء لفلان، وأنه ابتاعه منه، وبرهن
- ٢٠٧ فصل ادعى التركة دينًا له، وادعى آخر أنها ودیعة له، وصدقهما الوارث
- ٢٠٨ تنازع العتق والدين في التركة
- ٢١٥ ادعاء المرأة أمومية ولد فلان فصدقها، وكذبها ذو اليد
- ٢١٦ إقرار المرأة بنكاح رجل ولم يصدقها إلا بعد وفاتها، وإقرار الرجل بنكاح امرأة ولم تصدقه إلى بعد وفاته
- ٢١٩ قول ذي اليد: ماتت أختك زوجتي، وهذا ميراثها، فنفي الأخ زواج المقر

- ٢٢٠ أقر لزيد بألف مضاربة بل لعمرو، فادعاهما كل واحد منهما
- ٢٢٢ من القول قوله في تحديد رأس المال والربح في دعوى المضاربة
- ٢٢٣ أقر لفلان بأنه أخوه وبميراثه من أبيه،
- ٢٢٥ إقرار الحربي بعد الإسلام بأخذ مال قبل الإسلام أو بإتلاف خمر بعده
- ٢٢٦ إنكار الشريك إقرار شريكه ببيت معين في دار لأجنبي
- ٢٢٩ ترك ثلاثة بنين وثلاثة آلاف وادعيت، فصدق كل واحد من الأبناء بشيء
- ٢٣٣ فصل في إقرار المريض
- ٢٤٩ إقرار أحد ابنين بأخ أو أخت لأب وإقرار ابن و بنت من ابنين وبنتين بأخ لأب
- ٢٥٣/٥ كتاب الإجارة
- ٢٥٥ تعريف الإجارة، ومشروعيتها، وما تنعقد عليه وبه
- ٢٥٩ إلحاق المنافع بالأعيان في الإجارة
- ٢٦٠ وقت استحقاق المؤجر الأجرة
- ٢٦٣ تأجير ما استأجره بأكثر مما استأجره
- ٢٦٣ الإجارة بالإجارة
- ٢٦٤ انفساخ الإجارة بموت المتعاقدين، أو أحدهما، أو بفوات المنفعة
- ٢٦٦ فسخ الإجارة بالعدر
- ٢٧٠ سقوط الأجرة بالضمان للتعدي
- ٢٧٩ انقضاء مدة الإجارة والمزوع لم ينته
- ٢٨٦ اختلاف المؤجر والمستأجر في مقدار الأجرة والمساحة
- ٢٩٩ استعمال الأجير غيره عند اشتراط عمل نفسه، أو عند عدم الاشتراط
- ٣٠١ ضمان الأجير المشترك ما تلف في يده من غير تعد
- ٣٠٧ ضمان الفصاد
- ٣١١ السفر بالعبد المستأجر
- ٣١١ إتلاف الغاصب أجرة العبد المغصوب الذي أجر نفسه
- ٣١٣ فصل فيما يجوز من الإجارة، وما يفسد منها

- ٣١٤ إجارة المشاع  
 ٣٣٧ إجارة الأم ابنها  
 ٣٣٩ استئجار الظئر  
 ٣٤٠ استئجار الظئر بطعامها وكسوتها  
 ٣٤١ وطء الزوج زوجته المستأجرة للرضاعة  
 ٣٤١ فسخ الإجارة بسبب حمل المرضعة، أو مرضها  
 ٣٤٢ ما يجب على المرضعة فعله للصبي إضافة لرضاعته  
 ٣٤٢ إرضاع المرضعة الرضيع لبن شاة أثناء مدة الرضاعة  
 ٣٤٢ عجز المكاتبه التي أجرت نفسها  
 ٣٤٣ أجرة الحمام، والحنجام  
 ٣٤٤ أخذ الأجرة على ضراب الفحل  
 ٣٤٥ الإجارة على المعاصي، والملاهي  
 ٣٤٦ الإجارة على الطاعات

### ٣٤٩/٥ كتاب الشفعة

- ٣٥١ تعريف الشفعة  
 ٣٥١ بيان المستحقين للشفعة وترتيبهم  
 ٣٦٠ كيفية قسمة الشفعة على الشفعاء  
 ٣٧٧ الحيلة في إسقاط الشفعة  
 ٣٧٩ فصل في طلب الشفعة والخصومة فيها  
 ٤١٩ فصل أثر بناء المشتري في البيع الفاسد، واتخاذ مسجداً على الشفعة  
 ٤٣٠ فصل في الاختلاف وما يؤخذ به المشفوع

### ٤٤١/٥ كتاب الشركة

- ٤٤٣ الأصل في مشروعية الشركة  
 ٤٤٤ أنواع الشركة مع تعريف شركة الأملاك وبيان حكمها  
 ٤٤٧ بيان ركن، وشرط، وأنواع شركة العقد، وصورة كل نوع، وحكمه



- ٤٥٣ شروط شركة المفاوضة، ومطالبة البائع أحد المتفاوضين بالثمن
- ٤٦٣ استحق عقارًا ببينة، فبرهن ذو اليد على تجديد البناء فيه
- ٤٦٤ دعوى العيب فيما اشتراه من أحد المتفاوضين
- ٤٦٦ شركة المفاوضة بين المسلم والمرتد
- ٤٧١ الشركة مع اختلاف النقدين وبدون خلط
- ٤٧٣ الشركة بالمكيل، والموزون، والمعدود المتقارب قبل الخلط وبعده
- ٤٧٥ الشركة بالعروض
- ٤٧٧ انعقاد شركة العنان على الوكالة دون الكفالة
- ٤٧٨ اشتراط التفاضل في الربح مع تساوي المال أو بالعكس
- ٤٨٠ اشتراط التفاضل في الوضعية مع تساوي المال
- ٤٨١ عقد العنان ببعض المال من أحدهما دون البعض
- ٤٨١ مطالبة المشتري بالثمن دون الشريك
- ٤٨٢ بيع أحد شريكي العنان، وتأجيل الآخر الثمن من المشتري
- ٤٨٤ هلاك مال الشريكين أو أحدهما قبل الشراء
- ٤٨٥ اشترى أحد الشريكين بماله شيئًا، فهلك مال الآخر قبل الشراء
- ٤٨٦ اشتراط تسمية دراهم من الربح لأحد الشريكين
- ٤٨٦ ما يجوز لشريكي العنان والمفاوضة من التصرفات
- ٤٨٧ تعريف شركة الصنائع وبيان حكمها
- ٤٨٩ لزوم الشريكين ما يتقبله أحدهما من العمل دون الآخر
- ٤٩١ انعقاد شركة الوجوه على الوكالة
- ٤٩١ قسمة الربح في شركة الوجوه
- ٤٩٢ الشركة في الاحتطاب والاصطياد
- ٤٩٤ الربح في الشركة الفاسدة على قدر رأس المال
- ٤٩٥ بطلان الشركة بموت أحد الشريكين، ويلحقه بدار الحرب مرتدا
- ٤٩٥ تأدية أحد الشريكين زكاة مال الآخر

\* \* \*

## فهرس الموضوعات والأبواب للمجلد السادس

ج/ص	الموضوع
٧/٦	كتاب المضاربة
٧	تعريف المضاربة ومشروعيتها
١٠	اشتراط كل الربح للعامل أو لرب المال في المضاربة
١١	أحوال المضارب وصفته في كل حالة
١٢	ما تصح به المضاربة - المضاربة بثمن العرض، وبالدين
١٤	اشتراط شيوع الربح لصحة المضاربة
١٥	أثر المضاربة الفاسدة
١٧	اشتراط تسليم المال إلى المضارب
١٨	أنواع المضاربة، وما للمضارب من التصرفات في المضاربة المطلقة
٢٠	تصرفات المضارب التي تحتاج إلى إذن، أو تفويض، ..
٢٢	المضاربة الخاصة، والمضارب إذا خالف المنصوص عليه
٢٤	بطلان المضاربة بمضي المدة المحددة لها
٢٥	تزويج المضارب العبد والأمة من مال المضاربة
٢٥	شراء المضارب من يعتق على رب المال من مال المضاربة
٢٦	الضمان على المضارب عند شرائه من يعتق على رب المال
٢٧	شراء المضارب من يعتق عليه من مال المضاربة
٤٢	مضاربة من استأجره حولًا بالنصف
٤٤	فصل في نفقة المضارب على نفسه من مال المضاربة، وفي بطلانه
٥٥	أثر هلاك المال بعد اقتسامهما الربح قبل الفسخ أو بعده
٥٧/٦	كتاب الوكالة
٦٠	تعريف الوكالة، وبيان مشروعيتها ٥٩ - شروط صحة الوكالة
٦١	توكيل الحر البالغ، أو المأذون مثلهما، أو صبيًا وعبدًا محجورين عاقلين
٦٢	القاعدة فيما تجوز فيه الوكالة من العقود
٦٥	جواز الوكالة في الخصومة، وإيفاء الحقوق واستيفائها غير الحدود والقصاص

- ٦٧ التوكيل بإثبات الحدود والقصاص
- ٦٨ اشتراط رضا الخصم في التوكيل بالخصومة، وما يستثنى من ذلك
- ٧١ إقرار الوكيل على موكله في مجلس الحكم
- ٨٦ فصل في الوكالة بالشراء - شروط الوكالة بالشراء وأثر الجهالة الفاحشة واليسيرة
- ١٠٢ دعوى الموكل والوكيل أن الشراء كان للآخر منهما
- ١٠٤ فصل في الوكالة بالبيع، وغيره
- ١٢٥ فصل في الوكيلين، والعزل، وبطلان الوكالة
- ١٢٥ حكم وكالة الاثنين، وانفراد أحدهما بالتصرف
- ١٢٧ توكيل الوكيل غيره ١٢٦ - عقد الوكيل الثاني بحضور الوكيل الأول
- ١٣٢ أثر لحق الموكل بدار الحرب، بعد رده، على الوكالة
- ١٣٣ إذا عاد الوكيل من دار الحرب مسلماً، بعد لحوقه بها
- ١٣٥ إذا وكل المكاتب فعجز، أو المأذون فحجر عليه، أو الشريكان، فافترقا
- ١٣٦ بطلان الوكالة بتصرف الموكل فيما وكل به
- ١٣٩/٦ **كتاب الكفالة**
- ١٤٣ تعريف الكفالة، وبيان موجبها ١٤١ - ممن تصح الكفالة
- ١٤٤ أنواع الكفالة، وبيان مشروعية الكفالة بالنفس، وموجبها
- ١٤٦ الصيغ التي تنعقد بها الكفالة
- ١٦٥ فصل في الكفالة بالمال
- ١٨٢ الكفالة عن الميت المفلس
- ١٨٤ كفالة العبد المأذون المديون عن مولاه بإذنه
- ١٨٥ الكفالة بالثمن، والمبيع، والأعيان
- ١٨٨ الكفالة عما في يد الأجير المشترك - الكفالة بالحمل على دابة مستأجرة
- ١٩٠ الكفالة بمال الكتابة ١٨٩ - كفالة المدئنين كل واحد منهما صاحبه
- ١٩٠ كفالة المدئنين عن ثالث مع كفالة كل واحد منهما صاحبه
- ١٩٣/٦ **كتاب الحوالة**
- ١٩٦ تعريف الحوالة، ودليل مشروعيتها ١٩٥ - بيان ما تصح فيه الحوالة، ..
- ١٩٧ براءة المحيل من الدين بالحوالة بعد القبول
- ١٩٨ إبراء المحتال المحيل من الدين
- ٢٠٠ الرجوع بالتوى في الحوالة ١٩٩ - أنواع التوى في الحوالة

- ٢٠٢ موت المحيل، مديونًا، قبل أداء المحال عليه
- ٢٠٣ ظهور عيب في المبيع، وقد أحال البائع غريمًا له على المشتري بالثمن
- ٢٠٤ القول قول المحال عليه، عند مطالبته المحيل بمثل ما أحال به
- ٢٠٥ القول قول المحيل، عند مطالبته المحال بمال الحوالة
- ٢٠٦ كراهية القرض الذي يستفاد منه أمن خطر الطريق
- ٢٠٧/٦ **كتاب الصلح**
- ٢١١ تعريف الصلح، ومشروعيته ٢٠٩ - أنواع الصلح الثلاثة، وحكم كل منها
- ٢١٣ الصلح مع الإقرار، بمال عن مال، أو بمال عن منفعة، أو العكس
- ٢١٤ استحقاق بعض المصالح عنه، أو المصالح عليه، أو جميعها، في الصلح..
- ٢١٥ حقيقة الصلح مع السكوت والإنكار
- ٢٥٢ فصل في المصالحة في الدين، والتوكيل به، والتبرع
- ٢٧٠ اشتراط الورثة على من أخرجوه من التركة التي فيها ديون، أن يبرأ الغرماء..
- ٢٧٣/٦ **كتاب الهبة**
- ٢٧٥ انعقاد الهبة بالإيجاب والقبول، واشتراط القبض لتملكها
- ٢٧٦ اشتراط إذن الواهب في قبض الهبة
- ٢٧٨ ملك الموهوب الهبة بمجرد العقد إذا كانت في يده أصلًا
- ٢٧٨ الألفاظ التي تنعقد بها الهبة
- ٢٨٢ هبة المشاع ٢٨٢ - هبة المعدوم كالذيق في حنطة ونحوه
- ٢٨٩ قبض الولي الهبة التي لليتيم
- ٢٨٩ صحة قبض الأم والأجنبي الهبة لمن في حجرهما
- ٢٩٠ صحة قبض الصغير ما يوجب له - كيفية قسمة هبة الأب لابنه وبنته
- ٢٩٢ فصل في الرجوع في الهبة
- ٣١١ اشتراط العوض في الهبة وأثره
- ٣١٢ رجوع الواهب بالهبة بعد أن ضحى بها الموهوب، أو نذر التصديق بها
- ٣١٣ أثر هبة السيد عبده لدائن العبد، ثم رجوعه في الهبة
- ٣١٥ استثناء الواهب حمل الجارية الموهوبة
- ٣١٧ فصل في العمري، والصدقة
- ٣٢٢ الصدقة على فقيرين وعلى غنيين
- ٣٢٣ النذر بالتصدق بماله، أو ملكه

٣٢٧/٦	كتاب الوقف
٣٤٩	فصل في إجارة الوقف (وإثباته)
٣٥٣	كتاب الغصب
٣٨٩	كتاب الوديعة
٤١٥	كتاب العارية
٤٣١	كتاب اللقيط
٤٤٣	كتاب اللقطة
٤٦١	كتاب الخثي
٤٦٩	كتاب المفقود
٤٧٧	كتاب الإباق
٤٨٥	كتاب إحياء الموات
٤٩٥	فصل في الشرب
٥٠٥	كتاب المزارعة
٥٢١	فصل: ولو شرط النصف بالعمل..
٥٣١/٦	كتاب المساقاة
	***

## فهرس الموضوعات والأبواب للمجلد السابع

ج/ص	الموضوع
٥/٧	كتاب النكاح
٢٠/٧	فصل في المحرمات
٥٧/٧	فصل في الأولياء والأكفاء والوكالة في النكاح
٩٥/٧	فصل في المهر
١٥٠/٧	فصل في نكاح الرقيق
١٦٢/٧	فصل في العيوب

١٦٨/٧	فصل في نكاح أهل الشرك
١٨٤/٧	فصل في القسم
١٨٩/٧	كتاب الرضاع
٢٠٧/٧	كتاب الطلاق
٢٢٤	فصل في إيقاع الطلاق
٢٣٠	فصل في الصريح والكناية وإضافة الطلاق إلى الزمان
٢٧٥	فصل في طلاق غير المدخول بها وفي أيمان الطلاق
٢٩٤	فصل في الاختيار والمشئة
٣١٤	فصل في طلاق الفار
٣١٩	فصل في الرجعة
٣٣٩	فصل في الإيلاء
٣٦١	فصل في الخلع
٣٧٨	فصل في الظهار
٣٩٩	فصل في اللعان
٤١٦	فصل في العدة
٤٤٣	فصل في ثبوت النسب
٤٥٢	فصل في النفقة
٤٩٠	فصل في الحضانة

\* \* \*

## فهرس الموضوعات والأبواب للمجلد الثامن

ج/ص

٥/٨

الموضوع

كتاب العتق

٣٧/٨	فصل في العبد يعتق بعضه
٦٦/٨	فصل في التدبير
٧٤/٨	فصل في الاستيلاد
٩١/٨	فصل في المكاتب
١٣٢/٨	فصل في الولاء
١٤٥/٨	كتاب الجنائيات
١٩٩	كتاب الديات
٢٧٤	فصل في القسامة
٢٩٠	فصل في المعاقل
٢٩٩	كتاب الحدود
٣٥٧	فصل في حد الشرب
٣٦٣	فصل في الأشربة
٣٧٥	فصل في حد القذف
٣٩٨	فصل في حد السرقة وإثباتها وكيفية القطع
٤٢١	فصل فيما يقطع في سرقة وما لا يقطع وفي الحرز
٤٤١	فصل في قطاع الطريق
٤٥١	كتاب الصيد والذبائح
٤٧٣	فصل في الذبائح
٤٨٩	فصل فيما يحرم أكله
٤٩٧	كتاب الأضحية

\* \* \*

## فهرس الموضوعات للمجلد التاسع

ج/ص

٥/٩

الموضوع

كتاب الأيمان

- ٢٧/٩ فصل: فيما يكون يمينًا وفيما لا يكون
- ٤٨/٩ فصل في اليمين في الدخول والسكنى والخروج والركوب وغير ذلك
- ٦٣/٩ فصل في اليمين في الأكل والشرب
- ٨٤/٩ فصل في اليمين في الكلام واللبس والتحلي
- ٩٧/٩ فصل في اليمين في البيع والشراء والتزوج وتقاضي الدراهم
- ١٠٣ كتاب أدب القاضي
- ١٣١ كتاب الدعوى
- ١٤٨ فصل: في كيفية اليمين والاستحلاف
- ١٥٣ فصل: في التحالف
- ١٦٦ فصل: فيمن لا يكون خصمًا
- ١٧٢ فصل: فيما يدعيه الرجلان
- ١٩٨ فصل: إذا كانت تركة في يد زيد فجاء أحد الزوجين
- ٢٠٢ فصل: في دعوى النسب
- ٢١٩ كتاب الشهادات
- ٢٣٥ فصل: فيمن تقبل شهادته ومن لا تقبل
- ٢٤٩ فصل: في الاختلاف في الشهادة
- ٢٥٨ فصل: في الشهادة على الشهادة
- ٢٦٣ كتاب الرجوع عن الشهادات
- ٢٨٣ كتاب القسمة
- ٣٠٣ فصل في كيفية القسمة ودعوى الغلط فيها
- ٣١١ كتاب الإكراه
- ٣٢٧ كتاب السير



٣٤٣	فصل في الموادة ومن يجوز أمانه
٣٥٢	فصل في الغنائم وقسمتها
٣٧٢	فصل في كيفية القسمة
٣٨٥	فصل في التنفيل
٣٨٩	فصل في استيلاء الكفار
٣٩٦	فصل في المستأمن
٤٠٧	فصل في العشر والخراج
٤١٥	فصل في الجزية
٤٢٨	فصل في أحكام المرتدين
٤٤٠	فصل في البغاة

\* \* \*

### فهرس الموضوعات والأبواب للمجلد العاشر

ج/ص	الموضوع
٥/١٠	كتاب الوصايا
٤١/١٠	فصل في الإيضاء بالثلث وغيره
٧٥/١٠	فصل في الوصية للأقارب وغيرهم
٨٣/١٠	كتاب الفرائض
٩٩/١٠	فصل في العصبات
١٠٥/١٠	فصل في الحجب والسقوط
١٢٠/١٠	فصل في العول والرد
١٣٣/١٠	فصل في ذوي الأرحام
١٤٥/١٠	فصل في مسائل متفرقة

١٥٠/١٠	فصل في المناسخات
١٥٥/١٠	حساب الفرائض
١٧٣/١٠	الفهارس
١٧٣	الآيات
١٩١	الأحاديث القولية
٢٣٥	الأحاديث الفعلية
٢٥٥	الآثار
٢٧٣	اللغة
٢٨٩	القبائل والأماكن والبلدان
٣٠١	التراجم والأعلام
٣٠٧	الكتب (مصادر المصنف)
٣١٣	الشعر
٣١٥	المصادر والمراجع
٣٥٠	الموضوعات

\* \* \*

## ترتيب الكتاب

### المجلد الأول

- الكتاب ج/ص  
مقدمة التحقيق ٧/١  
مقدمة الشرح ٦٧/١  
صدر الكتاب ٨٧  
١- كتاب الطهارة ١٠٧  
٢- كتاب الصلاة ٤٢٩/١

### المجلد الثاني

- باقي الصلاة ج/ص  
صفة الصلاة ٧/٢

### المجلد الثالث

- ٣- كتاب الزكاة ٧/٣  
٤- كتاب الصيام ١٩٥  
٥- كتاب الحج ٣٠٥

### المجلد الرابع

- (باقي الحج) جزاء الصيد ٧/٤  
٦- كتاب البيوع ٩٩

### المجلد الخامس

- ٧- [كتاب الرهن] ٧/٥  
٨- كتاب الحجر ٨٥/٥  
٩- كتاب المأذون ١١١/٥  
١٠- كتاب الإقرار ١٥١/٥  
١١- كتاب الإجارة ٢٥٣/٥

١٢- كتاب الشفعة ٣٤٩/٥

١٣- كتاب الشركة ٤٤١/٥

### المجلد السادس

- ١٤- كتاب المضاربة ٧/٦  
١٥- كتاب الوكالة ٥٧/٦  
١٦- كتاب الكفالة ١٣٩/٦  
١٧- كتاب الحوالة ١٩٣/٦  
١٨- كتاب الصلح ٢٠٧/٦  
١٩- كتاب الهبة ٢٧٣/٦  
٢٠- كتاب الوقف ٣٢٧/٦  
٢١- كتاب الغصب ٣٥٣  
٢٢- كتاب الوديعة ٣٨٩  
٢٣- كتاب العارية ٤١٥  
٢٤- كتاب اللقيط ٤٣١  
٢٥- كتاب اللقطة ٤٤٣  
٢٦- كتاب الخشى ٤٦١  
٢٧- كتاب المفقود ٤٦٩  
٢٨- كتاب الإباق ٤٧٧  
٢٩- كتاب إحياء الموات ٤٨٥  
٣٠- كتاب المزارعة ٥٠٥  
٣١- كتاب المساقاة ٥٣١/٦

### المجلد السابع

- ٣٢- كتاب النكاح ٥/٧  
٣٣- كتاب الرضاع ١٨٩/٧  
٣٤- كتاب الطلاق ٢٠٧/٧

٢٧٣	اللغة
٢٨٩	القبائل والأماكن والبلدان
٣٠١	التراجم والأعلام
٣٠٧	الكتب (مصادر المصنف)
٣١٣	الشعر
٣١٥	المصادر والمراجع
٣٥٠	الموضوعات

\*\*\*

### المجلد الثامن

٥/٨	٣٥- كتاب العتق
١٤٥/٨	٣٦- كتاب الجنائيات
١٩٩	٣٧- كتاب الديات
٢٩٩	٣٨- كتاب الحدود
٤٥١	٣٩- الصيد والذبائح
٤٩٧	٤٠- كتاب الأضحية

### المجلد التاسع

٥/٩	٤١- كتاب الأيمان
١٠٣	٤٢- كتاب أدب القاضي
١٣١	٤٣- كتاب الدعوى
٢١٩	٤٤- كتاب الشهادات
٢٦٣	٤٥- الرجوع عن الشهادات
٢٨٣	٤٦- كتاب القسمة
٣١١	٤٧- كتاب الإكراه
٣٢٧	٤٨- كتاب السير

### المجلد العاشر

٥/١٠	٤٩- كتاب الوصايا
٨٣/١٠	٥٠- كتاب الفرائض
١٧٣/١٠	الفهارس
١٧٣	الآيات
١٩١	الأحاديث القولية
٢٣٥	الأحاديث الفعلية
٢٥٥	الآثار